

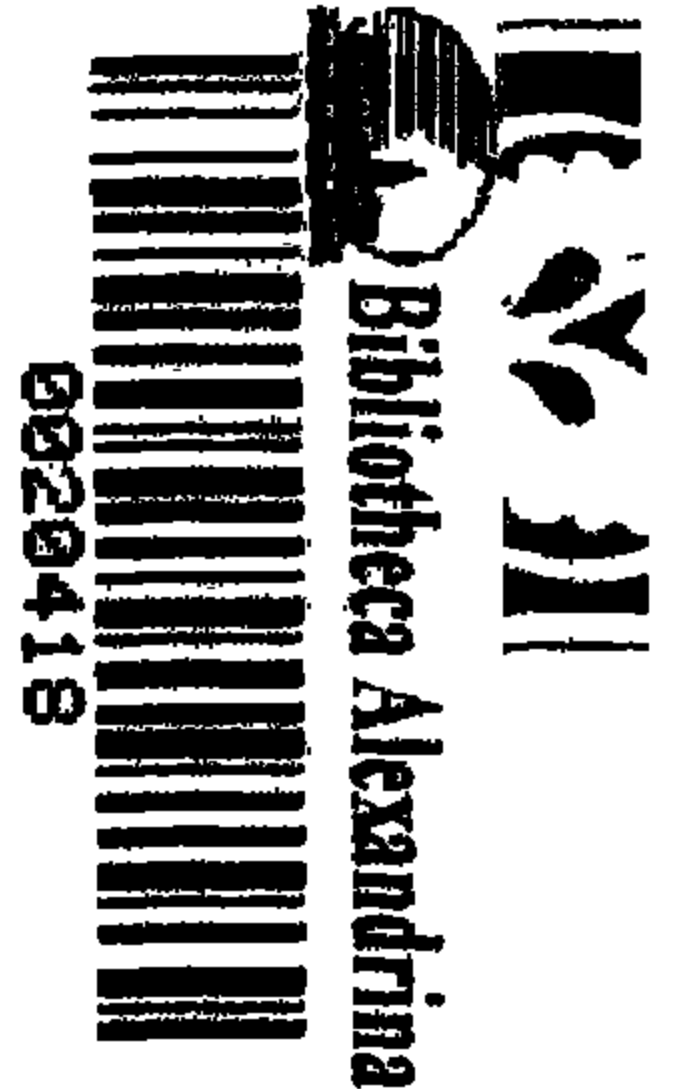
دكتور
عبدالله بن إبراهيم الخليل

رئيس قسم الخدمة الإسلامية
جامعة الخرطوم (سابقاً)
أستاذ مساعد بكلية التربية والعلوم
جامعة الإمارات العربية المتحدة

مفتاح الأصوليين
في طرق والآثار الألفاظ على الأحكام

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الميمنية، القاهرة

القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠



دكتور

خليفة بآبكر الحس

رئيس قسم الشريعة بكلية القانون
بجامعة الخرطوم (سابقا)
استاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون
بجامعة الامارات العربية المتحدة

مناهج الأصوليين

في طرق ثلاث الألفاظ على الأحكام

الناشر

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

القاهرة ت : ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ — ١٩٨٩ م

جميع الحقوق محفوظة

دار

الإخوان الخوي للطباعة

قائمتبای — شارع البهنساوی ٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .
وبعد ..

فان موضوع هذا الكتاب الذى يسعى لمعالجته ، وتدور حوله
أبوابه وفصوله عن : « مناهج الأصوليين فى طرق دلالات الألفاظ على
الأحكام » (١) .

ومبحث دلالات الألفاظ على الأحكام واحد من المباحث الغنية التى
عنى علماء المسلمين بها بحسبانها طريقا من الطرق التى تنم عن مقصد
الشارع الحكيم ، وتكشف عن مراده من خلال نصوصه .

وقد جاء بحثهم فيه فى اطار سعيهم الدؤوب لتمهيد الوسائل وارساء
القواعد التى تعين وتساعد فى استنباط الأحكام الشرعية من نصوص
القرآن والسنة ، ذلك السعى الذى انتهى بهم الى وضع علم عظيم الشأن
جليل القدرة ، ثابت القواعد ، محكم البناء ، متنسق المنهج ، قوى المنطق ،
خصيب المباحث هو علم « أصول الفقه » الذى عرفوه - تحقيقا للأغراض

(١) المراد بالدلالات فى هذا العنوان الدلالات بمعنى « كيفية دلالة اللفظ
على المعنى » ذلك ان كلمة الدلالات تستخدم أحيانا بمعنى عام فتشمل كل
القواعد اللغوية ولا يخفى على العارفين بعلم « أصول الفقه » الفرق بين
النوعين من جهة أن النوع الأول - وهو المقصود هنا - هو دلالة اللفظ ، وأما
النوع الثانى فهو الدلالة باللفظ من جهة أمره ونهيه وعمومه وخصوصه
وحقيقته ومجازيه .. الخ .

راجع نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ج ١ ص ١٨١ طبعة صبيح .

السابقة منه - بأنه عبارة عن : « قواعد يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية » (٢) .

وفى ظل ذلك التعريف توفرت مباحثه على الاهتمام ببيان القواعد التى هى بمثابة القضايا الكلية التى تصلح للتطبيق - من بعد - على جزئيات كثيرة ، والتى يتم للمجتهد بجريانه على قانونها استمداد الأحكام من النصوص .

هذا ولما كان الغرض من تلك المباحث استمداد الأحكام من النصوص فقد ضمت - فيما ضمت - من قضايا وقواعد ما يسميه الأصوليون بالقواعد اللغوية أو طرق الاستنباط للأحكام من الأدلة ، وهى مباحث ذات خطر بعيد ، وأهمية كبيرة فى علم أصول الفقه : تستغرق جزءا كبيرا من حيز ذلك العلم العظيم فضلا عن اكتسابها أهمية خاصة بين مسائله وقضاياها .

وموضوع هذا الكتاب يتوفر على دراسة جانب واحد من جوانب تلك القواعد اللغوية ، وهو كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل فيه ، وطرق فهم المعنى من ذلك اللفظ وهو ما يطلق عليه الأصوليون « دلالات الألفاظ » .

ويعنى - بالدرجة الأولى - بيان مناهج الأصوليين فى تلك الدلالات ، ذلك أنهم يختلفون فى طرق الدلالة - كما سنرى -

(٢) راجع ارشاد الفحول للشوكانى ص ٣ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢ ، وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٢ . هذا ولابد من التنبيه الى أن هذا التعريف لعلم أصول الفقه بالاعتبار اللقبى - أى باعتباره اسما لعلم مخصوص وفن معين يؤدى مهمة محددة . ولأصول الفقه - عند الأصوليين - تعريف آخر باعتباره مركبا اضافيا وفى التعريف الأخير تعرف كلمة « أصول » منفردة ثم تعرف كلمة « فقه » منفردة ومن خلال نسبة التعريفين كل منهما الى الآخر ينتج تعريف أصول الفقه - راجع المستصفى للإمام الغزالى ج ١ ص ٤ ، والأحكام فى أصول الأحكام للامدى ج ١ ص ٦ ، ونهاية السؤل للأسنوى ج ١ ص ١٤ .

فللمتكلمين — الجمهور — فى ذلك منهج وطريقة ، وللحنفية منهج آخر
يغاير منهج المتكلمين فى النظرة والتقسيم •

وتتبع دراسة المنهج بالضرورة الدراسة الوصفية والموضوعية لكل
موضوع من الموضوعات المختلفة التى خاض الأصوليون غمارها من خلال
الاختلاف ، وبيان الأثر الفقهي المترتب على ذلك الاختلاف متى وجد •
هذا وقد استدعى بحث هذا الموضوع — وفق عنوانه السابق — أن
أجعله فى تمهيد ، وثلاثة أبواب ، وفصل خاتم •

أما التمهيد فقد احتوى على التعريف بمناهج الأصوليين مع دراسة
للخلفية التاريخية للمدارس الأصولية •

يأتى — بعد ذلك — الباب الأول الذى خصصته لبيان تناول المدارس
الأصولية للدلالات وتقسيمها ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول عن : « تناول المتكلمين للدلالات فى مصنفاتهم » •

الفصل الثانى عن : « تقسيم المتكلمين للدلالات » •

الفصل الثالث عن : « تناول الحنفية وتقسيمهم للدلالات مع المقارنة

بمنهج المتكلمين » •

أعقبه الباب الثانى الذى تناول : « دلالة المنطوق » من خلال :

— تمهيد عن تعريف : « المنطوق وأقسامه عند المتكلمين » •

— فصل أول عن : « المنطوق الصريح مع المقارنة بدلالة العبارة

عند الحنفية » •

— فصل ثان عن : « المنطوق غير الصريح مع المقارنة بالدلالات

المقابلة له عند الحنفية » •

ثم كان — بعد ذلك — الباب الثالث الذى توفر على دراسة « دلالة

المفهوم » من خلال :

— تمهيد عن تعريف : « المفهوم وأقسامه عند المتكلمين » •

— فصل أول عن : « مفهوم الموافقة » •

— فصل ثان عن : « مفهوم المخالفة » •

ونختتم البحث بخاتمة عن «التعارض بين الدلالات عند المدرستين»
هذا ولا أملك في نهاية هذه المقدمة - إلا أن أسأل الله العلي القدير العون
والتوفيق فيما أنا بضدده من مباحث علم الأصول وهي مباحث وعرة
المسالك ، دقيقة المأخذ - وأن يلهمني في ذلك سلامة النظر ، وسداد
الرأى ، كما أسأله أن يجعل هذا العمل عملاً خالصاً لوجهه الكريم يعد في
حسناتي ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ ، انه سميع
مجيب الدعاء .

خليفة بابكر الحسن

* * *

تمهيد

التعريف بمناهج الأصوليين مع دراسة تاريخية للمدارس الأصولية

يراد بمناهج الأصوليين طرقهم وأساليبهم واتجاهاتهم في بحث وتناول المسائل الأصولية ، وهي طرق لا يصعب على الناظر التعرف عليها من خلال نظره في كتب أصول الفقه الاسلامي التي يرد الخلاف فيها واضحا بين مدرستين كبيرتين تقاسمتا - ابتداء - التأليف فيه ، هاتان المدرستان هما : مدرسة الشافعية وتسمى بمدرسة المتكلمين ، ومدرسة الحنفية وتسمى بمدرسة الفقهاء •

وقد آل التأليف في علم أصول الفقه الى هاتين المدرستين في مرحلة لاحقة لتدوينه الذي بدأ على يد الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) (١) في كتابه « الرسالة » •

هذا ولا بد من أن نقرر هنا أن تدوين الامام الشافعي لعلم أصول الفقه لا يعنى نشأته اذ نشأ هذا العلم كقواعد غير مدونة في مراحل مبكرة من عمر النظر الفقهي •

ففي عصر الصحابة ومن خلال مناهجهم التي التزموها في الفتوى بالرجوع الى القرآن فالسنة فالاجماع فالرأى (٢) نلاحظ أثرا للقواعد الأصولية • وفي اجتهاداتهم بالرأى في المسائل غير المنصوص عليها

(١) هو الامام المشهور واحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبی ، مؤسس المذهب الشافعي المولود سنة ١٥٠ هـ ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ . راجع أصول الفقه وتاريخه ورجاله ص ١٣ للشيخ شعبان محمد اسماعيل •

(٢) راجع البرهان لامام الحرمين ج ٢ ص ٧٦٥ ، وتاريخ التشريع الاسلامي للشيخ محمد الخضري ص ٨٧ ، ٨٨ •

بالرجوع الى القياس وتحكيم المصلحة والعمل على سد الذرائع ، ما يدل
أيضا على أن اجتهاداتهم كانت تعتمد على أصول وضوابط (٣) .

وفي تفسيرهم للنصوص عن طريق تخصيص العام ، أو صرف اللفظ
عن حقيقته الى مجازه ، أو عملهم بمفهوم الموافقة ، أو المخالفة ما يدل على
منزع أصولي مقدر عندهم (٤) .

غير أن ذلك المنزع الأصولي في عامة أمره لم يكن ناتجا عندهم عن
قصد وترتيب ، بقدر ما كان ناتجا عن الطبع والسليقة والمعرفة التامة باللغة
وبدلالات ألفاظها ، وإدراك الدقيق والبعيد من إشاراتها ومراميها ، هذا
فضلا عن إحاطتهم بأسرار التشريع وحكمه التي ركزت في نفوسهم وصحبتهم
لرسول صلى الله عليه وسلم ، ووقوفهم على أسباب نزول الآيات ومعرفتهم
بمواطن ورود الأحاديث .

لهذا لم يحتاجوا في ذلك الزمن الى تدوين تلك القواعد الأصولية .
وقد لحق بالصحابة تابعوهم فكان شأنهم في ذلك شأن سلفهم من
الصحابة من حيث أنه لم يكن لهم قواعد أصولية مدونة ولكنهم كانوا
يلاحظون في فتوَاهم قواعد أصولية فرضتها عليهم ظروف نشأتهم وتلقيهم
وأوضاع بيئاتهم ، وتوفر السنة عندهم أحيانا وعدم توفرها أحيانا أخرى ،
وآية ذلك انقسامهم الى أهل حديث وأهل رأى .

ولا شك أن الاعتماد على الحديث منهج أصولي ، كما أن الاعتماد
على الرأى منهج أصولي .

فلما جاء عصر الأئمة المجتهدين بدأت المناهج الأصولية تأخذ حظها
في الظهور بصورة أجلى وأوضح حيث تكثفت كل الاختلافات السابقة
في الفروع الناتجة عن اختلاف الطريقة والمنهج والبيئة فيهم ، ولهذا ظهرت
بعض المصطلحات الأصولية بسمياتها على ألسنتهم ووصف منهجهم بها .

(٣) راجع في اجتهاداتهم الجزء الأول من اعلام الموقعين لابن القيم .
وكذلك مباحث القياس والمصالح المرسله وسد الذرائع والاستحسان في
كتب أصول الفقه عامة .

(٤) يرد طرف من ذلك في فصل المفهوم - ان شاء الله .

فالامام أبو حنيفة أثر أنه كان يمضى الأمور على القياس فاذا قبح
القياس يمضيها على الاستحسان •

ووصف تلميذه محمد بن الحسن الشيباني حاله فقال : « كان
أصحابه ينازعونه المقاييس فاذا قال : أستحسن ، لم يلحق به أحد » (٥) •
والامام مالك حفل موطؤه بالاعتماد على اجماع أهل المدينة الذى
كان يعبر عنه بقوله : « الأمر الذى لا اختلاف عليه عندنا » ، و « الأمر
ببلدنا » ، و « السنة عندنا » •

كما كان يتخير من آراء السلف ويستخدم فى ذلك عبارة : « هذا
أحسن ما سمعت » ، و « هذا أحب ما سمعت الى » ، وقيس ، ويسد
الذرائع (٦) •

بل ويصرح كما رواه أصبح عنه بأن « الاستحسان تسعة أعشار
العلم » ، و « الاستحسان عماد العلم » (٧) •

(٥) مناقب أبى حنيفة للموفق المكي ج ١ ص ٨٢ والامام أبو حنيفة هو
النعمان بن ثابت الفقيه المجتهد ، واحد الأئمة الأربعة ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ
وتوفى سنة ١٥٠ هـ . راجع الاعلام للزركلى ج ٩ ص ٤ والفتح المبين ج ١
ص ١١٠ .

ومحمد بن الحسن الشيباني هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد
الشيباني ونسبته الى شيبان ، نشأ بالكوفة وسمع من أبى حنيفة وغلب عليه
مذهبه وعرف به ، وكان من أصحابه المشهورين ، ولى القضاء وصنف كتب
ظاهر الرواية الستة - توفى - رحمه الله - سنة ٨٩ هـ .

انظر فى ترجمته تاريخ بغداد واصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٦ .
(٦) راجع الموطأ بشرح السيوطى فى مواضع متفرقة ، والامام مالك هو
امام دار الهجرة مالك بن انس الاصبحى الحميرى ، أبو عبد الله ، أحد الأئمة
الأربعة عند أهل السنة الذى ينتسب اليه المالكية ، ولد بالمدينة سنة ٩٣ هـ
وبها توفى سنة ١٧٩ هـ - راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٨ .

(٧) الموافقات للشاطبى ج ٤ ص ٢١٠ . الاعتصام ج ٢ ص ١٣٨
واصبح هو اصبح بن الفرج بن سعيد بن نافع فقيه من كبار فقهاء المالكية
بمصر - توفى - رحمه الله سنة ٢٢٥ هـ . راجع الاعلام للزركلى ج ١ ص ٣٣٦
 واصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٧٤ .

وقد توج ذلك كله بظهور الامام الشافعى الذى نهض بتدوين هذا العلم العظيم ، وكانت تلك الخطوة احدى مآثره الرائدة .

يقول الرازى عنه فى هذا الصدد : « ان الناس قبل الامام الشافعى كانوا يتكلمون فى مسائل الفقه ، ويستدلون ويعترضون ولكن ما كان لهم قانون كلى فى معرفة دلائل الشريعة ، وفى كيفية معارضاتها ، وترجيحاتها ، فاستنبط الشافعى - رحمه الله تعالى - علم أصول الفقه ووضع للخلق قانونا كليا يرجع اليه فى معرفة مراتب أدلة الشرع » (٨) .

وبعد أن وضع الامام الشافعى اللبنة الأولى فى صرح هذا العلم العظيم برسائله استمر التأليف فيه وكان فى كل مرحلة يأخذ دفعة جديدة فى مراقى التطور حتى برزت المدارس الأصولية .

وتهمنا ونحن بصدد دراسة مناهج الأصوليين فى دلالات الألفاظ مدرستان : مدرسة الشافعية أو المتكلمين ومدرسة الحنفية أو الفقهاء . ذلك أن المدرسة الثالثة التى ظهرت لاحقا وجمعت بين الطريقتين لا تعدو أن تكون مدرسة توفيقية عملت على دراسة أصول الفقه دراسة مقارنة وأفادت بتطعيم كل طريقة بما عند الطريقة الأخرى كما عملت على ترجيح رأى على آخر أحيانا .

هذا ولا بد قبل أن نمضى قدما فى دراسة الدلالات عند هاتين المدرستين من أن نعرف بكل واحدة منهما وبمنهجها وطريقتها فى ترتيب الموضوعات الأصولية ، وأن نعرض عرضا عاما لأبرز الموضوعات التى كانت محلا للاختلاف بينهما من موضوعات علم أصول الفقه بادئين فى ذلك بالمدرسة الأسبق وهى مدرسة الشافعية التى تأسست فى ظل طريقة الامام الشافعى :

(٨) مناقب الامام الشافعى للرازى ص ٥٧ . والرازى هو ابو عبد الله الفخر الرازى رحمه الله بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمى البكرى ، الامام المفسر ، الأصولى صاحب المحصول ، ولد سنة ٥٤٤ هـ وتوفى سنة ٦٠٦ هـ . راجع الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ج ٢ ص ١٢ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٢٥ .

١ - مدرسة الشافعية أو المتكلمين :

تقوم هذه المدرسة على تحقيق القواعد الأصولية دون التأثر بالفروع الفقهية ، مرتكزة في ذلك الى أن الأصول فن ومستقبل يتأسس عليه الفقه ، ومن هنا كان اتجاهها اتجاهها نظريا تجريديا يرمى الى تقرير القواعد الأصولية كما تدل عليها الأدلة لتجعل موازين لضبط الاستنباط ومعايير لسلامة الاستدلال ، وحاكمة لاجتهاد المجتهدين لا محكومة بالفروع الفقهية (٩) .

والسبب في هذه النزعة عند هذه المدرسة أنها تأسست كما ذكرنا في ظل طريقة الامام الشافعي الذي وضع أصوله قبل فقهه حيث انه عمد الى وضع الأصول مبينا فيها اتجاهه ومسلكه في القضايا التي كانت تثار في زمنه بين أهل الحديث وأهل الرأي (١٠) .

ولنشوء هذه الطريقة في ظل منهج الامام الشافعي الأصولي سميت باسمه ونسبت اليه ، وكتب فيها كثير من أتباعه .

كما أنها تسمى أيضا بطريقة المتكلمين لأن كثيرا من المشتغلين بعلم الكلام قد كتبوا فيها اذ أنها بمنهجها العقلي المجرد قد شاققتهم وأغرقتهم بالكتابة فيها لأن منهجها يتفق مع منهجهم العقلي ، ونظرهم للحقائق بصورة مجردة فبحثوا فيها كما هو دأبهم في علم الكلام من غير نزوع الى التقليد ولكن باعتماد على التحقيق والبحث .

وقد أفاد المتكلمون هذه الطريقة بكتاباتهم فيها ورادوا بالأصول آفاقا جديدة غلب عليها طابع النظر والمنطق .

(٩) أصول التشريع ومناهج الاستنباط للأستاذ الدكتور حمد الكبسي ص ٢٣ ، وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٨ ، والوجيز في أصول الفقه للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٧ .
(١٠) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ١٨ .

هذا ولم تقتصر هذه المدرسة على الأصوليين من الشافعية والمتكلمين
وانما ضمت اليهم أصوليين من المالكية والحنابلة والشيعة الامامية والزيدية
والاباضية ، ولهذا تسمى بطريقة الجمهور أيضا .

٢ - كتب هذه المدرسة :

ألفت في هذه المدرسة الأصولية كثير من الكتب التي ظهر من خلالها
منهجها ، ووضحت طريققتها ، وتحدد أسلوبها ، والتأليف فيها يعود الى
اسهامات القاضي أبي بكر الباقلاني وان كانت مؤلفاته لم تصل الا من
خلال آرائه التي وردت في كتب المتأخرين (١١) والقاضي عبد الجبار
المعتزلي (١٢) الذي كتب على منهج هذه المدرسة كتابه « العهد » وتبعه
أبو الحسين البصري (١٣) بشرح يسمى « المعتمد » ثم ظهر بعد ذلك
مؤلف عظيم في فن أصول الفقه في هذه المدرسة هو كتاب « البرهان »
لامام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨ هـ) (١٤) وتلاه المستصفي للامام الغزالي
(ت ٥٠٥ هـ) (١٥) .

(١١) أصول الفقه وابن تيمية ج ٢ ص ٣٥ والقاضي أبو بكر هو
محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني البصري
المالكي الفقيه المتكلم الأصولي ، توفي - رحمه الله - سنة ٤٠٣ هـ . راجع
أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٤٤ .

(١٢) هو أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد
الهمداني الملقب بالقاضي كان امام اهل الاعتزال في عهده توفي سنة ٥١٤ هـ .
راجع الطبقات الكبرى لابن السبكي ج ٣ ص ٢١٩ .

(١٣) هو محمد بن علي الطيب ، أبو الحسين البصري : أحد أئمة
المعتزلة توفي ببغداد سنة ٤٣٦ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله
ص ١٥٩ .

(١٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف محمد الجويني ، أبو المعالي
الملقب بامام الحرمين توفي - رحمه الله - سنة ٤٧٨ هـ . راجع أصول
الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٠ .

(١٥) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي : أبو حامد حجة
الإسلام ، فيلسوف ، ومتصوف ، وأصولي ، وفقه ، له نحو مائتي مصنف ،
توفي سنة ٥٠٥ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله .

وقد عمل على تلخيص هذه الكتب مع اضافة زيادات عليها عالمان شافعيان جليلان هما الامام فخر الدين عمر بن محمد الرازي (ت ٦٠٦ هـ) في كتابه «المحصل» ، وأبو الحسن علي بن أبي علي المعروف بسيف الدين الآمدي (ت ٦٣١ هـ) (١٦) في كتابه «الاحكام في أصول الأحكام» .

ثم توالى الاختصارات بعد ذلك على هذين الكتابين فأما «المحصل» للامام الرازي فقد ورد عليه اختصاران أحدهما «الحاصل» كتبه تاج الدين محمد بن الحسين الأرموي (ت ٦٥٣ هـ) (١٧) وثانيهما «التحصيل» كتبه سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٢ هـ) (١٨) .

واختصر القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) (١٩) هذين الكتابين في متنه «منهاج الوصول الى علم الأصول» ، الذي شرح

(١٦) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي الملقب بسيف الدين ، صاحب الأحكام في أصول الأحكام (ت ٦٣١ هـ) راجع الاعلام ج ٣ ص ٨٤١ ، الفتح المبين ج ٢ ص ٥٨ ، أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٣٧ .

(١٧) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي كان من اكابر تلامذة الامام فخر الدين الرازي ، اختصر «المحصل» في كتابه «الحاصل» المشار اليه ، كانت له ثروة وحشمة ووجاهة وفيه تواضع ، استوطن بغداد ودرس بالمدرسة الشرفية توفي - رحمه الله - سنة ٦٥٣ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٤٨ .

(١٨) هو سراج الدين محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي وند سنة ٥٩٤ هـ ، له مؤلفات عديدة في مختلف العلوم منها كتاب «التحصيل» الذي اختصر فيه «المحصل» وهو الكتاب محل الإشارة ، توفي - رحمه الله - سنة ٨٦٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٦٢ .

(١٩) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ناصر الدين بن البيضاوي ، قاضي ، مفسر ، علامة ، مصنفاته كثيرة في الأصول والمنطق والتفسير . توفي - رحمه الله - سنة ٦٨٥ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٦٨ .

بشروح كثيرة لعل أحسنها ما كتبه عبد الرحيم بن حسن الأسنوى (٢٠)
(ت ٧٥٦ هـ) (٢١) •

وهذه الكتب الأخيرة وإن كانت مختصرات للأهميات المؤلفة في هذه المدرسة إلا أن أصحابها لا يقتصرون فيها على النقل عن اختصاروا كتبهم بل تفردوا في اختصارهم لها بآراء يخالفون فيها أحيانا آراء من تولوا اختصار كتبهم •

٣ - طريقة ترتيب موضوعات الأصول عند هذه المدرسة :
تتجه هذه المدرسة في عموم منهجها الى ترتيب موضوعات الأصول على الكيفية التالية :

١ - المقدمات المنطقية واللغوية •

٢ - الأحكام •

٣ - الأدلة •

٤ - الاجتهاد والتقليد (٢٢) •

هذا هو منهجهم في الترتيب في عامة أمره على أن بعضهم قدم وآخر داخل هذه المباحث بحسب المنطق الذي يرضاه في ذلك •

٤ - مدرسة الحنفية أو الفقهاء :

إذا كانت طريقة مدرسة المتكلمين التي سلف الحديث عنها تقوم على وضع الأصول مجردة عن الفروع ، فإن مدرسة الحنفية بالمقابل يقوم منهجها على استخلاص الأصول من الفروع الفقهية حتى أن القاعدة الأصولية إذا ترتب عليها مخالفة فرع فقهي شكلوها بالطريقة التي تجعل ذلك الأصل منسجما مع الفرع الفقهي (٢٣) •

(٢٠) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن ابراهيم القرشي الأموي الأسنوى المصري الشافعي الملقب بجمال الدين الفقيه الأصولي النحوي النظار المتكلم صاحب « منهاج الأصول » توفي - رحمه الله - سنة ٧٧٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٦٥ .

(٢١) راجع أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٧ ، وأصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ٥٤ .

(٢٢) أصول الفقه وابن تيمية ج ١ ص ٤٣ .

(٢٣) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٦ .

وقد لجأت مدرسة الحنفية لهذا الأسلوب لتجمل من الأصول معايير تشهد بسلامة فروع مذهبهم ولتثبت أيضا أن لمذهبهم أصولا ، يمكن من خلالها الدفاع عنه فى مقام الجدل والمناظرة (٢٤) .

وأصل نشوء هذه المدرسة يرجع الى أن الامام أبا حنيفة وصاحبيه أبا يوسف (٢٥) ومحمد وغيرهما من شيوخ المذهب لم تؤثر عنهم أصول مدونة للاستنباط وأنهم كانوا يعالجون المسائل التى تعرض عليهم ويجرون النظر فيها كما كان يفعل الفقهاء فى زمنهم من غير رجوع الى ضوابط أصولية مدونة ومحددة .

فلما جاء المتأخرون من فقهاءهم - وبخاصة بعد عصر التدوين الذى ظهرت فيه رسالة الامام الشافعى وكثر الجدل بينهم وبين الفقهاء الآخرين - أرادوا أن يدونوا أصول مذهبهم كما فعل الشافعية تماما - فلم يكن أمامهم سبيل سوى أن يستخرجوا تلك الأصول من فروع أئمتهم فوضعوا أصولهم وفق الكيفية السابقة .

وقد سميت طريقتهم هذه باسمهم فقبل عنها : طريقة الحنفية ، كما سميت بطريقة الفقهاء لفرط تعلقها بالفرع الفقهى واخضاعها الأصل والقاعدة لذلك الفرع ، فهى طريقة من جهة نشأتها وتأسيسها أليق بالفروع وأمس بالفقه كما يقول ابن خلدون (٢٦) .

هذا وقد كان لهذه الطريقة بفضل سلوكها الأسلوب السابق الفضل الكبير فى إبراز أصول المذهب الحنفى ، وهو مذهب له وزنه واعتباره بين المذاهب الفقهية ، وله بعده العريق أيضا فى الفقه - الذى يمتد عبر فقهاء الرأى فى العراق الى أن يصل الى سيدنا عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة الآخرين الذين كانوا بالعراق وتأسس على منهجهم فقه ذلك المذهب .

(٢٤) أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٢٠ .

(٢٥) أبو يوسف هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصارى الكوفى

البغدادى صاحب الامام أبى حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه ، ولى القضاء ببغداد وكان أول من لقب بقاضى القضاء ولد سنة ١١٣ هـ وتوفى

سنة ١٨٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٤ .

(٢٦) مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٣ .

٥ - كتب هذه المدرسة :

يمكن رد التأليف في هذه المدرسة الى الكتابات الأولى التي ظهرت من الحنفية في أصول الفقه ككتاب « مأخذ الشرائع » للإمام أبى منصور الماتريدى (ت ٣٣٣ هـ) (٢٧) .

على أن المؤلفات التي اشتهرت فيها هي :

١ - أصول الجصاص للإمام أبى بكر أحمد بن الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) (٢٨) .

٢ - تقويم الأدلة لأبى زيد الدبوسى (ت ٤٣٠ هـ) (٢٩) .

٣ - تأسيس النظر لأبى زيد الدبوسى .

٤ - أصول السرخسى للإمام أبى بكر حمد بن أحمد السرخسى (ت ٤٩٠ هـ) (٣٠) .

(٢٧) هو محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدى من أئمة الكلام نسبة الى « ماتريد » محلة بـ « سمرقند » له كتاب التوحيد ، وكتاب المقالات ، وغيرها . توفى - رحمه الله - سنة ٣٣٣ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١١٥ .

(٢٨) هو أحمد بن على الرازى ، أبو بكر الجصاص ، سكن بغداد ومات فيها ، انتهت اليه رئاسة الحنفية وطلب اليه أن يلى القضاء فامتنع . ولد سنة ٣٠٥ هـ وتوفى سنة ٣٧٠ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٣٢ .

(٢٩) هو عبد الله بن عمر بن عيسى ، أول من وضع علم الخلاف وأبرزه كان فقيها باحثا يضرب به المثل فى النظر واستخراج الحجج ، له عدة كتب فى الأصول . توفى - رحمه الله - سنة ٤٣٠ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٥٨ .

(٣٠) هو محمد بن أحمد بن سهل ، أبو بكر شمس الأئمة قاضى من كبار الأحناف ، مجتهد من أهل سرخس فى خراسان ، كان إماما من أئمة الحنفية ، حجة ثبنا ، متكلم ، محدثا ، مناظرا أصوليا مجتهدا ، له « المبسوط » مصنف مشهور فى الفقه ومختصر الطحاوى ، وله كتابه المشهور فى الأصول . توفى - رحمه الله - سنة ٤٨٣ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٣ .

٥ - كتاب فخر الاسلام البزدوى (ت ٤٨٢ هـ) (٣١) ، وقد شرحه عبد العزيز البخارى (ت ٧٣٠ هـ) (٣٢) بشرح واف يسمى كشف الأسرار . وقد كتب أيضا فى هذه المدرسة بعض المتأخرين ، ومن أبرز من كتب من المتأخرين فيها عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى (ت ٧١٠ هـ) (٣٣) . وقد صنف فى هذه الطريقة كتابه « المنار » وله شروح عديدة أهمها شرح لعز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك (٣٤) .

٦ - مقارنة بين منهج المدرستين :

يظهر لنا من خلال العرض التاريخى للتعريف السابق بالمدرستين أن عماد الاختلاف بينهما يرجع الى أن مدرسة المتكلمين اتجهت الى تحقيق القواعد الأصولية تحقيقا منطقيا مجردا ، وبهذا كانت الأصول فيها حاکمة للفروع فى حين أن مدرسة الحنفية اعتمدت فى استخلاص أصولها على الفروع المروية عن أئمة المذهب وشيوخه السابقين ، ولهذا كانت الأصول فيها محكومة بالفروع .

وقد ترك هذا الاختلاف الأساسى بين المدرستين أثره بشكل بين على طريقة كل منهما ومنهجه ، ويمكن أن نحمل ذلك الأثر فى المسائل الآتية :

(٣١) هو على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، أبو الحسن ، فخر الاسلام البزدوى ، فقيه أصولى من أكابر الحنفية ، له مؤلفات عديدة فى الفقه وله فى الأصول كتابه المشهور المشار اليه ، ولد سنة ٤٠٠ هـ وتوفى - رحمه الله - سنة ٤٨٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٣ .

(٣٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد الملقب بعلاء الدين البخارى ، الفقيه الحنفى الأصولى ، كان من المتبحرين فى الفقه والأصول ، له مصنفات أهمها شرحه لأصول البزدوى المشار اليه . توفى - رحمه الله - سنة ٧٣٠ هـ (٣٣) هو عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى (ت ٧١٠ هـ) .

(٣٤) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الكرمانى المعروف بابن ملك ، فقيه حنفى من البرزين ، له مؤلفات كثيرة . توفى - رحمه الله - سنة ٨٠١ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٩٤ .

١ - أن الحنفية كثيرا ما يخضعون الأصول في طريقتهم للفروع حتى اذا رأوا أصلا يتعارض مع فروع أثمتهم شكلوه بالطريقة التي تجعله منسجما مع تلك الفروع .

ومن صور ذلك - مثلا - ما قرروه في أصولهم ابتداء من أن المشترك (٣٥) لا يطلق على معنييه جميعا في آن واحد - فلما طبقوا هذه القاعدة على من يوصى لمواليه - والمولى مشترك بين المعتق والمعتق (*) - ألفوا أنها تؤدي الى بطلان الوصية لجهالة الموصى له ، لهذا اتجهوا الى تشكيلها بطريقة تؤدي الى تصحيح هذا الفرع وغيره مما روى عن أثمتهم فقالوا : ان المشترك لا يعم في حال النفي ويعم في حال الاثبات ، وبذلك صححوا الوصية للمولى ، ووفقوا بين الأصل وبين الفرع المروى عن أثمتهم . ومثل هذه الصورة كثير عندهم سوف يرد بعضه في ثنايا هذا الكتاب - ان شاء الله (٣٦) .

ويكفي أن نذكر هنا أنهم كثيرا ما يدللون على صحة الأصل الذي يلزمونه بقولهم : « وعلى هذا دلت فروع أصحابنا » (٣٧) .

أما الشافعية فانهم يتحامون ذلك - أي اخضاع الأصول للفروع - في طريقتهم ويتعدون عن الخوض في الفروع أساسا حتى ولو كان ذلك على جهة ضرب المثال ، يقول الغزالي في المستصفى : « وأما الأصول فلا يتعرض فيها لاحدى المسائل ولا على طريق ضرب المثال بل يتعرض فيها لفعل الكتاب والسنة والاجماع ولشرائط صحتها وثبوتها ثم لوجوه

(٣٥) المشترك هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنيين فاكثر - راجع أصول السرخسى ج ١ ص ١٢٦ .

(*) المعتق والمعتق : الأولى بكسر التاء والثانية بفتحها .
(٣٦) من صور ذلك عندهم أيضا أن عدم أخذهم بمفهوم المخالفة الذي يأتي الحديث عنه - لأنهم وجدوا امام المذهب لا يأخذ بذلك المفهوم في بعض الفروع التي أثرت عنه مع أن الامام قد يكون له مندوحة في ذلك ودليل .
راجع أصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٣٧) راجع أصول فخر الاسلام البزدوى مع كشف الاسرار ج ١ ص ٢٩١ ، وأصول السرخسى ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٣ ، وتفسير النصوص للدكتور محمد اديب صالح ج ١ ص ٩٦ ، ٩٧ .

دالاتها الجمالية ، اما من حيث صيغتها ، أو مفهوم لفظها ، أو معقول لفظها ، وهو القياس من غير أن يتعرض فيها لمسألة خاصة « (٣٨) » .

٢ - أن الشافعية ألزمهم منهجهم القائم على التجريد بضرورة التركيز على التصورات العامة ، ولهذا صدروا كتبهم الأصولية بالمقدمات التي تتناول القضايا المنطقية والكلامية واللغوية ، أما الحنفية فلم يلتفتوا لذلك كله ، ولهذا تراهم بعد تعريف علم الأصول يدخلون مباشرة في الحديث عن الأدلة الشرعية .

٣ - أن منهج كل منهما في ترتيب موضوعات علم أصول الفقه يختلف عن الآخر ، وذلك الاختلاف في الترتيب ناتج عن الاختلاف في القاعدة الأساسية التي نهضت عليها طريقة كل منهما .

فالشافعية كما رأينا يبدأون بالمقدمات التي عللنا لبدئهم بها بأنه راجع لضرورة تركيز التصور عندهم ثم يتبعونها بالأحكام فالأدلة فالاجتهاد والتقليد .

والحنفية يبدأون بالأدلة - بعد تعريفهم لعلم الأصول - وفي ثناياها يتناولون القضايا اللغوية ثم التعارض والترجيح ويختتمون مباحثهم بالحكم الشرعي وقضاياها .

وتقديم الأحكام - عند الشافعية - على الأدلة مرده أن الأحكام هي المقصودة بالأدلة ، ولهذا لا بد من أن تسبق معرفتها معرفة الأدلة التزاما منهم لمنهج منطقي يراعى الضبط والترتيب ، وفي هذا يقول الغزالي : « اعلم أنك اذا فهمت أن نظر الأصولي في وجوه دلالة الأدلة لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة ، فوجب النظر في الأحكام ثم في الأدلة وأقسامها » (٣٩) .

أما الحنفية فقد اتجهوا - مباشرة - للأدلة لأن أصولهم قائمة على

(٣٨) المستصفى للامام الغزالي ج ١ ص ٧ .

(٣٩) المرجع السابق ج ١ ص ٧ ، ٨ .

ضرورة الاستدلال لفروع أئمتهم وخدمتها قبل أن تقوم على المنطق الموضوعي المجرد .

٤ - أن كتب الشافعية حفلت بالاستدلالات المنطقية والمناقشات في حين حفلت كتب الحنفية بالمباحث والموضوعات الفقهية التي مجالها علم الفقه ، ترى ذلك واضحا في باب الأحكام عندهم الذي يبحثون فيه حقوق الله وحقوق العباد والأهلية بافراط ، وهي موضوعات ألصق بعلم الفقه منها بعلم الأصول (٤٠) .

٧ - الاختلاف الموضوعي بين المدرستين :

تبع اختلاف المدرستين في المنهج اختلاف في تفاصيل المسائل الموضوعية في علم الأصول ، والاختلاف بينهما في ذلك اختلاف كبير نكتفي منه في هذا العرض التمهيدى بأوضح صور الاختلاف في طرق الاستنباط أو القواعد اللغوية وهي القواعد التي تعين في استنباط الأحكام من الأدلة .

وفي ذلك نجد أنهم اختلفوا في :

١ - أقسام اللفظ من حيث وضوح دلالاته على المعنى المراد ، حيث قسمه المتكلمون الى قسمين وهما : النص والظاهر ، وعرفوا النص بأنه : اللفظ الذي يدل على معناه دلالة قطعية بلا احتمال للتأويل . والظاهر بأنه الذي يحتمل التأويل أو يدل على معناه دلالة ظنية . ويجمع كلا منهما المحكم الذي عرفوه بأنه ما يدل على معناه دلالة راجحة سواء أكان ذلك الرجحان بلا احتمال وهو النص ، أو مع احتمال وذلك الظاهر (٤١) .

(٤٠) الفكر الأصولي للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص ٤٥٤ .

(٤١) المحصول للإمام الرازي الجزء الأول القسم الأول صفحة ٣١٦ ، الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ١٩١ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ١٢٩ .

أما الحنفية فقد جرى اصطلاحهم على تقسيم الواضح الى ظاهر
ونص ومفسر ومحكم .

والظاهر عندهم ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على
أمر خارجي ولم يكن مقصودا بالأصالة من سوق الكلام مع احتمال
التأويل والتخصيص والنسخ .

والنص ما دل على المراد منه بنفس صيغته وكان مقصودا أصالة من
السياق مع احتمال التأويل والتخصيص والنسخ .

والمفسر ما دل على المراد منه بنفس صيغته دلالة واضحة لا يبقى معها
احتمال للتأويل ولكنه قابل للنسخ في عهد الرسالة .

والمحكم ما دل على المراد منه بنفس صيغته دلالة واضحة قطعية
لا تحتمل تأويلا ولا نسخا في عهد الرسالة (٤٢) .

٢ - يختلفون - أيضا - في تقسيم اللفظ باعتبار خفائه وإبهامه
في الدلالة على المعنى فيقسمه المتكلمون الى قسمين هما : المجمل
والمتشابه .

ويعرفون المجمل بأنه الذي اختلط معناه بغيره ، والمتشابه بأنه الذي
لم يتضح معناه (٤٣) .

أما الحنفية فيقسمون اللفظ باعتبار خفائه الى خفي ومشكل ومجمل
ومتشابه .

والخفي عندهم هو اللفظ الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة ولكن
في انطباق معناه على بعض أفراد نوع غموض وخفاء تحتاج ازالته الى
نظر وتأمل .

والمشكل هو الذي لا يدل بنفس صيغته على المعنى المراد منه بل لابد
من قرينة خارجية تبين المراد منه ، وهذه القرينة الخارجية في متناول
البحث .

(٤٢) راجع كشف الأسرار ج ١ ص ٤٦ وما بعدها - وأصول الفقه
للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٦١ - ١٦٨ ، وأصول الفقه للأستاذ الدكتور
محمد مصطفى شلبى ص ٤٦٠ - ٤٦٧ .

(٤٣) الأسنوى على المنهاج ج ٢ ص ١٣١ ، ١٣٢ .

والمجمل هو الذى لا يدل بصيغته على المعنى المراد منه ، ولا توجد
قرينة خارجية تبين المعنى المراد منه ، ولا يدرك بياته الا من المجمل .
والمتشابه هو الذى لا تدل صيغته على المعنى المراد منه ولا توجد
قرينة خارجية تبينه ، واستأثر الشارع بعلمه فلم يبينه (٤٤) .

هذا والمتأمل فى التقسيم السابق للواضح والخفى عند الحنفية يجد
أن منهج الحنفية أدق من منهج المتكلمين للسببين التاليين :

(أ) أن سلسلة التقسيم عندهم أوسع مما يعطى مجالاً للتعرف
على الوضوح أو الخفاء بشكل بين وبدرجات متفاوتة تعين فى حالة
التعارض .

أما الشافعية فإن دائرة التقسيم عندهم لا تتسع بالقدر الذى يتيح
التمايز بشكل واضح بين أفراد النوعين .

(ب) أن تقسيم الحنفية سلم من التداخل بين أفراد وحفظ لكل
واحد منها وحدته واستقلاله ، أما الشافعية فإن الأقسام عندهم متداخلة
فالمجمل والمتشابه — وهما قسما غير الواضح عندهم — لا يكاد الفرق
بينهما يظهر .

كما أن قسماً الواضح يتصفان بالعمومية إذا قورنا بأقسام الواضح
عند الحنفية التى لاحظوا فيها التدرج من خلال تفريقهم بين ما سيق له
الكلام أصالة وما سيق له تبعاً (٤٥) .

٣ — تختلف المدرستان — أيضاً — فى دلالة العام (٤٦) ، فيرى المتكلمون
أنها ظنية ، ويذهب الحنفية الى أنها قطعية .

(٤٤) راجع كشف الأسرار ج ١ ص ٥٢ — ٥٥ . وأصول الفقه للشيخ
عبد الوهاب خلاف ص ١٦٩ — ١٧٧ .

(٤٥) راجع مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالراى للأستاذ الدكتور
فتحى الدرينى ص ١٥٧ — ١٥٩ .

(٤٦) العام ما دل على أفراد كثيرين غير محصورين على سبيل الشمول
والاستفراق كالرجال والنساء . . . الخ ، وهو ينقسم الى ثلاثة أنواع :

وقد استدل المتكلمون على مذهبهم بأن كل عام يحتل التخصيص
دل على ذلك الاستقراء لألفاظ العموم في النصوص التي يتبين منها أن
العام دائما يراد به بعض أفرادها ، ولهذا قيل : « ما من عام الا وقد
خصص » . وإذا ثبت الاحتمال اتفقت القطع (٤٧) .
واستدل الحنفية بأن اللفظ اذا وضع لمعنى ، كان ذلك المعنى لازما
لذلك اللفظ عند اطلاقه حتى يقوم الدليل على خلافه ، والعموم مما وضع
له اللفظ فكان لازما قطعيا حتى يقوم دليل التخصيص ، واحتمال العام
للتخصيص احتمال ناشئ عن غير دليل فلا ينافى القطعية (٤٨) .
وقد ترتب على اختلاف المدرستين في هذا الأصل من الوجهة
الأصولية اختلاف كبير في الفروع الفقهية (٤٩) .
٤ - اختلفت المدرستان في حمل المطلق على المقيّد (٥٠) اذا كان
الاطلاق والتقييد في سبب الحكم .
فقال الحنفية بعدم حمل المطلق على المقيّد ويعمل بكل من النصين على
حدة ، وقال الشافعية : يحمل المطلق على المقيّد .

(أ) عام لا يراد به العموم قطعاً ، وهو العام الذي صحبته قرينة
تنفى احتمال تخصيصه ، وهذا قطعي باتفاق .
(ب) عام يراد به الخصوص وهو العام الذي صحبته قرينة
تنفى بقاءه على عمومته ، وهذا يحمل على الخصوص .
(ج) عام مطلق وهو محل الخلاف .
راجع الرسالة للإمام الشافعي ص ٥٣ وما بعدها ، وأصول الفقه
للدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٢٥ .
(٤٧) شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٣١٧ .
(٤٨) التلويح على التوضيح ج ١ ص ٣٨٤ .
(٤٩) راجع أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء
للدكتور سعيد الخن ص ٢٠٥ - ٢٠٩ .
(٥٠) المطلق : هو الخاص الذي يدل على فرد شائع أو أفراد على سبيل
الشيوع ولم يتقيد بصفة من الصفات مثل : كتاب وكتب ، وطالب وطلاب .
والمقيّد : لفظ خاص يدل على فرد شائع مقيد بصفة من الصفات مثل
كتاب فقه ، وكتب علم نفس ، طالب مجتهد ، وطلاب مجتهدون .
راجع إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٤٤ ، وأصول الفقه للدكتور وهبة
الزحيلي ج ١ ص ٢٠٨ .

ومثاله : زكاة الفطر عن العبد ، هل يشترط فيها اسلامه أم تؤدي عنه مطلقا مسلما - كان - أم كافرا ؟

ذهب الحنفية الى وجوب أداء زكاة الفطر عنه مطلقا مسلما كان أو كافرا مستدلين على ذلك بما رواه الدارقطني : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والعبد ممن تمونون » (٥١) . ولم يقيدوا هذا الاطلاق بما جاء في حديث عن عبد الله بن عمر قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين » (٥٢) .

لأن هذا القيد وارد في السبب وهو النفس الممونة ، وقاعدتهم - كما ذكرنا - عدم حمل المطلق على المقيّد إذا دخل الاطلاق والتقيّد على السبب ، وقال الشافعية بعدم وجوب زكاة الفطر الا على من يمونه الشخص من المسلمين عملا بقاعدتهم في حمل المطلق على المقيّد إذا دخل الاطلاق والتقيّد على السبب (٥٣) .

٥ - ومن بين الاختلافات الكبيرة التي حدثت بين المدرستين : اختلافهما في طرق « دلالات الألفاظ على الأحكام » من حيث تقسيم الدلالات وأنواعها في بعض الحالات - وهو ما يبسط البحث القول فيه في الأبواب والفصول القادمة - ان شاء الله .

* * *

(٥١) الحديث رواه الدارقطني ولم يصححه ابن العربي في شرحه لصحيح الترمذي لورود عبارة « ممن تمونون » راجع صحيح الترمذي بشرح ابن العربي ج ٣ ص ١٨٤ طبعة دار الكتاب العربي . ولعل الحديث المجموع على صحته في ذلك ما رواه نافع عن عبد الله بن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير . قال : فعدل الناس الى نصف صاع من بر - قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح - راجع صحيح الترمذي بشرح ابن العربي ج ٣ ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٥٢) الحديث رواه الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة - راجع نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٤٩ .

(٥٣) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٩٥ وما بعدها ، واث الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور مصطفى سعيد الخن ص ٢٦٠ .

البَابُ الأولُ

الدلالات عند المدرّسين «النّناول والتقسيم»

- تناول المتكلمين للدلالات في مصنفاتهم
- تقسيم المتكلمين للدلالات
- تناول الحنفية وتقسيمهم للدلالات مع المقارنة بمنهج المتكلمين

الفصل الأول

تناول المتكلمين للدلالات في مصنفاتهم

« دراسة وصفية »

تقع المباحث الخاصة بطرق دلالة اللفظ على المعنى عند المتكلمين ضمن مباحث طرق استنباط القواعد اللغوية أو قواعد تفسير النصوص — كما يسميها المحدثون •

وقد أولى أصوليو هذه المدرسة تلك المباحث في جملتها اهتماما كبيرا لما لها من أثر بالغ في استنباط الأحكام من النصوص ، ذلك أن نصوص الشريعة متمثلة في القرآن والسنة نصوص عربية المتن ، ولا سبيل للمجتهد الذي يتبها لاستنباط الأحكام منها الى بلوغ غايتها الا بمعرفة الضوابط والقوانين المستمدة من اللغة العربية التي تعينه في ذلك ، وتهديه الى مقصد الشارع الذي لا يمكن الاهتداء اليه الا بادراك النص — الذي يعبر عنه — ادراكا سليما •

ومن دلائل اهتمام هذه المدرسة بهذه المباحث أنها تستغرق جزءا كبيرا من مصنفاتها الأصولية بالاضافة الى أن مصنفها نبهوا الى خطرها وأهميتها ، فامام الحرمين الجويني يقول عنها : « اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني ، أما المعاني فستأتى في كتاب القياس ان شاء الله ، وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها ، فان الشريعة عربية ، ولن يستكملها المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ريانا من النحو واللغة » (١) •

والامام الغزالي في « المستصفى » عندما شرع في الحديث في القطب الثالث الذي جعله لكيفية استثمار الأحكام عن مشرات الأصول يقول :

(١) البرهان لامام الحرمين تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب
ج ١ ص ١٦٩ •

« اعلم أن هذا القطب هو عمدة علم الأصول لأنه ميدان سعى المجتهدين في اقتباس الأحكام من أصولها ، واجتنائها من أغصانها ، اذ نفس الأحكام ليست ترتبط باختيار المجتهدين ورفعها ووضعها ، والأصول الأربعة من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لا مدخل لاختيار العباد في تأسيسها وتأسيسها وإنما مجال اضطراب المجتهد واكتسابه استعمال الفكر في استنباط الأحكام واقتباسها من مداركها » (٢) .

والمتكلمون وإن أولوا هذا الجانب من أصول الفقه اهتمامهم إلا أن تناولهم لمباحثه قد يختلف من مصنف لآخر .

فإمام الحرمين في « البرهان » يتناولها في الكتاب الأول الذي خصصه للبيان ، وفيه يتناول القضايا اللغوية المتعلقة بالاستنباط (٣) .

والآمدى يتناولها فيما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع - بعد حديثه عنها - ويقسمها الى دلالات المنظوم ودلالات غير المنظوم ، وفي دلالات المنظوم يتناول الأمر والنهي ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والبيان والمبين ، ويتناول في دلالة غير المنظوم الدلالات والمفاهيم (٤) .

ويمتدحه أخذ ابن الحاجب (٥) حيث تناول القواعد اللغوية بعد أن فرغ من الحديث عن القرآن والسنة والاجماع ، فتحدث عن الأمر والنهي والعموم والخصوص والبيان والمبين والظاهر والمؤول ، والمنطوق

(٢) المستصفى للإمام الفزالي ج ١ ص ٣١٥ .

(٣) راجع مقدمة الدكتور عبد العظيم الديب محقق البرهان ج ١ ص ٤١ - ٤٥ .

(٤) راجع الاحكام في أصول الاحكام للآمدى ج ٢ ص ١٨٨ الى ج ٣ ص ١٤٦ .

(٥) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب ، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية ، ولد في اسنا في صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ ونشأ في القاهرة وسكن دمشق ، ومات في الاسكندرية سنة ٦٤٦ هـ ، كان أبوه حاجبا فعرف به ، له تصانيف في العربية ، وفي الأصول . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٤٤ .

والمفهوم (٦) ، كما تناول في المقدمات من كتابه مبادئ اللغات ومباحث الحروف (٧) .

وتقع القواعد اللغوية عند الامام الرازي في المقدمات في صدر كتابه « المحصول » حيث تحدث عن الأحكام الكلية للغات ، وتقاسم الألفاظ ، وكيفية الاستدلال بالألفاظ ، ثم أتبع ذلك بكلام عن الأوامر والنواهي والعموم والخصوص ... الخ (٨) .

والقاضي البيضاوي يقرب منه في ذلك حيث يجعلها في صدر منهاجيه لكنه يختلف عنه من حيث أنه يسلكها في الكتاب الأول الذي خصصه للقرآن الكريم ، ولأن الاستدلال به يتوقف على معرفة اللغة فانه من ثم دخل في بيان اللغات من حيث وضعها ، واللفظ وأقسامه ، والاشتراك وتقسيم الحروف ، وكيفية الاستدلال بالألفاظ ، ثم أتبع ذلك بالحديث عن الأوامر والنواهي ، والعموم والخصوص ، والمجمل والمبين (٩) .

وفي عامة الأمر فان أرباب هذه المدرسة يتوزع تناولهم للقواعد اللغوية بين المقدمات الأصولية التي يصدرون بها كتبهم عادة وبين الحديث عن المصدر الأول (القرآن الكريم) أو تأتي بعد الحديث عن القرآن والسنة والاجماع ولم يفردوا يبحث مستقل الا الامام الغزالي الذي جمعها في القطب الثالث من كتابه « المستصفى » الذي سماه بـ « كيفية استثمار الأحكام من مشيرات الأصول » وجعله في صدر ومقدمة وثلاثة فنون : أما المصدر فقد تحدث فيه عن أهمية القواعد اللغوية ، ثم جعل الفن الأول

(٦) مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرح العضد ج ٢ ص ٧٧ الى ص ١٨٥ .

(٧) المرجع السابق ج ١ ص ١١٥ وما بعدها .

(٨) راجع المحصول للامام الرازي جزء ١ قسم ١ صفحة ٢٣٣ الى جزء ١ قسم ٢ وجزء ٢ قسم ٢ صفحة ٥٦٧ - ٦٥٥ .

(٩) راجع المنهاج للقاضي البيضاوي مع شرحه نهاية السؤل ج ص ١٦٠ - ٣٢٦ وج ٣ ص ٢ - ١٦١ .

فى كىففة الاستدلال بالصيغة من حيث اللغة والوضع ، وفى تناول مبدأ اللغات والأسماء اللغوية والعرفية والشرعية ، وتحدث عن الكلام المفيد وطريق فهم المراد من الخطاب ، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمبين، والظاهر والمؤول ، ثم الأمر والنهى ، والعموم والخصوص ، والمطلق والمقيد ، وفى الفن الثانى تناول الدلالات ، وفى الفن الثالث تناول كىففة استثمار الأحكام من الألفاظ وعنى بذلك القياس ، وفى تناول كافة مباحثه (١٠) .

ويلاحظ على الامام الغزالى أنه أدخل القياس فى طرق الاستنباط لأن القياس استثمار للحكم من التص عنده ، وغيره من الأصوليين الآخرين يدخل القياس عندهم فى الأدلة كما أن منهجه فى تناول طرق الاستنباط أكثر دقة وضبطا من غيره من المتكلمين للسببين الآتين :

- ١ - أنه جمع كل المباحث اللغوية فى مكان واحد .
- ٢ - أنه التزم فى إيرادها منهجا قرره قبل أن يشرع فى دراسة تفصيلها .

* * *

● موقع دلالات الألفاظ بين طرق الاستنباط عند المتكلمين :

فى ضوء التناول السابق للمتكلمين لطرق الاستنباط فى عمومها فإنهم يتناولون من بينها هذا المبحث وهو : طرق دلالات الألفاظ على الأحكام ، ويسميه بعضهم : كىففة الاستدلال بالألفاظ على الأحكام (١١) غير أنهم يختلفون فى الموضع الذى يرد فيه الحديث عن هذه الدلالات بين طرق الاستنباط .

فأبو الحسن البصرى (١٢) فى «المعتمد» - وهو من أوائل الكتب التى كتبت على طريقة المتكلمين - يتناول هذا الموضوع فى مواطن متفرقة من كتابه ولا يجمع مباحثه فى باب أو فصل واحد .

(١٠) راجع المستصفى ج ١ ص ٣١٥ ، الى ج ٢ ص ٣٤٧ .
(١١) ممن عمل بذلك الامام الرازى فى المحصول وتابعه القاضى البيضاوى فى المنهاج .
(١٢) المعتمد ج ١ ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

فهو يتناول مفهوم المخالفة — وهو داخل فى الدلالات عندهم كما سنرى عند تناوله للأمر — جاعلا مدخله لذلك هو الحديث عن الأمر من جهة تقييده بقيد والحكم الذى يمكن أن يثبت اذا انتفى ذلك القيد .

وفى ضوء ذلك يتحدث فى باب الأمر عن :

١ — الأمر المقيد بشرط : هل يعلم أن الحكم فيما عدا الشرط بخلاف الشرط أم لا ؟

٢ — الأمر اذا قيد بعدد : كيف القول فيه ؟

وهكذا يمضى فى عد القيود التى اذا انتفت كان انتفاؤها مفسحا للقول بالأخذ بمفهوم المخالفة أو عدمه وفقا للآراء التى سوف نعرض لها فى موضعها بعد حين — ان شاء الله .

كما يتناول طرفا آخر من مباحثه فى « باب العموم والخصوص » عند حديثه عما يفيد العموم من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ويتناول فى ذلك فحوى الخطاب (مفهوم الموافقة) بنوعيه الأولى والمساوى من مدخل أن مفهوم الموافقة يدل على العموم من جهة المعنى لا من جهة اللفظ كما يتناول مفهوم المخالفة من جهة عمومها فيما يدل على نفي الحكم . ومفهوم الموافقة والمخالفة كلاهما يدخل فى باب الاستدلال بالألفاظ على الأحكام عند المتكلمين كما سنرى .

ويرد عنده أيضا الحديث عن مفهوم الموافقة بإفاضة أكثر فى باب القياس حيث يتجه الى عده من باب القياس لا من باب دلالة اللفظ (١٣) . وامام الحرمين فى كتابه « البرهان » — وهو من الكتب المبكرة التى تعد من الأمهات فى طريقة المتكلمين — يتناول هذا المبحث فى فصل « القول فى المفهوم » وهو فصل من فصول كتابه يقع فى آخر مباحث قواعد الاستنباط ويتقدمه مبحث عن النص والظاهر والمجمل والمتشابه ويأتى بعده باب القول فى أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم (١٤) .

(١٣) المعتمد ج ٢ ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ .

(١٤) البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٤٨ .

وفى فصله هذا يقسم ما يدل عليه اللفظ الى منطوق ومفهوم ،
ويعقب بعد ذلك بأن الحديث عنه - أى المنطوق - قد تقدم ، ويدخل فى
الحديث عن المفهوم متناولا لموضوعاته •

وعند الامام الغزالى يقع هذا المبحث فى « الفن الثانى » فيما يقتبس
من الألفاظ من حيث الفحوى والاشارة ويقسمه الى أنواع مختلفة سوف
يأتى بسطها فى حينه •

هذا ويدخل مبحث الدلالات عنده فى جملته فى اطار القطب الثالث
الذى أسماه بكيفية استثمار الأحكام من مثرات الأصول وقسمه الى
فنون - استوعب من خلالها مباحث الألفاظ والدلالات كما ذكرنا قبل
هذا (١٥) •

والآمدى يأتى عنده هذا المبحث فى القسم الثانى « دلالة غير
المنظوم » (١٦) حيث يقوم منهجه - كما أشرنا من قبل - على عقد الباب
الأول فى دلالة المنظوم وتشمل الأمر والنهى والعام والخاص ... الخ •
والثانى فى دلالة غير المنظوم ويضم الدلالات بأنواعها المختلفة (١٧) •
أما الامام الرازى فيتناول هذا المبحث فى الجزء الأول من كتابه
« المحصول » ضمن الكلام فى اللغات الذى جعله فى تسعة أبواب وقد تناول
فى الباب الثانى من هذه الأبواب بعض مباحث الدلالات وهو الباب الخاص
بتقسيم الألفاظ كما تناول بعضها فى الباب التاسع الذى عقده لكيفية
الاستدلال بالخطاب - خطاب الله وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم -
على الأحكام (١٨) • كما يتناول طرفا منه فى المقدمات (١٩) ويتناول مفاهيم
المخالفة فى الأمر (٢٠) ، ومفهوم الموافقة فى باب القياس (٢١) كما فعل

(١٥) المستصفى ج ٢ ص ١٨٦ •

(١٦) الاحكام فى أصول الأحكام للآمدى ج ٣ ص ٩٠ •

(١٧) المرجع السابق ج ٢ ص ١٨٨ ، و ج ٣ ص ٩٠ - ٩٤ •

(١٨) المحصول للامام الرازى تحقيق الدكتور طه جابر العلوانى جزء ١

قسم ١ ص ٥٧٦ •

(١٩) المرجع السابق جزء ١ قسم ١ ص ٣١٨ •

(٢٠) المحصول جزء ٢ قسم ٢ ص ٢٠٥ - ٢٤٣ •

(٢١) المحصول جزء ٢ قسم ٢ ص ١٧٠ - ١٧٣ •

أبو الحسين البصرى ، والقاضى البيضاوى يتركز عنده هذا المبحث فى الباب الأول من الكتاب الأول الذى عقده للحديث عن المصدر الأول « القرآن الكريم » ، وفى الباب الأول هذا يتناول المباحث اللغوية ومن بينها الاستدلال بالألفاظ على الأحكام (٢٢) .

وهو عند ابن الحاجب فى مختصر المنتهى يأتى تحت عنوان « المنطوق والمفهوم » اللذين يعتبرهما من أقسام المتن فى آخر حديثه عن الأوضاع اللغوية (٢٣) .

هذا ومن الجدير بالملاحظة هنا أن كثيرا من هؤلاء المصنفين تناولوا مبحثا آخر يتصل بكيفية الاستدلال بالألفاظ وهو تقسيم دلالة اللفظ الى مطابقة وتضمن والتزام ضمن مباحث المقدمات التى يعقدونها فى كتبهم ويتناولون فيها طرفا من المباحث اللغوية والمنطقية (٢٤) .

* * *

٢ - ملاحظات على تناول المتكلمين للدلالات :

بعد العرض الوصفى السابق لمنهج المتكلمين فى تناول كيفية الاستدلال بالألفاظ على الأحكام والموضع الذى يرد فيه فى كتبهم ، أرى من اللازم الوقوف لتسجيل بعض الملاحظات التى تعين فى المرحلة القادمة حينما ندخل فى دراسة الدلالات من الوجهة الموضوعية .

وما يمكن أن يلاحظ فى ذلك هو :

١ - أن الامام الغزالى والامدى كانا أدق من معاصريهما فى مدخلهما على هذا المبحث حيث عمل أولهما وهو الامام الغزالى على جمع القواعد اللغوية فى قطب مستقل من أقطاب كتابه الأربعة وهو القطب الذى جعله فى الاستدلال بالصيغة أمرا ونهيا وعموما وخصوصا وحقيقة ومجازا .. الخ .

(٢٢) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٥ وما بعدها .

(٢٣) مختصر المنتهى مع شرح العضد ج ٢ ص ١٧١ وما بعدها .

(٢٤) راجع على سبيل المثال المستصفى ج ١ ص ٣٠ طبعة الطبى

ومعه مسلم الثبوت والاحكام للامدى ج ١ ص ١٩ ، والمنهاج مع شرح الأسنوى ج ١ ص ١٧٨ .

وفى هذا القطب أورد فنونا استوعب من خلالها القواعد اللغوية وكان من بينها الفن الأول والفن الثانى فيما يقتبس من الألفاظ من حيث الفحوى والاشارة وبذلك فصل بين ما يدل عليه اللفظ بظاهره ومنطوقه وما يدل عليه بمعناه .

وعمل ثانيهما وهو الامام الآمدى على ادخال هذا المبحث فى اطار ما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع ، ثم قسم ما يشترك فيه الكتاب والسنة الى دلالة منظوم هى دلالة الصيغة التى ذكرها الامام الغزالى - مع الاحتفاظ بوجود بعض الفوارق فى التناول - ودلالة غير المنظوم وهو ما يقتبس من الألفاظ من جهة معناها وهى فى جملتها لا تخرج عما ذكره الامام الغزالى .

٢ - ان المصنفين الآخرين لم يسلكا مسلكهما ولذلك اضطررا اما الى الاحالة الى ما سبق الحديث عنه أو الى أن يتوسط الحديث عن الدلالات المباحث اللغوية . فامام الحرمين - مثلاً - الجأ هذا الوضع حين أتى للحديث عن المفاهيم الى تقسيم اللفظ من جهة الدلالة الى منطوق ومفهوم وأحال فى المنطوق الى ما سبق الحديث عنه (٢٥) .

والقاضى البيضاوى جعل الحديث عن الدلالات متقدما على الأمر والنهى والعموم والخصوص (٢٦) . الخ ، من جهة أن الدلالة اما أن تكون بالمنطوق أو بالمفهوم والمنطوق لا بد من أن يتقدم الأمر والنهى والعام والخاص . الخ ، ولذلك تقدم هذا المبحث فى جملته تلك الأقسام مع أن المفاهيم باعتبار أنها دلالات معان كان يحسن تأخيرها عما يدل عليه اللفظ بمنطوقه فى كل أوضاعه .

وقد أخرج أبو الحسين البصرى نفسه من كل ذلك بإيراده الحديث

(٢٥) راجع البرهان ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢٦) المنهاج مع الأسنوى جزء ٢ حيث تأتى مباحث الأمر والنهى وغيرهما من مباحث الصيغة فى صدارة الجزء الثانى وتقع مباحث الدلالات فى نهاية الجزء الاول .

عن المفاهيم تبعاً للحاجة التي تدعو لذلك من غير أن يخصها بحث مستقل فهي تارة في باب الأمر ، وتارة في باب العام ، وثالثة في باب القياس كما سلف بيانه (٢٧) •

ولعل منهج الحاجب في مختصره بتناوله للدلالات في مرحلة متأخرة في طرق الاستنباط أنسب المناهج في ذلك لأن الدلالات تعنى الاقتباس من المعنى ، وذلك يقتضى تأخيرها عن الأمر والنهى العام والخاص •• الخ، وما يأتى من ذكر المنطوق فيها لا يعنى به من ذلك متن المنطوق وإنما دلالاته ، وللدخول به أيضاً على غيره من الدلالات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً به كدلالات المفهوم والإشارة •

هذا ولا بد أن نذكر هنا ونحن بصدد بيان المنهج الوصفى لمدرسة المتكلمين في تناولها لدلالات الألفاظ على الأحكام أن بعض الكتّاب على طريقة المتكلمين حرص في أن يجعل مبحث الدلالات مسبقاً بمبحث آخر يكون بمثابة المقدمة له ، ذلك المبحث هو : أن الله - جلّت قدرته - لا يخاطبنا باللفظ المهمل واللفظ الذي يخالف الظاهر (٢٨) •

ويجعلون ذلك مقدمة للحديث عن الدلالات لأنه لو كان جائزاً - أن يخاطبنا الله بالمهمل وبما يخالف الظاهر - لترتب على ذلك تعذر الاستدلالات بالألفاظ على الأحكام : ولهذا كان الحديث عن الدلالات فرع الحديث عن هذين الموضوعين وبيان القول فيهما لكونهما بمثابة المقدمة (٢٩) •

* * *

(٢٧) راجع ما تقدم من حديث في هذا الصدد .

(٢٨) ممن حرص على تصدير مبحث الاستدلال بالألفاظ على الأحكام بالحديث عن المهمل وما يخالف الظاهر « الامام الرازى » في المحصول راجع المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٥٣٩ والقاضى البيضاوى في المنهاج راجع المنهاج مع شرحى البدخشى والأسنوى ج ١ ص ٣٠٥ (الفصل التاسع في كيفية الاستدلال بالألفاظ) ، ومن الأصوليين من يتعرض لموضوعات هذا المبحث في المحكم والمتشابه في القرآن الكريم - راجع المستصفى للفرالى ج ١ ص ١٠٦ •

(٢٩) راجع الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٨ •

٣ - الخطاب بالمهمل :

المهمل فى اللغة خلاف المستعمل ، يقول ابن منظور : « والمهمل من الكلام خلاف المستعمل » (٣٠) •

ويقول الجرجانى فى التعريفات : « المهملات هى الألفاظ الغير دالة على معنى بالوضع » (٣١) •

هذا ولا بد أن نلاحظ هنا أن المهمل وصف يجرى على الكلام وعلى اللفظ عند اللغويين ولا يجرى على القول لأن القول « هو اللفظ الدال على معنى » (٣٢) •

وعند النحاة : وصف المهمل يجرى فقط على اللفظ لأنهم عرفوا الكلام بأنه « اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » (٣٣) •

وبناء على هذا لا يدخل فيه المهمل لأنه غير مفيد •
وعند الأصوليين نجد تأثراً بالاتجاهين ، اتجاه اللغويين واتجاه النحاة •

فأبو الحسين البصرى يعرف الكلام فيقول : « اعلم أن الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة » • وتعريفه هذا يجعل وصف الاهمال واردا على الكلام لأن المهمل قد يكون حروفا مسموعة متميزة غير أنه لم يوضع فى اللغة للدلالة على معنى ، ولهذا عقب على هذا التعريف هو نفسه بقوله : « ومن شرط فى كونه كلاما وقوع المواضعة عليه يلزمه ألا تكون الحروف المؤلفة كلاما اذا لم يقع عليها الاصطلاح مع أن أهل اللغة قسموا الكلام الى المهمل والمستعمل فوصفوا المهمل بأنه كلام وان لم يوضع لشيء » (٣٤) •

ثم يورد تعريفا آخر للكلام بأنه : « ما انتظم من الحروف المسموعة

(٣٠) لسان العرب لابن منظور جزء ١٤ .

(٣١) التعريفات للشريف الجرجانى ص ٢٥٨ .

(٣٢) شرح قطر الندى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ص ١٢ .

(٣٣) شرح ابن عقيل تحقيق محيى الدين عبد الحميد ج ١ ص ١٤ .

(٣٤) المعتمد ج ١ ص ٩ ، ١٠ .

المتبصرة المتواضع على استعمالها فى المعانى » ويعقب على هذا التعريف أيضا بقوله : « واذا حددنا الكلام بهذا كان الكلام كله مستعملا » (٣٥) •

وفى تعريفه هذا يوافق النحويين الذين عرفوا الكلام كما سلف بيانه بأنه « اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها » ولهذا لا يدخل فيه المهمل لعدم افادته ولا يجرى بالتالى وصف الاهمال عليه عندهم •

هذا ويغلب على الأصوليين الآخرين فى تعريفهم للمهمل فى جملته الاعتماد على اتجاه اللغويين فى ذلك مما يدل على أن قصر هذا الوصف على اللفظ فقط وعدم اجرائه على الكلام اتجاه ذو خصوصية تابعة من علم النحو •

غير أن الأصوليين وان أجروا هذا الوصف على الكلام لكنهم اختلفوا فى اصطلاحاتهم فى تعيين المراد به •

فالامام الرازى يعرفه – أى المهمل – بأن يتكلم الله بشيء ولا يعنى به شيئا (٣٦) •

ويعرفه صاحبها المنتخب والحاصل بأن يتكلم الله بشيء لا يفيد (٣٧) • ويشير الامام الغزالى الى تعريفه بأنه ما لا سبيل الى معرفته لأحد من الخلق (٣٨) •

ويعرفه الآمدى بأنه اللفظ الذى لا يفهم منه عند الاطلاق شيء (٣٩) • والأرجح فى هذه التعاريف – عندى – تعريف الامام الرازى له بأن يتكلم الله – جل شأنه – بشيء ولا يعنى به شيئا ، وتعريف الآمدى بأنه اللفظ الذى لا يفهم منه عند الاطلاق شيء •

(٣٥) المرجع السابق ج ١ ص ١٠ – وممن تناول هذا الموضوع واورد هذا الاختلاف الامام الغزالى – راجع المستصفى ج ١ ص ٣٣٣ – فصل « الكلام المفيد » والاسنوى على المنهاج ج ١ ص ١٩٤ •

(٣٦) المحصول ج ١ ص ٥٣٩ •

(٣٧) الاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٨ •

(٣٨) المستصفى ج ١ ص ١٠٦ •

(٣٩) الاحكام ج ٣ ص ٩ •

وذلك لأن هذين التعريفين ينسجمان مع المعنى اللغوي للمهمل من جهة ، كما أنهما تأكدا بجريان المتأخرين على ذلك من جهة أخرى ، فصاحب فواتح الرحموت يعرفه بأنه الذى لا يدل على معنى لا حقيقة — ولا مجازا (٤٠) .

وصاحب نشر البنود على مراقى السعود يعرفه : « بأنه اللفظ الذى ليس له دلالة » (٤١) .

أما تعريف صاحب المنتخب والحاصل له بأنه أن يتكلم الله بشيء لا يفيد — فهو منتقد إذ عدم الافادة قد يكون لقصورنا نحن عن فهمه ، وهذا لا ينفى أنه مفيد فى حقيقة وضعه (٤٢) .

كما أن اشارة الامام الغزالى الى تعريفه بأنه ما لا سبيل الى معرفته لأحد من الخلق تجعله متداخلا مع التشابه .
والخلاصة التى تنتهى اليها فى ذلك أن اللفظ المهمل أو الكلام المهمل هو الذى لا معنى له بحسب الوضع اللغوى .
* * *

● آراء العلماء فى الخطاب بالمهمل :

تجمع الفرق كلها أهل السنة وغيرهم على أن الله — جلت قدرته — لا يخاطبنا بالمهمل وفى هذا يقرر الغزالى أن الله لا يخاطب العرب بما لا سبيل الى معرفته لأحد من الخلق (٤٣) .

ويقول الرازى : « لا يجوز أن يتكلم الله بشيء ولا يعنى به شيئا » (٤٤) .

ويقول الآمدى : « القرآن لا يتصور اشتماله على ما لا معنى له فى نفسه لكونه هذيانا ، ونقصا يتعالى كلام الرب عنه » (٤٥) .

(٤٠) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بهامش المستصفى ج ٢ ص ١٧ .

(٤١) نشر البنود ج ١ ص ٢٣٧ .

(٤٢) الأسنوى ج ١ ص ٣٠٨ .

(٤٣) المستصفى ج ١ ص ١٠٦ .

(٤٤) المحصول ج ١ ص ٥٣٩ .

(٤٥) الاحكام ج ١ ص ٢٣٨ .

ولم يخالف في ذلك سوى الحشوية (٤٦) .
وقد اعتمد الجمهور على دليلين :
أولهما : أن التكلم بما لا معنى له هذيان ، والهذيان نقص ، والنقص
على الله - تعالى - محال .
ثانيهما : أن الله تعالى وصف القرآن بكونه هدى وشفاء وبيانا (٤٧)
وذلك لا يحصل بما لا يفهم معناه .
أما الحشوية فقد استدلوا على ذلك بأدلة أمسك عن إيرادها لضعفها
وتهافتها واكتفى في ذلك بالإشارة إليها في موضعها من كتب الأصول
التي أوردتها وتعقبها بالمناقشة (٤٨) .

* * *

● الخطاب بما يخالف الظاهر :

ذهب الجمهور أيضا إلى أنه يمتنع أن يقع في الكتاب والسنة لفظ
يعنى به غير ظاهره إلا بدليل عقلي أو غيره يبين المراد منه (٣٩) .
أما إذا وجد دليل أو قرينة يحصل بها البيان فيجوز كالدليل العقلي
في آيات التشبيه (٥٠) ، أو القرائن كقرينة وجود الخاص بعد العام أو
قرينة الاحتمال لأكثر من معنى كما في المشترك أو المجاز . الخ .
وقد استدل الجمهور لمذهبهم بأن اللفظ الخالي عن البيان يكون

(٤٦) الحشوية طائفة من المبتدعة وسموا بذلك لاعتمادهم كل
حشو روى من الأحاديث المختلفة المتناقضة ، أو لأنهم عند من لقبهم مجسمة
والجسم محشو ، وقيل سموا بذلك لأنهم كانوا في حلقة الحسن البصري
فوجدتهم يتكلمون بكلام ساقط فقال : « ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة »
راجع الأسنوى ج ١ ص ٣٠٩ والمحصول (وحاشيته) ج ١ ص ٥٣٩ .
(٤٧) يشير بذلك إلى قوله تعالى : « يا أيها الناس قد جاءكم موعظة
من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين » (يونس : ٥٧) .
والى قوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة
وبشرى للمسلمين » (النحل : ٨٩) .

(٤٨) راجع المحصول للامام الرازي جزء ١ قسم ١ ص ٥٤١ ،
والأسنوى ج ١ ص ٣٠٩ والأحكام للامدى ج ١ ص ٢٣٨ .
(٤٩) نشر البنود على مراقى السعود ج ١ ص ٨٧ .
(٥٠) آيات التشبيه تدخل فيها أوائل السور مثل قوله تعالى :

بالنسبة الى غير ظاهره مهملا لأنه لا يشعر بذلك المعنى المراد • والمهمل هذيان والهذيان نقص والنقص محال فى حق الله وحق رسوله كما سبق (٥١) •

وخالف فى ذلك المرجئة (٥٢) وقالوا بجواز ورود ذلك فى ألفاظ الشارع من غير بيان ، وقول المرجئة بذلك مرده الى مذهبهم الكلامى فى أن الله تعالى لا يعاقب أحدا من المسلمين ، وأنه لا تضر مع الايمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة •

وفى ضوء ذلك حملوا الآيات والأخبار الدالة على العقاب على غير ظاهرها وقائلوا ان المراد بها فقط التخويف للاجسام عن المعاصى (٥٣) •

==
« الم ، حم ، عسق ، كهيعص » والآيات التى يوهم ظاهرها مشابهة الله - تنزه اسمه - لخلقه مثل قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » (الفتح : ١٠) وقوله تعالى : « واصنع الفلك بأعيننا » (هود : ٣٧) وقوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » (طه : ٥) وقوله تعالى : « وجاء ربك والملك صفا صفا » (الفجر : ٢٢) وللعلماء حيال هذه الآيات موقفان :
١ - موقف السلف فى الامتناع عن تأويلها مع تنزيه الخالق عن كل تشبيه بخلقه ، وتفويض العلم بما تدل عليه تلك الآيات الى الله سبحانه وتعالى دون بحث أو تأويل .

٢ - مذهب الخلف الذين يذهبون الى تأويلها وصرفها عن ظاهرها بما يوافق اللغة ويلائم تنزه الله عما لا يليق به فتؤول اليد بالقوة والقدرة ، والوجه بالذات ، والعين بالرعاية والحفظ ، والاستواء بالاستيلاء على وجه التمكن .

راجع المستصفى ج ١ ص ١٠٦ ، والاحكام للامدى ج ١ ص ٢٣٨ ،
وارشاد الفحول للشوكانى ص ٢٨ .

(٥١) المحصول للامام الرازى ج ١ قسم ١ ص ٥٤٦ ، والاحكام للامدى ج ١ ص ٢٣٨ والأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٨ .

(٥٢) المرجئة فرقة تزعم أن من شهد شهادة الحق دخل الجنة وإن عمل أى عمل كان وأنه لا يدخل النار من قال « لا اله الا الله » وإن ركب العظائم وترك الفرائض وعمل الكبائر وسموا بالمرجئة من الارجاء أى التأخير لانهم لم يجعلوا الأعمال سببا لوقوع العذاب ولا لرفعه بل أرجأوها واخروها - مراقى السعود ج ١ ص ٨٧ .

(٥٣) المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٥٤٦ ، والأسنوى ج ١ ص ٣٠٩ -
نشر البنود ج ١ ص ٨٥ - ٨٧ .

وقد رد الجمهور عليهم بأن فتح هذا الباب يؤدي الى رفع الوثوق عن أقوال الله تعالى وأقوال رسوله صلى الله عليه وسلم ، اذ ما من خطاب الا ويحتمل أن يراد به غير ظاهره كما أن الاحجام لا يكون الا اذا كان هناك عقاب وأتتم تقولون بعدم العقاب (٥٤) .

هذا ولا بد أن نذكر هنا أن خلاف المرجئة انما هو في الأخبار وأما الأوامر والنواهي فلا خلاف فيها أي أنه لا يمكن حملها على خلاف ظاهرها بانفاق الا عند من يقول بجواز التكليف بما لا يطاق فانه يجوز أن يرد في آيات التكليف ما ليس معلوما للمكلف ولا يبان له (٥٥) .

وفي انحصار الخلاف — أي خلاف المرجئة أو غيرهم اذا وجد (٥٦) — في الأخبار وحدها دون سريان ذلك في الأوامر والنواهي ، يقول امام الحرمين : « والمختار عندنا : أن كل ما يثبت التكليف فيستحيل استمرار الاجمال فيه (٥٧) فان ذلك يجر الى تكليف المحال ، وما لا يتعلق بأحكام التكليف فلا يبعد استمرار الاجمال فيه ، واستثثار الله تعالى بسرفيه ، وليس في العقل ما يحيل ذلك ولم يرد الشرع بما يناقضه (٥٨) .

* * *

(٥٤) المراجع السابقة والاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٠٩ .

(٥٥) الأحكام للأمدى ج ١ ص ٢٤٠ .

(٥٦) تشير بعض الأقوال الى عدم انحصار الخلاف في المرجئة وحدهم ولعلمهم يعنون بذلك رأى السلف الذى سبق بيانه في التشابه وعدم الخوض فيه وترك علمه الى الله تعالى ، وفي هذا يقول ابن تيمية في المسودة مسألة : يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يفهم معناه عندنا ، وكذلك قال ابن برهان : يجوز عندنا ، وقال قوم : لا يجوز ذلك ، ثم بحث أصحابنا أنه يفهم على سبيل الجملة لا على سبيل التفصيل ، ووافقنا أبو الطيب الطبرى وحكاه أبو بكر الصيرفى ، وكلهم تمسك بالآية . (المسودة في أصول الفقه لابن تيمية ص ١٦٤)

(٥٧) المجمل والمتشابه عند امام الحرمين واحسد — راجع البرهان

ج ١ ص ٤٢٣ .

(٥٨) انظر البرهان ج ١ ص ٤٢٤ ، وأصول الفقه للشيخ محمد

الخضرى ص ١٦٤ .

الفصل الثاني

تقسيم المتكلمين للدلالات

بعد أن عرض البحث لمناهج المتكلمين في تناول الدلالات ، والموضع الذي يرد فيه حديثهم عنها واختلاف طرائقهم في ذلك ، يلزم الآن أن نبين منهجهم من الوجهة الموضوعية في الدلالات ، وتقسيمها ، والمنطق الذي يحكم ذلك التقسيم عندهم .

ولعل أول ما يحسن البدء به في ذلك تعريف الدلالة عندهم .

● تعريف الدلالة عند المتكلمين :

يعرف المتكلمون الدلالة في إطلاقها بأنها : أن يلزم من فهم الشيء فهم شيء آخر (١) .

فكل شيء يترتب على فهمه وتصوره فهم شيء آخر فهو دال على ذلك الشيء .

ومن ثم انقسمت الدلالة عندهم الى دلالة لفظية وغير لفظية .

وغير اللفظية قد يكون منشؤها الوضع كدلالة الذراع على المقدار المعين ، فقد وضع الذراع مقياسا لمقدار معين بحيث يلزم من رؤية الذراع تصور المقدار المعين الذي هو مقياس له .

وقد يكون منشؤها العقل كدلالة وجود المسبب على وجود السبب فان العقل عند تعقله للمسبب — وهو تعقل مبنى على رؤية البصر — ينتقل الى السبب وتصوره فيكون في وجود المسبب دلالة على وجود السبب الذي يقف خلفه .

(١) راجع شرح الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ١٨٧ — والدلالة في اللغة : الارشاد مصدر « دل » ارشد — المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية .

أما الدلالة اللفظية فانها تنفرع عندهم الى دلالة لفظية عقلية كدلالة المقدمتين على النتيجة ، فالمقدمتان لفظ وهما يدلان على نتيجة ترتب عليهما ، غير أن تلك النتيجة تتولد من التركيب المنطقي المبني على العقل، لهذا كانت دلالة لفظية عقلية .

والى دلالة لفظية طبيعية كدلالة اللفظ الخارج عند السعال على وجع الصدر فان هذه دلالة مصاحبة للفظ لكنها ليست راجعة له لذاته ، وانما راجعة لأمر طبيعي آخر .

والى دلالة لفظية وضعية وهى الدلالة المقصودة عند الأصوليين حينما يتحدثون عن دلالات الألفاظ على الأحكام .

والمقصود بكونها وضعية أنها دلالة من جهة الوضع اللغوى ، وذلك تمييزا لها عن الدلالة اللفظية المنطقية الناتجة عن العقل والدلالة اللفظية الطبيعية المرتبة على أوضاع طبيعية .

وتعرف هذه الدلالة اللفظية الوضعية بأنها : كون اللفظ اذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بالوضع (٢) .

ويعنى هذا التعريف أن الدلالة اللفظية الوضعية هى ما يفهمه العالم باللغة من اللفظ متى استخدم ذلك اللفظ ، وما يفهمه العالم من اللفظ لا يخلو فيه الحال اما أن يكون معنى كاملا يدل على المعنى بتمامه أو كان يدل على جزء المعنى بدلالته على بعض المسمى لا كله أو لم يفهم من ذلك اللفظ لاتمام المعنى ولا جزءا وانما انتقل الذهن الى معنى خارج عن اللفظ لازم له أوحى به ذلك اللفظ عقلا .

فى ظل ذلك انقسمت دلالة اللفظ الوضعية عند علماء الأصول والبيان والمنطق الى ثلاثة أقسام هى :

١ - دلالة المطابقة : وهى دلالة اللفظ على تمام مسماه كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، وسميت بذلك لأن اللفظ مطابق المعنى .

(٢) شرح الأسنوى ج ١ ص ١٧٩ .

٢ - دلالة التضمن : وهى دلالة اللفظ على جزء معناه كدلالة الانسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط ، وسميت بالتضمن لأن اللفظ تضمن ما دل عليه •

٣ - دلالة الالتزام : وهى دلالة اللفظ على لازمه كدلالة الأسد على الشجاعة حيث ينتقل الذهن عند سماعه اللفظ منه الى المعنى اللازم له ، وهو الشجاعة ، وسميت بالالتزام لأن اللفظ دل على ما دل عليه لزوماً عن طريق انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى المراد به وهو الشجاعة التى أوحى بها ذلك اللفظ عقلاً (٣) •

وهذه الأقسام للدلالة اللفظية الوضعية تعتبر أساساً تقوم عليه الدلالات بمعناها الاصطلاحية ، ذلك أن الدلالات التى يتجه اليها الأصوليون باعتبار أنها دلالات لأخذ الأحكام من النصوص أو فهم المعنى المراد فى عمومها ترتكز على هذا التقسيم وتبنى عليه كما سوف يتضح من خلال الدراسة التفصيلية - فيما بعد •

* * *

● تقسيم المتكلمين للدلالات :

اتتهى جمهور المتكلمين الى تقسيم دلالة اللفظ العربى على المعنى الى قسمين أساسيين هما دلالة المنطوق ودلالة المفهوم ، ثم قسموا المنطوق الى قسمين منطوق صريح ومنطوق غير صريح ، والمفهوم الى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة وهذا المنهج فى تقسيم الدلالات هو الذى اعتمده

(٣) راجع هذه الأقسام فى المحصول للإمام الرازى جزء ١ قسم ٢ ص ٢٩٩ ، وشرح الأسنوى ج ١ ص ١٧٩ ، ١٨٠ - هذا ومما ينبغى ملاحظته هنا أن الإمام الرازى يعتبر الدلالة اللفظية الوضعية هى دلالة المطابقة ، أما دلالة التضمن والالتزام فعقليتان حيث يذكر : « أن الدلالة الوضعية هى دلالة المطابقة وأما الباقيتان فعقليتان ، لأن اللفظ اذا وضع للمسمى انتقل الاسم من المسمى الى لازمه ، ولازمه ان كان داخلاً فى المسمى فهو المتضمن وان كان خارجاً فهو الالتزام » .

راجع المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

ابن الحاجب فى مختصره (٤) ، ومن ثم لزمه الجمهور كما يقرر الكاتبون
فى علم الأصول (٥) .

ويظهر من خلال البحث أن هذا المنهج فى القسمة المركزة لم يكن
ابن الحاجب مسبوقا عليه من متقدمى المتكلمين ، ذلك أن متقدميهم لا تجد
عندهم أثرا لتقسيم المنطوق الى صريح وغير صريح بشكل بين كما لا تجد
المفهوم عند بعضهم منقسما الى مفهوم موافقة ومخالفة وبعضهم لا تجد لديه
أثرا لدلالة المنطوق . مما يلزمنا بعرض مناهجهم فى تقسيم الدلالات الى
أن تنتهى الى منهج ابن الحاجب فى التقسيم :

(١) تقسيم الامام الغزالى (ت ٥٠٥ هـ) للدلالات :

يحصر الامام الغزالى الدلالات فى خمسة أضرب هى :

- ١ - الاقتضاء .
- ٢ - الإشارة .
- ٣ - الايماء .
- ٤ - فهم غير المنطوق من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده .
- ٥ - المفهوم (٦) .

ومن عده هذا للدلالات نلاحظ الآتى :

- ١ - أنه لم يذكر المنطوق بينها ولعل هذا يرجع الى منهجه الذى
أشار اليه البحث من قبل - فى الفصل بين الصيغة وما يقتبس من الصيغة،
والدلالات المعهودة تدخل عنده فيما يقتبس من الصيغة ولهذا جاء عده لها
على الوجه السابق كما عنون لها بقوله : « الفن الثانى فيما يقتبس من
الألفاظ لا من حيث صيغتها بل من حيث فحواها وإشارتها » (٧) .
- ٢ - أنه حصر المفهوم من حيث التسمية فى مفهوم المخالفة ، أما
ما يسميه الآخرون بمفهوم الموافقة فقد سماه بفهم غير المنطوق من المنطوق

(٤) راجع مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرح العضد ج ٢

ص ١٧١ - ١٨٥ .

(٥) راجع أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٣٦٠ .

(٦) راجع المستصفى ج ٢ ص ١٨٦ - ١٩١ .

(٧) المستصفى ج ٢ ص ١٨٦ .

بدلالة سياق الكلام ومقصوده ، وهو وان كان قد عبر عنه بكلمة « فهم » لكنه لا يعطيه المصطلح المعهود « المفهوم الموافق » من جهة ، ويعتبره قسما قائما بذاته من جهة ثانية ، كما أنه لا يتبع المفهوم الذي ذكره بالتقسيد بأن يقول « مفهوم المخالفة » من جهة ثالثة ، حتى نقول ان الآخر عنده مفهوم الموافقة على أن هذا الاختلاف مختلف منه في التسمية والمصطلح فقط ، ولا يمتد أثره الى الموضوع ذاته فان ما سماه بـ « فهم غير المنطوق من المنطوق » هو نفس مفهوم الموافقة عند الآخرين ، وقد بين هو نفسه ذلك فقال — معقبا — بعد أن فرغ من الحديث عنه : « وهذا يسمى مفهوم الموافقة وقد يسمى فحوى اللفظ ، ولكل فريق اصطلاح فلا تلتفت الى الألفاظ واجتهد في ادراك حقيقة هذا الجنس » (٨) •

* * *

(ب) منهج الامام الرازي (ت ٦٠٦ هـ) في تقسيم الدلالات :

يأتى مبحث الدلالات كما سبق عند الامام الرازي فى أكثر من موضع ومن بين المواضع التى يأتى فيها باب « تقسيم الألفاظ » فى صدر كتابه « المحصول » ، وفيه قسم دلالة اللفظ الى مطابقة وتضمن التزام • وفى دلالة الالتزام من هذا التقسيم ذكر : « أن المعنى المستفاد من دلالة الالتزام ، اما أن يكون مستفادا من معانى الألفاظ المفردة أو من حال تركيبها ، والأول قسمان ، لأن المعنى المدلول عليه بالالتزام — اما أن يكون شرطا للمعنى المدلول عليه بالمطابقة أو تابعا له • فان كان الأول فهو المسمى « دلالة الاقتضاء » ثم يدخل فى ذكر أقسامها •

ثم يذكر — من بعد : « أما ان كان تابعا لتركيبها ، فاما أن يكون من مكملات ذلك المعنى أو لا يكون ، فالأول كدلالة تحريم التأفيف على تحريم الضرب عند من لا يثبت بالقياس •

وأما الثانى : فاما أن يكون المدلول عليه بالالتزام ثبوتيا أو عدميا •

(٨) المرجع السابق ج ٢ ص ١٩١ •

أما الأول فكقوله تعالى : « فالآن باثروهن » ومد ذلك الى غاية تبين الخيط الأبيض فيلزم فيمن أصبح جنباً ألا يفسد صومه ، والا وجب أن يحرم الوطء في آخر جزء من الليل بقدر ما يقع الغسل فيه .
وأما الثاني فهو أن تخصيص الشيء بالذكر هل يدل على نفيه عما عداه والله أعلم » (٩) .

من هذا النص يمكن الاهتداء الى أن منهج الامام الرازي يقوم على ربط الدلالات كلها بدلالة الالتزام من جهة أن المعنى المستفاد من دلالة الالتزام اما أن يكون مستفادا من معاني الألفاظ المفردة أو مستفادا من التركيب .

فان كان مستفادا من معاني الألفاظ المفردة للمعنى المدلول عليه بالمطابقة فهو دلالة الاقتضاء ، وان كان لازما عن التركيب فاما أن يكون مكملا للمعنى المدلول عليه بالمطابقة وهو مفهوم الموافقة الذي ذكره بالمثال ونم يذكره بالمصطلح ، أو لا يكون مكملا للمعنى وهو قسمان : لازم ثبوتى « دلالة الاشارة » ، ولازم عدمى « مفهوم المخالفة » .

ومن هنا تكون الدلالات عند الامام الرازي :

١ - دلالة الاقتضاء . وقد عبر صراحة عن ذلك .

٢ - المفهوم بنوعيه : موافقة ومخالفة ، وان لم يسمهما بما سميا به ومع التحفظ فيما يتصل بمفهوم الموافقة لأنه يعتبره قياسا ولذلك عقب على مثاله بقوله : « عند من لا يثبت بالقياس » ومع التحفظ أيضا فى مفهوم المخالفة لأنه لا يأخذ بكثير من أنواعه - كما سوف يأتى فى الدراسة الخاصة بهذا النوع من المفهوم - ولذلك عبر عنه بصيغة الاستفهام : « ان تخصيص الشيء بالذكر هل يدل على نفيه عن غيره عما عداه » ؟ .

٣ - ترد دلالة الاشارة عنده بالمثال ، وهو جواز أن يصبح الجنب صائما ، أخذنا من اشارة الآية فى قوله تعالى :

(٩) المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٣١٨ - ٣٢٠ .

« أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم » الى قوله : فالآن
باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » (١٠) .

٤ - لم يذكر دلالة التنبيه والايماء فى نصه السابق ، ولم يشر
اليها ، وهو ان كان قد ذكرها فى القياس لكن هذا لا يعفيه من ذكرها فى
باب الدلالات ان كان يعدها واحدة منها .

٥ - لم يذكر المنطوق بين الدلالات فى الموضع الذى تناولها فيه
عند حديثه عن دلالة الالتزام ولكنه ذكره فى موضع لاحق فى كيفية
الاستدلال بالخطاب حيث قرر أن الخطاب اما أن يدل بمنطوقه أو
بمعناه (١١) .

* * *

● تعقيب على تقسيم الامام الرازى للدلالات :

الأمر الذى يمكن ملاحظته أن الامام الرازى أدخل جميع أنواع
الدلالات فى الدلالة الالتزامية أى الدلالة بالمعنى ما عدا دلالة المنطوق
البن التى أطلق عليها الجمهور « المنطوق الصريح » .
والفكرة فى ذلك ترجع الى أن الامام الرازى يدخل دلالة التضمن
فى الدلالة الالتزامية ، لأنه يرى أن تعقل الجزء لا يكون الا عبر تعقل
الكل ، ومن هنا دخل التضمن عنده فى الالتزام (١٢) ، وترتب على ذلك
ايضا - جمعه لكل الدلالات تحت الدلالة الالتزامية أو المعنوية ، بطريقة
يسكن أن نقول معها ان الدلالة عنده قسمان : دلالة منطوق ودلالة معنى ،
وان دلالة المنطوق عنده قاصرة على الصريح ، وان دلالة المعنى شاملة لكل
مابقى من الدلالات .

وقد اعتمد القاضى البيضاوى فى زمن لاحق (ت ٦٨٥ هـ) تقسيم

(١٠) البقرة : ١٨٧ .

(١١) المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٥٧٦ .

(١٢) راجع المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٢٩٩ - ٣٠٠ وقد ورد النص

الخاص بذلك فى بداية هذا الفصل .

الامام الرازى ولكنه فوره فى اطار قسمة أكثر تركيزا هى المنطوق والمفهوم ، وأدخل فى المفهوم الاقتضاء ومفهوم الموافقة ، ومفهوم المخالفة (١٣) ، وبذلك جعل دلالة المفهوم عامة تشمل كل ما عدا المنطوق . وفى نهاية الأمر فان تقسيم القاضى البيضاوى هو نفس تقسيم الامام ارازى ولا يفترق عنه فى شيء الا :

١ - أنه وضع مصطلحا عاما هو المفهوم أدخل فيه كل الدلالات ما عدا المنطوق الصريح .

٢ - أنه لم يذكر دلالة الاشارة التى ذكرها الامام الرازى بالمثل بل وحمل المثال الذى ذكره الامام الرازى لها على أنه وارد لمفهوم الموافقة الذى هو فى درجة المساواة (١٤) .

وقد كان منهجه فى جملة محل نقد من شراحه (١٥) .

* * *

(ج) منهج الامام الآمدى (ت ٦٣١ هـ) فى تقسيم الدلالات :

يتفق الآمدى كما سلف مع الامام الغزالى فى المنهج العام الذى يقوم على الفصل بين الصيغة وما يقتبس منها ، والذى عبر عنه بالمنظوم وغير المنظوم .

(١٣) وعبارة القاضى البيضاوى فى ذلك هى : « أن الخطاب اما أن يدل على الحكم بمنطوقه . . . أو بمفهومه وهو ما أن يلزم عن مفرد يتوقف عليه هقلا أو شرعا مثل : ارم ، واعتق عبدك عنى ، ويسمى اقتضاء ، أو مركب موافق وهو فحوى الخطاب كدلالة تحريم التأفيف على تحريم الضرب ، وجواز المباشرة الى الصبح على جواز الصوم جنبا أو مخالف كلزوم نفي الحكم مما عدا المذكور ويسمى دليل الخطاب » . المنهاج مع شرح الأسنوى وانبذخنى ج ١ ص ٣٠٩ - ٣١١ .

(١٤) راجع نص القاضى البيضاوى فى ذلك فى المنهاج مع شرحه ج ١ ص ٣٠٩ وما بعدها .

(١٥) من ضمن ملاحظة الشارحون عليه فى ذلك ما ذكره البذخنى من أن كلامه فى هذا المقام مختل والشارحون لم ينبهوا الى ذلك كأنهم لم ينتبهوا الى المسألة ، بعد أن ذكر أنه لم يتعرض لدلالة الاشارة وأنه أدخل الدلالات كلها فى المفاهيم . . الخ . راجع مناهج العقول للامام محمد بن الحسن البذخنى ج ١ ص ٣١١ - ٣١٤ .

لهذا كانت دلالة غير المنظوم عنده تضم الأقسام التي ذكرها الامام الغزالي حيث يعد دلالة الاقتضاء ، ودلالة التنبيه والايماء ، ودلالة الاشارة والمفهوم ، يتضح ذلك عنده من قوله في صدر حديثه عن الدلالات : « القسم الثاني في دلالة غير المنظوم ، وهو ما دلالة لا بصريح صيغته ووضعها ، وذلك لا يخلو اما أن يتوقف صدق المتكلم أو صحة الملفوظ به عليه أو لا يتوقف ، فان توقف دلالة اللفظ عليه تسمى دلالة الاقتضاء ، وان لم يتوقف فلا يخلو اما أن يكون مفهوما في محل تناوله اللفظ نطقا أو لا فيه فان كان الأول فتسمى دلالة التنبيه والايماء ، وان كان الثاني فتسمى دلالة المفهوم . أما ان كان مدلوله غير مقصود للمتكلم فدلالة اللفظ عليه تسمى دلالة الاشارة فهذه أربعة أنواع » (١٦) .

وبالتأمل في نصه هذا نلاحظ أنه لم يعد المنطوق في الدلالات التي ذكرها ولكنه وان له يذكره في الدلالات يتعرض له في وقت لاحق فيعرفه عند تعريفه للمفهوم المتقابلة الناشئة بينهما ، ولأن تعريف المفهوم لا يكون الا بتعريف المنطوق لكونه مؤسسا عليه .

ويعود عدم ذكره للمنطوق كدلالة الى اتفاقه مع الامام الغزالي في الفصل بين الصيغة وما يقتبس منها ، والذي عبر عنه بمصطلحه الخاص : « المنظوم وغير المنظوم » ، والمنطوق عنده هو المنظوم ، والدلالات تدخل في غير المنظوم ، لهذا لم يذكر المنطوق فيها .

غير أن الآمدي وان اتفق مع الامام الغزالي في هذا القدر يختلف عنه في ثلاثة أمور :

أولها : أنه أدرج مفهوم الموافقة في المفهوم حيث ذكر المفهوم كمصطلح ابتداء آخذا وضعه في القسمة مع الدلالات الأخرى ثم عرفه وقسمه في ضوء تعريفه له الى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة ، ثم دخل في تعريف كل واحد منهما وايراد المباحث الخاصة به ، ولهذا كانت الأقسام عنده أربعة لأن مصطلح « المفهوم » عنده شامل لنوعى المفهوم ، وعند الغزالي خمسة لأنه أفرد مفهوم الموافقة بقسم وان لم يسمه بذلك .

ثانيها : أنه صدر الدلالات بمنطق حصر فيه تسميتها في الأنواع التي ذكرها ، أما الامام الغزالي فقد عرضها منشورة من غير ضابط يجمعها ابتداء وتتولد عنه من ثم القسمة •

ثالثها : ورد في قوله السابق ما يشير الى المنطوق غير الصريح حيث ذكر : « ما دلالاته لا بصريح صيغته ووضعه » الخ ، غير أنه جعل غير الصريح هذا شاملا للمفهوم وللمنطوق غير الصريح كما هو واضح من تقسيمه •
ويبدو أن ابن الحاجب أخذ عنه ذلك وحرره في التقسيم الذي أشرنا اليه •

* * *

(د) منهج ابن الحاجب في تقسيم الدلالات :

يقوم منهج ابن الحاجب كما ذكرنا في صدر هذا الفصل على تقسيم الدلالات الى منطوق ومفهوم ، ثم يقسم المنطوق الى صريح وغير صريح ، والمفهوم الى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة •

وتقسيمه هو الذي ارتضاه الجمهور وأرجحه أيضا للأسباب الآتية :

١ - أنه جمع الدلالات كلها في مكان واحد ، وبذلك تميز عن المتقدمين الذين كانوا - كما ذكرنا - يفتعلون بين المنطوق والمفهوم فيحدثون عن المنطوق في موضع ، والمفهوم في موضع آخر ، كما أنهم لا يتناولون المنطوق حين يتناولونه كدلالة وإنما يتناولونه باعتبارها متنا ، وهو - أمر سوف يتضح عند الحديث عن تعريف المنطوق في مرحلة قادمة •

٢ - أن الدلالات التي ذكرها الذين سبقوه مستوعبة عنده •

٣ - أن تقسيمه يمتاز بالتركيز والتكثيف في أمر يحتاج بطبيعته للمضبط وهو الدلالات حيث قسمها الى قسمين أساسيين ثم قسم كل واحد منهما الى أقسام •

* * *

الفصل الثالث

تناول الحنفية وتقسيمهم للدلالات
(مع المقارنة بمنهج المتكلمين)

١ - تناول الحنفية للدلالات :

تناول تمهيد هذا الكتاب أسلوب مدرسة الحنفية في التأليف في علم الأصول ، ومنهجها في ترتيب موضوعاته ، ومباحثه في جملتها (١) .

والناظر في ذلك الترتيب يجد أن القواعد اللغوية تأخذ مكانها في كتبهم ومباحثهم الأصولية وفق المنطق الذي جروا عليه فيها غير أن موقعها في كتبهم قد يختلف من مصنف لآخر .

فالبزدوى (ت ٤٨٢ هـ) في أصوله « كنز الوصول الى معرفة الأصول » يتناولها في صدر ذلك الكتاب عند الحديث عن المصدر الأول « القرآن الكريم » ويجعل مدخله للحديث عنها بعد تعريفه للقرآن الكريم بأنه : « القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلا متواترا بلا شبهة وهو النظم والمعنى جميعا » (٢) .

ثم يستطرد فيقول : « وانما يعرف أحكام الشرع بمعرفة أقسام النظم والمعنى ، وذلك أربعة أقسام :

القسم الأول : فيما يرجع الى وجوه النظم صيغة ولغة .

القسم الثاني : في وجوه البيان بذلك النظم .

القسم الثالث : في وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه في باب

البيان .

(١) راجع التمهيد .

(٢) أصول فخر الاسلام البزدوى مع كشف الأسرار ج ١ ص ٢١ .

القسم الرابع : فى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعانى « (٣) » •

ثم يأخذ فى بيان تلك الأقسام بالتفصيل اللازم فيذكر أن القسم الأول - وهو ما يرجع الى وجوه النظم من حيث الصيغة واللغة ينقسم اللفظ من جهته الى خاص وعام ومشترك ومؤول •

وأن القسم الثانى - وهو ما يرجع الى وجوه البيان بذلك النظم ينقسم اللفظ من جهته الى ظاهر ونص ومفسر ومحكم وخفى ومجمل ومتشابه (٤) •

وأن القسم الثالث - وهو ما يرجع الى وجوه استعمال النظم وجريانه فى باب البيان فان اللفظ ينقسم من جهته الى حقيقة ومجاز وصريح وكناية •

وأما القسم الرابع - وهو ما يرجع الى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعانى ، فان اللفظ ينقسم من جهته الى الدال بالعبارة ، والدال بالاشارة ، والدال بالدلالة ، والدال بالاقتضاء (٥) •

ثم يلحق ذلك بالحديث عن مفهوم المخالفة مع ملاحظة أن مفهوم المخالفة عند الحنفية من التمسكات الفاسدة •

ثم يتناول الأقسام كلها بما تقتضيه طبيعتها من بيان وتوضيح •
أما السرخسى (ت ٤٩٠ هـ) فى أصوله « تمهيد الفصول فى الأصول » فيبدأ الحديث عن المباحث اللغوية بالحديث عن الأمر والنهى وصيغتهما فى الدلالة على الوجوب والتحريم (٦) •

وبعد أن يفرغ من ذلك يتناول ما يسميه « بصيغة الخطاب فى تناول المسميات وأحكامها » ويذكر فى ذلك أن الأسماء أربعة : الخاص والعام والمشارك والمؤول ، ثم يشرع فى بيانها وتفصيلها (٧) •

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ٢٨ •

(٤) المرجع السابق والصفحة نفسها •

(٥) المرجع السابق والصفحة نفسها •

(٦) أصول السرخسى ج ١ ص ١١ وما بعدها •

(٧) المرجع السابق ج ١ ص ١٢٤ - ١٦٣ •

ويتبع ذلك باب « أسماء صيغة الخطاب في استعمال الفقهاء وأحكامها » (٨) وهي الظاهر والنص والمفسر والمحكم ، وأضدادها الخفى والمشكل والمجمل والمتشابه .

ثم بعد ذلك يتحدث عن الحقيقة والمجاز والصريح والكناية في فصلين متتاليين ويرد ذلك بالحديث عن معانى الحروف المستعملة فى الفقه (٩) .
وتناول أخيرا فى القواعد اللغوية ما أسماه بـ « بيان الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأى » (١٠) وهى الدلالات .

ويختم حديثه باستدلالات يرى فسادها كاستدلال بمفهوم المخالفة .
وطريقة السرخسى فى التقسيم نلاحظها أيضا عند المبكرين من الكاتبين على طريقة الحنفية فأبو زيد الدبوسى (ت ٤٣٢ هـ) فى كتابه « تقويم الأدلة » يتناول القواعد اللغوية بنفس الطريقة التى تناولها بها السرخسى حيث يعقد لكل مبحث منها بابا خاصا . فيورد باب القول فى أسماء الألفاظ فى قدر تناولها المسميات وحكمها فيما تناول : الخاص — العام — المؤول — المشترك .

وباب القول فى الأسماء الظاهرة التى تتفاوت معانيها ظهورا : الظاهر — النص — المفسر — المحكم — الخفى — المشكل — المجمل — المتشابه .
باب القول فى أقسام الأحكام الثابتة بالظاهر : عين النص — إشارة النص — دلالة النص — مقتضى النص (١١) .

* * *

● ملاحظات على تناول أصولى الحنفية للمباحث اللغوية :

نلاحظ من خلال العرض السابق لتناول أصولى الحنفية للمباحث اللغوية من خلال كتابى البزدوى والسرخسى :

-
- (٨) المرجع السابق ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٩ .
(٩) المرجع السابق ج ١ ص ١٧٠ - ١٨٤ ، ١٨٧ - ١٩٩ .
(١٠) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٥٥ .
(١١) راجع الفكر الأصولى للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص ٣٨٤ عند عرضه لموضوعات كتاب « تقويم الأدلة » لأبى زيد الدبوسى .

أن الكاتبين - السرخسي والبزدوى - يتفقان في إيراد كل المباحث اللغوية ، وإن كانا يختلفان في أمور :

١ - مدخل كل منهما للحديث عن القواعد اللغوية فالبزدوى يجعل مدخله لذلك من خلال الحديث عن القرآن الكريم وهو المصدر الأول من مصادر الأحكام .

أما السرخسي فيجعل مدخله لذلك من خلال الحديث عن الأمر والنهي اللذين يبدأ بهما كتابه ، ولا حرج في ذلك فإن الأقدمين من الأصوليين كانوا يبدأون مباحثهم الأصولية بالحديث عن الأمر والنهي يلاحظ ذلك كل من يطالع كتاب « المعتمد » لابن الحسين البصري وكتاب « البرهان » لامام الحرمين اللذين كتباً على طريقة المتكلمين . وهذا المسلك من المتقدمين يرجع الى أن الأمر والنهي في نصوص القرآن والسنة هما اللذان ثبت بهما الأحكام ويتميز بهما الحلال من الحرام ، ودلالة كل منهما على الأحكام هي المقصودة للشارع الحكيم (١٢) .

٢ - أن البزدوى يتناول المباحث اللغوية من خلال أقسامه الأربعة التي ذكرها ابتداءً بمنطق حصر قرر فيه الأقسام الأربعة بذكرها اجمالاً ثم دخل في دراسة تفصيلها .

أما السرخسي وسبقه في ذلك أبو زيد الدبوسي فإنه يتناول كل مبحث من المباحث اللغوية تحت عنوان مستقل وباب خاص من غير أن يبرز في ذلك منطق حصر معين .

في ضوء ذلك اختلفت الأسماء التي يضعها كل واحد منهما للقواعد اللغوية التي يتناولها بحسب الصورة السابقة التي تتضح من خلال عرض تناولهما للمباحث اللغوية الذي بيناه آنفاً .

٣ - يتفق كل من البزدوى والسرخسي في ترتيب وتسلسل المباحث اللغوية حيث يبدأ آن أولاً - كما ذكرنا - بأقسام اللفظ من جهة وضعه للمعنى : العام - الخاص - المشترك - المؤول .

(١٢) راجع مناهج الأصوليين في الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٦٩٩ .

ويتبعانه ثانيا : بأقسام اللفظ من حيث الظهور والخفاء •
وثالثا : بأقسام استعمال اللفظ فى المعنى الموضوع له وفى غيره :
الحقيقة - المجاز - والصريح - والكناية •

ورابعا : بالدلالات •

ويخالفهم فى ذلك بعض المتأخرين من أصولى الحنفية الذين يجعلون أقسام استعمال اللفظ فى المعنى الموضوع له وفى غيره فى المرتبة الثانية ، وأقسام اللفظ من حيث الظهور والخفاء فى المرتبة الثالثة نرى ذلك عند صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (ت ٧٤٧ هـ) فى كتابه «التنقيح» ، وقد علل شارحه لذلك الصنيع بأن الاستعمال مقدم على ظهور المعنى وخفائه ولهذا لا بد من أن يقدم فى القسمة (١٣) •

٤ - يلاحظ على تناول أصولى الحنفية للمباحث اللغوية أنه يتسم فى جملته بالوضوح فى القسمة وملاحظة تدرج الأقسام وتسلسلها ، كما أنه يتخفف كثيرا مما حفل به منهج المتكلمين من الايغال فى المنطق والاكتثار من المناقشات والجدل عند تناول القضايا اللغوية وإن كانوا يعوضون ذلك بالاكتثار من الفروع الفقهية لكن رغم ذلك فإن تناولهم للقواعد اللغوية لا يبدو بالضخامة التى يظهر بها عند المتكلمين •

٥ - أن الدلالات عندهم يضمها مبحث واحد يعنون له متقدموهم ببيان « الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأى » ، ويعنون له متأخروهم « بما يرجع الى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعانى » • وبذلك لم يقعوا فيما وقع فيه بعض المتكلمين من ايرادهم لمباحث هذا الباب فى أكثر من موضع كما ظهر لنا من خلال العرض السابق لتناول المتكلمين للدلالات •

٦ - أن الدلالات تأتى عندهم فى مرحلة متأخرة لأنها استدلال باللفظ من جهة معناه ، ولهذا سبقتها فى التقسيم أقسام النظم من عام وخاص ومشترك ومؤول ونص وظاهر ... الخ •

* * *

(١٣) راجع متن التنقيح مع التلويح على التوضيح ج ١ ص ٣١ •

٢ - تقسيم الحنفية للدلالات :

كشف لنا العرض السابق لتناول أصولى الحنفية للمباحث اللغوية أن الدلالات كانت واحدا من المباحث اللغوية التى تناولوها فى مصنفاتهم الأصولية •

هذا وأصوليو الحنفية حينما يتحدثون عن طرق دلالة اللفظ على المعنى فى ذلك المبحث يتفقون على تقسيم الدلالات الى :

- ١ - دلالة العبارة وقد يعبرون عنها بعبارة النص •
- ٢ - دلالة الاشارة وقد يعبرون عنها باشارة النص •
- ٣ - دلالة النص وقد يعبرون عنها بدلالة الدلالة •
- ٤ - دلالة الاقتضاء وقد يعبرون عنها باقتضاء النص (١٤) •

ووجه الحصر للدلالات فى هذه الطرق الأربعة عندهم عماده أن دلالة النص على الحكم : اما أن تكون ثابتة باللفظ نفسه أو لا تكون كذلك •

والدلالة التى تثبت باللفظ نفسه :

- (أ) اما أن تكون مقصودة منه فهو مسوق لها أو غير مقصودة •
- فان كان مقصودة فهى العبارة ويسمونها « عبارة النص » •
- وان كانت غير مقصودة فهى الاشارة ويطلقون عليها « اشارة النص » •

(ب) والدلالة التى لا تثبت باللفظ نفسه :

- اما أن تكون مفهومة من اللفظ لغة أو تكون مفهومة منه شرعا •
- فان كانت مفهومة منه لغة تسمى « دلالة النص » •
- وان كانت مفهومة منه شرعا تسمى « دلالة الاقتضاء » •

(١٤) راجع أصول الفقه الاسلامى لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى ، ج ١ ص ٤٨٨ •

وما عدا هذه الطرق يعتبر من التمسكات الفاسدة عندهم (١٥) .
وفي ذلك بقول التفتازانى (ت ٧٩٢ هـ) فى «التلويح» : ان الحكم
المستفاد من النظم اما أن يكون ثابتا بنفس النظم أو لا ، والأول ان كان
النظم مسوقا له فهو العبارة ، والا فهو الإشارة . والثانى ان كان الحكم
مفهوما منه لغة فهو الدلالة ، أو شرعا فهو الاقتضاء (١٦) .
هذا ومن الجدير بالتنبيه اليه هنا أن مرادهم بالنص الذى يضيفون
اليه الدلالة فيقولون عبارة النص وإشارة النص الخ ... « كل لفظ مفهوم
المعنى من الكتاب والسنة سواء أكان ظاهرا أم نصا أم مفسرا » (١٧) وليس
المراد بالنص عندهم النص بمعناه الاصطلاحي الفنى فى مباحث الواضح
الدلالة من الألفاظ وغير الواضح (١٨) .

* * *

٣ - مقارنة بين تقسيم الحنفية وتقسيم المتكلمين :
بالمقارنة بين تقسيم المتكلمين السابق للدلالات وتقسيم الحنفية الذى
تم إيراد أخيرا نلاحظ الآتى :
١ - أن الحنفية والمتكلمين يختلفون فى التقسيم فعلى حين يتجه
به المتكلمون الى تقسيم واسع عريض يضم المنطوق والمفهوم وتحت كل
واحد منهما تأتى عدة أقسام يتجه به الحنفية مباشرة الى أربع دلالات .
٢ - أن المتكلمين يتعلقون فى مصطلحاتهم باللفظ لا بالنص فيقسمون
الدلالة الى منطوق ومفهوم ، أما الحنفية فيتجهون الى النص فيقولون :
عبارة النص ، وإشارة النص ، ودلالة النص ، واقتضاء النص .

(١٥) راجع كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوى
ج ١ ص ٢٨ وتفسير ابنه وص للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ج ١
ص ٤٦٧ وأصول النبوة الإسلامى للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى
ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(١٦) التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٣٠ .
(١٧) تفسير النصوص للدكتور أديب صالح ج ١ ص ٤٦٥ وأصول
الفقه الإسلامى للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى ص ٤٨٩ .
(١٨) راجع فى أقسام الواضح والخفى وتعريفاتها عند الحنفية : تمهيد
هذا الكتاب .

ويبدو لى أن الاختلاف فى المصطلح هنا منشؤه طبيعة تكوين كل مدرسة من المدرستين ، فمدرسة المتكلمين التى يغلب عليها التجريد والنظر الى مسائل الأصول بمنأى عن الفروع جاءت مباحثها فى هذا الباب منسجمة مع ذلك التجريد فكان نظرها للفظ والبحث فى دلالة النص ، ومدرسة الحنفية التى يغلب عليها استلهاام الأصول من الفروع كان نظرها أعلق بالنصوص المكتوبة فى مصطلحاتها بعد أن وجدت أئمتها السابقين قد بنوا فروعهم على عبارات نصوص معينة أو اشاراتها أو فحواها وهكذا .

٣ - أن المدرستين وإن اختلفتا فى شكل التقسيم والمصطلحات تتفقان من الوجهة الموضوعية فى كثير من مباحث الدلالات ، وقد تتفقان أيضا فى التقسيمات فى بعض الأحيان على الوجه الآتى :

(أ) دلالة العبارة متفقة عند الفريقين •

(ب) اشارة النص عند الحنفية هى نفس دلالة الاشارة عند المتكلمين •

(ج) دلالة الاقتضاء متفقة عند الفريقين •

(د) ما يسميه المتكلمون بمفهوم الموافقة يسميه الحنفية بدلالة النص •

(هـ) ما يسميهم الحنفية عبارة النص يقابله عند المتكلمين المنطوق الصريح •

(و) دلالة الايماء تقع فى أقسام المنطوق غير الصريح عند المتكلمين كما سنرى •

أما الحنفية فلا يعدون الايماء دلالة مستقلة ولا يرد فى الدلالات عندهم كما رأينا بل يدخل عندهم فى دلالة العبارة •

وليس عند الحنفية دلالة تسمى بدلالة مفهوم المخالفة ، بل ذلك عندهم من باب التمسكات الفاسدة فى حين أن مفهوم المخالفة يمثل قسما من قسمى المفهوم عند المتكلمين فى ضوء تقسيمهم العام للدلالات •

وعلى كل حال فائنا سوف نعمل على دراسة الدلالات فى البابين
القادمين من خلال تقسيم المتكلمين لها الى منطوق ومفهوم لأنه التقسيم
الأوسع ويتبع ذلك بالضرورة أن تدرس المقابل عند الحنفية فى كل دلالة
من الدلالات مع المقارنة وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف •

ونبدأ فى ذلك بدراسة « المنطوق » فى الباب التالى ، ويعقبه
« المفهوم » فى الباب الذى يليه •

* * *

البَابُ الثَّانِي

الْمَنْطُوق

- تمهيد عن تعريف المنطوق وأقسامه عند المتكلمين .
- المنطوق الصريح مع المقارنة بدلالة العبارة عند الحنفية .
- المنطوق غير الصريح مع المقارنة بالدلالات المقابلة عند الحنفية .

تنبيه

تعريف المنطوق وبيان أقسامه

١. تعريف المنطوق :

المنطوق في اللغة اسم مفعول من نطق اذا تكلم ، فالمنطوق هو الملفوظ به (١) .

أما في اصطلاح المتكلمين فان الذي يبدو للناظر لأول وهلة في تعاريفهم له من غير تدقيق للنظر فيها اتفاقهم على تعريفه ، ووضوح فكرته عندهم غير أن تدقيق النظر في تلك التعاريف ينبيء عن اختلاف كبير في تعريفهم له ، وهو اختلاف ذو صلة وثيقة بمنهجهم السابق الذي عرض البحث له من جهة عد المنطوق في الدلالات ؟ وعدم عده فيها وإيراده بالتالي في مكان آخر من مباحثهم غير مباحث الدلالات .

وسوف أرصد كل تعاريفهم له ثم أعقب عليها بما يمكن أن يكون سببا في ذلك الاختلاف .

وأبدأ في ذلك بتعريف امام الحرمين له :

يعرف امام الحرمين المنطوق من خلال تقسيمه للفظ من جهة ما يستفاد منه فيقول : « ما يستفاد من اللفظ نوعان :

أحدهما : متلقى من المنطوق به المصرح بذكره وهو المنطوق عنده .
والثاني : ما يستفاد من اللفظ وهو مسكوت عنه لا ذكر له على قضية التصريح « (٢) وهو المفهوم .

ويعرفه الآمدي بأنه : « ما فهم من دلالة اللفظ نطقا » (٣) .

(١) لسان العرب لابن منظور (فصل النون حرف القاف) .

(٢) البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٤٨ .

(٣) الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ٩٣ - هذا ولا بد من التنبيه هنا الى أن التعريف في الاحكام ورد هكذا « ما فهم من دلالة اللفظ قطعا » ولكن الشراح حين تعرضوا لذلك التعريف في كتبهم ذكروه بعبارة « ما فهم من دلالة اللفظ نطقا » .

ولعله هو الصحيح - راجع حاشية العطار على جمع الجوامع ج ١ ص ٣٠٧ .

هذا ولا بد أن يلاحظ هنا أن تعريف هذين الامامين للمنطوق لا ينفي كلامنا السابق الذي أشرنا فيه الى أنهم لم يدخلا في القسمة كواحد من الدلالات • ذلك أن أولهما وهو امام الحرمين عرفه وهو يتناول المفهوم تحت فصل « القول في المفهوم » فجاء ذكره عنده تبعا ولهذا اتبع عبارته السابقة في تعريفه له بقوله : « فأما المنطوق فينقسم الى النص والظاهر ، وقد قدمنا فيهما تأصيلا وتفصيلا ما يقنع الناظر ... الخ » (٤) •

وثانيهما — وهو الآمدى — اتخذ ذات المسلك حيث عرفه عند تناوله تعريف المفهوم للمقابلة الناشئة بينهما ، ولأن المفهوم لا يمكن تصويره الا بذكر المنطوق •

ويأتى تعريف المنطوق عند الامام الرازى في « المحصول » في المسألة الرابعة في كيفية الاستدلال بالخطاب حيث قال : « الخطاب اما أن يدل على الحكم بلفظه أو بمعناه أو لا يكون كذلك ولكنه بحيث لو ضم اليه شيء آخر لصار المجموع دليلا على الحكم » (٥) •

ومن قوله هذا نستنتج أن المنطوق عنده هو : ما دل على الحكم بلفظه (٦) •

أما ابن الحاجب فيعرف المنطوق بأنه : « ما دل عليه اللفظ في محل النطق » (٧) •

وتعريفه هذا هو الذى اعتمده جمهور المتأخرين من الأصوليين تعريفا للمنطوق (٨) •

(٤) البرهان ج ١ ص ٤٤٨ •

(٥) المحصول ج ١ ص ٥٧٦ •

(٦) راجع المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٥٧٨ •

(٧) مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ١٧١ •

(٨) انظر جمع الجوامع ج ١ ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والتحرير للكمال بن إلهام مع شرحه التقرير والتحرير لابن أميرة حاج ج ١ ص ١١٠ — وارشاد الفحول للشوكاني ص ١٥٦ وغسیرها من كتب المتأخرين الذين جمعوا بين طريقتي المتكلمين والاحناف •

هذا ومن الجدير بالتنبيه اليه هنا أن الامام الغزالي وهو من المصنفين المبكرين على طريقة المتكلمين لم يتعرض لتعريف المنطوق وانما دخل مباشرة فى الدلالات التى تقتبس من الألفاظ كما سبق ذكره .

هذه جملة من التعاريف التى وردت عن الكاتبين على طريقة المتكلمين للمنطوق ، وبالنظر فيها يجد المرء فيها تباينا أشار اليه الشراح فى كتبهم وحواشيتهم ، ولكنهم لم يثيروا لسببه فما ذلك التباين وما سببه ؟
يأتى التباين من جهة أن بعض هذه التعاريف تنظر للمنطوق بحسبانه مدلول لا دلالة ، وبعضها تعرفه باعتباره دلالة لا مدلولاً .

هذا ويحسن قبل أن نميز التعاريف التى تتجه به الى أنه مدلول عن الأخرى التى تتجه به الى أنه دلالة — أن نفرق بين المدلول والدلالة .
الدلالة هى النسبة بين اللفظ والمعنى ومن شأنها أن تسبق المدلول بهذا الاعتبار ، أما المدلول فهو ثمرة الدلالة ومن شأنه أن يتأخر عنها بهذا الاعتبار .

كما أن الدلالة تعنى الحكم ، والمدلول يشمل الحكم والذات أى المحل الذى ورد فيه اللفظ ، ففى قوله تعالى — مثلاً — : « فلا تقل لهما اف » الدلالة هى تحريم التأفيف فى وجه الوالدين دلالة المنطوق — والمدلول هو التحريم (الحكم) ومحله « هو النص أو اللفظ نفسه » .
والتعاريف التى تتجه الى أن المنطوق مدلول من التعاريف السابقة تنحصر فى تعريفين هما :

١ — تعريف امام الحرمين للمنطوق بأنه هو المتلقى من اللفظ المصرح بذكره .

٢ — تعريف الآمدى له بأنه « ما فهم من دلالة اللفظ نطقاً » .
واضح أن هذين التعريفين يتجهان الى أن المنطوق مدلول من جهة أن التعريف الأول يعتبر أن المنطوق المتلقى من اللفظ ، والمتلقى من اللفظ مدلوله لا دلالة . وأن التعريف الثانى يعتبر أن المنطوق ما فهم من دلالة اللفظ ، والمفهوم من دلالة اللفظ هو مدلوله لا دلالة ، ولعل الأمر فى

التعريف الأخير أكثر وضوحا حيث استخدمت فيه كلمة « الدلالة » نفسها
التي هي الطريق للمدلول المقصود في التعريف •

ويمكن تأكيد ذلك بما أورده السعد التفتازاني (٩) - وهو بصدد
تناول شرح العضد لتعريف ابن الحاجب حيث ذكر العضد أن « ما » في
التعريف « ما دل عليه اللفظ في محل النطق » مصدرية فتكون « أن »
وما دخلت عليه في تأويل مصدر يحيل التعريف الى دلالة اللفظ في محل
النطق •

عقب السعد على ذلك بقوله : « وهذا وان كان مصححا لكون
المنطوق والمفهوم من أقسام الدلالة لكنه يحوج الى تكلف عظيم في
تصحيح عبارات القوم لكونها صريحة في كونهما من أقسام المدلول كما
قال الآمدي : المنطوق ما فهم من اللفظ قطعا في محل النطق » (١٠) •

بل ان الآمدي نفسه يصرح بذلك فهو حين أراد زيادة التأكيد على
التفرقة بين المنطوق والمفهوم بعد تعريفه لكل منهما قال : « والمنطوق وان
كان مفهوما من اللفظ غير أنه لما كان مفهوما من دلالة اللفظ نطقا خص
باسم المنطوق » (١١) •

ويأتي الاتجاه الى المدلول عنده قاطعا حينما يعرف مفهوم الموافقة
في مرحلة لاحقة فيقول في تعريفه : « ما يكون مدلول اللفظ في محل
السكوت موافقا لمدلوله في محل النطق » (١٢) •

(٩) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، سعد الدين من أئمة
العربية والبيان والمنطق ، ولد بتفتازان في خراسان سنة ٧١٢ هـ له مصنفات
كثيرة منها في الأصول « التلويح في كشف حقائق التنقيح في الأصول »
وحاشيته على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، توفي - رحمه الله -
سنة ٩٧٣ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٨٦ •

(١٠) حاشية السعد التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب
ج ٢ ص ١٧١ •

(١١) الاحكام للآمدي ج ٣ ص ٩٤ •

(١٢) الاحكام ج ٣ ص ٩٤ وراجع الفصل الخاص بالمفهوم عند الحديث
عن مفهوم الموافقة •

ومثل ما جاء عن السعد جاء عن الشيخ عبد الرحمن الشربيني (١٣) في تقريره على جمع الجوامع اذ عقب على كلام السعد السابق فقال : « قال العلامة التفتازاني : جعل المنطوق والمفهوم من أقسام الدلالة يحوج الى تكلف عظيم في تصحيح عبارات القوم لكونها صريحة في كونها من أقسام المدلول » الى أن يقول : « مع قصور عبارة ابن الحاجب عن تناول مدلول نحو « زيد » مما هو ذات لا حكم مع تصريح امام الحرمين وغيره بأن النص والظاهر من أقسام المنطوق ، ولا خفاء في أن نحو « زيد » و« الأسد » من جملة النص والظاهر » (١٤) .

وكلام العلامة الشربيني هذا يؤكد ما ذكرناه سابقا من أن امام الحرمين مع الآمدي في اعتبار المنطوق مدلولاً لا دلالة ، كما أنه يكشف أيضا عن أن المدلول يشمل الحكم والذات أما الدلالة فقاصرة على الحكم وحده كما مر بيانه .

واذا كان التعريفان السابقان - تعريف امام الحرمين والآمدي - يتجهان بالمنطوق صوب المدلول ، فإن تعريف الامام الرازي وابن الحاجب اللذين سبق ايرادهما يتجهان به نحو الدلالة .

اذ عرف الرازي المنطوق - الذي لم يسمه بهذا الاسم وانما سماه بالخطاب « بأنه ما دل على الحكم بلفظه » ، وعرفه ابن الحاجب بقوله : « ما دل عليه اللفظ في محل النطق » .

ومما يؤكد أن المنطوق عند ابن الحاجب دلالة لا مدلولاً ما جاء في شرح العضد لتعريفه حيث ذكر فيه أنه : « ما دل عليه اللفظ في محل النطق بأن يكون حكماً للمذكور وحالا من أحواله سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به أم لا » (١٥) .

فالمنطوق عند ابن الحاجب دلالة ولهذا كان شاملاً للمذكور في الكلام

(١٣) هو الشيخ عبد الرحمن الشربيني شيخ الاسلام الفقيه ، الشافعي الأصولي ، كان عالماً جليلاً تولى مشيخة الأزهر ، توفي - رحمه الله - سنة ١٣٢٦ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجالته ص ٥٥٣ .

(١٤) تقرير الشربيني مع جمع الجوامع وجاشية العطار ج ١ ص ٣٠٧ .

(١٥) شرح العضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧١ .

وغير المذكور فيه ، ولأنه دلالة كان قاصرا أيضا على الحكم وبيان الحال كما يعبر العضد من غير شمول للذات •
يقوى ذلك كله ما جاء عن الشنقيطي (١٦) في « نشر البنود » فانه بعد أن ذكر أن المنطوق قد يشمل الحكم والذات قال : « وطريقة ابن الحاجب تخصيص المنطوق والمفهوم بالحكم » (١٧) •

* * *

● السبب في تباين هذين الاتجاهين في تعريف المنطوق :

لعلنا لا نبعد في الاستنتاج أن قلنا ان السبب يرجع الى المنهج الذي التزمه كل فريق من الأصوليين ذلك المنهج الذي تم وصفه في الصفحات السابقة من أن فريقا من الأصوليين من المتكلمين وبخاصة متقدميهم يفصلون بين الصيغة وما يقتبس منها (١٨) ، وبتعبير آخر بين المنظوم وغير المنظوم (١٩) ، وبتعبير ثالث بين المنطوق والمفهوم (٢٠) •
ويتناولون كلا منهما على حدة فالمنطوق أو الصيغة أو المنظوم والمؤدى واحد يتم تناوله عندهم في صدر المباحث اللغوية كما أنه يشمل الأمر والنهى والعام والخاص ... الخ •
أما المفهوم أو ما يقتبس من الصيغة أو المنظوم - وهى تعبيرات مؤداها واحد - فيتم تناوله فى مرحلة متأخرة عند الحديث عن الدلالات •
وأصحاب هذا التقسيم يلزمهم ضرورة تعريف المنطوق باعتباره مدلول لا دلالة ليشمل كل أقسام المنطوق من أمر ونهى وعام وخاص الى

(١٦) هو عبد الله بن ابراهيم العلوى الشنقيطي ، من أهل شنقيط يرقى نسبه الى الامام على كرم الله وجهه ، وصف بأنه اعلم رجل عرفته الصحراء المغربية ، توفى - رحمه الله - سنة ١٢٣٣ هـ . راجع نشر البنود ص ٣ (ترجمة المؤلف) .

(١٧) نشر البنود على مراقى السعود ج ١ ص ٨٩ هذا ومن الجدير بالتنبيه اليه هنا أن المراد بالحكم : الحكم بالمعنى الأعم لا خصوص أحد الأحكام الخمسة . راجع أصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر ، ج ١ ص ١٠٢ .
(١٨) هذا التعبير يستخدمه الامام الفزالي كما سلف .
(١٩) هذا التعبير يستخدمه الامام الأمدى كما سلف .
(٢٠) هذا التعبير يستخدمه امام الحرمين فى البرهان .

آخر الأقسام التي تحدثوا عنها عندما تحدثوا عن الصيغة أو المنظوم أو المنطوق حسب اختلاف تعبيرهم في ذلك .

ولهذا السبب نفسه كانت الدلالات عندهم مقصورة على ما عدا المنطوق ولم يذكروا المنطوق من بينها كما تعرضنا لذلك أكثر من مرة لأن المنطوق ليس بدلالة عندهم وإنما مدلول .

أما أصحاب المسلك الثاني الذين اتجهوا إلى أن المنطوق دلالة لا مدلولاً فلأنهم نظروا إليه من جهة دلالاته لا من جهة ذاته ، لهذا كان عندهم واحداً من الدلالات يذكر معها ويسلك ضمنها .

وفى كل الأحوال فإن الاختلاف في هذه المسألة اختلاف في المنهج والطريقة والاصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح .

وليس ثمة مأخذ على الذين عرفوه بأنه مدلول لأن تركيزهم على النص نفسه (المتن) وما يرد عليه من قسمة ؟ لهذا عرفوه بهذا الاعتبار ولا يعنى هذا أنهم ينكرون أن للفظ دلالة ولكنهم في المصطلح نظروا للمدلول ولم ينظروا للدلالة ، فمصطلح المنطوق عندهم يطلق على اللفظ نفسه والذين عرفوه بأنه دلالة لا ينكرون ذات اللفظ ومنتنه ولكنهم لم يتعلقوا به وإنما تعلقوا بدلالاته حينما استخدموا المنطوق كمصطلح على الدلالة لا على ذات المتن ، فالمنطوق عندهم يطلق على الحكم والمعنى الذي دل عليه اللفظ في محل النطق .

* * *

٢ - أقسام المنطوق :

في ضوء ما انتهى إليه البحث من اختيار منهج ابن الحاجب والجمهور في تقسيم الدلالات فإن تعريف المنطوق بأنه دلالة هو الذي سوف يلزمه البحث ويعتمده ، ويتبع ذلك بالضرورة - أن ندرس أقسام المنطوق من خلال ذلك التعريف .

وقد سبق أن ذكر أن ابن الحاجب يعرف المنطوق بأنه : « ما دل عليه اللفظ في محل النطق » وشرح ذلك العضد كاشفاً المراد منه بقوله :

« أى يكون حكما للمنطوق وحالا من أحواله سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به أم لا » (٢١) •

وهذا التعريف بشرحه يبين أن المنطوق مصطلح يطلق على حكم المنطوق أو أوضاعه وأحواله فقوله تعالى — مثلا — : « فلا تقل لهما أف » منطوقه تحريم التأفيف لأن هذا الحكم هو الذى تأخذه من اللفظ أو بتعبير آخر هو الذى دل عليه اللفظ نطقا كما أنه ذكر فى الكلام لأن الآية نهت عن التأفيف ، وقد لا يذكر الحكم فى الكلام ويطلق عليه أيضا « منطوق » ولكنه المنطوق غير الصريح تميزا له عن الأول •

فى ضوء ذلك انقسم المنطوق الى صريح وغير صريح وسوف أتناول كل واحد منهما فى فصل مستقل •

* * *

(٢١) شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ١٧١ ،

الفصل الأول

المنطوق الصريح

١ - المنطوق الصريح هو دلالة اللفظ على ما وضع له بحسب اللغة ، ولا شك أن الألفاظ موضوعة بحسب اللغة لتدل على المعنى المراد منها كاملا وهو ما يطلقون عليه دلالة المطابقة ، أو تدل على جزء المعنى وهو ما يطلقون عليه دلالة التضمن ، جاء في حاشية السعد التفتازاني : « المنطوق الصريح : ما وضع اللفظ له : أى دلالة اللفظ على ما وضع له بالاستقلال أو بمشاركة الغير فيشمل المطابقة والتضمن » (١) .

ويمكن أن نمثل له بدلالة قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما » (٢) على النهى عن التأفف والنهر وتحريمهما فقد أعطى منطوق الآية هذا المعنى كاملا كما أن ذلك كان مفهوما من الآية بشكل مباشر وبلا تأمل لهذا كان من باب المنطوق الصريح .

ومثله دلالة قوله تعالى : « وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » (٣) من جهة تحريمه للزواج بالريبة على من كان متزوجا بأمرها ودخل بها .

فهذا المنطوق دل على المعنى المراد دلالة كاملة ومباشرة فهو من باب المنطوق الصريح ، وكدلالة قوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم السائمة زكاة » (٤) على وجوب الزكاة فى الغنم السائمة . فان المنطوق أعطى هذا المعنى المراد بكامله من ذاته وبلا تأمل فيه فكان منطوقا صريحا فى ذلك .

(١) راجع حاشية السعد التفتازاني على شرح العضد ج ٢ ص ١٧٢

- وراجع فى تعريف المنطوق الصريح أيضا : جمع الجوامع ج ١ ص ٣٠٧ ونشر البنود ج ١ ص ٩١ .

(٣) النساء : ٢٣ .

(٢) الاسراء : ٢٣ .

(٤) الحديث سبق تخريجه .

هذا ولا بد من ملاحظة أن ادخال التضمن مع المطابقة في المنطوق الصريح يأتي على رأى جمهور المتكلمين الذين يعتبرون التضمن من باب الدلالة اللفظية الوضعية كالمطابقة ، أما اذا اعتبرنا التضمن دلالة عقلية كما ذهب الى ذلك الرازى فان التضمن يدخل فى المنطوق غير الصريح أو المفهوم كما سماه القاضى البيضاوى وقد مر بيان ذلك .

* * *

٢ - المنطوق الصريح والحقيقة والمجاز :

قرر الأصوليون أن المنطوق الصريح يتمثل فى الحقيقة والمجاز . وذلك لثلاث يتبادر الى الذهن من وصف المنطوق بأنه صريح أن المجاز لا يجرى عليه .

وفى هذا يقول الشنقيطى فى «نشر البنود» : «اعلم أن دلالة المنطوق الصريح أن تكون بصريح اللفظ ووضعه ولو نوعيا» (٥) . مشيرا بقوله : «ولو نوعيا» الى دخول المجاز على المنطوق الصريح .

كما أنهم حرصوا - تبعا لذلك - على ذكر محل المنطوق وما يمكن أن يحمل عليه اذا تردد بين حقائق مختلفة أو بين الحقيقة والمجاز (٦) .

وفى ذلك يذكرون أن اللفظ الدال بمنطوقه ان ورد من الشارع وكان مترددا بين أمور فيحمل أولا على الحقيقة الشرعية (٧) لأن النبى

(٥) نشر البنود ج ١ ص ٩٤ .

(٦) راجع المنهاج للقاضى البيضاوى ج ١ ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ، والتمهيد فى تخريج الفروع على الأصول للأسنوى .

(٧) الحقيقة وصف يطلق على اللفظ المستعمل فى اصطلاح التخاطب فى المعنى الذى وضع له ، ويقابلها المجاز وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة أو قرينة دعت لاستعماله فى غير ما وضع له . وكل من الحقيقة والمجاز - فى ضوء تعريفهما السابق - ينقسم الى لغوى وشرعى ، وعرفى عام وعرفى خاص .

والحقيقة الشرعية هى استعمال الشارع للفظ فى معنى لم يكن مستعملا فيه فى اللغة ونقله الى ذلك المعنى بحيث أنه صار حقيقة فيه ، كاستخدام لفظ الصلاة فى العبادة ذات الأوقات المحددة ، والهيئة المخصوصة والزكاة والحج ... الخ

صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات ، وهذا يتأتى اذا كان له حقيقة شرعية وأمكن حمله عليها .

ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم : « توضؤوا مما مست النار » (٨) فإنه متردد بين الوضوء الشرعى والوضوء اللغوى (٩) ، فيحمل على المعنى الأول لأنه الحقيقة الشرعية والتي متى وجدت قدمت على الحقيقة اللغوية . لأن النبى صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات (١٠) .

وان لم يكن للفظ حقيقة شرعية أو كانت وتعذر حمله عليها فإنه يحمل على الحقيقة العرفية الموجودة فى عهده عليه السلام لأن التكلم بالخطاب المعتاد أقرب الى المراد عند أهل اللغة . فان تعذر ذلك حمل على الحقيقة اللغوية (١١) .

= فهذه الكلمات استخدمها الشارع فى هذه المعانى مع أنها موضوعة فى اللغة لغير ذلك فالصلاة تعنى الدعاء ، والزكاة النماء ، والحج القصد والصوم الامساك فى أصل اللغة .

والحقيقة العرفية العامة هى تخصيص العرف للاسم ببعض مسمياته وقصره عليها كاستخدام لفظ الدابة فى ذات الحوافر مع أنها وضعت فى اللغة لكل ما يدب على وجه الأرض من الحيوان والانسان والطيور غير أن العرف العام خصها فى الاستعمال بذات الحافر .

والحقيقة العرفية الخاصة هى الاصطلاحات التى يصطلح عليها أهل فن أو صناعة معينة ، وتدور بينهم دالة على ما استخدموها فيه وان كانت فى أصل اللغة ليست موضوعة لذلك كاطلاق التصور والتصديق عند المناطقة - مثلاً - على مدلولات منطقية معينة .

واصطلاح علماء الأصول على اطلاق النص والظاهر والمجمل على مدلولات أصولية محددة وان كانت هذه الكلمات فى أصل الوضع اللغوى ليست موضوعة لذلك .

راجع مفتاح الوصول للتلمسانى ص ١١١ - ١١٢ وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١١١ .

(٨) الحديث رواه الامام احمد ومسلم والنسائى - راجع نيل الاوطار (باب استحباب الوضوء مما مسته النار) ج ١ ص ٢٦٢ .

(٩) الوضوء فى اللغة يعنى النظافة .

(١٠) مفتاح الوصول للتلمسانى ص ١٥٨ .

(١١) التمهيد فى تخريج الفروع الى الأصول للأسنء ص ٢٢٨ .

وهذا كله اذا كثر استعمال المعنى الشرعى والعرفى بحيث صار أحدهما يسبق دون اللغوى ، فان لم يكن الشأن كذلك فان اللفظ يكون من باب المشترك (١٢) الذى لا يترجح حمله على أحد معانيه الا بمعونة القرائن (١٣) .

والترقيب السابق هو ما اتجه اليه جمهور الأصوليين من المتكلمين وحكاه الأسنوى وهو بصدد كلام القاضى البيضاوى فى ذلك كما صححه ابن الحاجب (١٤) .

أما الآمدى فانه يحكى فى تعارض الحقيقة الشرعية مع غيرها مذاهب أخرى (١٥) .

* * *

٣ - دلالة العبارة عند الحنفية :

تقابل المنطوق الصريح عند المتكلمين دلالة العبارة عند الحنفية ويعنى الحنفية بالعبارة التى أضيفت اليها الدلالة عبارة النص وهى تركيبه ولفظه .

وأصل العبارة فى اللغة تفسير الرؤيا يقال : عبرت الرؤيا عبارة أى فسرتها ، وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ، ومن ذلك سميت الألفاظ الدالة على المعانى بالعبارات لأنها تفسر ما فى الضمير الذى هو مستور كما أن الذى يعبر الرؤيا يفسرها ويكشف عن المستور من أمرها (١٦) .
ودلالة العبارة تعنى عند الحنفية دلالة اللفظ على المعنى المقصود المتبادر فهمه من نفس صيغته سواء أكان هذا المعنى هو المقصود من سياقه

(١٢) المشترك سبق تعريفه .

(١٣) الأسنوى ج ١ ص ٣١٢ طبعة صبيح .

(١٤) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(١٥) راجع الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٢٨ ، ٢٩ والمستقصى للغزالي

ج ١ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ والتمهيد للأسنوى ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(١٦) ليس المراد بالمقابلة هنا المطابقة المطلقة بين مدلول المصطلحين

وانما المقابلة المبنية على التقارب لأن المصطلحين يختلفان فى أشياء كما يتضح

من المقارنة اللاحقة - راجع أصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد مصطفى

شلبى ص ٥٠٤ (هامش) .

أصالة أو تبعا ، فكل معنى يفهم من ذات اللفظ ، واللفظ مسوق لافادته
تعبيرا تعتبر دلالة اللفظ عليه من دلالة العبارة عندهم .
وتعريفاتهم التي أوردوها في كتبهم لدلالة العبارة تفيد ذلك .
فالسرخسي يعرفها بأنها : « ما كان السياق لأجله ويعلم قبل التأمل أن ظاهر
النص متناول له » (١٧) .

والبزدوى يقول عنها : انها « العمل بظاهر ما سبق الكلام له » (١٨) .
والشاشي يصفها بأنها : « ما سبق الكلام لأجله وأريد به قصدا » (١٩) .

وهذه التعاريف كلها — كما هو واضح — تطابق ما سبق بيانه من
أن دلالة العبارة هي ما يفيد تركيب الكلام في ظاهره بلا تأمل ، ومن غير
تفرقة في ذلك بين ما سبق الكلام لأجله وهو المسمى بالمقصود أصالة وبين
ما لم يسبق له الكلام وانما جاء على سبيل التبع وهو المسمى بالمقصود
تبعا وفي هذا يقول صاحب كشف الأسرار : « والثابت بعبارة النص
المقصود أصالة والمقصود تبعا ويؤيد هذا ما ذكره صدر الاسلام في أصوله
الحكم الثابت بعين النص — أي بعبارته — ما أثبتته النص بنفسه وسياقه
كقوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » فعين النص يوجب إباحة
البيع وحرمة الربا والتفرقة ، فسوى ما بين ما هو مقصود أصلي وهو
الفرق ، وبين ما ليس كذلك وهو حل البيع وحرمة الربا فجعلهما ثابتين
بعبارة النص لا بإشارته » (٢٠) .

وبناء على هذا فان دلالة العبارة تشمل عند الحنفية « النص » من

(١٧) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٧ .

(١٨) أصول السرخسي ج ١ ص ٢٣٦ .

(١٩) كشف الأسرار مع أصول فخر الاسلام البزدوى ج ١ ص ٦٨ .
أصول الشاشي ص ٩٩ ، والشاشي هو اسحاق بن ابراهيم ، أبو يعقوب
الخراساني الشاشي ، فقيه الحنفية في زمانه ، ينسب الى الشاش (مدينة
وراء نهر سيحون) له كتاب أصول الشاشي ، توفي — رحمه الله — سنة
٣٢٥ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١١٠ .

(٢٠) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٨ — والآية من سورة البقرة : ٢٧٥ .

أقسام الواضح الدلالة وهو ما سيق له الكلام أصالة ، والظاهر وهو ما سيق الكلام له تبعا لا أصالة ، وأن التفرقة بين النوعين تأتي في باب الواضح الدلالة ولا تأتي هنا ، كما أنها - أي دلالة العبارة - تشمل المفسر والمحكم والخاص والعام والصريح والكنائية (٢١) فكل ذلك يطلق على دلالة المباشرة على المعنى الذي يعطيه دلالة العبارة ، أما تلك التسميات فهي تسميات اصطلاحية ترد على اللفظ باعتبار خصوصه وعمومه ووضوحه وعدم وضوحه في باب آخر غير باب الدلالات .

هذا ولا بد من أن نذكر هنا أن مرادهم بالنص الذي يضيفون إليه دلالة العبارة حين يقولون « عبارة النص » - اللفظ الذي يفهم منه المعنى من الكتاب والسنة سواء أكان ظاهرا أم مفسرا أم نصا ، وليس النص بالمعنى الذي اصطلاحوا عليه في أقسام الواضح الدلالة من النصوص (٢٢) . وقد مر بيان ذلك عند الحديث عن تقسيم الحنفية للدلالات .

وفي هذا يقول عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار : « واعلم أنهم يطلقون اسم النص على كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة سواء أكان ظاهرا أو مفسرا أو نصا أو حقيقة أو مجازا خاصا كان أو عاما » (٢٣) .

* * *

٤ - دلالة العبارة من خلال بعض النصوص :

التمثيل لدلالة العبارة ببعض النصوص يأتي في إطار توضيح فكرتها والا فان الأمثلة عليها كثيرة لا يمكن احصاؤها ، لأن كل لفظ أو عبارة من العبارات تستخدم في جملة أو تركيب يقصد بها ابتداء إلى إعطاء معنى معين ذلك هو دلالة العبارة .

ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها هنا لتوضيح الفكرة :

(١) قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » (٢٤)

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) راجع في معنى النص والظاهر عند الحنفية تمهيد هذا الكتاب .

(٢٣) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٧ . وانظر فتح العطار ج ٢ ص ٤٤ .

(٢٤) الأنعام : ١٥١ .

فان هذه الآية تدل بعبارتها — أى بنفس ألفاظها — على حرمة قتل النفس فتكون دلالتها على ذلك من باب دلالة العبارة •

(٢) قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » (٢٥) حيث دلت هذه الآية بنفس ألفاظها على وجوب اقامة الصلاة وايتاء الزكاة ولم تحتج فى اعطاء هذا المدلول الى أى لوازم أخرى خارجة عن النص نفسه فتكون دلالتها من باب دلالة العبارة •

(٣) قوله تعالى : « وان خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة » (٢٦) — فان هذه الآية تدل بعبارتها على ثلاثة أحكام :

الأول : اباحة النكاح •

الثانى : قصر عدد الزوجات على أربع كحد أقصى •

الثالث : الاقتصار على واحدة عند خوف الجور •

وهذه الأحكام الثلاثة دلت عليها الآية بعبارتها فكانت من باب دلالة العبارة ، لأنها معان دل عليها النص القرآنى واستفيدت من ألفاظه نفسها وعباراتة بشكل بين واضح وصريح كما أن الشارع قصد اليها •

وان كانت هذه الأحكام جميعا ليست على درجة سواء من حيث سوق النص لها ، ذلك أنه سيق أصالة لبيان اباحة الزواج الى أربع عند الاطمئنان الى العدل وعدم الخوف من ظلم الزوجات ، والاكتفاء بواحدة اذا خيف عدم العدل عند التعدد •

أما اباحة النكاح من حيث المبدأ فمقصود تبعا وليس بمقصود أصالة حيث جىء به للدخول على بيان حكم الزواج بأكثر من واحدة وبواحدة ، ولكنها جميعا من باب دلالة العبارة لأن النص أعطاها بعبارته وألفاظه.

(٢٥) البقرة : ٤٣ •

(٢٦) النساء : ٣ •

وتراكيبه المجردة من غير احتياج الى أى قرائن أخرى خارجة عن ذات النص (٢٧) •

٤ - قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (٢٨) فإن هذه الآية تدل بعبارتها على :

- (١) حل البيع وحرمة الربا •
- (٢) التفرقة بين البيع والربا وبيان أن هناك منافاة بينهما لأن البيع حلال والربا حرام •

والآية وإن دلت على هذين المعنيين بعبارتها وتركيبها إلا أن أحدهما وهو التفرقة بين البيع والربا مقصود أصالة من السياق لأن الآية سيقت فى معرض الرد على الذين قالوا : إنما البيع مثل الربا ، ولعل ذلك يتضح من الآية نفسها التى جاء فيها : « قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا » •

أما ثانيهما - وهو حل البيع وحرمة الربا - فمقصود بالتبع وليس بالأصالة لأن نفى المماثلة بين البيع والربا استدعى بيان أن البيع حلال والربا حرام ، ومن هنا يتأتى الفرق بينهما •

* * *

٥ - مقارنة بين المنطوق الصريح ودلالة العبارة عند الحنفية :

أسلفنا أن المنطوق الصريح عند المتكلمين هو دلالة اللفظ على ما وضع له بحسب اللغة ولهذا شمل دلالة المطابقة والتضمن أما الدال عن طريق الالتزام فانهم جعلوه من باب المنطوق غير الصريح •

وتأسيسا على هذا فإن فكرة المنطوق الصريح عند المتكلمين تتأسس على الدلالة المطابقة والتضمنية •

أما دلالة العبارة عند الحنفية فتقوم فكرتها على القصد الى المعنى

(٢٧) تفسير النصوص للاستاذ الدكتور محمد أديب صالح ج ١

ص ٤٧٢ •

(٢٨) البقرة : ٢٧٥ •

فالقصد هو الذى يحدد أن الدلالة دلالة عبارة حتى لو كان ذلك المعنى التزاميا لا مطابقيا ولا تضمينيا •

ولهذا عرف بعض الحنفية دلالة العبارة بأنها : « اللفظ الذى دل بأحدى دلالاته الثلاث : المطابقة والتضمن والالتزام على المعنى الذى سيق له اللفظ » (٢٩) •

ومن ثم أدخلوا — أى الحنفية — دلالة قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » على التفرقة بين البيع والربا فى باب دلالة العبارة مع أن التفرقة من باب دلالة الالتزام وليس من باب الدلالة المطابقة ولا التضمنية والذى حملهم على ذلك هو وجود القصد إلى ذلك المعنى وسياق حل البيع وحرمة الربا لأجله ، وأن القصد إليه قصد أصلى لأن الآية سيقت فى معرض الرد على الذين قالوا : إنما البيع مثل الربا كما سلف توضيحه •

ولهذا الاعتبار نفسه أدخل الحنفية دلالة الايماء فى باب دلالة العبارة لأن الايماء إلى معنى من المعانى مقصود للمشرع أو المتكلم فى قوله تعالى — مثلا — : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٣٠) •

الايماء إلى أن السرقة هى العلة فى القطع مقصود للشارع ولهذا كان عندهم من باب دلالة العبارة •

ولم يكن عند المتكلمين من باب المنطوق الصريح لأن الايماء ليس من باب الدلالات المطابقة ولا التضمنية ولكنه من باب دلالة الالتزام ، اذ يلزم من ترتيب الحكم على وصف ما أن يكون ذلك الوصف هو العلة فى الحكم (٣١) •

(٢٩) حاشية الأزميرى على المرأة جـ ٢ ص ٧٣ ، وراجع مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٢٧٧ •
(٣٠) المائدة : ٣٨ •

(٣١) راجع مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٤٦٧ • وأصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ •

وفيما عدا ذلك فان المنطوق الصريح عند المتكلمين يجرى عليه
عندهم ما يجرى على دلالة العبارة عند الحنفية ، فالمنطوق الصريح ينقسم
الى عام وخاص ومشارك ونص وظاهر ومؤول .. الخ . ودلالة العبارة
عند الحنفية يجرى عليها كل ذلك مع مراعاة اختلاف المصطلحات ، وذلك
كله يجعل المصطلحين متقاربين من حيث المحتوى وان اختلفت الأسماء .

* * *

الفصل الثاني

المنطوق غير الصريح

إذا كان المنطوق الصريح عند المتكلمين هو دلالة اللفظ على المعنى بحسب ما وضع له لغة فشمّل لذلك ما دل عليه بالمطابقة أو التضمن ، فإن المنطوق غير الصريح عندهم ما كان لازماً للفظ بحسب وضعه اللغوي ، فتكون دلالاته دلالة التزامية ، يقول السعد في حاشيته معرفاً له : « هو ما لم يوضع اللفظ له بل يلزم ما وضع له فيدل عليه بالالتزام » (١) .

وقد اعتبر غير الصريح منطوقاً عند المتكلمين لأن المنطوق - في جملته - يعنى ما دل عليه اللفظ في محل النطق بأن يكون حكماً للمذكور وحالاً من أحواله سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به أم لا (٢) .

وتأسيساً على ذلك فإن ما دل عليه اللفظ بطريق الالتزام ، وإن لم ينطق به يكون داخلاً في المنطوق - حسب تعريفهم للمنطوق - وهو غير الصريح تمييزاً له عن الصريح .

وعدم صراحته تأتي من جهة أن اللفظ لا يدل عليه مباشرة ، وإنما يدل عليه من خلال التأمل في اللفظ وإدراك معناه ، ومن ثم الانتقال إلى لوائمه .

● أقسام المنطوق غير الصريح :

تنقسم دلالة المنطوق غير الصريح عند المتكلمين في ضوء تعريفهم السابق له إلى :

- (أ) دلالة الاقتضاء .
- (ب) دلالة الإيحاء
- (ج) دلالة الإشارة .

(١) حاشية السعد التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٢ . وراجع أصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي ص ٥٠٥ .

(٢) تقدم هذا التعريف للمنطوق .

ومنطق حصر دلالة المنطوق غير الصريح في هذه الأقسام الثلاثة -
عند جمهور المتكلمين - يتمثل في :

أن المدلول عليه بالالتزام اما أن يكون مقصودا للمتكلم أو لا يكون مقصودا له .

فان كان مقصودا له فذلك - بحكم الاستقراء - قسمان أيضا :
الأول : ما يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته من جهة العقل أو الشرع .

الثاني : ما لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته .
فان كان الأول فدلالة اللفظ عليه تسمى دلالة اقتضاء - أي أن اللفظ يقتضي ذلك المدلول لتوقف صدقه أو صحته عليه .
وان كان الثاني فتسمى دلالة إيماء ، وبعضهم يسميها بدلالة التنبيه .
وان لم يكن المدلول عليه بالالتزام مقصودا للمتكلم فتسمى دلالة اللفظ عليه دلالة إشارة (٣) .

* * *

١ - دلالة الاقتضاء

(١) دلالة الاقتضاء عند المتكلمين :

يعرف الامام الغزالي دلالة الاقتضاء بأنها : « ما يكون من ضرورة اللفظ ، اما من حيث أن المتكلم لا يكون صادقا الا به ، أو من حيث امتناع وجود اللفظ شرعا الا به ، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا » (٤) .
ويعرفها الآمدي بأنها : « ما كان المدلول فيه مضمرا اما لضرورة صدق المتكلم ، واما لصحة وقوع الملفوظ به » (٥) .

(٣) راجع شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٢
وإرشاد الفحول للشوكاني ص ١٥٦ .

(٤) المستصفى ج ٢ ص ١٨٦ .

(٥) الاحكام في أصول الاحكام للآمدي ج ٣ ص ٦١ .

ويعرفها الرازي بأنها : « ما يكون شرطاً للمعنى المدلول عليه بالمطابقة » (٦) .

ويعرفها ابن الحاجب بأنها : « ما يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية » (٧) .

ويستوعب ذلك كله الشنقيطى فى «نشر البنود» فيقول عنها : «(دلالة لفظ بالالتزام على معنى غير مذكور مع أنه مقصود بالأصالة ، ولا يستقل المعنى — أى لا يستقيم — إلا به لتوقف صدقه أو صحته عقلاً أو شرعاً عليه وإن كان اللفظ لا يقتضيه وضعا » (٨) .

ومن هذه التعاريف وهى قريبة من بعضها — على كل حال — ننتهى الى أن دلالة الاقتضاء فى معناها العام عند المتكلمين — هى دلالة اللفظ على معنى لازم له غير مذكور فيه ، ولكنه مقصود لتوقف صحة ذلك الكلام وصدقه عليه .

هذا مع ملاحظة أن الامام الرازي عرف دلالة الاقتضاء بأنها ما يكون شرطاً للمعنى المدلول عليه بالمطابقة لأنه يحصر الدلالة الوضعية اللفظية فى المطابقة فقط ، أما التضمن فالتزام عنده كما سلف توضيحه .

والأمثلة لدلالة الاقتضاء فى ظل بيان معناها السابق — تأتى من خلال أقسامها وهى :

١ — المقتضى (٩) الذى يجب تقديره لصدق الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١٠)

(٦) المحصول جزء ١ قسم ١ ص ٣١٩ .

(٧) مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ١٧٢ .

(٨) نشر البنود على مراقى السعود ج ١ ص ٩٢ .

(٩) المقتضى (بالفتح اسم مفعول) هو ما تقتضيه دلالة الاقتضاء — أى المقدر — والمقتضى بالكسر (اسم فاعل) هو اللفظ الذى اقتضى تقدير لفظ آخر لصحته وصدقه .

(١٠) الحديث أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والحاكم بهذا اللفظ . راجع نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (باب النهى عن الكلام فى الصلاة) ج ٢ ص ٣٦١ .

فان هذا الحديث لو أخذنا بظاهره فانه اما أن يدل على رفع الخطأ والنسيان والاكراه ، وكل ذلك لم يرفع بدليل وقوع الأمة فيه ، أو يدل على رفع الفعل الذى وقع خطأ ونسيانا .. الخ بعد وقوعه ، ورفع الفعل بعد وقوعه محال .

فلا بد - اذن - لضمان صدق الكلام وهو صادر عن الرسول صلى الله عليه وسلم الذى لا ينطق عن الهوى من تقدير لفظ محذوف يتم به تصحيح الكلام ليسلم ويبعد عن دائرة مخالفة الواقع بأن نقول : « رفع عن أمتي اثم - أو حكم - الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

وكما هو واضح فان الاثم والحكم كل منهما ليس مذكورا فى الحديث غير أن صدق الكلام توقف على تقدير أحدهما فيغدو تقدير أحدهما لازما لأن صدق الكلام يقتضى ذلك وتطلبه ، فاذا قدرناه فان تقديره يكون مبنيا على دلالة الاقتضاء .

٢ - المقتضى الذى يجب تقديره لصحة الكلام عقلا كما فى قوله تعالى :

« واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها ، وانا لصادقون » (١١) .
فان هذه الآية لو أخذنا بظاهرها فانها تدل على سؤال القرية ، والقرية هى الأينية المحسوسة والأينية لا تسئل .

فلا بد - اذن - من تقدير لفظ بتقديره يسلم الكلام ويصح من الوجهة العقلية ، واللفظ المناسب تقديره هنا ليصح الكلام عقلا كلمة « أهل » أى فاسأل أهل القرية .

ومثل قوله تعالى : « فليدع ناديه » (١٢) فان النادى وهو المكان لا يدعى ، وانما يدعى من هم فيه فلا بد من تقدير كلمة « أهل » أى فليدع أهل ناديه .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » (١٣) فانه لا بد من

(١٢) العلق : ١٧ .

(١١) يوسف ٨٢ .

(١٣) النساء : ٢٣ .

تقدير كلمة الوطاء ليصح عقلا ، لأن الأمهات أعيان والأعيان لا يرد التحريم عليها ، وإنما يرد على أمر متعلق بها وهو الوطاء .

٣ - المقتضى الذى يجب تقديره لصحة الكلام شرعا كقول القائل لآخر : « أوقف منزلك عنى بألف » .

فان هذه العبارة تقتضى تقدير التمليك أولا لأن الوقف لا ينشأ الا عن ملك ، فكأن القائل قال : بعنى منزلك بألف ثم أوقفه عنى .

* * *

(ب) دلالة الاقتضاء عند الحنفية :

تقابل دلالة الاقتضاء عند المتكلمين دلالة الاقتضاء عند الحنفية ، فهذه الدلالة يتفق فيها الفريقان من حيث التسمية والمصطلح وان كانت تأتى عند جمهور المتكلمين تحت المنطوق غير الصريح الذى يجمع كما أشرنا من قبل هذه الدلالة ودلالة الاشارة ودلالة الايماء (١٤) .

أما عند الحنفية فتأتى دلالة قائمة بذاتها باعتبارها واحدة من الدلالات اللفظية شأنها فى ذلك شأن دلالة العبارة والاشارة (١٥) .

هذا والحنفية حينما يعرضون لتعريف هذه الدلالة يهتمون بالأصل اللغوى لتسميتها فيذكرون أن أصل الاقتضاء الطلب ومنه : اقتضى الدين وتقاضاه أى طلبه (١٦) .

ومن هنا سميت هذه الدلالة بدلالة الاقتضاء لأن الكلام تطلب أمرا آخر لصحته وسلامته واقتضاه .

ولا ريب فى أن صحة الكلام وسلامته مطلوبة ليفيد المعنى المقصود فيه ويكون صالحا بالتالى لترتيب الحكم الشرعى عليه من جهة ، وليصان أيضا عن اللغو والكذب من جهة أخرى (١٧) .

(١٤) راجع فيما سبق المنطوق غير الصريح عند المتكلمين .

(١٥) راجع تقسيم الدلالات عند الحنفية .

(١٦) راجع كشف الأسرار على أصول فخر الاسلام البزدوى ج ١

ص ٧٥ .

(١٧) المرجع السابق والصفحة نفسها ، وانظر مناهج الأصوليين فى

الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٣٤٩ .

كما أنهم يشيرون الى تفاصيل دقيقة عند بحثهم لهذه الدلالة فيسمون الزيادة المترتبة عليها بالمقتضى - بالفتح - (اسم مفعول) لأن النص اقتضاها شرطا لصحته أو صدقه .

ويسمون الحامل على تلك الزيادة بالمقتضى (اسم فاعل) كما تسمى الدلالة بالاقتضاء ، وما يثبت بها بعد تقديرها بحكم المقتضى (١٨) .
أما تعريف هذه الدلالة وأقسامها فان متقدمى الحنفية ، يتفقون مع المتكلمين فيها .

فأبو زيد الدبوسى يعرفها بأنها « زيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها فاقتضاها النص ليتحقق معناه ولا يلغو » (١٩) .
كما أنه حين عرض لأقسامها استوعب الأقسام الثلاثة التى يذكرها عامة الأصوليين والتى أوردناها سالفا حينما عرضنا لدلالة الاقتضاء عند المتكلمين وهى :

- ١ - المقتضى الذى يلزم تقديره لصدق الكلام .
 - ٢ - المقتضى الذى يلزم تقديره لصحة الكلام عقلا .
 - ٣ - المقتضى الذى يلزم تقديره لصحة الكلام شرعا .
- وقد أوردنا ونحن نتحدث عن دلالة الاقتضاء عند المتكلمين الأمثلة التوضيحية للأقسام الثلاثة فلا حاجة ههنا لاعادة القول فيها مرة أخرى .
ويكفى أن نقرر هنا أن المتقدمين من أصولى الحنفية والمتكلمين متفقون فى تعريف دلالة الاقتضاء وأقسامها ، وفى هذا يقول عبد العزيز البخارى فى « كشف الأسرار » : « اعلم أن عامة الأصوليين من أصحابنا المتقدمين وأصحاب الشافعى وغيرهم جعلوا المحذوف من باب المقتضى ولم فصلوا بينهما » (٢٠) .

* * *

(١٨) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٥ .
(١٩) المرجع السابق والصفحة نفسها .
(٢٠) كشف الأسرار على أصول فخر الاسلام البزدوى ج ٢ ص ٢٤٤ .

(ج) موقف المتأخرين من أصولي الحنفية من تعريف دلالة الاقتضاء وأقسامها :

اتجه متأخرو أصولي الحنفية الى التفرقة بين ما أضمر لصحة الكلام شرعا فاعتبروا دلالاته من باب دلالة الاقتضاء ، أما ما عداه مما استدعاه صدق الكلام أو صحته العقلية فانهم يعتبرونه من باب المحذوف أو المضمّر لا المقتضى ، وفي ذلك يقول ابن نجيم (ت ٩٧٠ هـ) (٢١) في شرحه للمنار : « اعلم أن العامة جعلوا ما أضمر لتصحيح المنطوق ثلاثة : ما أضمر ضرورة الصدق كـ « رفع عن أمتي » ، وما أضمر لصحته عقلا كـ « أسأل القرية » وشرعا كـ « اعتق عبدك عني » ، وسموا الكل مقتضى وقالوا بجواز عمومته ما عدا الدبوسي (٢٢) ، وخالفهم فخر الاسلام وشمس الأئمة وصدر الاسلام وصاحب الميزان فقالوا : المقتضى ما أضمر لصحة الكلام شرعا وجعلوا ما وراءه محذوفا أو مضمرا (٢٣) .

في ضوء ذلك عرف المتأخرون من أصولي الحنفية دلالة الاقتضاء بأنها : « ما أضمر لصحة الكلام شرعا » (٢٤) أو « ما يدل على اللازم المحتاج اليه شرعا » (٢٥) أو « ما ثبت زيادة على النص لتصحيحه شرعا » (٢٦) . أما ما يقدر لصدق الكلام كتقدير لفظ « حكم » أو « ثم » في قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢٧) .

(٢١) هو زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم فقيه حنفى بارز له : الأشباه والنظائر في قواعد الفقه ، والبحر الرائق في شرح كنز الدقائق ، شرح على المنار . توفى - رحمه الله - سنة ٩٧٠ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٧١ .

(٢٢) خلاف الدبوسي هنا في جواز العموم لا الأقسام فهو يوافق فيها المتكلمين .

(٢٣) فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ٤٨ . وانظر كشف الأسرار على أصول فخر السلام البزدوى ج ٢ ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢٤) فتح الغفار ج ١ ص ٤٨ .

(٢٥) حاشية الأزميرى على المرأة ج ٢ ص ٨٣ .

(٢٦) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٥ .

(٢٧) الحديث مر تخريجه .

وما يقدر لصحته العقلية كتقدير كلمة « أهل القرية » فى قوله تعالى:

« واسأل القرية التى كنا فيها » (٢٨) •

فانه يسمى عندهم بالمحذوف أو المضمحل ولا يدخلونه فى دلالة الاقتضاء ومن هنا تكون دلالة الاقتضاء مقصورة عندهم على قسم واحد من الأقسام السابقة لدلالة الاقتضاء عند المتكلمين وهو ما يقدر لصحة الكلام شرعا •

* * *

(د) العلامة الفارقة بين المقتضى والمحذوف :

هذا ويجعل هذا الفريق من أصولى الحنفية العلامة الفارقة بين المقتضى والمحذوف أن المقتضى هو اللفظ الذى يصح به الكلام عند تقديره مع عدم تغير الكلام واعرابه عن حاله الأول الذى كان عليه قبل التقدير مثال ذلك : « أعتق عبدك عنى بألف » فان هذه العبارة تقتضى لصحتها شرعا تقدير ما تكون به الملكية التى يترتب عليها العتق بأن يقال : بع عبدك لى بألف ثم أعتقه عنى • وهذا التقدير لا يترتب عليه تغير فى بنية الكلام الأصلى ولا اعرابه فهو من باب المقتضى •

أما المحذوف فهو اللفظ الذى لو قدر لأدى تقديره الى تغير فى صورة الكلام واعرابه بأن ينقطع الكلام عن المذكور وينصرف الى المحذوف مثال ذلك قوله تعالى : « واسأل القرية » فانه بتقدير كلمة « أهل » ينصرف السؤال الى المقدر وهو « الأهل » كما يتغير اعراب القرية من النصب الى الجر (٢٩) •

* * *

❶ الاعتراض على هذا الفارق :

وقد اعترض على هذه العلامة الفارقة بين المقتضى والمحذوف التى وضعها متأخرو الحنفية فى اطار تمييزهم بين النوعين ، سعد الدين

(٢٨) يوسف : ٨٢ •

(٢٩) راجع كشف الأسرار ج ١ ص ٧٦ ، والناظر لابن الملك وشرحه

ص ٥٣٦ وفتح الففار ج ٢ ص ٤٧ •

التفتازانى (ت ٧٩٢ هـ) فى « التلويح على التوضيح » حيث ذكر أن تعليق الفارق بين المقتضى والمحذوف على طروء التغيير فى الكلام فى المحذوف بعد تقديره ، وعدم طروء ذلك فى المقتضى هذا الفارق غير سليم من جهة أن هناك ألفاظا محذوفة من بعض النصوص وبتقديرها لم يتغير الكلام عن صفته التى كان عليها كقوله تعالى : « واذا استسقى موسى لقومه

فقلنا اضرب بعصاك الحجر ، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » (٣٠) .

فان فى هذه الآية حذف تقديره : « ف ضرب فانشق الحجر فانفجرت » ، وبتقديره لم يتغير الكلام عن حالته الأولى ولم يطرأ على اعرابه شئ .

ومثل ذلك قوله تعالى : « فادلى دلوه ، قال يا بشرى » (٣١) أى فنزع فرأى غلاما متعلقا بالحبل فقال يا بشرى ، فهنا محذوف وبتقديره لم يتغير الكلام ولا حركة اعرابه أيضا .

ومثل ذلك أيضا قوله تعالى : « فأرسلون . يوسف أيها الصديق » (٣٢) أى : فأرسلوه فاتاه وقال أيها الصديق ، ففي الآية محذوف وبتقديره لم يتغير الكلام ولا طرأ على اعرابه شئ .

وكل ذلك يدل على عدم سلامة القاعدة التى وضعوها للفرق بين المقتضى والمحذوف ، واذا كان الشأن كذلك فانه لا يمكن التفريق بينهما بتلك القاعدة .

ولم يكتف التفتازانى فى اعتراضه بذلك بل أردف بأنه ان أريد بأن عدم التغيير لازم فى المقتضى وليس بلام فى المحذوف فان ذلك يلزم منه عدم التمييز بين المحذوف الذى لا يلحقه تغيير عن المقتضى (٣٣) .

وقد سبق التفتازانى فى هذا الاعتراض أيضا الامام علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخارى (ت ٧٣٠ هـ) حيث أورد فى « كشف الأسرار » عند تعرضه لكلام البزدوى فى هذا الخصوص ما يدل على بطلان قاعدة

(٣٠) البقرة : ٦٠ . (٣١) يوسف : ١٩ .

(٣٢) يوسف : ٤٥ ، ٤٦ .

(٣٣) التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٤١ .

التفريق بين المقتضى والمحذوف التي وضعها متأخرو الحنفية إلا أنه بعد أن أبطل القاعدة أثبت قاعدة يتم بها التفريق بطريقته هو فقال : « وحقيقة الفرق أن المحذوف أمر لغوى والمقتضى أمر شرعى » جاعلا الفرق بينهما فقط بهذا الاعتبار دون سواه (٣٤) .

على أنه عاد مرة أخرى واعتراض على المتأخرين بأن الكلام فى المقتضى قد يتغير أيضا بدخول التقدير عليه « فان قولك أعتق عبدك عنى » يتغير بالتصريح بالمقتضى وهو البيع لأنه لم يبق العبد على تقدير ثبوته ملكا للمأمور بل ملكا للأمر وصار على ذلك التقدير كأنه قال : « أعتق عبدى عنى ، وهذا تغيير » (٣٥) .

هذا ولم يقتصر الاعتراض على هذا التفريق على الامامين السابقين بل شايعهما فى ذلك ابن الملك فى شرحه للمنازل الذى أشار الى أن هذا الفرق غير صحيح موردا خلاصة ما قاله الامامان السابقان (٣٦) .

وهكذا يظهر أن التفريق بين المقتضى والمحذوف الذى ذهب اليه المتأخرون غير سليم وأنه كان محل نقد شديد من الشراح .

ويبدو أن مرد هذا التفريق الذى ذهب اليه متأخرو أصولى الحنفية يرجع الى طريقة الحنفية عموما فى أصولهم وكون تلك الأصول خاضعة لفروعهم الفقهية ، وذلك أمر قد تترتب عليه بعض المفارقات فى بعض الأحيان ، ومن صور تلك المفارقات هذه المسألة : فان الحنفية كما هو مقرر فى كتبهم لا يقولون بـ « عموم المقتضى » الذى سوف يأتى الحديث عنه بعد قليل ، ولما رأوا بعض الفروع الفقهية فى مذهبهم لا تنسجم مع هذه القاعدة الأصولية اتجه متأخروهم الى التفرقة بين المقتضى والمحذوف . علوا تلك الفروع من باب المحذوف الذى يقبل العموم لا من قبيل تضى الذى لا يقبل العموم عندهم .

(٣٤) كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٣٥) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٣٦) شرح المنار وحواشيه ج ١ ص ٥٣٦ .

وفى هذا يقول صاحب « كشف الأسرار » وهو يتناول بالشرح كلام
البزدوى فى هذا الخصوص: «ثم الشيخ - رحمه الله - لما رأى أن العموم
متحقق فى بعض أفراد هذا النوع - يشير الى المقتضى فى عمومه - سلك
طريقة أخرى وفصل بين ما يقبل العموم وما لا يقبله وجعل ما يقبل العموم
قسما آخر غير المقتضى وسماه محذوفا ووضع علامة يميز بها المحذوف عن
المقتضى» (٣٧) *

وجاء على لسان ابن الملك فى شرحه للمنازل قول فيه هذا المعنى نفسه
وهو أن سبب التفريق بين المقتضى والمحذوف عند المتأخرين يرجع الى
رغبتهم فى تصحيح بعض الفتاوى الفقهية فى مذهبهم التى لا بد من حملها
على العموم ، ولا سبيل الى ذلك الا بجعلها من باب المحذوف الذى يقبل
العموم مما حتم عليهم التفريق بين النوعين ضمانا لسلامة تلك الفتاوى (٣٨)
هذا ولأن هذا التفريق جاء لضمان سلامة بعض الفروع الفقهية فانه
لم يكن محصنا بالقدر الكافى الذى يمنع من دخول النقد عليه ، ولهذا
انصب النقد عليه من الحنفية أنفسهم وكان أمرا مشكلا عندهم كما يعبر عن
ذلك الرهاوى فى حاشيته على شرح المنازل (٣٩) *

وعلى كل حال فان الأرجح عندى عدم التفرقة بين المقتضى والمحذوف
كما ذهب الى ذلك المتكلمون ومتقدمو الحنفية ، وأن التفرقة التى اتجه
اليها متأخروهم حملتهم عليها قسرا ارادتهم التوفيق بين بعض الفروع وبين
قاعدة أن المقتضى لا عموم له كما سلف بيانه *

وقد كان فى امكان أولئك المتأخرين أن يحاولوا التوفيق بين الفروع
التى لا بد فيها من العموم ويريدون تصحيحها ، وطبيعة المقتضى الذى
لا يقبل العموم عندهم كما فعل عبد العزيز البخارى فى كشف الأسرار (٤٠)
عوضا عن أن يحاولوا التفريق بين المقتضى والمحذوف تلك التفرقة التى لم

(٣٧) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٣٨) شرح المنازل وحواشيه ج ١ ص ٥٣٦ .

(٣٩) حاشية الرهاوى مع شرح المنازل ج ١ ص ٥٢٨ .

(٤٠) راجع كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٤٧ .

يلتزمها متقدموهم كما أنها كانت محل نقد شديد من معاصريهم والله أعلم .

* * *

(هـ) الاستدلال بدلالة الاقتضاء عند أصولي الحنفية :

يعتبر الاستدلال بدلالة الاقتضاء عند الحنفية من جملة الاستدلالات الصحيحة خلافا لزفر (ت ١٥٨ هـ) (٤١) الذي حصر الدلالات في دلالة انبارة والاشارة والدلالة ولم ير وجها للاستدلال بدلالة الاقتضاء ومن ثم قال ان العتق في قول القائل : « أعتق عبدك عنى بألف » يقع عن المأمور لا عن الأمر سواء بطريق البيع أو الهبة سواء صرح المأمور بالبيع أو لم يصرح لعدم صحة الاستدلال بالاقتضاء (٤٢) .

كما أن الثابت بدلالة الاقتضاء عندهم كالثابت بالنص لأن دلالة الاقتضاء واحدة من الدلالات التي يكون الاستدلال بها استدلالا بالنص بعيدا عن دائرة الاجتهاد بالرأى ، وفي هذا يقول السرخسي : « فعرفنا أن الثابت بدلالة الاقتضاء بمنزلة الثابت بدلالة النص لا بمنزلة الثابت بالقياس » (٤٣) .

هذا ويلاحظ أنهم عند الحديث عن الاستدلال بدلالة الاقتضاء يجعلون الاستدلال بها كالاستدلال بدلالة النص كما هو واضح من عبارة السرخسي السابقة فهم ليصلوا الى أن دلالة الاقتضاء حجة يجعلون طريقهم

(٤١) هو : زفر بن الهزيل بن قيس العنبري ، فقيه مشهور من اصحاب الامام أبي حنيفة أصله من اصبهان ، أقام بالنصرة وولى قضاءها . ولد سنة ١١٠ هـ وتوفي - رحمه الله - سنة ١٥٨ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٧ .

(٤٢) حاشية الأزميري على المرأة ج ٢ ص ٨٦ - ويستدل زفر على ذلك بأن الأمر بالاعتاق فاسد لأنه مضاف الى مملوك الفير في العبارة بناء على أنه لا يجوز اضمار التملك عنده ، ورد عليه بأن الأمر صدر من أهله في محله وأمكن تصحيحه باثبات شرط يجب اثباته فيلاقي الأمر اعتاق مملوكه لا مملوك غيره راجع حاشية الأزميري على المرأة ج ٢ ص ٨٦ . وانظر شرح فتح القدير ج ٣ ص ٤١٠ .

(٤٣) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٦ .

عن طريق دلالة النص التى تعمل عمل النص وتتقدم دلالة الاقتضاء فى ذلك
نحملونها عليها وهى الأخرى محمولة على النص •

* * *

(و) عموم المقتضى :

من المسائل الكبيرة التى دار حولها الحوار بين المتكلمين وأصولي
الحنفية وهم يتناولون دلالة الاقتضاء مسألة « عموم المقتضى » •
وللحديث عنها نذكر أن المقتضى الذى تستلزمه ضرورة صدق الكلام
أو صحته العقلية أو الشرعية إذا كان معنى معين نهض الدليل على تقديره
بعينه ، فقد اتفق الأصوليون من الفريقين على أن ذلك المعنى هو الذى
ينبغى التزامه سواء أكان عاما أم خاصا لكنهم اختلفوا فى حال ما إذا كانت
صحة الكلام موقوفة على لفظ عام مع عدم ورود قرينة صارفة له عن العموم
أيقدر ذلك العام الشامل لأفراده أو يقدر فقط واحد من أفراد ذلك العام:
هذا هو محل النزاع وهو ما يطلقون عليه : عموم المقتضى (٤٤) •

هذا ومن أمثلة المقتضى الذى قام الدليل على تقديره ولم يكن
— بالتالى — محلا للنزاع :

- ١ — قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » .. الآية (٤٥) .
فان هذه الآية تدل بظاهرها على تحريم أعيان الأمهات والبنات .. الخ ،
والأعيان لا تكون محلا للتحريم ، لهذا لزم تقدير مقتضى بتقديره يستقيم
المعنى ، والقرائن تدل على أن المحرم هو الزواج بهن وهو لفظ خاص (٤٦) •
- ٢ — قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » (٤٧)
فان ظاهر الآية يدل على تحريم ذات الميتة والدم ولحم الخنزير .. الخ •
والتحريم لا يرد على الأعيان لهذا كان لابد من تقدير لفظ به يستقيم

(٤٤) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٣٧ ، وفتح الففار ج ٢ ص ٤٩ ،
وارشاد الفحول للشوكانى ص ١١٥ •
(٤٥) النساء : ٢٣ •
(٤٦) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١١٥ •
(٤٧) المائدة : ٣ •

المعنى ، وقد قام الدليل على أن المحرم هو الأكل من المذكورات ،
والأكل لفظ خاص (٤٨) .

وبالجملة فإن ذلك يدخل فيه أى حكم شرعى فرضا كان أو واجبا أو
ندبا أو تحريما أو كراهة أو إباحة تعلق بالذوات فإن مثل هذا الحكم لا بد
من صرفه عن الذات الى الفعل لأن الأحكام لا تعلق بالذوات وإنما تعلق
بالأفعال .

ولهذا كان تعريف الأصوليين للحكم الشرعى بأنه خطاب الله تعالى
المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الاقتضاء أو التخير أو الوضع (٤٩) .
ومن أمثلة المقتضى العام الذى قام الدليل على عمومته فينبغى التزامه
ما اذا قال شخص لآخرين : أوقفوا عنى منازلكم بمليون جنيه مثلا ، فإن
مقتضاه : يبيعوا منازلكم لى وهو عام لا محالة (٥٠) .
وفيما عدا ذلك فإن المقتضى العام الشامل للأفراد كثيرين مع امكان
استقامة الكلام بأى فرد من تلك الأفراد هو الذى كان محل النزاع وهو
ما تنصرف اليه عبارة « عموم المقتضى » حينما تطلق عند الأصوليين كما
ذكرنا .

* * *

● آراء الأصوليين فى عموم المقتضى :

ينسب أصوليو الحنفية الى الامام الشافعى القول بعموم المقتضى
تأسيسا على أن المقتضى بمنزلة النص متى كان الثابت به ثابتا بالنص
لا بالقياس (٥١) فيجرى عليه ما يجرى على النص ، والنص يجوز فيه العموم
فكذلك المقتضى .

أما أصوليو الشافعية (المتكلمون) فلا يجمعون على نسبة هذا

(٤٨) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١١٥ .

(٤٩) ارشاد الفحول للشوكانى ص ٥ .

(٥٠) مرآة الأصول وحاشية الأزميرى ج ٢ ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٥١) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٨ وانظر كشف الاسرار ج ٢

ص ٢٣٧ .

القول الى الامام الشافعى فى كتبهم وانما يورد أغلبهم القولين ويتعرضون
لدليل كل واحد منهما مع ميلهم غالبا الى عدم القول بعموم المقتضى ، بل
ان بعضا من هذا الفريق يجزم بعدم القول بعموم المقتضى كالامام الغزالى
فى المستصفى (٥٢) ، والامام سيف الدين الآمدى فى الاحكام (٥٣) .
وبعضهم يشايح أصولى الحنفية فى نسبة هذا القول الى الامام
الشافعى (٥٤) .

وفريق آخر منهم يرد القول بذلك الى أكثر المالكية والشافعية لا الى
الامام الشافعى فقط كما فعل القاضى عبد الوهاب البغدادى (٥٥) .
ولعدم الاجماع على نسبة هذا القول الى الامام الشافعى نرى
الشوكانى فى « ارشاد الفحول » عند الحديث عن عموم المقتضى يسند
القول به الى بعض أهل العلم من غير جزم فى نسبة هذا القول الى الامام
الشافعى نفسه (٥٦) .

أما أصوليو الحنفية أنفسهم فانهم لا يقولون بعموم المقتضى ، وفى
ضوء ذلك فانهم يحملون المقتضى العام على فرد من أفرادها ، وأساس
حجتهم فى ذلك أن المقتضى ثابت للضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، فاذا
استغنى الكلام بتقدير فرد من العام ، وكانت حجته بذلك تامة فليس ثمة
حاجة تدعو الى التوسع (٥٧) .

هذا ويمكن أن نجرى الخلاف الذى وقع بين الفريقين فى قوله صلى
الله عليه وسلم : « ان الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا

(٥٢) راجع المستصفى ج ٢ ص ٦١ ، ٦٢ .

(٥٣) راجع الاحكام فى اصول الاحكام ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٥٤) راجع تخريج الفروع على الاصول للزنجانى ص ١٤٥ .

(٥٥) راجع نشر البنود على مراقى السعود ج ١ ص ٢٢٦ . والقاضى

عبد الوهاب هو أبو محمد على عبد الوهاب بن على بن نصر التغلبى البغدادى
قاضى من فقهاء المالكية ، له نظم ومعرفة بالادب ، ومؤلفاته فى الفقه والاصول
كثيرة ، توفى سنة ٤٢٢ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٥٣ .

(٥٦) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١١٥ .

(٥٧) اصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٨ .

عليه « الذي ورد التمثيل به لدلالة الاقتضاء من جهة أن هذا الحديث لو أخذ بظاهره فانه يدل على رفع الخطأ والنسيان ، ورفع الخطأ والنسيان بعد وقوعهما محال فلا بد من تقدير لفظ يكون به الكلام صادقا وهو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم المعصوم من الخطأ والكذب •

والمقتضى الذي يناسب تقديره هو لفظ « حكم » وهو عام يشمل الحكم الدينى من حيث الصحة شرعا وترتب الأثر قضاء ، والحكم الأخرى وهو الاثم والعقاب •

فالذين يقولون بعموم المقتضى يحملون الحكم على عمومه وبناء على ذلك يرفع الحكم الدينى والأخرى •

والذين لا يقولون بعموم المقتضى - وهم أصوليو الحنفية - يرون حمل الحكم المرفوع على الحكم الأخرى فقط ، لأن المقتضى عندهم لا يحمل على عمومه •

ولكل من الفريقين أدلة على مذهبه •

● أدلة القائلين بعموم المقتضى :

استدل القائلون بعموم المقتضى بأدلة أورد بعضها الحنفية فى كتبهم فى معرض المناقشة ، وأورد أكثرها الامام سيف الدين الآمدى فى الاحكام وتابعه فى ذلك ابن الحاجب فى مختصره مع مناقشة هذين الامامين لها أيضا •

وأدلتهم فى عمومها يمكن حصرها فى الآتى :

- ١ - أن المقتضى بمنزلة النص حتى كان الحكم الثابت به بمنزلة الثابت بالنص لا بالقياس فيجرب فيه العموم كما يجرب فى النص (٥٨) •
- ٢ - أن الأمر فى المقتضى لا يخلو فيه الشأن من اضرار الكل أو البعض أو عدم الاضرار كلية •

والقول بعدم الاضرار خلاف الاجماع ، وليس اضرار البعض أولى

(٥٨) اصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٨ ، كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٣٧

من البعض ضرورة تساوى نسبة اللفظ الى الكل ، فلم يبق سوى اضمار الجميع .

هذا وقد ناقش الآمدى هذا الدليل بعد ايراده له بأن القول بأن اضمار البعض ليس أولى من البعض الآخر انما يصح لو قلنا باضمار حكم معين ، وليس كذلك بل المضرر حكم ما يكون تعيينه للشارع (٥٩) .

٣ - أن اضمار الكل أعم فائدة كما أنه أقرب الى الحقيقة ففي قوله صلى الله عليه وسلم : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان . . .» الحديث ، لما تعذر رفع الذات ، وجب تقدير ما هو أكثر قربا منها وهو رفع جميع الأحكام ، اذ الحقيقة هي رفع الذات وهي متعذرة فينبغى أن يصار الى ما هو أقرب اليها وهو نفي جميع الأحكام لأن ذلك يجعل الحقيقة كالعدم (٦٠) .

وقد نوقش هذا الدليل أيضا بأن الاضمار خلاف الأصل فيكتفى فيه بما يحصل به المقصود وهو اضمار البعض ضرورة تقليل مخالفة الأصل (٦١) .

* * *

● أدلة القائلين بأن المقتضى لا عموم له :

استدل أصوليو الحنفية القائلون بأن المقتضى لا عموم له ، والجمهور الذين يشاركون هذا الرأي ومنهم - كما يقول الشوكاني - أبو اسحاق الشيرازي (٦٢) ، والامام الغزالي ، وابن السمعاني (٦٣) ، وفخر الدين الرازي

-
- (٥٩) الاحكام في اصول الاحكام للامدى ج ٢ ص ٣٦٥ .
- (٦٠) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١١٦ ، والاحكام في اصول الاحكام للامدى ج ٢ ص ٣٦٥ .
- (٦١) الاحكام ج ٢ ص ٣٦٥ .
- (٦٢) هو ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ابواسحاق اشتهر بالجدل والخلاف ونصرة المذهب الشافعي ، له مؤلفات في الفقه والاصول والخلاف ، ولد سنة ٣٩٣ هـ وتوفي سنة ٤٧٦ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٧٦ .
- (٦٣) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد الروزي السمعاني التميمي الشافعي ، له مصنفات منها : القواطع في اصول الفقه ، ولد سنة ٤٠٠ هـ وتوفي سنة ٤٨٨ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٧ .

والآمدى ، وابن الحاجب وهو الحق — كما يرى — الشوكانى نفسه (٦٤) بالأدلة الآتية :

١ — أن تقدير المقتضى يكون للضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها فيحمل على ما تندفع به تلك الضرورة ، ولا يجوز التوسع فيه (٦٥) .

٢ — أن المقتضى يكون تبعا للمقتضى لأنه شرطه ليكون مفيدا ، وشرط الشيء يكون تبعا له ، فلو ثبت له كل أحكام النص منها خرج من أن يكون تبعا (٦٦) .

٣ — أن العموم من عوارض الألفاظ والمقتضى معنى لا لفظ ، ولهذا لا يجرى فيه العموم (٦٧) .

هذا ومما يتصل بمسألة عموم المقتضى ما اذا كان المقتضى الصالح للتقدير عدة أمور يختلف المعنى باختلافها ، فان تقدير واحد منها يرد الى الاجتهاد فى مثل هذه الحال .

مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « على اليد ما أخذت حتى ترد » (٦٨) .

فان هناك عدة معان يمكن تقديرها ليستقيم معنى الحديث من الحفظ أو الضمان أو الرد فيكون التقدير : على اليد حفظ ما أخذت حتى تؤديه ، أو ضمان ما أخذت ، أو رد ما أخذت حتى ترد .

هذا واللفظ الثالث لا يصح تقديره لأنه جعل غاية والى لا يكون غاية لنفسه فيبقى اللفظان الآخران محلا للاجتهاد .

وعليه فان من اجتهد وقدر الحفظ لم يوجب الضمان على الوديع

(٦٤) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١١٥ .

(٦٥) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٨ وكشف الأسرار ج ٢ ص ٢٢٧

(٦٦) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٨ والمستصطفى للفرزالي ج ٢

ص ٦١ ، ٦٢ .

(٦٧) المراجع السابقة .

(٦٨) رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه .

بالمستعير ، ومن قدر الضمان أوجبه عليهما • وهذا يسمى بعموم التقادير (٦٩) •

* * *

● الآثار الفقهية المترتبة على الاختلاف في عموم المقتضى :

ترتب على اختلاف الشافعية والحنفية في عموم المقتضى اختلاف في كثير من الفروع الفقهية ومن ذلك :

١ - يذهب الحنفية الى أن من تكلم في صلاته مخطئا أو ناسيا يبطل صلاته ، وذلك أثر من آثار عدم أخذهم بعموم المقتضى ، اذ يقتضون في الحكم المرفوع في قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ... » الحديث • على الحكم الأخرى أما الحكم الدنيوى فليس بمرفوع عندهم ، ولهذا تترتب على أفعال المخطيء والناسي آثارها الدنيوية ومنها بطلان الصلاة (٧٠) •

ويخالفهم في ذلك الشافعية فلا يقضون ببطان صلاة من تكلم في صلاته مخطئا أو ناسيا لأن الخطأ والنسيان مرفوعان مطلقا بناء على قولهم بعموم المقتضى (٧١) •

وفى هذا يقول ابن رشد وهو يعرض لسبب الخلاف فى المسألة : « ان الشافعى اعتمد فى ذلك أصلا عاما وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » (٧٢) •

(٦٩) راجع المناهج الأصولية فى الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٣٧٥ •

(٧٠) راجع الهداية مع فتح القدير ج ٣ ص ٣٩٥ (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) •

(٧١) راجع الام للامام الشافعى ج ١ ص ١٢٤ ، ويوافق الشافعية فى ذلك المالكية والحنابلة - انظر الشرح الصغير ج ١ ص ٣٥٣ • والمغنى لابن قدامة ج ١ ص ٥٧٥ ، ج ٢ ص ٤٤ - ٥٤ •

(٧٢) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١٢٠ •

- ٢ - يذهب الشافعية ويوافقهم في ذلك المالكية والحنابلة وكثير من الفقهاء الى أن النية في الوضوء شرط صحة (٧٣) .
- واحتجوا في ذلك بعموم المقتضى في قوله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات » (٧٤) . أى صحة الأعمال في عمومها بالنيات .
- وخالفهم في ذلك الحنفية والثوري ، وقالوا : ان النية ليست بفرض بل سنة يصح الوضوء بدونها (٧٥) .
- ٣ - يرى الشافعية أن من أكل ناسيا أو مكرها أو مخطئا وهو صائم فصيامه صحيح ولا قضاء عليه .
- ويوافقهم في ذلك الحنابلة وابن حزم الظاهري (٧٦) .
- ودليلهم في عموم المسألة الأخذ بعموم المقتضى في قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .
- وفي النسيان خاصة حديث : « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه » (٧٧) .
- وخالفهم في ذلك الحنفية فأوجبوا القضاء على المكره والمخطيء لعدم أخذهم بعموم المقتضى ، ووافقوهم في الناسي الحديث : « من نسي وهو صائم ... » (٧٨) .

-
- (٧٣) المرجع السابق ج ١ ص ١٨ .
- (٧٤) الحديث صحيح رواه الجماعة ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجوه سوى الامام مالك . راجع نيل الاوطار (باب الدليل على وجوب النية للوضوء) ج ١ ص ١٦٢ .
- (٧٥) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٨ ، وأثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور مصطفى سعيد الخن ص ١٦٥ .
- (٧٦) المحلى لابن حزم ج ٦ ص ٢٢٠ .
- (٧٧) الحديث رواه الامام أحمد وأصحاب الكتب الستة الا النسائي - راجع نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٨٣ وقولى : دليلهم في عموم المسألة . .
- اشارة الى أن هناك أدلة أخرى سوى الأخذ بعموم المقتضى ، ويكفى هنا أن المقتضى واحد منها .
- (٧٨) الهداية مع فتح القدير ج ٢ ص ٣٢٧ .

٣ - طلاق المكره :

يرى الشافعية والمالكية والحنابلة وداوود وجماعة أن طلاق المكره لا يقع (٧٩) .

ورأيهم هذا هو رأي عبد الله بن عمر وابن الزبير وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس (٨٠) .

واحتجوا لمذهبهم بعموم المقتضى في حديث : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » من جهة أن حكم الاكراه مرفوع مطلقاً في الدنيا والآخرة .

وذهبت الحنفية الى وقوع طلاق المكره وحكى ذلك عن النخعي ، وسعيد بن المسيب ، والثوري ، وعمر بن عبد العزيز وحجة الحنفية في عدم ايقاع طلاق المكره قياسه على الهازل الذي ورد النص (٨١) بعدم وقوع طلاقه من جهة أن كلا منهما غير قاصد لما يترتب على عبارته .

أما حديث : « رفع عن أمتي ... » فهو في رأيهم من باب المقتضى ، والمقتضى لا عموم له ، وبناء على ذلك لا يجوز تقدير الحكم الذي يعم أحكام الدنيا وأحكام الآخرة ، بل اما حكم الدنيا أو حكم الآخرة ، والاجماع على أن حكم الآخرة وهو المؤاخذه مراد فلا يراد الآخر معه وإلا عم (٨٢) .

(٧٩) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٨١ .

(٨٠) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٨١) النص هو حديث : « ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق والرجعة » رواه الخمسة الا النسائي ، وقال الترمذي : حديث حسن غريب . انظر نيل الأوطار مع المنتقى ج ٧ ص ٢٠ (باب ما جاء في كلام الهازل والمكره) .

(٨٢) الهداية مع فتح القدير ج ٣ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

كما أنهم - كما وضع من خلال عرض دليلهم - يعتمدون على القياس، ولو كانوا يأخذون بعموم المقتضى ما قاسوا لأنه يؤول الى القياس مع وجود النص وهو ممنوع •

* * *

٢ - دلالة الايماء او التنبيه

يعرفها الامام الغزالي بأنها : « فهم التعليل من اضافة الحكم الى الوصف المناسب » (٨٣) •

وهذا التعريف يلاحظ أن اضافة الحكم الى وصف مناسب فيه دلالة بالايماء الى أن ذلك الوصف هو العلة ، اذ لو لم يكن علة مع مناسبه يمكن اقتران الحكم به غير مقبول ولا مستساغ عند أهل الفطانة باللغة •

وقد وضع هذا المعنى الذى يحمله تعريف الامام الغزالي بعض المتأخرين من أصولى المتكلمين حين عرف دلالة الايماء بأنها : « دلالة اللفظ على علية وصف لو حملناه على غير التعليل ، لكان اقتران الحكم به غير مقبول ولا مستساغ عند أهل الفطنة بمقاصد الكلام » (٨٤) •

ويعرف الامام الآمدى هذه الدلالة بأنها : « أن يكون التعليل لازماً عن مدلول اللفظ وضماً ، لا أن يكون اللفظ بوضعه دالاً على التعليل » (٨٥) •

وتعريف الآمدى - كما هو واضح - يركز على جانب اللزوم فى دلالة التنبيه مفرقا بين العلية التى تثبت بها ، والعية التى تثبت صراحة بالنص عليها لكون اللفظ بوضعه اللغوى دالاً عليها وهى العلية الثابتة بالنص الصريح والظاهر (٨٦) •

(٨٣) المستصفى ج ٢ ص ١٨٩ •

(٨٤) نشر البنود على مراقى السعود ج ١ ص ٩٤ •

(٨٥) الاحكام ج ٣ ص ٩١ •

(٨٦) التعليل بالنص الصريح كقوله تعالى : « من اجل ذلك كتبنا على

بنى اسرائيل ... » (المائدة : ٣٢) ، وقوله ﷻ : « انما جعل الاستئذان

ويعرفها العضد الايجي في شرحه لمختصر المنتهى بما يجمع المعنيين السابقين فيقول عنها : « أن يقرن الحكم بوصف لو لم يكن للتعليل لكان بعيدا فيفهم منه التعليل ويدل عليه وان لم يصرح به » (٨٧) .
 ويجارى العضد في ذلك كثير من الكتابين المتأخرين في علم الأصول (٨٨) .

* * *

● أقسام دلالة الايماء :

لدلالة الايماء أو التنبيه أقسام كثيرة يذكرها الأصوليون — عادة — في باب القياس ، أما في الدلالات فانهم يكتفون بالتعريف بها ويحيلون في تفصيل تلك الأقسام الى باب القياس الذي يرد فيه الحديث عن الايماء وأنواعه بشكل واف حيث يعتبر واحدا من المسالك التي تعرف بها العلة عند الأصوليين (٨٩) .

والأقسام التي يذكرها الأصوليون لدلالة التنبيه في باب القياس هي :
 ١ — ترتيب الحكم على الوصف بـ (فاء) التعقيب في كلام الله تعالى أو كلام رسوله صلى الله عليه وسلم أو كلام الراوى عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

من أجل البصر » ، وبالظاهر وهو الظنى كقوله تعالى : « أقم الصلاة لذوار الشمس » (الاسراء : ٧٨) ، وكقوله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » (النساء : ١٦٠) ، وبسائر الألفاظ التي تدل على التعليل وتحتل غيره وان كان التعليل هو الظاهر من معانيها وهي : اللام ، والباء ، والفاء ، وان .

راجع أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٧٦ .
 (٨٧) شرح العضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٢ ، والعضد هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الايجي ، توفي سنة ٧٥٦ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٤٤ .
 (٨٨) راجع الشوكاني في ارشاد الفحول ص ١٥٦ .
 (٨٩) مسالك العلة هي طرق العلة التي تعرف بها وهي الاجماع ، والنص الصريح والظاهر ، والايماء والتنبيه — راجع باب القياس عند الأمدى ج ٣ ص ٣٦٤ وغيره من كتب أصول الفقه .

ومثال ذلك فى كلام الله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما » (٩٠) . و « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم » الآية (٩١) حيث نبهت (الفاء) وأمادت الى أن العلة فى القطع فى الآية الأولى هى « السرقة » ، وأن العلة فى الطهارة فى الآية الثانية هى « القيام للصلاة » . ومثاله فى كلام الرسول صلى الله عليه وسلم : « من أحيا أرضا ميتة فهي له » (٩٢) فان الحديث يومئذ بـ (الفاء) الى أن العلة فى التملك هى « الاحياء » .

وأما فى كلام الراوى فمثاله قول ذى الـدين : « سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد » (٩٣) وقول الراوى : « زنا ما عر فرجم » (٩٤) .

فان كلام الراوى يومئذ بـ (الفاء) — فى الحالتين — الى أن العلة فى السجود « السهو » ، والعلة فى الرجم « الزنا » . وتنبيه (الفاء) الى العلية فى الأمثلة السابقة مرده الى أن (الفاء) تأتي فى اللغة للتعقيب مما يجعل الحكم فى الأمثلة المذكورة آتيا عقب الوصف ومرتباً عليه فيشعر ذلك بكون الوصف علة فى الحكم . والاشعار بالعلية المبني على (الفاء) ليس قطعياً وانما على سبيل الرجحان لأن (الفاء) كما تأتي فى اللغة للتعقيب تأتي أيضاً بمعنى (الواو) فى ارادة الجمع المطلق ، وقد ترد بمعنى (ثم) فى ارادة التأخير مع الامهال غير أنها راجحة فى التعقيب بعيدة فيما سواه (٩٥) .

(٩٠) المائدة : ٣٨ . (٩١) المائدة : ٦ .

(٩٢) رواه أحمد وأبو داود بالنسب المذكور عن جابر — راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار كتاب (احياء الموات) ج ٦ ص ٤٤ . (٩٣) راجع قصة ذى الـدين فى نيل الأوطار مع منتقى الأخبار (ابواب سجود السهو) ج ٣ ص ١٣ . (٩٤) راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار كتاب « الحدود » فى قصة ما عر ج ٧ ص ٤٤٩ ، وما عر هو ما عر بن مالك الأسلمى ، قال ابن حبان : له صحبة ، وقد رويت حادثته بروايات مختلفة فى الصحيحين وغيرها من كتب الحديث .

(٩٥) الاحكام ج ٣ ص ٣٦٧ .

هذا ولا بد من أن نشير هنا إلى أن الأئمة الذين فهم منه التعليل في الأمثلة السابقة متفاوت في درجته ، فأعلاه ما ورد في كلام الله تعالى إذ أن الله لا يرتب حكماً على وصف بـ (الفاء) إلا إذا كان ذلك الوصف الذي رتب عليه الحكم علة فيه ، والا أدى ذلك إلى اللبس الذي يستحيل على الله ، يليه ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبعده ما ورد في كلام الراوي كان فقيهاً أو لم يكن ، لكنه إن كان فقيهاً كان الظن بإرادة التعليل عنده أظهر منه عند غير الفقيه (٩٦) .

٢ - ترتيب الحكم على واقعة حدثت ، فإن ذلك الترتيب يومىء إلى أن ما حدث هو العلة في الحكم .

ومثاله ما روى أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : هلك وأهلك . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : ما صنعت؟ فقال : وقعت أهلي في نهار رمضان عمداً ، فقال له عليه السلام : اعتق رقبة (٩٧) . فإن صدور ذلك الحكم من الرسول صلى الله عليه وسلم عقب حكاية الأعرابي لما حدث منه يومئذ إلى أن الوقاع في نهار رمضان عمداً هو العلة للعتق .

وذلك يأتي من جهة أن الأعرابي إنما حكى للنبي صلى الله عليه وسلم واقعته طلباً لبيان حكم الشرع فيها ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ذكر الحكم في معرض الإجابة له ولم يذكره ابتداءً - إذ أننا لو حملناه على ذلك لأفضى الحال إلى عدم تناول السؤال بالإجابة والاعراض عنه ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة إليه ، وذلك وإن كان ممكناً لكنه خلاف الأولى ، وإذا سلم أن الإجابة كانت للسؤال فإن السؤال الذي يكون عنه الجواب من شأنه أن يكون مقدراً في إجابة المجيب فيغدو الرسول صلى الله عليه وسلم كأنه قال له : « وقعت فكفر » (٩٨) .

(٩٦) الأحكام في أصول الأحكام للامدني ج ٣ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .
(٩٧) الحديث رواه الجماعة بلفظ آخر ورواه باللفظ المذكور الدارقطني .
راجع نيل الأوطار (باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع) ج ٤ ص ٢٩٣ .
(٩٨) الأحكام ج ٣ ص ٣٦٩ .

وقد اتهمنا في القسم الذي سبق هذا القسم الى أن الوصف اذا رتب عليه الحكم بـ (فاء) التعقيب المذكورة دل ذلك على علية الوصف، فكذلك الشأن هنا بناء على ترتيب الحكم على الوصف بـ (فاء) التعقيب المقدرة . . غير أن هذا القسم دون القسم الذي سبقه لاعتبارين :
أولهما : أن (الفاء) في القسم الأول محققة وفي هذا مقدرة .

ثانيهما : أنه من المحتمل أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحكم لا بقصد الاجابة على السؤال وإنما ابتداء ، وهذا الاحتمال وارد وان كان مرجوحا لأن الغالب على النبي صلى الله عليه وسلم عدم الذهول عن الاجابة عما يسئل عنه (٩٩) .

٣ - أن يذكر الشارع مع الحكم وصفا لو قدرنا أنه ليس بعلة لذلك الحكم لما كان لذكره فائدة ، والشارع منزّه عن أن يكون كلامه خلوا من الفائدة . فيلزم اعتقاد كون الوصف المذكور في كلام الشارع مع الحكم علة لذلك الحكم .

وهذا القسم أصناف :

(أ) أن يرد ذلك الوصف مع الحكم ابتداء بلا سبق سؤال - كما في حديث عبد الله بن مسعود الذي ذكر فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم توضأ بماء كان قد نبذ فيه تمر ، وقال : « ثمرة طيبة وماء طهور » (١٠٠) .

فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « وماء طهور » يدل على جواز الوضوء به لذكره ذلك بعد وضوئه منه .
كما أننا لو لم نحمله على ذلك لأدى هذا الى اهدار الوصف وكونه لا معنى له ، وهذا بعيد في حقه صلى الله عليه وسلم .

(٩٩) الاحكام ج ٣ ص ٣٦٩ .

(١٠٠) الحديث جزء من حديث عبد الله بن مسعود ليلة الجن ، رواه أبو داود والترمذي ، وقد صنّفه النووي في المجموع ، ورواه الامام احمد وقال الهيثمي : فيه أبو زيد مولى عمرو بن حريث وهو مجهول ، انظر الاحكام للأمدى ج ٣ ص ٣٧١ .

(ب) أن يذكر ذلك الوصف عقب سؤال مع وروده في محل ذلك السؤال ، ومثاله ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن جواز بيع الرطب بالتمر ، فقال : « أينقص الرطب اذا يبس » ؟ فقالوا : نعم ، فقال : فلا اذن « (١٠١) » .

فقد ورد في هذا الحديث « النقصان » في معرض الرد على سؤال عن جواز بيع الرطب بالتمر ، وورد أيضا في محل ذلك السؤال من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن نقصان الرطب اذا يبس ، فأجاب الصحابة بالايجاب ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « فلا اذن » . فدل ذلك على أن النقصان هو العلة في امتناع بيع الرطب بالتمر ، اذ لو لم يكن علة لما كان في ذكر الاستفسار عنه فائدة (١٠٢) .

٤ - أن يفرق الشارع بين أمرين في الحكم بذكر صفة تقتضي التفرقة بينهما فيه فيشعر ذلك بأن تلك الصفة هي علة التفرقة حيث خصصت بالذكر دون غيرها ، ولو حملناها على غير ذلك لكان الأمر خلاف ما يشعر به اللفظ ، وفي ذلك لبس ينبغي أن يسان عنه كلام الشارع . وأمثلة هذا :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يرث القاتل شيئا » (١٠٣) حيث فرق الرسول صلى الله عليه وسلم بين القاتل وغير القاتل في الارث فمنع الأول منه ولم يمنع الثاني ، فأشعر ذلك بأن العلة في التفرقة بينهما هي القتل (١٠٤) .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا البر بالبر » (١٠٥) .

(١٠١) الحديث رواه الخمسة عن سعد بن أبي وقاص وصححه الترمذي . راجع نيل الأوطار (باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر بياسته) ج ٥ ص ٣٠٨ .

(١٠٢) الاحكام ج ٣ ص ٣٧١ .

(١٠٣) الحديث رواه أبو داود بلفظه عن عمر بن شعيب . راجع نيل الأوطار (باب القاتل لا يرث ودية المقتول لورثته) ج ٦ ص ١٩٤ .

(١٠٤) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٣٧١ .

(١٠٥) الحديث رواه الامام احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو داود مثله - راجع نيل الأوطار (باب مايجرى فيه الربا) ج ٥ ص ٢٩٧ .

فقد فرق الرسول صلى الله عليه وسلم بين تبادل البر وغيره من الأصناف المذكورة في حال اتحاد الجنس وحال اختلافه وحكم بجريان الربا في الأولى دون الثانية - إذا كان يدا بيد - فدل ذلك أن الصفة التي هي علة التفرقة الاختلاف (١٠٦) .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم في شأن سهم الرجل والفارس : « للراجل سهم ولل فارس سهمان » (١٠٧) فقد فرق صلى الله عليه وسلم بينهما في الحكم فأوماً ذلك الى أن العلة في التفرقة هي كون أحدهما يركب فرسا (١٠٨)

٥ - أن يرد عن الشارع كلام لغرض معين ويذكر في أثناؤه كلام آخر - لو افترضنا أنه ليس علة لذلك الحكم المطلوب والغرض المبين لما كان له تعلق بالكلام وكان مقحماً وذلك مما تبعد نسبته الى الشارع الحكيم .

ومثاله قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ، ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون » (١٠٩)

فالآية انما سيقّت لبيان أحكام صلاة الجمعة لا لبيان حكم البيع فلو لم يعتقد أن النهي عن البيع الوارد فيها لعلة المنع من السعى للصلاة لكان غير مرتبط بأحكام الجمعة وهي ما سيقّت له الآية فيترتب على ذلك التزيد في كلام الله تعالى ، والاضطراب فيه ، وذلك ممتنع (١١٠) .

٦ - أن يذكر الشارع مع الحكم وصفا مناسباً فان ذكر ذلك الوصف مع مناسبه يومىء الى أنه علة كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقضى

(١٠٦) الاحكام ج ٣ ص ٣٧٥ .

(١٠٧) الحديث رواه احمد وأبو داود من حديث ابن عمر في قصة غنائم خيبر وهو حديث مجمع على صحته اتى من أكثر من طريق . راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار (باب الاسهام للفارس والراجل) ج ٨ ص ١١٥ .

(١٠٨) الاحكام ج ٣ ص ٣٧٥ . . . (١٠٩) الجمعة : ٩ .

(١١٠) الاحكام ج ٣ ص ٣٧٥ .

القاضى وهو غضبان» (١١١) فإنه يشعر بأن الغضب علة مانعة من القضاء لما يؤدي اليه من تشويش الفكر واضطراب الخاطر (١١٢) .
وبهذا القسم الأخير تنتهى الأقسام الستة التى ذكرها الأصوليون لمسلك الايماء فى باب القياس وهى نفسها - كما ذكرنا - الأقسام التى تدخل تحت دلالة الايماء التى يتعرض لها الأصوليون فى باب الدلالات .
غير أنه لا بد من أن نذكر هنا أن الامام الغزالى ذكر أن دلالة الايماء هذه قد تسمى بدلالة الاشارة لاشارتها فيما يبدو الى العلة ، كما تسمى بفحوى الخطاب ولحنه ، لأن العلة فيها تفهم أحيانا من سياق الكلام ولحنه وقد جاء قوله ذلك بعد أن عرفها وأورد أمثلتها اذ ذكر : « وهذا قد يسمى ايماء واطارعة كما يسمى فحوى الكلام ولحنه واليك الخيرة فى تسميته بعد الوقوف على جنسه وحقيقته » (١١٣) .

* * *

● الفرق بين دلالة الاقتضاء ودلالة الايماء :

الفرق بين دلالة الاقتضاء ودلالة الايماء أشارت له التعاريف التى وردت عن الأصوليين لدلالة الايماء كما أن حصرهم الأقسام المنطوق غير الصريح الذى بسطناه سابقا يشير الى ذلك ، ويمكن بشكل أخص أن نذكر هنا :

١ - أن دلالة الاقتضاء والايماء تشتركان فى أن كلا منهما من باب الدلالة الالتزامية وأنهما مقصودتان للمتكلم فدلالة الاقتضاء مقصودة من جهة أن المغنى لا يستقيم الا بها ، ودلالة الايماء مقصودة من جهة أن اللفظ أو ما إليها ونه .

٢ - ويختلفان من جهة أن دلالة الاقتضاء يتوقف عليها صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية . ولهذا كانت من باب اللزم المتقدم الذى يكون بمثابة الشرط لتوقف الصدق والصحة عليه .

(١١١) الحديث رواه الجماعة - راجع نيل الاوطار (باب النهى عن الحكم فى حال الغضب) ج ٩ ص ١٧٧ .
(١١٢) الاحكام ج ٣ ص ٣٧٥ .
(١١٣) المستصفى للغزالى ج ٢ ص ١٩٠ .

أما دلالة الايماء فلا يتوقف عليها صدق الكلام ولا صحته العقلية ولا اشرعية ولكنها تكمل - فقط - معناه من جهة التعليل ، ولهذا كانت من باب اللازم المتأخر .

* * *

● موقف اصولى الحنفية من دلالة الايماء والتنبيه :

لم يذكر أصوليو الحنفية دلالة الايماء كما أشرنا قبل هذا بين دلالان اللفظ على المعنى وانما أدخلوها فى دلالة العبارة ، وقد تعرضنا لذلك عند الحديث عن دلالة العبارة عند الحنفية .

* * *

٢ - دلالة الاشارة

يعرف الامام الغزالى دلالة الاشارة بأنها : « ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد اليه » (١١٤) ويتبع ذلك التعريف بالتعليل للتسمية بالاشارة فيقول : « فكما أن المتكلم قد يفهم باشارته وحركته فى أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ فيسمى اشارة ، فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به وينى عليه » (١١٥) .

أما الآمدى فلم يعرفها وانما اكتفى بذكر أمثلتها (١١٦) .

والعضد فى شرحه لمختصر المنتهى يعرفها أخذا من كلام ابن الحاجب بأنها : « المعنى الذى لم يوضع له اللفظ ولم يكن مقصودا للمتكلم » (١١٧) . ويعرفها صاحب نشر البنود بأنها : « اشارة اللفظ لمعنى ليس مقصودا منه بالأصل بل بالتبع مع أنه لم تدع اليه ضرورة لصحة الاقتصار على المذكور دون تقديره » (١١٨) .

(١١٤) المستصفى ج ٢ ص ١٨٨ .

(١١٥) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(١١٦) الاحكام ج ٣ ص ٩٢ .

(١١٧) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٢ .

(١١٨) نشر البنود ج ١ ص ٩٣ .

ومن مجموع هذه التعاريف يمكن الوصول الى أن دلالة الإشارة هي : « دلالة اللفظ على معنى لازم غير مقصود للمتكلم لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته » وشرحا لهذا التعريف نقول : ان عبارة « دلالة اللفظ » قدر تشترك فيه كل الدلالات ، « على معنى لازم » يخرج المنطوق الصريح لأن دلالاته ليست على معنى لازم وانما على معنى مطابق أو تضمني ، « غير مقصود للمتكلم » لخراج دلالاتي الاقتضاء والايماء فانهما مقصودتان ، « ولا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته » زيادة تأكيد في اخراج دلالة الاقتضاء .

وفي ضوء ذلك يمكن أن نقارن بين دلالة الإشارة ودلالتى الاقتضاء والايماء السابقتين بأن :

١ - الدلالات الثلاث تشترك في أنها من باب دلالة الالتزام ، ولذلك تدخل جميعها في المنطوق غير الصريح .

٢ - تختلف دلالة الإشارة عن دلالتى الاقتضاء والايماء بأن ما دلت عليه ليس مقصودا في الكلام وانما تابع له ، أما الاقتضاء والايماء فمقصودتان في الكلام وان اختلفتا في أن دلالة الاقتضاء يتوقف عليها صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية ، وأن دلالة الايماء لا يتوقف عليها شيء من ذلك كما سبق توضيحه .

* * *

● أمثلة لدلالة الإشارة :

يمثل الأصوليون من المتكلمين في كتبهم لدلالة الإشارة بالأمثلة التالية :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم في شأن النساء : « ناقصات عقل ودين فقليل له : يا رسول الله ، وما نقصان دينهن ؟ قال : « تمكث احداهن في قعر بيتها شطر دهرها لا تصوم ولا تصلى » .

فهذا الحديث سيق بقصد بيان نقصان دين النساء وقد نص على موجبات ذلك بأن الواحدة منهن تمكث نصف دهرها بلا صوم ولا صلاة لما يعثرها من ظروف طبيعية ، والحديث وان دل على هذا المعنى بمنطوقه

لكن قد يتبعه أمر آخر يؤخذ من اشارات ألفاظه لا من صيغته ، وهو أن أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما حيث ذكر الحديث بصيغته : أنهن يمكن نصف الدهر بلا صوم ولا صلاة ، والنصف يتحقق بخمسة عشر يوما في كل شهر فكان الحديث بذلك مشيرا إلى أكثر مدة الحيض (١١٩) .

٢ - قوله تعالى : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم ، فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » (١٢٠) .

في هذه الآية أباح الله جل شأنه المباشرة وجعل ذلك الحل ممتدا حتى طلوع الفجر بقوله : « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » . وجواز المباشرة على هذه الكيفية هو المقصود من الآية وهو منطوقها الا أنه يلزم منه جواز أن يصبح الصائم جنبا ، إذ أن مثل هذا الصنيع لو كان مفسدا للصوم لما أبيع الجماع آخر الليل ولوجب الكف عنه قبل فترة كافية تمكن من الغسل قبل طلوع الفجر (١٢١) .

* * *

● دلالة الإشارة عند أصولي الحنفية :

إذا كانت دلالة العبارة عند الحنفية هي دلالة اللفظ على المعنى المقصود بصيغته وعبارته وتركيبه سواء أكان قصده من السياق أصالة أو تبعا، فإن دلالة الإشارة عند جمهورهم هي دلالة على معنى غير مقصود من سياقه أصالة ولا تبعا ولكنه لازم للمعنى الذي سيق الكلام لأجله (١٢٢) .

(١١٩) هذا ويورد الأصوليون هذا الحديث مستشهدين به على دلالة الإشارة الا أن علماء الحديث يضعفونه وفي هذا يقول الرهوني من علماء المالكية : « وتمثيل بعضهم بهذا الحديث لا يصح لأن الحديث لم يصح بل نص الشهاوي في المقاصد على أنه باطل لا أصل له » راجع نشر البنود ج ١ ص ٩٣ وانظر تفسير النصوص ج ١ ص ٦٠٥ .

(١٢٠) البقرة : ١٨٧ . (١٢١) الاحكام ج ٣ ص ٩٢ .

(١٢٢) كشف الأسرار على أصول فخر الاسلام البزدوى ج ١ ص ٦٨

ولهذا سميت هذه الدلالة بدلالة الإشارة ، والإشارة الإيماء ، فالنص
يؤمى ويشير الى هذا المعنى ولا يدل عليه بعبارة ، ويشبه أصوليو الحنفية
دلالة الإشارة هذه برجل ينظر ببصره الى شىء ويدرك مع ذلك بلحظه شيئاً
آخر (١٢٣) . فهذا الرجل أدرك بطرفه شيئاً وإن لم يكن ذلك الشىء هو
المنظور اليه ابتداءً ، فكذلك العبارة يقصد منها معنى هو المدرك بدلالة
العبارة وقد تشير الى معنى آخر يكون من لوازم تلك العبارة هو دلالة
الإشارة ، وهذا الضرب يعد عندهم من محاسن الكلام وضروب البلاغة ،
كما أن ادراك ما ليس بمقصود بالنظر مع ادراك ما هو المقصود به من كمال
قوة الأبصار (١٢٤) .

جاء فى أصول فخر الإسلام البزدوى عن الاستدلال بإشارة النص :
« أنها العمل بما ثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود ولا سيق له النص وليس
بظاهر من كل وجه » (١٢٥) .

وتعريفه هذا يعطى المدلول الذى سلف فى أن دلالة الإشارة هي
ما أشار اليه النظم - أى النص - لغة لكنه غير مقصود ولم يسق النظم
له حتى يكون عبارة ، وهو أيضاً ليس ظاهراً من كل وجه وإنما يحتاج الى
ضرب من التأمل وأعمال الفكر (١٢٦) .

ويقول السرخسى فى أصوله : « والثابت بالإشارة ما لم يكن السياق
لأجله لكنه يعلم بالتأمل فى معنى اللفظ من غير زيادة ولا نقصان وبه تتم
البلاغة ويظهر الإعجاز » (١٢٧) .

* * *

« خالف الجمهور فى ذلك صدر الشريعة الذى يرى أن المعنى المستفاد من
دلالة الإشارة مقصود ولكنه مقصود تبعاً لأصالة » - راجع التوضيح ج ١
ص ١٣٠ .

- (١٢٣) كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوى ج ١ ص ٦٩ .
- (١٢٤) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٩ ، وأصول السرخسى ج ١ ص ٢٣٦ .
- (١٢٥) أصول فخر الإسلام مع كشف الأسرار ج ١ ص ٦٨ .
- (١٢٦) راجع كشف الأسرار ج ١ ص ٩٨ .
- (١٢٧) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٣٦ .

● أمثلة توضيحية لدلالة الإشارة :

١ - من أمثلة دلالة الإشارة قوله تعالى فى شأن الفئ وتقسيمه :

((ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، أن الله شديد العقاب . للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون)) (١٢٨) .

فإن هذه الآية تدل بعبارتها على استحقاق الفقراء من المهاجرين لنصيب من الفئ - وهو ما يأخذه المسلمون من العدو بلا قتال - لأن الآية سيقت لبيان تقسيمه ومن يستحقونه .

وتدل أيضا بإشارتها على زوال ملك المهاجرين عما خلفوه بمكة لأن الله سماهم فقراء ، وتسميتهم بفقراء تعنى زوال ملكهم عما خلفوه من أموال لأنه لا سلطان لهم عليه بعد استيلاء الكفار (١٢٩) .

٢ - قوله تعالى فى شأن الاستمتاع بالحلائل فى ليالى رمضان :

((أجل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ، هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم تخانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم ، فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من

(١٢٨) الحشر : ٧ ، ٨ .

(١٢٩) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٩ وتفسير النصوص ج ١ ص ٤٨٠ يخالف فى ذلك الامام الشافعى رحمه الله - كما يشير صاحب كشف الأسرار - ويرى أن تسميتهم : فقراء ، ليست حقيقة وإنما على سبيل المجاز لقوله تعالى : ((ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا)) (النساء: ١٤١) وبالتالي فإن تسميتهم فقراء لاتعنى زوال ملكهم عما خلفوه عن طريق دلالة الإشارة لأن ملكهم لم يزل حقيقة . ولعل رأى الامام الشافعى هنا هو الأصح لما يترتب عليه من عدم اقرار التملك الذى يتم عن طريق القهر والغلبة - راجع كشف الأسرار ج ١ ص ٦٩ ، والمناهج الأصولية فى الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٢٨٤ - ٢٩١ . فقد فصل المسألة تفصيلا حسنا .

الخيطة الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام الى الليل ، ولا تبashروهن وانتم عاكفون في المساجد ، تلك حدود الله فلا تقربوها ، كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون (١٣٠) .

فان هذه الآية تدل بعبارتها على اباحة الاستمتاع بالزوجات في ليالى رمضان واباحة الأكل والشرب الى طلوع الفجر .

وتدل بشارتها على أن من أصبح جنباً يكون صومه صحيحاً في اليوم الذى أصبح فيه جنباً لأن الآية أباحت الاستمتاع حتى طلوع الفجر وإذا كان الأمر كذلك فقد يطلع الفجر والشخص جنباً فيكون اغتساله بعد الفجر (١٣١) .

٣ - قوله تعالى في خصوص الرضاعة ونفقتها : « **والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف** » (١٣٢) .

فان هذه الآية تدل بعبارتها على أن نفقة الوالدات المرضعات واجبة على الآباء الذين عبرت عنهم « بالمولود لهم » .

وتدل بشارتها على أن نسب الولد لأبيه دون أمه لأن الآية أضافت الولد اليه بحرف اللام « **وعلى المولود له** » الذى يفيد الاختصاص ومن أنواع الاختصاص بالنسب حتى لو كان الولد قرشياً والأم أعجمية يعد الولد قرشياً فى باب الكفاءة والامامة الكبرى وغيرها (١٣٣) .

٤ - قوله تعالى : « **وشاورهم فى الأمر** » (١٣٤) حيث دلت هذه الآية بعبارتها على أن الأصل فى الحكم فى الاسلام الشورى ، ودلت بشارتها على وجوب ايجاد طائفة من الأمة تستشار فى أمور الأمة اذ لا يتأتى مشاوره كل فرد منها .

-
- (١٣٠) البقرة : ١٨٧ .
(١٣١) كشف الأسرار .
(١٣٢) البقرة : ٢٣٣ .
(١٣٣) كشف الأسرار ج ١ ص ٧١ وتفسير النصوص ج ١ ص ٤٨٣ .
(١٣٤) آل عمران : ١٥٩ .

هـ - قوله تعالى : « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
أو تفرضوا لهن فريضة » (١٣٥) حيث دلت هذه الآية بعبارتها على أن الطلاق
قبل الدخول وقبل فرض أو تقدير مهر في عقد الزواج طلاق جائز ومشروع ،
ودلت بإشارتها على أن عقد الزواج يصح بدون ذكر المهر ابتداء اذ لا يصح
الطلاق الا بناء على زواج صحيح قائم (١٣٦) .
* * *

● دلالة الاشارة بين الظهور والخفاء :

دلالة الاشارة تتفاوت: ظهورا وخفاء فمنها الخفى الذى لا يدرك
الا بتأمل واعمال نظر ، ومنها الظاهر الذى يدرك بيسر وقليل تأمل ، وسبب
ذلك أن دلالة الاشارة لازم عقلى ولهذا تتفاوت أنظار المجتهدين فى ادراكها ،
ودلالة الاشارة التى لا تحتاج الى كبير تأمل تسمى بالاشارة الظاهرة ،
والتي تحتاج الى زيادة فكر تسمى بالاشارة الغامضة ، يقول ابن الملك فى
شرحه للمنازل للسنفى : « ثم ان كان الغموض فيه - أى الثابت بدلالة
الاشارة - يزول بأدنى تأمل يقال : هذه اشارة ظاهرة ، وان كان يحتاج
الى زيادة فكر يقال : هذه اشارة غامضة » (١٣٧) .

وأمثلة الاشارة الظاهرة كثيرة منها قوله تعالى : « الفقراء المهاجرين » .
الآية ، الذى سبق ايراده من حيث دلالة على زوال ملك المهاجرين عما كانوا
يملكون بمكة .

وفيه يقول صاحب كشف الأسرار : « انه من الاشارات الظاهرة التى
تعرف بأدنى تأمل » (١٣٨) .

ومن أمثلة الاشارة الغامضة اشارة قوله تعالى : « وحمله وفصاله
ثلاثون شهرا » (١٣٩) مع قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين
كاملين » (١٤٠) فى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر .

(١٣٥) البقرة : ٢٣٦ .

(١٣٦) المناهج الأصولية فى الاجتهاد بالرأى فى التشريع الاسلامى
للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٢٨٠ .

(١٣٧) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٨ ، وشرح المنار وحواشيه ص ٥٢٢ .

(١٣٨) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٩ .

(١٣٩) الأحقاف : ١٥ (١٤٠) البقرة : ٢٣٣ .

وفى ذلك يقول صاحب كشف الأسرار أيضا : « روى أن امرأة ولدت
لستة أشهر من وقت التزوج فرفع ذلك الى عمر - وفى رواية الى عثمان
رضى الله عنهما - فهم برجها : فقال على وابن عباس رضى الله
عنهما : أما انها لو خاصمتكم بكتاب الله لخصمتكم - أى غلبتكم فى
الخصومة - قال الله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » وقال عز اسمه :
« والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » يبقى ستة أشهر لحملها ،
فأخذ عمر بقوله وأثنى عليه ودرأ عنها الحد • قال أبو اليسر (١٤١) رحمه الله :
« وهذه اشارة غامضة وقف عليها عبد الله بن عباس لدقة فهمه وقد اختفى
هذا الحكم على الصحابة فلما أظهره قبلوه منه » (١٤٢) •

* * *

● حجية دلالة الاشارة :

لا خلاف بين أصولى الحنفية فى أن دلالة الاشارة حجة يعتمد عليها
فى استنباط الأحكام من النصوص الشرعية وهى فى ذلك كدلالة العبارة
لأن كلا من الداليتين ناشئة عن النص نفسه وان كانت دلالة العبارة لازمة
من لوازم المعنى • يقول صاحب كشف الأسرار : « وهما - أى العبارة
والاشارة - سواء فى ايجاب الحكم - أى فى اثباته - لأن الثابت بكل
واحد منهما ثابت بنفس النظم » (١٤٣) •

هذا وأصوليو الحنفية وان اختلفوا فى هذا القدر الا أنهم اختلفوا
فى قطعية دلالة الاشارة ، أما دلالة العبارة فهى قطعية عندهم بلا خلاف •
وفيما يتصل بالاختلاف الذى وقع بينهم فى قطعية دلالة الاشارة ،
فان بعضهم يتجه الى أن دلالة الاشارة قد تكون قطعية كدلالة العبارة
وذلك فى حال ما اذا كانت موجبة لمدلولها قطعا مثل دلالة الاشارة فى قوله
تعالى : « وعلى المولود له رزقهن » فى اختصاص الوالد بالنسب •

(١٤١) أبو اليسر محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو اليسر البزدوى
أخو « على » صاحب التصنيف فى الأصول توفى سنة ٤٩٣ هـ •
(١٤٢) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٢ ، وانظر أصول السرخسى ج ١
ص ٣٢٧ •
(١٤٣) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢١٠ •

وقد تكون ظنية وذلك اذا كان المعنى الذى دلت عليه محتملا للحقيقة والمجاز ، وفى ذلك يقول السرخسى : « الاشارة من العبارة بمنزلة الكتابة والتعريض من التصريح أو بمنزلة المشكل من الواضح فمنه ما يكون موجبا للعمل قطعيًا ، بمنزلة الثابت بالعبارة ، ومنه ما لا يكون موجبا للعلم وذلك عند اشتراك الحقيقة والمجاز فى الاحتمال مرادا بالكلام » (١٤٤) .

وذهب آخرون وهم متأخرو أصولى الحنفية الى أن دلالة الاشارة كالعبارة فى القطعية لأن كلا منهما دلالة لفظية ولهذا فانها تفيد القطع وان عرضت الظنية لدلالة الاشارة فى بعض الصور فان ذلك يكون بسبب العواض التى عرضت لا بأصل وضعها ، وفى هذا يقول التفتازانى : « اعلم أن الثابت بالعبارة والاشارة سواء فى الثبوت بالنظم وفى القطعية أيضا عند الأكثر » (١٤٥) .

ومن أصولى الحنفية من يرى أن كلا من العبارة والاشارة يمكن أن تجرى عليه القطعية والظنية (١٤٦) .

ولعل أعدل هذه الآراء الرأى الثانى الذى يتجه أصحابه الى أن دلالة الاشارة قد تكون قطعية وقد تكون ظنية ، أما دلالة العبارة فقطعية ومرد ترجيحى له أن دلالة الاشارة دلالة لزوم قد تكون غامضة فى بعض الأحوال فتختلف الفهوم فى ادراكها ويحملها كل فريق من المجتهدين على ما لا يحملها عليه الآخر ومن هنا تدخلها الظنية ، أما دلالة العبارة ففى عموم أحوالها قطعية وان عرضت لها الظنية فى بعض الأحوال كالعام الذى دخله التخصيص فان ذلك لا يؤثر على أصل قطعيته لأن المراد بقطعيته القطعية من حيث الأساس والمبدأ (١٤٧) .

* * *

(١٤٤) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، وراجع كشف الأسرار ج ١ ص ٧٠ .

(١٤٥) التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٣٦ ويشير الى ذلك صاحب كشف الأسرار فيقول : « وذكر فى بعض الشروح انها سواء فى ايجاب الحكم — أى فى اثباته — لأن الثابت بكل واحد منهما ثابت بنفس النظم ، راجع كشف الأسرار ج ٢ ص ٢١٠ .

(١٤٦) تفسير النصوص ج ١ ص ٤٩٦ .

(١٤٧) المرجع السابق والصفحة نفسها .

● عموم دلالة الإشارة :

يرى بعض أصولى الحنفية — ومنهم أبو زيد الدبوسى — أن دلالة الإشارة لا تكون عامة تقبل التخصيص مستدلاً على ذلك بأن العموم يرد على ما سيق الكلام لأجله ، أما ما تقع الإشارة إليه من غير أن يكون مقصوداً فهو زيادة على المطلوب بالنص فلا يكون عاماً محتملاً للتخصيص .

أما شمس الأئمة السرخسى فيتجه إلى أن الأصح فى دلالة الإشارة جواز عمومها وبالتالي قابليتها للتخصيص ، لأن الثابت بالإشارة كالثابت بالعبارة ومن حيث أنه ثابت بصيغة الكلام وإذا كان الثابت بصيغة النص يحتمل التخصيص فكذلك الثابت بإشارته (١٤٨) .

ولهذا اعتبروا إباحة وطء الأب لجارية ابنه مخصصاً لعموم الإشارة فى قوله تعالى : « وعلى المولود له رزقهن » (١٤٩) الآية ومن جهة أن الآية دلت بإشارتها على أن الابن وأمواله ملك لأبيه (١٥٠) .

* * *

● المقارنة بين دلالة الإشارة عند المتكلمين وعند الحنفية :

بالنظر فى العرض السابق لدلالة الإشارة عند المتكلمين وعند الحنفية لا يجد الناظر فرقاً بين الدالّتين عند الفريقين ، فدلالة الإشارة من باب اللازم عند كل منهما كما أنها ليست بمقصودة إلا على رأى صدر الشريعة من الحنفية الذى يرى أنها داخلية فى باب المقصود تبعاً كما سلف توضيحه .

ويبقى الفرق بينهما فقط فى أن دلالة الإشارة عند المتكلمين تدخل فى المنطوق غير الصريح كما أن مرتبتها تتأخر فى الدرجة فى أقسام المنطوق غير الصريح فتأتى بعد دلالة الاقتضاء ودلالة الأيماء .

(١٤٨) كشف الأسرار ج ١ ص ٢٥٣ وأصول السرخسى ج ١ ص ٢٥٤

(١٤٩) البقرة : ٢٣٣ .

(١٥٠) راجع حاشية الأزميرى على المرأة ج ٢ ص ٧٨ ، وشرح المنار

ص ٥٢٥ .

أما عند الحنفية فهي دلالة قائمة بذاتها وتأتي في درجة تالية لدلالة العبارة بصورة مباشرة وهو أمر سوف نعرض له بتفصيل أكثر عند الحديث عن التعارض بين الدلالات في مرحلة لاحقة .

وفيما عدا ذلك فإن أصولى الحنفية يتميزون عند عرضهم لدلالة الإشارة بتناول مباحث لا يقف عندها المتكلمون كثيرا ، ومن ذلك تناولهم لقطعية دلالة الإشارة وظنيتها وعمومها وخصوصها كما وضع من العرض الذى سلف .

* * *

البَابُ الثَّالِثُ

المَقْهُوم

- تمهيد: في تعريف المفهوم وأقسامه.
- مفهوم الموافقة .
- مفهوم المخالفة .

تمهيد

تعريف المفهوم وأقسامه

● تعريف المفهوم :

المفهوم في اللغة اسم مفعول من « فهم الشيء » اذا عقله ، وعلى هذا فالمفهوم هو المعقول (١) .

وفي اصطلاح الأصوليين يعرفه امام الحرمين من متقدمي المتكلمين بأنه : « ما أشعر به المنطوق » حيث يقول : « وأما ما ليس منطوقا به ولكن المنطوق مشعر به فهو الذي سماه الأصوليون مفهوما » (٢) .

ويقرب منه في هذا الاتجاه الآمدي الذي يعرفه بأنه : « ما فهم من اللفظ في غير محل النطق » (٣) .

وما يشعر به اللفظ ، وما يفهم منه ، شيء واحد . فالتعريفان في هذا القدر مشتركان غير أن الآمدي أضاف في تعريفه توضيحا أكثر بأن الأشعار أو المفهوم من اللفظ يكون في غير محل النطق .

أما ابن الحاجب في مختصره فيعرف المفهوم بأنه : « ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق » وعرض تعريفه هذا بعبارة أكثر وضوحا العضد في شرحه فقال عن المفهوم : « ما دل لا في محل النطق بأن يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله » (٤) .

وابن الحاجب في تعريفه هذا يتفق مع سابقيه — امام الحرمين والآمدي — في أن المفهوم يستند على المنطوق غير أن الاستناد عندهما من جهة أن المفهوم يشعر به المنطوق أو يفهم منه ، وعنده من جهة دلالة المنطوق عليه . وهناك فرق بين ما يفهم من اللفظ وما يدل عليه ، من حيث أن الفهم أعم من

(١) لسان العرب (فصل الفاء حرف الميم) .

(٢) البرهان ج ١ ص ٤٤٨ . (٣) الاحكام ج ٣ ص ٩٤ .

(٤) مختصر المنتهى وشرحه وحواشيه ج ٢ ص ١٧١ .

الدلالة ، ولهذا كان ما ينهم من اللفظ يشمل الحكم والمحل ، وما يدل عليه اللفظ هو الحكم فقط .

وقد رأينا هذا الاختلاف بين هؤلاء الأئمة عند تعريفهم للمنطوق من جهة أنه مدلول أو دلالة .

فمن رأى منهم أن المنطوق مدلول - وهما امام الحرمين والآمدي - يجرى ذلك على المفهوم أيضا ، ولعل الآمدي قد صرح بهذا عند تعريفه لمفهوم الموافقة - الذى يأتى الحديث عنه بعد - حين عرفه بقوله : « ما يكون مدلول اللفظ فى محل السكوت موافقة لمدلوله فى محل النطق » (هـ) . حيث استخدم تعبير « مدلول » لا « دلالة » وقد أشرنا الى ذلك عند تعريف المنطوق .

ومن رأى أن المنطوق « دلالة » وهو مسلك ابن الحاجب وجسهور الأصوليين يجرى ذلك على المفهوم أيضا ولهذا عرف ابن الحاجب المفهوم بأنه : « ما دل عليه اللفظ لا فى محل النطق » .

ويترتب على هذين المسلكين أن من يرى أن المفهوم مدلول يطلق مصطلح المفهوم - مثلاً - على الحكم وهو تحريم ضرب الوالدين المفهوم من باب الأولى من قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف » وعلى الضرب نفسه الذى هو محل الحكم .

ومن يرى أن المفهوم دلالة يطلق مصطلح المفهوم على الحكم فقط . وهو تحريم ضرب الوالدين لأنه هو الذى دل عليه اللفظ فى غير محل النطق .

ويبدو من خلال عبارات المصنفين أن اصطلاح ابن الحاجب هو الغالب فى الاستخدام ، أى أن المفهوم مصطلح يطلق على الدلالة لا المدلول ، وفى هذا يقول الشنقيطى فى نشر البنود : « اعلم أنهم يطلقون المفهوم على مجموع الحكم ومجته كتحریم ضرب الوالدين فالتحریم مثال للحكم ،

وضرب الوالدين مثال لمثله ، ويطابق المفهوم على أحدهما دون الآخر وهو الشائع واللاقه على الحكم وحده هو الأكثر « (٦) » .

ومن ذلك نصل الى أن المفهوم هو دلالة اللفظ على معنى جبر وارد في اللفظ نطقا .

* * *

○ الفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح :

أسلفنا أن ابن الحاجب وجهور المتكلمين يقسمون المنطوق الى صريح وغير صريح ، ويعرفون المنطوق غير الصريح بأنه دلالة اللفظ على الحكم أو المعنى بطريق الالتزام .

ويدخرون فيه دلالة الاقتضاء والاياء والاشارة مؤسسين ذلك على منطق حصروا به المنطوق غير الصريح في هذه الدلالات (٧) .

ونقف الآن هنا — بعد تعريفنا للمفهوم — متساءلين عن الفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح ، ذلك أن المنطوق غير الصريح لازم لا يذكر في الكلام ، وأن المفهوم — كما وضع من تعريفه — ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق فهو أيضا غير مذكور في الكلام .

ومن هنا كان الفرق بينهما دقيقا مما جعل السعد التفتازاني في حاشيته على شرح العضد يقرر بأن الفرق بينهما محل نظر (٨) .

وفي الفرق بينهما نجد اتجاهين عند الأصوليين :

١ — اتجاه الامام الرازي والقاضي البيضاوي اللذين يعتبران المفهوم من باب دلالة الالتزام ، ويفرقان بينه وبين المنطوق غير الصريح — مع

(٦) نشر البنود ج ١ ص ٩٤ وانظر الجلال المحلي على جمع الجوامع وحواشيه ج ١ ص ٣١٨ .

(٧) الفصل الخاص بالمنطوق الصريح وقد تقدم .

(٨) ورد ذلك عنه بعد أن تعرض لتقسيم ابن الحاجب للمنطوق الى صريح وغير صريح والى مفهوم حيث قال : « والفرق بين المفهوم وغير الصريح محل نظر » .

اشتراكهما فى دلالة الالتزام - بأن المفهوم لازم عن الجمل المركبة ، فى حين أن المنطوق غير الصريح لازم عن الألفاظ المفردة (٩) .

٢ - اتجاه للشيخ حسن العطار فى حاشيته على شرح الجلال المحلى يقرر فيه أن دلالة المفهوم ليست وضعية بل انتقالية فان الذهن ينتقل من فهم القليل الى فهم الكثير بطريق التنبيه بأحدهما على الآخر (١٠) وهكذا .

وبناء على هذا الاتجاه فان الفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح واضح من جهة أن المفهوم لا يدخل تحت الدلالات الوضعية المتعارف عليها - المطابقة والتضمن والالتزام - وانما دلالاته انتقالية كما سماها الشيخ حسن العطار ، أما المنطوق غير الصريح فهو من باب دلالة الالتزام .

وفى كل الأحوال فان الفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح يمكن أن يتم على الوجه الآتى :

(أ) أن المنطوق غير الصريح معنى دل عليه الكلام فى محل النطق ، وان لم يكن مذكورا فى الكلام .

أما المفهوم فهو معنى دل عليه الكلام فى غير محل النطق .
(ب) يفترق المفهوم - بشكل أخص - عن أنواع المنطوق غير الصريح على الوجه الآتى :

- يفترق عن دلالة الإشارة من جهة أنه مقصود فى الكلام وان كان الكلام قد دل عليه فى غير محل النطق ، ودلالة الإشارة غير مقصودة فى الكلام .

- يفترق عن دلالة الاقتضاء بأن دلالة الاقتضاء يتوقف عليها صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية ، أما المفهوم فلا يتوقف شئ من ذلك عليه كما أنها دل عليها الكلام فى محل النطق ، والمفهوم دل عليه الكلام فى غير محل النطق .

(٩) راجع تقسيم الامام الرازى والقاضى البيضاوى للدلالات وقد تقدم عند الحديث عن تقسيم المتكلمين للدلالات .
(١٠) حاشية العطار مع جمع الجوامع وشرحه ج ١ ص ٣١٧ .

— يفترق عن دلالة الايماء بأنها — أى دلالة الايماء — مفهومة فى محل
تناوله اللفظ منطقاً ، وهو مفهوم فى غير محل النطق (١١) •

* * *

● أقسام المفهوم :

فى ضوء التعريف السابق للمفهوم بأنه دلالة اللفظ فى غير محل
النطق بأن يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله ، « فان المفهوم
ينقسم الى قسمين : مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة » •

ومنطق هذه القسمة أن حكم غير المذكور — الذى هو المفهوم —
أما أن يكون موافقاً لحكم المذكور (المنطوق) فى النفى والاثبات ، وهذا
اصطلاح الأصوليون على تسميته بمفهوم الموافقة ، أو يكون مخالفاً له
فى النفى والاثبات آت على نقيضه ، وهذا اصطلاح الأصوليون على
تسميته بمفهوم المخالفة (١٢) •

وسوف أتناول كل واحد منهما وأبين أحكامه فى فصل •

* * *

(١١) راجع فى هذه الفروق نشر البنود ج ١ ص ٩٤ .
(١٢) راجع مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٣ •

الفصل الأول

مفهوم الموافقة

● تعريف مفهوم الموافقة :

يأتى تعريف مفهوم الموافقة عند المتكلمين: - فى ظل التعريف السابق للمفهوم فى عمومته بأنه : « ما دل عليه اللفظ فى غير محل النطق » .

فهو - اذن - دلالة فى غير محل النطق .
ولا بد - أيضا - من أن يكون الحكم الثابت عن طريق تلك الدلالة فى الأمر المسكوت عنه لا يناقض الحكم الثابت عن طريق المنطوق بل يوافقه ، فاذا كان المنطوق يحرم فهو يحرم ، واذا كان المنطوق يجيز فهو يجيز . وهذا يأتى أيضا فى ظل تقسيمهم السابق للمفهوم الى موافق ومخالف .

ولكن - وبصورة منهجية - ما تلك الدلالة ؟ وكيف تكون ؟
لعل ذلك كله يتضح من ايراد تعاريف المتكلمين لمفهوم الموافقة والتعقيب عليها .

يعرف امام الحرمين مفهوم الموافقة نقلا عن الامام الشافعى بأنه :
« ما يدل على أن الحكم فى المسكوت عنه موافق لحكم المنطوق به من جهة الأولى » (١) .

ويعرفه الغزالى بأنه : « فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده » (٢) .

(١) البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٤٩ ، وانظر ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٦ .
(٢) المستصفى ج ٢ ص ١٩٠ .

ويعرفه الآمدى بأنه : « ما يكون مدلول اللفظ فى محل السكوت موافقا لمدلوله فى محل النطق » (٣) .

* * *

● التعقيب على التعاريف :

بالنظر فى التعاريف السابقة ندرك أنها تشترك جميعها فى أمر هو أن مفهوم الموافقة دلالة يثبت عن طريقها حكم لأمر مسكوت عنه غير وارد فى محل النطق ، وأن ذلك الحكم لابد من أن يوافق الحكم النوارى فى محل النطق ولهذا سموها مفهوم الموافقة، كما أن ثبوته يكون فى هذه الحال من جهة اللغة بسياق الكلام ومقاصده لا من جهة البحث والاجتهاد .

غير أن تلك التعريفات وإن انتهت الى هذا القدر فى مجموعها تختلف بعد ذلك - فى قصر هذا المصطلح على المسكوت عنه الذى تكون موافقته للمنطوق به من جهة الأولوية فقط ، أو أن الأمر يمتد الى المسكوت عنه المساوى للمنطوق به فيشملة التعريف .

وهذا يستدعى قبل الاسترسال فى الكلام - بيان كيف يكون الحكم فى المسكوت عنه أولى من المنطوق به ؟ وكيف يكون مساويا ؟

وفى ذلك نقول : ان الحكم الذى يثبت عن طريق دلالة مفهوم الموافقة للمسكوت عنه قد يكون المسكوت عنه أجدر به من المنطوق ، ومثال ذلك قوله تعالى فى شأن الوالدين : « فلا تقل لهما أف » (٤) .

نلاحظ فى هذه الآية أن المولى - جلت قدرته - نهى عن التأفف - أى التضجر فى وجه الوالدين والتبرم واطهار الضيق وهذا ما يدل عليه منطوق الآية كما هو واضح .

فاذا سئلنا - فى ضوء ذلك - عن حكم ضرب الوالدين فإنه لا يسعنا إلا أن نقول ان ضربهما حرام بسبب أن الله حرم بالنص مجرد التأفف فى

(٣) الاحكام فى اصول الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) الاسراء : ٢٣ .

وجههما فيكون ضربهما وهو أمر مسكوت عنه غير مذكور في الآية أولى
بالتحريم لأنه أبلغ في ائذائهما ، وأدخل في اهاتهما بدرجة تفوق التأفف
بكثير .

وقد يكون الحكم الثابت في المسكوت عنه عن طريق دلالة مفهوم
الموافقة مساويا لحكم المنطوق به لا أولى منه .

ومثاله قوله تعالى : « ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون
في بطونهم نارا ، وسيصلون سعيرا » (٥) . حيث دلت هذه الآية
بمنطوقها على تحريم أكل مال اليتيم وهذا ما ورد فيه النص - فاذا
سئلنا عن حكم احراق مال اليتيم لا يسعنا أيضا الا أن نقول انه حرام
لأنه يتلاقى مع الأكل المحرم نصا في معنى الاتلاف ، غير أن درجة الحكم
في المسكوت عنه هنا مساوية لدرجة الحكم في المنطوق به لا أولى منه .
بعد أن أدركنا ذلك فما التعاريف التي تشترط أن يكون الحكم في
المسكوت عنه أولى من الحكم في المنطوق به في التعاريف السابقة ؟
وما التي لا تشترط ذلك وتكتفى بالمساواة ؟

بالنظر في تلك التعريفات نجد أن تعريف الامام الشافعي الذي نقله
امام الحرمين عنه موافقا اياه فيه يدل على اشتراط أن يكون المسكوت
عنه أولى بالحكم من المنطوق به حتى يكون المفهوم مفهوم موافقة حيث
ذكر في تعريفه بأنه : « ما يدل على أن الحكم في المسكوت عنه موافق
لحكم المنطوق به من جهة الأولى » .

أما تعريف الامام الغزالي والآمدي فيدل ظاهرهما على عدم اشتراط
صاحبيهما ذلك وقد أكدها أكثر بالأمثلة التي أوردناها لمفهوم الموافقة حيث
شملت النوعين .

فالغزالي يمثل له بعد تعريفه بفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من
قوله تعالى : « فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما » ، وبفهم تحريم احراق مال

(٥) النساء : ١٠ .

اليتيم واهلاكه من قوله تعالى : « ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا » (٦) .

والمثال الأول اشارة الى المسكوت عنه الذى هو أولى من المنطوق به فى الحكم ، والمثال الثانى اشارة الى المسكوت عنه الذى هو مساو للمنطوق به فى الحكم كما سبق توضيحه .

والآمدى يمثل له بنفس المثالين حيث يقول : « ومثاله تحريم شتم الوالدين وضربهما من دلالة قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف » (٧) فان الحكم المفهوم من اللفظ فى محل السكوت موافق للحكم المفهوم فى محل النطق ، وكذلك دلالة قوله تعالى : « ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما » على تحريم اتلاف أموالهم » (٨) .

ويتفق مع هذين التعريفين فى هذا المسلك ابن الحاجب فى تعريفه له - حسبما يراه شارحه - بأنه : « أن يكون المسكوت عنه موافقا للمذكور فى الحكم » (٩) حيث لم يشترط الأولوية فى هذا التعريف فيفضى ظاهره الى شمول مفهوم الموافقة عنده للنوعين الا أنه فى الأمثلة التى أوردها اقتصر على المسكوت عنه الذى يجىء الحاقه بالمنطوق من جهة الأولوية فقط ، ولهذا اعتبره صاحب « التقرير والتحجير » من الذين يتجهون الى قصره على الثابت من جهة الأولى فقط (١٠) .

كما أن السعد التفتازانى فى حاشيته اعتبر ذلك التمثيل أيضا اشارة الى اقتصار ابن الحاجب فى مفهوم الموافقة على ما يكون فى درجة

(٦) النساء : ١٠ ، وانظر المستصفى ج ٢ ص ١٩٠ - وقد صرح بذلك الشوكانى فى ارشاد الفحول حيث قال : « وأما الغزالي وفخر الدين الرازى واتباعهما فقد جعلوه قسمين تارة يكون أولى وتارة يكون مساويا وهو الصواب » . راجع ارشاد الفحول ص ١٥٦ .

(٧) الاسراء : ٢٣ .

(٨) الاحكام فى اصول الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٩) شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٢ .

(١٠) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٢ ، وراجع مختصر المنتهى

لابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٢ .

الأولى فقط حيث قال : « ومعنى هذا الكلام أنه لا عبرة فى مفهوم الموافقة بالمساواة » (١١) •

وعمل بذلك من المحدثين الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح فى كتابه « تفسير النصوص » حيث عده والامام الآمدى فى زمرة الذين يقصرون مفهوم الموافقة على الوارد فى درجة الأولى فقط (١٢) •

والراجع عندى ما ذكرته عن هذين الامامين من أن ظاهر تعريفهما يشير الى عموم مفهوم الموافقة عندهما وشموله للنوعين •

أما الآمدى فقد أكد ذلك الاتجاه عنده بالأمثلة التى ذكرها ، وأوردتها آنفا وهى أمثلة تشمل النوعين ويدخل فيها مفهوم الموافقة المساوى كما يدخل فيها مفهوم الموافقة الذى هو فى درجة الأولى •

ولا يضعف من ذلك أن يقول — الآمدى — بعد أن أورد عددا من الأمثلة لمفهوم الموافقة : « والدلالة فى جميع هذه الأقسام من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى ، وبالأعلى على الأدنى ويكون الحكم فى محل السكوت أولى منه فى محل النطق ، وانما يكون كذلك أن لو عرف المقصود من الحكم فى محل النطق فى سياق الكلام ، وعرف أنه أشد مناسبة واقتضاء للحكم فى محل السكوت من اقتضائه فى محل النطق » (١٣) لأن هذا النص ورد عنه وهو فى غمرة الاستدلال لحجية مفهوم الموافقة الذى فى درجة الأولى وأنه من باب دلالة اللفظ لا القياس فتعلق فى ذلك بما هو الأظهر فى حجته من غير أن يؤثر ذلك — فى نظرى — على أصل المسألة عنده ، والذى يعبر عنه تعريفه وأمثلته فى شموله للنوعين •

(١١) حاشية التفتازانى على شرح العضد لمختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٣ •

(١٢) تفسير النصوص للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ج ١ ص ٦٢٥ •

(١٣) الاحكام ج ٣ ص ٩٥ ، وقد جعل الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح هذا النص سنده فى أن الآمدى يقصر مفهوم الموافقة على ما كان فى درجة الأولى فقط — راجع تفسير النصوص ج ١ ص ٦٢٥ •

وكذلك ابن الحاجب فإن الشأن عنده شمول مفهوم الموافقة للنوعين لظاهر تعريفه السابق ، ولتأكيد ذلك بما ورد عنه صراحة في مرحلة لاحقة - حينما تحدث عن مفهوم المخالفة - فقال : « مفهوم المخالفة أن يكون المسكوت عنه مخالفا ، ويسمى دليل الخطاب ، وهو أقسام ... » الى أن قال : « وشرطه أن لا تظهر أولوية ولا مساواة في المسكوت عنه فيكون موافقة » (١٤) •

وهذا نص قاطع عنه في أن المفهوم الموافق عنده شامل للنوعين بطريقة لا يعارضه معها اقتصاره في التمثيل على ما هو في درجة الأولى • ولا ما استظهره الشراح من بعد ذلك - في الاقتصار عنده على الأولى اعتمادا على ذلك التمثيل لأن التمثيل لا يعارض النص الصريح •

وعلى كل حال فإن الذي يظهر أن الاتجاه الأخير هذا عموم في مفهوم الموافقة وشموله للنوعين الأولى والمساوى هو الاتجاه الغالب عند الكاتبين على طريقة المتكلمين ، ولهذا قال الزركشى عنه : « وهو ظاهر كلام الجمهور من أصحابنا وغيرهم » (١٥) • كما صرح الشوكاني بأنه الصواب - بعد حكايته : أنه مذهب الغزالي وفخر الدين الرازي وأتباعهما » (١٦) •

ولأن هذا الاتجاه هو الاتجاه الغالب فقد لزمه المتأخرون من

(١٤) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٣ ، وقد عقب السعد نفسه على هذا بقوله : « هذا ظاهر في أنه لا يشترط في مفهوم الموافقة الأولوية بل يكتفى بالمساواة وقد سبق خلاف ذلك » راجع حاشية السعد ج ٢ ص ١٧٤ •

(١٥) ارشاد الفحول للشوكاني ص ١٥٦ . والزركشى هو محمد بن بهادر ابن عبد الله الزركشى ، من آثاره: البحر المحيط وقواعد الزركشى ، توفي سنة ٧٩٤ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٦٩ •

(١٦) المرجع السابق والصفحة نفسها . والشوكاني هو محمد بن علي ابن محمد بن عبد الله الشوكاني الفقيه والأصولي والمحدث والمفسر اليمني المعروف ، توفي سنة ١٢٥٠ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٣٠

الكاتبين فى علم أصول الفقه وعرفوا مفهوم الموافقة بطريقة تجعله شاملا للنوعين مع اعطاء كل واحد منهما اسما تميزا له عن الآخر ، وقد عبر عن ذلك الشوكانى فى ارشاد الفحول فقال : « مفهوم الموافقة حيث يكون المسكوت عنه موافقا للملفوظ به ، فان كان أولى بالحكم من المنطوق به يسمى فحوى الخطاب ، والا كان مساويا يسمى لحن الخطاب » (١٧) .

أما الاتجاه الأول الذى يقصر مفهوم الموافقة على المسكوت عنه الذى هو فى درجة الأولى فقط فهو ظاهر كلام الشيخ أبى اسحاق الشيرازى كما عزاه الصفى الهندى الى كثيرين غيره وهو ما اتجه اليه الامام الشافعى وامام الحرمين كما أسلفنا (١٨) .

هذا ويدعم الذين يذهبون الى عدم اشتراط الأولوية منطقهم بأن شرط الأولوية لا وجه له ما دام أن اللغة تقضى بالحاق المسكوت بالمنطوق فى الحكم سواء أكان أولى أم كان مساويا بل ان فى اعمال هذا الشرط اهدارا لدلالة اللغة اللهم الا أن يكون ذلك مجرد اصطلاح فى أن مفهوم الموافقة هو الأولى فقط — من حيث التسمية — كما اصطلاح بعضهم على تسميته بفحوى الخطاب ، أما أن يمتد الأمر الى تجريد المساوى من أن يكون مثل المنطوق فى الحكم فان هذا لا يصح ، فالاحتجاج بالمفهوم فيه ينبغى أن يكون كما فى الأولى تماما (١٩) .

أما الذين اشترطوا الأولوية فى المسكوت عنه ليكون مفهوما فقد اعتمدوا على أن المسكوت عنه — الذى هو فى درجة الأولى — أشد مناسبة واقتضاء للحكم من المنطوق فيجربى عليه حكم المنطوق كذلك ، حيث يفهم فى مثل هذه الحال اتحادهما فى الحكم جزما بطريقة لا يعثور

(١٧) ارشاد الفحول ص ١٥٦ ، وانظر جمع الجوامع ج ١ ص ٣١٧ .

(١٨) التبصرة لأبى اسحاق الشيرازى ص ٢٢٧ ، وارشاد الفحول

لشوكانى ص ١٥٦ . وصفى الدين الهندى هو محمد بن عبد الرحيم الملقب بصفى الدين الهندى فقيه شافعى أصولى توفى سنة ٦٤٤ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٩٢ .

(١٩) التقرير والتحجير ج ٢ ص ١١٢ ، وتفسير النصوص ج ١

ص ٦٢٣ .

الأمر فيها احتمال لأن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به ، أما في حال المساواة فانه لا يفهم استواء المسكوت عنه مع المنطوق به في الحكم جزماً ، وانما يظل الأمر في دائرة الاحتمال فلا يتم اللاحاق عن طريق اللغة (٢٠) .

* * *

● الخلاصة :

والخلاصة التي يمكن أن تنتهي اليها في ذلك هو ما انتهى اليه أغلب المتكلمين من أن مفهوم الموافقة هو : « دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للمسكوت عنه سواء أكان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به ، أم كان مساوياً له في ذلك لا دونه ، لأن هذا الرأي هو الغالب من جهة وأن اللغة تنبئ بهذه الدلالة في حالتى الأولوية والمساواة — من جهة أخرى — واشعار اللغة بالدلالة في الحالتين يأتى من أن كلا منهما يتبادر بمجرد سماع النص بطريقة لا تعطى وجهاً لقصر هذا المفهوم على الأولى فقط (٢١) .

* * *

٢ - اقسام مفهوم الموافقة :

في ضوء التعريف الذى انتهينا اليه لمفهوم الموافقة يمكن تقسيم مفهوم الموافقة الى قسمين :

١ - مفهوم موافقة يكون المسكوت عنه فيه أولى بالحكم من المنطوق به .

٢ - مفهوم موافقة يكون المسكوت عنه فيه مساوياً للمنطوق به في الحكم .

والأول : وهو الذى يكون المسكوت عنه فيه أولى بالحكم من المنطوق به — يمكن تصويره في حالتين :

(٢٠) تفسير النصوص ج ١ ص ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، وانظر مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٣ .
(٢١) انظر ص ٢٥ من مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد بحث للأستاذ الدكتور حمد عبيد الكبيسى عن « الدلالة وأثرها في تفسير النصوص وسريانها » .

١ - حالة يرد فيها التنبيه من جهة اللفظ بالأدنى على الأعلى .

٢ - حالة يرد فيها التنبيه من جهة اللفظ بالأعلى على الأدنى .

ومن أمثلة الحالة الأولى (التنبيه بالأدنى على الأعلى) :

(أ) تحريم شتم الوالدين وضربهما المفهوم من قوله تعالى :

« فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما » والذي أوردناه سابقا فإن المنطوق في

الآية النهي عن التأفف والنهر ، والتأفف والنهر المنهى عنهما نطقا أقل شأنا

في الإيذاء من الضرب والشتم فيكون الضرب والشتم محرمين بمفهوم

الموافقة ، وهذا مفهوم موافقة يقع في درجة الأولى لأن المسكوت عنه أولى

بالحكم - وهو التحريم - من المنطوق به ، إذ أن معنى الإيذاء والاهانة

فيه - أي في المسكوت عنه - أوضح وأشد منه في المنطوق به (٢٢) .

(ب) توقع الجزاء بما فوق الذرة من عمل الخير ، وتوقع العقاب

بما فوق الذرة من عمل الشر المفهوم من قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال

ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » (٢٣) .

فإن هذا أيضا مفهوم موافقة يقع في درجة الأولى لأن المسكوت

عنه ، وهو ما زاد على الذرة من الخير أولى بالشواب عليه من الذرة في

ذلك ، وما زاد على الذرة من الشر أولى بالعقاب عليه من الذرة فيه (٢٤) .

وفي هذين الشاهدين - كما هو واضح - جاء التنبيه على الأعلى

من جهة الأدنى لأن محل الحكم نطقا هو الأدنى ودخل فيه الأعلى

المسكوت عنه عن طريق مفهوم الموافقة الأولى - ومن أمثلة الحالة

الثانية (التنبيه بالأعلى على الأدنى) :

قوله تعالى في شأن أهل الكتاب : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه

(٢٢) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٢ ، والتقرير

والتحجير ج ١ ص ١١٢ .

(٢٣) الزلزلة : ٧ ، ٨ .

(٢٤) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٢ ، والتقرير

والتحجير ج ١ ص ١١٢ ، وانظر المستقصى ج ٢ ص ١٩٠ ، والأحكام في

أصول الأحكام للامدني ج ٣ ص ٩٤ ، ٩٥ .

بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تامنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه
قائما» (٢٥) :

اذ نية اللفظ الأعلى وهو القنطار الذى دل المنطوق على أن بعضهم
يؤدونه على ثبوت حكم الأداء بالنسبة الى هذا البعض فيما دونه وهو
الدينار والدرهم (٢٦) .

وهذا أيضا مفهوم موافقة يقع فى درجة الأولى لأن المسكوت عنه
وهو الدرهم والدينار أولى فى تأديتهم له من القنطار الذى دل المنطوق
على أنهم يؤدونه .

هذه . ويمكن التمثيل بالشق الثانى من الآية على التنبيه بالأدنى على
الأعلى الذى سبق التمثيل له من جهة أن بعضهم دل المنطوق على أنه ان
أؤتمن على دينار لا يؤديه الا اذا كان صاحبه قائما عليه ، فنبه ذلك على
عدم أدائهم من باب أولى لما هو أعلى من ذلك كالقنطار ونحوه .

ورد مفهوم الموافقة الذى يكون فى درجة الأولى الى الحالتين
السابقتين - التنبيه بالأدنى على الأعلى ، والتنبيه بالأعلى على الأدنى - هو
الذى جرى عليه كثير من الكاتبين من المتكلمين (٢٧) الا أن ابن الحاجب
فى مختصره اكتفى بإيراد التنبيه بالأدنى على الأعلى وحده (٢٨) على أن يراد
بالأدنى الأدنى مناسبة للحكم المترتب عليه ، وبالأعلى الأكثر مناسبة فتدخل
الحالتان فى حالة واحدة ، من حيث ان الحكم فى منع التأفيف الاكرام ،
والتأفيف أقل مناسبة فيه من الضرب فاذا حرم ومنع يكون الضرب ممنوعا
وحراما من باب أولى ، وأن الحكم فى أداء القنطار الأمانة ، والقنطار أقل

(٢٥) آل عمران : ٧٥ .

(٢٦) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢٧) راجع الاحكام الآمدى ج ٣ ص ٩٥ ، والمستصفى للغزالي ج ٣
ص ١٩ . والتقرير والتحجير ج ١ ص ١١٢ ، وهذا الاتجاه هو اتجاه
ابن الحاجب نفسه فى المنتهى ، راجع شرح العضد ج ٢ ص ١٧٣ .

(٢٨) مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٢ .

مناسبة بالتأدية مما دونه فاذا أدى يكون من أداءه أكثر استعدادا لأداء الدينار والدرهم (٢٩) .

أما القسم الثانى من مفهوم الموافقة :

وهو الذى يكون المسكوت عنه فيه فى درجة المساوى فيمثلون له بقوله تعالى : « ان الذين ياكلون أموال اليتامى ظلما انما ياكلون فى بطونهم نارا » (٣٠) . من جهة دلالة على تحريم حرق واتلاف مال اليتيم ، فان الحرق والاتلاف مسكوت عنهما لم يرد لهما ذكر فى الآية لكنهما فى معنى المنطوق اذ أنهما يساويان الأكل ويوازيانه فى تبديد مال اليتيم وبالتالي فى حرمانه منه فيكونان محرمين عن طريق مفهوم الموافقة ، والمفهوم هنا مساو للمنطوق وليس بزائد عليه اذ أن الحرق والاتلاف يتساويان فى المعنى مع الأكل (٣١) .

* * *

٣ - اطلاقات مفهوم الموافقة :

الأسماء التى تطلق على مفهوم الموافقة عند الأصوليين من المتكلمين متعددة لكنها تختلف بحسب حاله .
فاذا كان فى مرتبة الأولى فهم يطلقون عليه « فحوى الخطاب » والمراد به ما يفهم من الخطاب قطعا (٣٢) ، و « لحن الخطاب » ويعنون به معناه (٣٣) و « مفهوم الخطاب » ويريدون به ما يفهم منه (٣٤) . و « تنبيه الخطاب » أى ما نبه الخطاب اليه (٣٥) .

-
- (٢٩) شرح العضد وحاشية السعد ج ٢ ص ١٧٢ ، والتقرير والتحجير ج ١ ص ١١٣ .
(٣٠) النساء : ١٠ .
(٣١) المستصفى ج ٢ ص ١٩٠ ، والاحكام للامدى ج ٣ ص ٩٤ .
(٣٢) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٩٤ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٢ .
(٣٣) الاحكام ج ٣ ص ٩٤ .
(٣٤) يسميه بذلك ابن فورك - راجع البرهان ج ١ ص ٤٤٩ .
(٣٥) نشر البنود على مراقى السعدود ج ١ ص ٩٥ ، والتمهيد للأسنوى ص ٢٤١ .

أما اذا كان المسكوت عنه فى درجة المساوى فبعضهم يطلق عليه
« لحن الخطاب » لا على الأول (٣٦) .

وبالجملة ، فان حاصل الأمر فى هذه التسميات أن الآمدى يطلق على
مفهوم الموافقة : « فحوى الخطاب » و « لحن الخطاب » من غير تمييز بين
قسميه (٣٧) ، وكذلك ابن الحاجب (٣٨) .

أما ابن السبكي فى « جمع الجوامع » فيخص الأولوى باسم « فحوى
الخطاب » والمساوى بـ « لحن الخطاب » (٣٩) ، واتجه الى ذلك أيضا
الشوكانى فى « ارشاد الفحول » (٤٠) .

والغزالى فى « المستصفى » يسمي الأولوى بـ « فحوى اللفظ »
ولا يتعرض لغيره مع زهده المعروف فى التعلق بالتسميات ، وحرصه على
التعلق بحقائق الأشياء (٤١) .

وقصارى القول فى هذه التسميات : أنها من باب الاصطلاح الذى
يرجع الاختلاف فيه الى مقدار ما يرى صاحب المصطلح من انطباق
مصطلحه على اللغة العربية التى هى لغة النصوص أو عدم انطباقه عليها (٤٢) .

* * *

٤ - نوع دلالة مفهوم الموافقة على الحكم :

دلالة مفهوم الموافقة على الحكم لا تأخذ وضعاً واحداً - عند
الأصوليين من المتكلمين - وإنما تتفاوت بين القطعية والظنية .

(٣٦) نشر البنود ج ١ ص ٩٦ .

(٣٧) الاحكام ج ٣ ص ٩٤ .

(٣٨) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٢ .

(٣٩) جمع الجوامع مع حاشية العطار وشرح الجلال المحلى ج ١
ص ٣١٧ . وابن السبكي هو عبد الوهاب بن عبد الله السبكي صاحب جمع
الجوامع وطبقات الفقهاء ، توفي سنة ٧٧١ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه
ورجاله ص ٣٦٢ .

(٤٠) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٦ .

(٤١) المستصفى ج ٢ ص ١٩١ .

(٤٢) تفسير النصوص للأستاذ الدكتور محمد اديب صالح ج ١

ص ٦٠٩ .

ويبدو من عموم عباراتهم أن هذا التقسيم يجرى على مفهوم الموافقة - بقسيه - الذى يكون المسكوت عنه فيه أولى والذى يكون فى درجة المساوى من غير تفريق بينهما فى ذلك (٤٣)، وإن كانت أمثلتهم التى ترد فى هذا الصدد كلها من باب الأولى •

وعلى كل حال فلا بد من بيان مفهوم الموافقة القطعى عندهم ومتى يكون؟ والظنى ومتى يكون؟ ثم التعقيب على هذا التقسيم ونتائجه •

وفى ذلك نجد أن مفهوم الموافقة القطعى عندهم - ويسميه امام الحرمين بالنص (٤٤)، والتلمسانى بالجلى (٤٥) - وهو ما يكون فيه التعليل بالمعنى قطعيا، وأن تكون شدة المناسبة فى المسكوت عنه قطعية أيضا، فباكتمال هذين العنصرين القطعية فى التعليل بالمعنى فى عموميه، وكون المناسبة فى المسكوت عنه أشد من المنطوق به يكون مفهوم الموافقة قطعيا (٤٦) •

ويشلون لمفهوم الموافقة القطعى هذا بقوله تعالى: «فلا تقل لهما أف» وقطعيته تأتى من جهة أن كل عارف باللغة يعلم قطعاً أن حرمة التأفیف فيه معللة باكرام الوالدين ودفع الأذى عنهما، فالتعليل بالمعنى قطعى، كما أن كل عارف باللغة يعلم أيضا أن حرمة الضرب فى المسكوت عنه أشد مناسبة فى ذلك من حرمة التأفیف (٤٧) •

(٤٣) راجع تفسير النصوص للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ج ١ ص ٦٣١ •

(٤٤) البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٥٢ •

(٤٥) مفناح الوصول الى بناء الفروع على الأصول للتلمسانى ص ٩٠ • والتلمسانى هو محمد بن أحمد بن على الادريسي الحسينى المعروف بالشریف التلمسانى من اعلام المالكية بالمغرب، توفى سنة ٧٧٣ هـ •

(٤٦) البرهان ج ١ ص ٤٥٢، والاحكام للامدى ج ٣ ص ٩٨، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٣، والتقريب والتحبير ج ١ ص ١١٣ •

(٤٧) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٩٩، ومختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٣ •

أما الظنى - ويسميه امام الحرمين بالظاهر ، والتلمساني بالخفى - فهو ما يكون التعليل فيه بالمعنى وشدة المناسبة فى المسكوت عنه ظنين أو أحدهما ظنيا (٤٨) •

ومن أمثلته :

(أ) قوله تعالى : « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » (٤٩) •

فان هذه الآية لو أخذنا بظاهرها فإنها تدل عن طريق مفهوم الموافقة الأولى على وجوب الكفارة فى القتل العمد ، وهذا ما ذهب اليه الامام الشافعى (٥٠) ، لكون القتل العمد أولى بالمؤاخذة والزجر من القتل الخطأ ، فاذا أوجب الشارع الكفارة فى القتل الخطأ - وهو أقل من العمد فى المؤاخذة - فان ذلك يدل على وجوبها من باب أولى فى القتل العمد •

غير أن هذا المفهوم الموافق الذى أخذ عن طريقه هذا الحكم ظنى لا قطعى لاحتمال ألا يكون موجب الكفارة فى القتل الخطأ المؤاخذة ، اذ المؤاخذة مرفوعة فى الخطأ بقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٥١) وانما موجبها تقصير المخطئ ، وتفريطه فى التثبت بطريقة أدت الى ازهاق روح انسان آخر ، ومع هذا الاحتمال لا يلزم من كون الكفارة رافعة لاثم المخطئ أن تكون رافعة لاثم المعتمد لاختلاف المعنى الذى ترتب عليه الحكم فى المخطئ دون المعتمد (٥٢) •

(ب) قوله تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارة اطعام عشرة مساكين » . . الآية (٥٣) حيث أوجبت هذه الآية الكفارة فى اليمين المنعقدة وهى الحلف على أمر فى المستقبل ليفعله أو يدعه - فدل ذلك عند الامام الشافعى أيضا على ايجاب الكفارة فى

(٤٨) المراجع السابقة . (٤٩) النساء : ٩٢ .

(٥٠) راجع الاحكام للأمدى ج ٣ ص ٩٩ .

(٥١) سبق تخريج الحديث .

(٥٢) التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٣ .

(٥٣) المائدة : ٨٩ .

اليمين المنعقدة المؤاخذة والزجر حتى تأخذ اليمين الغموس حكمها من باب بطريق الأولى ، لأن الكفارة اذا وجبت بالنص في اليمين المنعقدة فإن أيجابها ألزم في اليمين الكاذبة ، غير أن هذا المفهوم الموافق الذي أخذ عن طريقه الامام الشافعي الحكم ظني لاحتمال ألا يكون موجب الكفارة في اليمين الغموس - وهي الحلف على أمر حال أو ماض مع تعمد الكذب - أولى ، وانما تلافى التهاون والتقصير الذي حدث من الحالف في اليمين المنعقدة بحق اسم الله ، وهذا الاحتمال يجعل مفهوم الموافقة - الذي أخذ الامام الشافعي الحكم عن طريقه - ظنيا لا قطعيا (٥٤) .

هذا عدا أن الخلاف في هذه المسألة والتي قبلها - واقع في كون الغالب في الكفارة معنى العقوبة أم معنى العبادة حتى لا يكون وجوبها في القتل العمد العدوان والغموس مساويا لوجوبها في القتل الخطأ واليمين المنعقدة فضلا عن أن يكون هذا الوجوب أولى فيهما ، لجواز أن يكونا غير قابلين للتدارك والتلافى بهذا القدر وهو الكفارة لعظمهما وجسامتهما الجنائية فيهما (٥٥) .

هذا ولما كان مفهوم الموافقة في حال ما اذا كان المعنى أو شدة المناسبة في المسكوت عنه ظنيين أو أحدهما ظنيا ومطروقا بالاحتمال ، فقد أدى هذا الى اختلاف بين الفقهاء في عديد من الفروع الفقهية وكان سبب الاختلاف في ذلك راجعا الى ظنية مفهوم الموافقة (٥٦) .

* * *

● تعقيب على تقسيم دلالة مفهوم الموافقة الى قطعي وظني :

تعقب بعض العلماء التقسيم السابق بالنقد من جهة أن مفهوم الموافقة دلالة تدرك بمجرد فهم اللغة من غير توقف على اجتهاد فلا يناسبها أن تكون ظنية ، فتختلف الفهوم في ادراكها .

(٥٤) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٤ ، وتفسير النصوص للأستاذ الدكتور محمد اديب صالح ج ١ ص ٦٢٩ .
(٥٥) مفتاح الوصول للتمساني ص ٩١ ، وتفسير النصوص للأستاذ الدكتور محمد اديب صالح ج ١ ص ٦٢٩ .
(٥٦) راجع في صور الاختلاف المبني على هذه المسألة : التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٤ ، ومفتاح الوصول للتمساني ص ٩١ .

وترتيباً على ذلك فلا بد من أحد أمرين : اما حصر مفهوم الموافقة
فى القطعى فقط ، أو ذكر شىء فى تعريفه يجعله شاملاً للظنى .

وفى هذا يقول ابن أمير حاج (٥٧) : « ولقائل أن يقول : القول بأن
من الدلالة قسماً ظنياً تنازعته آراء الأئمة المجتهدين ، واختلفت فيه أفهام
العلماء المبرزين مع أن الدلالة ما يفهم من اللفظ بسجود فهم اللغة من غير
احتياج الى رأى واجتهاد مشكل لظهور عدم صدق هذا عليه ، فان هذا
يوجب توارد الأفهام عليه من غير خفاء ولا اختلاف كما فى القسم القطعى ،
فالظاهر حينئذ اما حصرها فيه ، أو ذكر شىء فى بيانها يصحح صدقها على
هذا أيضاً » (٥٨) .

ويمكن أن يرد على ذلك بما انتهينا اليه فى التعريف من أن جمهرة
المتكلمين يتجهون الى أن مفهوم الموافقة يشمل حالتى الأولى والمساوى ،
فلا يكون ثمة مأخذ على تقسيمهم لمفهوم الموافقة الى قطعى وظنى لأن
القطعى هو الواقع فى درجة الأولوية ، والظنى تسعه مرتبة المساوى .

على أن الأشكال الذى أثاره صاحب « التقرير والتحجير » يظل مع ذلك
قائماً مع الذين حصروا مفهوم الموافقة فى درجة الأولوية فقط ومع ذلك
قسموه الى قطعى وظنى ، ومعهم عموماً أيضاً — من جهة أن الأمثلة التى
أوردوها للظنى كلها من باب الأولى (٥٩) .

وهنا يكون الدفاع بأحد أمرين :

١ — اما أن نقول : ان ذلك اصطلاح عندهم ولا مشاحة فى
الاصطلاح .

٢ — أو أن نقول : ان مفهوم الموافقة الذى يكون فى درجة الأولى

(٥٧) هو محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ، فقيه حنفى
من أهل حلب ، من مؤلفاته : التقرير والتحجير فى الأصول ، وحلية المجلى فى
الفقه ، وتفسير لسورة العصر . توفى — رحمه الله — سنة ٨٧٩ هـ . راجع
الاعلام للزركلى ج ٧ ص ٢٧٨ ، راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٣٨ .
(٥٨) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٥ .
(٥٩) راجع تفسير النصوص ج ١ ص ٦٣١ .

رغم وضوح الحاق المسكوت عنه بالمنطوق به فيه بدلالة اللغة التي يعلمها كل عارف بها الا أن الاحتمال فيه لم ينشأ من اللغة نفسها حتى يتأتى الاعتراض ، وانما تتج عن أوضاع خاصة فى الشرع تقتضى التفرقة بين ما نص عليه وما هو مسكوت عنه مع الاحتفاظ للغة بحقها من حيث قطعية الالحاق .. والله أعلم .

* * *

٤ - آراء العلماء فى الأخذ بمفهوم الموافقة :

بعد عرض تعريف مفهوم الموافقة واطلاقاته وأقسامه ، نأتى لنلتبس آراء العلماء فيه من جهة الأخذ به أو عدم الأخذ به .

وفى ذلك نجد أن الجميع اتفقوا على الأخذ به من حيث المبدأ بقول امام الحرمين - بعد أن تعرض لمفهوم المخالفة ومنكره - : ثم من أنكر المفهوم لم يجحد ما يسمى بالفحوى فى مثل قوله تعالى : « فلا تقل لهما اف » (٦٠) .

ويصفه الآمدى فى ذلك بأنه مما اتفق أهل العلم على الاحتجاج به الا ما نقل عن داوود الظاهرى (٦١) أنه ليس بحجة (٦٢) ، والقاضى أبو بكر الباقلانى يعتبره مجمعا عليه (٦٣) .

وهذا كله يكشف عن أن مفهوم الموافقة - من حيث المبدأ - لم يكن محل اختلاف الا ما نقل عن داوود الظاهرى أنه ليس بحجة ، ويبدو أن خلاف داوود وغيره من الظاهرية كان مرفوضا من قبل الجمهور ، ولهذا اعتبر القاضى الباقلانى مفهوم الموافقة من المجمع عليه فى قوله المتقدم -

(٦٠) البرهان ج ١ ص ٤٥١ .

(٦١) هو أبوسليمان داوود بن على بن خلف الاصبهانى الملقب بالظاهرى توفى ببغداد سنة ٢٧٠ هـ ، راجع الفتح المبين ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٩ .
والاعلام ص ٨٤٣ . وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٩١ .

(٦٢) الاحكام ج ٣ ص ٩٦ .

(٦٣) ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

كما وصف ابن رشد (٦٤) خلاف الظاهرية فيه — بأنه لا ينبغي أن يكون لأن مفهوم الموافقة من باب السمع ، والذي يرد ذلك يرد نوعاً من الخطاب (٦٥) . بل ان ابن تيسية (٦٦) يصف خرب ابن حزم (١٧) المسجور عن رأى الظاهرية فى ذلك بأنه مكابرة (٦٨) .

وفى كل الأحوال فان الأدلة التى اعتمد عليها الظاهرية فى رد مفهوم الموافقة وردت على لسان ابن حزم الذى يتخذ سبيله الى ذلك من جهة القياس حيث يورد الأدلة على رفضه باعتباره أحد أفراد القياس ضمن الأدلة الكثيرة التى جاءت فى الباب « الثامن والثلاثون » الذى خصصه « لابطال القياس فى أحكام الدين » .

وفى صدر ذلك الباب يذكر أن القائلين بالقياس قسوه الى ثلاثة أقسام :

١ - قسم هو قسم الأثبه والأولى ، وهو أن قالوا : اذا حكم فى أمر كذا بحكم كذا فأمر كذا أولى بذلك الحكم ، وذلك نحو قول أصحاب الشافعى : اذا كانت الكفارة واجبة فى القتل الخطأ وفى اليمين التى ليست غموساً ، فقاتل العمد وحالف اليمين الغموس أولى بذلك ، وأحوج الى الكفارة .

(٦٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسى أبو الوليد الفيلسوف ، له مصنفات كثيرة ، توفي سنة ٥٩٥ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢١٩ .

(٦٥) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٧ .

(٦٦) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية الملقب بتقى الدين المكنى بأبى العباس الامام المحقق ، الحافظ المجتهد المحدث المفسر الأصولى النحوى الواعظ الكاتب الأديب ، القدوة ، توفي سنة ٧٢٨ هـ .

(٦٧) هو أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى ، عالم الأندلس فى عصره وأحد أئمة الاسلام ، توفي سنة ٤٥٦ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٦٤ .

(٦٨) ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٧ .

٢ - وقسم ثان : هو قسم المثل ، وهو نحو قول أبي حنيفة ومالك :
« اذا كان الواطىء فى نهار رمضان عمدا تلزمه الكفارة فالمتعمد للأكل
مثله فى ذلك » •

٣ - وقسم ثالث : هو قسم الأدنى ، وهو نحو قول مالك وأبي حنيفة:
« اذا وجب القطع فى مقدار « ما » فى السرقة - وهو عضو يستباح -
فالصداق فى النكاح مثله » (٦٩) •

وبعد أن أورد أبو محمد هذه الأقسام عند القائلين بالقياس - الذين
عبر عنهم بالمتحذلقين القائلين به - والقسمان الأولان من هذه الأقسام
يدخلان فى مفهوم الموافقة كما هو واضح - عقب - بعد ذلك - بقوله :
« وذهب أصحاب الظاهر الى ابطال القياس فى الدين جملة ، وقالوا :
لا يجوز الحكم البتة فى شىء من الأشياء كلها الا بنص كلام الله تعالى ،
أو نص كلام النبى صلى الله عليه وسلم أو بما صح عنه صلى الله عليه
وسلم من فعل أو اقرار أو اجماع من جميع علماء الأمة كلها » (٧٠) •

ثم لم يكتف بذلك وانما مضى فى تتبع الأمثلة من النصوص التى
أخذ فيها الجمهور بمفهوم الموافقة محاولا أن يبطل استدلالهم بها عليه ،
ومما قاله فى ذلك - بعد أن أورد نصوصهم التى استشهدوا بها على
مفهوم الموافقة كلها على وجه التقريب أو غالبا قال : « وكل ما ذكر
فلا حجة لهم فيه أصلا ، بل هو أعظم حجة عليهم لأنه ينعكس عليهم فى
القول بدليل الخطاب » (٧١) •

ثم بين وجه انعكاسه عليهم بأن مذهبهم متناقض اذ يلزم على القول
بدليل الخطاب (مفهوم المخالفة) أن يقولوا : ان ما عدا « أف » مباح ،
وان ما عدا الدينار والقنطار والأكل ومثال الخردلة والذرة ، وخشية
الاملاق بخلاف حكم ذلك لا أولى منه (٧٢) •

(٦٩) الاحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ج ٧ ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٧٠) المرجع السابق ج ٧ ص ٥٥ ، ٦٥ .

(٧١) المرجع السابق ج ٧ ص ٥٧ .

(٧٢) نفس المرجع ج ٧ ص ٥٧ ، ٥٨ .

وهكذا اتخذ استدلالهم بمفهوم المخالفة دليلا على هدم مفهوم الموافقة عندهم ، ونعى عليهم تناقضهم ، وأن مذهبهم يهدم بعضها الآخر .
كما أخذ ، بعد ذلك - فى نقض الأمثلة التى استشهد بها - واحدا بعد الآخر - فى محاولة منه لابطال مفهوم الموافقة فيها ، ومما قاله فى ذلك :

١ - ان تحريم ضرب وقتل الوالدين الى غير ذلك من أنواع الأذى الذى يمكن أن يلحق بهما ، لا يفهم من خصوص قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف » ، لأنه لا يعبر عن شيء سوى تحريم قول « أف » فقط .

وانما جاء التحريم - تحريم الضرب والقتل وغيره من أنواع الأذى - من سياق الآية نفسها التى جاء فيها : « وبالوالدين احسانا ، اما يلبس عندك الكبير أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا » اذ اقتضت هذه الألفاظ الواردة فيها من الاحسان والقول الكريم وخفض الجناح والذل والرحمة لهما والمنع من اتهاارهما ، أن يؤثر لهما كل بر ، وكل خير ، وكل رفق .

فبهذه الألفاظ والأحاديث الواردة فى ذلك وجب بر الوالدين بكل وجه وبكل معنى ، والمنع من كل ضرر وعقوق بأى وجه كان ، لا بالنهى عن قول « أف » (٧٣) .

٢ - ان النهى عن قول « أف » لو كان وحده مغنيا عما سواه من وجوه الأذى لما كان ذكره الله تعالى فى الآية نفسها - مع النهى عن قول « أف » - من النهى عن النهر والأمر بالاحسان وخفض الجناح والذل معنى .

لما لم يقتصر الله تعالى على قول « الأف » وحده بطل قول من ادعى أن بذكر « الأف » علم ما عداه وصح ضرورة أن لكل من الآية معنى غير معنى سائر ألفاظها ، ولكنهم جروا على عادة لهم ذميمة من الاقتصار على

(٧٣) الاحكام فى اصول الاحكام لابن حزم ج ٧ ص ٥٧ ، ٥٨ - والآية

من سورة الاسراء : ٢٣ ، ٢٤ .

بعض الآيات والاضراب عن سائرهما ، تمويهها على من اغتر بهم ومجاهرة الله تعالى بما لا يحل من التدليس في دينه (٧٤) •

٣ - من البرهان الضروري على أن نهى الله تعالى عن أن يقول المرء لوالديه « أف » ليس نهيا عن الضرب ولا عن القتل ولا عما عدا « الأف » : أن من حدث عن انسان قتل آخر أو ضربه حتى كسر أضلاعه وقذفه بالحدود وبصق في وجهه فشهد عليه من شهد ذلك كله فقال الشاهد: ان زيدا - يعنى القاتل أو القاذف أو الضارب - قال لعمر و « أف » - يعنى المقتول أو المضروب أو المقتذوف - لكان باجماع منا ومنهم كاذبا آفكا شاهد زور مفتريا مردود الشهادة ، فكيف يريد هؤلاء القوم منا أن نحكم بما يقرون أنه كذب !!

فكيف يستعجزون أن ينسبوا الى الله تعالى الحكم بما يشهدون أنه كذب !!

ثم يتعوز بالله من أن يقول : ان قول « أف » يفهم منه الضرب أو القتل أو القذف ... الخ ، لأن كل من له معرفة بشيء من اللغة لا يسمى شيئا بذلك « أف » فيترتب عليه أن كل ذى عقل يعلم أن النهى عن قول « أف » ليس نهيا عن القتل ولا عن الضرب ولا عن القذف ، وأن قصاراه النهى عن قول « أف » فقط (٧٥) •

ثم تابع نقضه للأمثلة والنصوص الأخرى التى استشهد بها الجمهور بذات المنطق والطريقة •

هذه هى أدلة ابن حزم التى اعتمد عليها فى رفض الأخذ بمفهوم الموافقة ، وهى أدلة - كما هو واضح - لم يحالفه التوفيق فيها ، ومنتهى أمرها الى أنها واحدة من صور حملته المحمومة على القياس والرأى التى اشتهر بها بين الأصوليين والفقهاء •

(٧٤) المرجع السابق ، ج ٧ ص ٥٨ •

(٧٥) الأحكام فى أصول الأحكام لابن حزم ج ٧ ص ٥٩ •

والذى يتتبع هذه الأدلة :

١ - يجد أن دليله الأول بناء على أن مفهوم الموافقة قياس ، وهذا بالفعل اتجاه فريق من الأخذين بمفهوم الموافقة لكن الجمهور منهم - كما سنرى بعد قليل - يعتبرونه من باب دلالة اللفظ لا من باب القياس ، وحتى لو اعتبرناه من القياس فإن أدلته فى رفضه ورفض غيره من أنواع القياس الأخرى لا تصمد أمام الأدلة الكثيرة التى اعتمد عليها الجمهور القائلون بالقياس (٧٦) ، والتى لا مجال لبسط القول فيها هنا ، ويكفى فى ذلك أن القياس يستند العسل به الى عصر الصحابة - رضوان الله عليهم - ومن بعدهم التابعون والأئمة المجتهدون ، مما يجعله قريبا من المجمع عليه ، وكيف لا يكون كذلك وهو عنوان مرونة الشريعة وسعتها وقدرتها الدائمة على احتواء كل النوازل والمستجدات مما ليس فيه نص من قرآن أو سنة ولم يحدث فيه اجماع ، كما أنه آية احترام الشريعة للعقل الذى أجله الدين وقيسه وصان حرمة ، وترك له حرية الحركة فى حدود ضوابط الشريعة وفى هدى من مقاصدها وحدودها .

٢ - أن دليله الثانى الذى يقرر فيه أن أخذهم بمفهوم الموافقة يلزم عليه التناقض مع أخذهم بمفهوم المخالفة (دليل الخطاب) - دليله ذلك مردود من جهة أن الأخذ بمفهوم الموافقة - عندهم سابق على الأخذ بمفهوم المخالفة فى القسمة المنطقية ، ذلك أنهم قالوا : ان غير المذكور فى الكلام وهو المفهوم اما أن يكون موافقا لحكم المذكور فى النفي والاثبات أو يكون مخالفا فى النفي والاثبات . والأول سموه بمفهوم الموافقة ، والثانى بمفهوم المخالفة . فالقسمان متكاملان فى منطقهم لا متضادان كما يبدو من صورة استدلاله .

٣ - تأتى بعد ذلك أدلته التى توجه فيها مباشرة الى النصوص التى استمسك الجمهور بمفهوم الموافقة فيها فى محاولة منه للنيل منها ونقضها ،

(٧٦) راجع أدلة الجمهور فى حجية القياس فى باب القياس فى كتب أصول الفقه .

وبيان ألا وجه للأخذ بمفهوم الموافقة فيها وفي صدارة تلك النصوص النص الذي يتكرر استخدامه كثيرا في هذا الباب ، وهو قوله تعالى : « فلا تفلح لهما أف » .

حيث جعل مدخله على نقض مفهوم الموافقة في هذه الآية من عدة أوجه كما رأينا في العرض السابق لأدلته .
أولهما : أن التحريم للضرب والقتل لا يفهم من لفظ « أف » وإنما يفهم مما ورد في الآية نفسها .

والرد على هذا الوجه أن دلالة الآية على كف الأذى عن الوالدين بكافة صنوفه وضروبه بمنطوقها لا معارضة فيه . كما أنه لا نزاع في ورود ذلك في السنة النبوية ، وإنما موضع النزاع المنع من أن يكون ذلك متلقى من دلالة مفهوم الموافقة أيضا .

فالجهور يرون الأخذ بمفهوم الموافقة فيه مؤكدا لما دلت عليه النصوص ، لا سيما وأن المعنى الذي دلت عليه النصوص وتعلق به المفهوم معنى يتصل بضرورة حسن معاملة الوالدين ، والاحسان لهما والبر بهما وهو معنى يحسن ادراكه من أكثر من وجه كما أن العناية بتأكيد الأحكام ، وتقريرها في الأذهان في عدد من المواطن ، وبأساليب شتى من الكلام ، معروف من طريقة القرآن الكريم الذي أنزله الله نورا وهدى لعباده ، كما هو معروف من طريقة السنة النبوية المبينة عن الله ما أراد في قرآنه المجيد (٧٧) .

ثانيهما : أن النهي عن قول « أف » لو كان وحده مغنيا عما سواه من تحريم القتل والضرب . . . الخ . لما كان لما ذكره الله في الآية نفسها أنواع الأذى الممنوع معنى .

والرد على هذا الوجه : أن الجهور لم يقولوا إن الأخذ بمفهوم الموافقة في قوله تعالى : « فلا تفلح لهما أف » معن عن غيره حتى يتأتى

(٧٧) تفسير النصوص للأستاذ الدكتور محمد أديب صالح ج ١ ص ٦٥٦ ، وقد أفاض - جزاه الله خيرا - في مناقشة ابن حزم في هذا المجال بأسلوب هادئ رصين ومنطق مرتب يكشف عن وعى واحاطة .

الاعتراض عليهم بذلك ، ويتخذ ابن حزم دليلا ينقض به أخذهم بمفهوم الموافقة في الآية ، وانما قالوا : ان قول « أف » مما يفهم منه تحريم كل أنواع الأذى ، ولا حرج في أن يعبر عن ذلك المنع أيضا بوجه آخر كان ذلك الوجه الآخر منطوقا أو كان مفهوما آخر أو كان أى ضرب من ضروب الدلالة الأخرى •

أما الوجه الأخير والثالث الذي دخل به ابن حزم على نقض الأخذ بمفهوم الموافقة في الآية بتصويره لذلك في صورة واقعة يشهد فيها أن المعتدى قال للمعتدى عليه « أف » — بحسبان أن « أف » شاملة لكل مافعل المعتدى بشمولها لكل أنواع الأذى — أنه لو فعل ذلك يكون كاذبا آفكا شاهد زور ومن يتابعه في ذلك يكون كاذبا مثله ناسبا لله ما يعلم بأنه كذب صراح •

الرد على هذا الوجه : أن الجمهور لم يقولوا ان التأفيف يشمل كل أنواع الأذى المذكورة من قتل وضرب وقذف ... الخ • بوضع اللغة حتى يتأتى الاعتراض عليهم بذلك ، ويلزمهم قبول مثل شهادة هذا الشاهد — الذي شهد عند ابن حزم وفي الواقع أيضا بغير ما حدث — وانما قالوا فقط ان التأفيف يستلزم المنع من القتل والضرب والقذف وغير ذلك من أنواع الأذى ، وتلك دلالة لا تمتد فتشمل مثل شهادة الشاهد التي أوردتها حتى يسلم دليله في ذلك (٧٨) والله أعلم •

* * *

هـ — طبيعة دلالة مفهوم الموافقة على الحكم :

هذا ، والأصوليون من المتكلمين وان اتفقوا على الاستدلال بمفهوم الموافقة من حيث المبدأ كما سلف تقريره ، الا أنهم اختلفوا في نوع وطبيعة دلالاته على الحكم هل هي من باب الدلالة اللفظية أم من باب القياس ، يقرر ذلك الآمدي في الاحكام بقوله : « غير أن الخلاف في أن مستند

(٧٨) راجع تفسير النصوص للدكتور محمد أديب صالح ج ١ ص ٦٥٧.

الحكم فى مثل السكوت ، هل هو فحوى الدلالة اللفظية أو الدلالة القياسية « (٧٩) .

وقد حكى هذين القولين قبل الآمدى الامام الشافعى (٨٠) .
وأبو الحسين البصرى فى المعتمد (٨١) ، والفزالى فى المستصفى (٨٢) ، والامام الرازى فى المحصول (٨٣) .

كما حكاه بعده كثير من الأصوليين (٨٤) .

ومن الذين ذهبوا الى أن مفهوم الموافقة من باب الدلالة اللفظية لا القياس كثير من المتكلمين الذين تشملهم هذه المدرسة أشاعة كانوا أم معتزلة (٨٥) .

منهم قاضى القضاة أبو بكر الباقلانى (٨٦) ، والآمدى فى الاحكام (٨٧) والامام الفيزالى كما يوحى ظاهر عبارته (٨٨) ، وابن الحاجب فى مختصره (٨٩) ، وابن السبكى فى جمع الجوامع (٩٠) .

(٧٩) الاحكام فى أصول الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٩٦ ، ٦٧ ، وانظر ارشاد الفحول ص ١٥٦ .

(٨٠) ارشاد الفحول ص ١٥٦ حيث قال : « واختلفوا فى دلالة النص على مفهوم الموافقة هل هى لفظية أو قياسية على قولين حكاهما الشافعى فى الأمر » .

(٨١) المعتمد ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٨٢) المستصفى للفزالى ج ٢ ص ١٩١ .

(٨٣) المحصول للامام الرازى جزء ٢ قسم ٢ ص ١٧٠ .

(٨٤) راجع مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ١٧٣ ، وجمع الجوامع لابن السبكى وارشاد الفحول ص ١٥٦ .

(٨٥) ارشاد الفحول ص ١٥٦ ، والتبصرة لابن اسحاق الشيرازى ص ٢٢٧ .

(٨٦) المعتمد ج ٢ ص ٢٥٤ . (٨٧) الاحكام ج ٣ ص ٩٧ .

(٨٨) المستصفى ج ٢ ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(٨٩) مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٣ .

(٩٠) جمع الجوامع ج ٢ ص ٣١٨ ، ٣١٩ .

وبالجملة فإن الذين قالوا بأن مفهوم الموافقة من باب الدلالة اللغوية
لا القياس هم الجمهور كما حكاه الماوردي (٩١) .

ومن الذين ذهبوا إلى أن دلالة من باب القياس الإمام الشافعي وهو
القياس الجلي عنده (٩٢) ، وأبو الحسين البصري (٩٣) ، وأبو إسحاق
الشيرازي (٩٤) ، أما الإمام الرازي والقاضي البيضاوي فقد ورد عندهما في
باب دلالة اللفظ في باب الدلالات - كما ورد عندهما في باب القياس (٩٥) .

* * *

● تفصيل القول الأول وبيان أدلته :

يذهب أصحاب هذا القول كما سلف إلى أن دلالة مفهوم الموافقة
في إثبات حكم المنطوق للسكوت عنه لفظية بمعنى أنها تحصل بطريق
استدلالهم في غير محل النطق بطريقة لا يكون للقياس فيها مدخل بأي حال من
الأحوال ، وذلك لأن الذهن يفهم من مجرد اللغة الانتقال من الأدنى إلى
الأعلى أو من أحد المتساويين إلى الآخر ، أو أن تحريم الضرب يفهم مثلاً
من قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف » عن طريق القرائن التي تدل على أن
المراد التعظيم وعدم الإهانة والتحقير ، وفي الضرب منافاة لذلك فيكون

(٩١) ارشاد الفحول ص ١٥٦ حيث يورد : قال الماوردي والجمهور :
« على أن دلالة من جهة اللغة لا من القياس » . والماوردي هو ابن الحسن
علي بن محمد بن حبيب ، أبو الحسن الماوردي ، من أبرع قضاة عصره ، ولد
في البصرة سنة ٣٦٤ هـ وانتقل إلى بغداد وولى القضاء في بلدان كثيرة ، له
مؤلفات كثيرة منها الأحكام السلطانية وأدب الدين والدنيا ، توفي - رحمه
الله - سنة ٤٥٠ هـ .

(٩٢) ارشاد الفحول ص ١٥٦ . (٩٣) المعتمد ج ٢ ص ٢٥٥ .
(٩٤) التبصرة ص ٢٢٧ - راجع في حكاية المذاهب في مفهوم الموافقة :
جمع الجوامع ج ٢ ص ٣١٨ وما بعدها .

(٩٥) راجع المعصول جزء ١ قسم ١ ص ٣٢٠ والمحصل جزء ٢ قسم ٢
ص ١٧٠ - ١٧٥ ، والإمام الرازي يرجع في الحالتين أن مفهوم الموافقة من
باب القياس - راجع شرح الأسنوى للمنهاج ج ١ ص ٣١٣ ، ج ٣ ص ٦
ولا يرجع القاضي البيضاوي أحد الجانبين على الآخر .

الضرب ممنوعا وحراما عن طريق مفهوم الموافقة كما أن التأفيف حرام
بمنطوق الآية •

وبناء على هذا تكون الدلالة لفظية لا قياسية (٩٦) •

وقد استدل أصحاب هذا الاتجاه بأن العرب في لغتهم قد وضعوا
هذه الألفاظ للمبالغة في تأكيد الحكم في محل السكوت ، ولهذا فانهم اذا
قصدوا المبالغة في أحد الأمرين طووا الأمر المبالغ فيه وسكتوا عنه ،
وذكروا - نطقا - حكم ما هو أدنى منه فكان ما هو أعلى داخلا معه في
الحكم مع ما يفيد ذلك الصنيع ويعطيه من المبالغة بطريقة لا يعطيها اللفظ
في المحل الوارد فيه نطقا ، مثال ذلك : أن العرب اذا أرادت المبالغة في أن
أحد الفرسين أسرع من الآخر وأسبق له ، لا تقول : « هذا الفرس سابق
لهذا الفرس » ، وانما تقول : « هذا الفرس لا يلحق غبار هذا الفرس »
فيدل ذلك على أنه أسرع منه وسابق له بطريقة أبلغ وان لم يذكر السبق
والسرعة في اللفظ ، واذا أرادوا المبالغة في ذم أحد بيخله لا يكفي عندهم
أن يقولوا : « فلان لا يعظم ولا يسقى » لأن هذه العبارة لا تعدو أن تكون
كسابقتهما مقرررة الأمر من غير اعطاء معنى المبالغة المقصود ، وانما يقولون :
« فلان يأسف بشم رائحة مطبخه » ، ومن يأسف بشم رائحة مطبخه فهو
أشد أسفا لا طعام الغير وسقيهم وهكذا (٩٧) •

وقد كان ذلك ثابتا في لغة العرب وفي نواحي احتجاجهم واستخدامهم
للألفاظ في حال المبالغة قبل شرع القياس فلا يمكن أن يكون من باب
القياس الشرعي (٩٨) •

كما أن القياس كما هو معلوم لا يشترط فيه أن يكون المعنى المناسب
الذي من أجله شرع الحكم في الفرع أشد منه في الأصل باجماع
الأصوليين ، وهذا النوع من الاستدلال لا يتم الا بتحقيق ذلك - أي
شدة المناسبة في الفرع وزيادتها فيه عن الأصل - فلا يكون لذلك
قياسا (٩٩) •

(٩٦) تفسير النصوص للدكتور محمد أديب صالح ج ١ ص ٦٣٢ •

(٩٧) الاحكام للأمدى ج ٣ ص ٩٧ •

(٩٨) مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٢ •

(٩٩) الاحكام للأمدى ج ٣ ص ٩٨ •

هذا بالاضافة الى أن الأصل فى القياس لا يكون مندرجا فى الفرع
وجزاء منه باجماع العلماء ، وهذا النوع من الاستدلال يمكن أن يكون
ما تخيل أنه أصل فيه أن يكون جزء مما تخيل أنه فرع ، فمثلا اذا قال
السيد للعبد : « لا تعط فلانا حبة » . دل ذلك على عدم جواز اعطائه
الدينار ، والحبة أصل لأنها ممنوعة بالنهى نطقا ، والدينار فرع ، والحبة
التي هى الأصل داخلة فى الدينار الذى هو الفرع (١٠٠) .

وفوق ذلك كله ، فإن مما يدل على أن دلالة مفهوم الموافقة من باب
اللغة ، وليست من باب القياس :

(أ) أن الذين نازعوا فى حجية القياس قالوا بمفهوم الموافقة
سوى أهل الظاهر كالشيعة مثلا ، ولو كان قياسا لما قالوا به (١٠١) .

(ب) أن القياس يحتاج الى نظر واجتهاد ولهذا اشترط فى المتصدى
له أن يكون مستوفيا لشروط الاجتهاد بخلاف مفهوم الموافقة الذى يكفى
لادراك الحكم فى المسكوت عن طريقه مجرد معرفة اللغة من غير اشتراط
أى شروط أخرى خارجة عن ذلك (١٠٢) .

هذا ، وأصحاب هذا الاتجاه أيضا بعد اتفاقهم على مبدأ أن مفهوم
الموافقة من باب دلالة اللفظ لا من القياس ، اختلفوا — بعد ذلك — فى
الدلالة اللغوية هل هى من باب العرف اللغوى أم من باب الفهم من السياق
والقرائن ؟

فذهب فريق منهم الى أن دلالته من جهة العرف اللغوى بمعنى أن
كلمة التأنيف مثلا نقلت من وضعها فى الدلالة على الحكم فى المذكور
خاصة وهو تحريم التأنيف الى ثبوته فى المذكور والمسكوت عنه معا ، وفى
هذا يقول الامام الرازى فى « المحصول » بعد أن عرض مذهبه فى المسألة
قال :

(١٠٠) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(١٠١) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(١٠٢) مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٣ ، وتفسير النصوص ج ١

ص ٦٣٣ .

« المنع من التأفيف منقول بالعرف عن موضوعه اللغوى ، الى المنع من أنواع الأذى » (١٠٣) •

وذهب فريق آخر الى أنها من باب الفهم من السياق والقرائن ، وهذا القول - كما يذكر الشوكانى - قول المحققين كالغزالى ، وابن القشيري والآمدى ، وابن الحاجب (١٠٤) •

ويتضح ذلك الاتجاه عند الآمدى - اذ هو بعد تعريفه لمفهوم الموافقة وتمثيله له ، يعقب على ذلك بقوله : « والدلالة فى جميع هذه الأقسام من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى ، وبالأعلى على الأدنى ، وبكون الحكم فى محل السكوت أولى منه فى محل النطق ، وانما يكون كذلك أن لو عرف المقصود فى محل النطق من سياق الكلام وعرف أنه أشد مناسبة واقتضاء للحكم فى محل السكوت من اقتضائه فى محل النطق ، وذلك كما لو عرفنا من سياق الآية المحرمة للتأفيف أن المقصود انما هو كنف الأذى عن الوالدين وأن الأذى فى الشتم والضرب أشد من التأفيف ، فكان بالتحريم أولى ، والا فلو قطعنا النظر عن ذلك لما لزم من تحريم التأفيف تحريم الضرب الخفيف ، ولهذا فانه ينتظم من الملك أن يأمر الجبلاد بقتل والده اذا استيقن منازعته له فى ملكه ، وينهاه عن التأفيف حيث كان المقصود من الأمر بالقتل انما هو دفع محذور المنازعة فى الملك ، وان كان القتل أشد فى دفعه من التأفيف ولذلك لم يلزم من اباحة أعلى المحذورين اباحة أدناهما ولا من تحريم أدناهما تحريم أعلاهما (١٠٥) •

(١٠٣) المحصول للامام الرازى جزء ٢ قسم ٢ ص ١٧٠ ، وراجع فى الخلاف فى ذلك هامش التمهيد فى تخريج الفروع على الاصول للأسنوى ص ٢٢٧ ، ارشاد الفحول ص ١٥٦ ، نشر البنود ج ١ ص ٩٧ •

(١٠٤) ارشاد الفحول ص ١٥٦ ، وهامش التمهيد ص ٢٢٧ • وابن القشيري هو بكر بن محمد بن العلاء وكنيته أبو الفضل القشيري المالكي ولد بالبصرة سنة ٢٦٤ هـ ، له مصنفات أصولية كثيرة ، توفى - رحمه الله - سنة ٣٤٤ هـ . راجع الفقه تاريخه ورجاله ص ١٢٤ •

(١٠٥) الاحكام فى اصول الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٩٥ ، ٩٦ •

وعند الإمام الغزالي الذي يقول : بعد أن يعرف مفهوم الموافقة ويشمل له : « فإن قيل هذا من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى : قلنا : لا حرج في هذه التسمية لكن يشترط أن يفهم أن مجرد ذكر الأدنى لا يحصل هذا التنبيه ما لم يفهم الكلام وما سبق له فأولا معرفتنا بأن الآية سبقت لتعظيم الرالدين واحترادهما لما شبهنا منع الضرب والقتل من منع التأفيف اذ يقول السلطان اذا أمر بقتل ملك : لا تقل له أف لكن اقله ، وقد يقول : والله ما أكلت مال فلان ، ويكون أحرق ماله فلا يحث » (١٠٨) •

وامام الحرمين أيضا يقول في هذا المعنى : « وذهب المنتمون الى التحقيق من هؤلاء » (١٠٧) الى أن الفحوى الواقعة نصا مقبولة قطعا ، وليس ثبوتها من جهة اشعار الأدنى بالأعلى ، ولكن مساق قوله تعالى « وبأئوالدين أحسننا » . . . الى منتهى الآية ، تشتتل على قرائن من الأمر بالتناهي في البر يدل مجموعها على تحريم ضرب التعنيف ، وليس يتلقى ذلك من بعض التنصيص على النهي عن التأفيف اذ لا يمتنع في العرف أن يؤمر بقتل شخص وينهى عن التغليب عليه بالقول والمواجهة بالقيح . وضابط مذهب هؤلاء أن المقطوع به يستند الى قرائن مجتمعة ، ولا سبيل الى نفى القطع » (١٠٨) •

وأصحاب هذا الاتجاه تكون الدلالة اللفظية عندهم من باب اطلاق الاختصاص وهو التأفيف وارادة الأعم وهو المنع من الأذى والاهانة أو عدم التعظيم (١٠٩) •

كما أنهم يقربون من الذين قالوا بأنها قياسية — وان كانوا على مذهبهم في أنها — أى دلالة مفهوم الموافقة — لفظية ، لأنهم يشترطون وجود المعنى الجامع ، ولهذا نرى امام الحرمين يصنفهم بأنهم المنتمون الى

(١٠٦) المستصفى ج ٢ ص ١٩٠ ، ١٩١ •

(١٠٧) يشير الى الذين قالوا ان دلالة مفهوم الموافقة لفظية لا قياسية •

(١٠٨) البرهان ج ١ ص ٤٥١ ، ٤٥٢ •

(١٠٩) جمع الجوامع ج ٢ ص ٣٢٠ ، وارشاد الفحول ص ١٥٦ ،

ونشر البنود ج ١ ص ٩٧ •

التحقيق فى نصه السابق ، وهو من الذين يقولون ان دلالة مفهوم الموافقة قياسية كما سبق ، ولكنه وصف هذا الفريق بأنهم منتمون الى التحقيق - بعد أن وصف مذهبهم - لأن قولهم يقرب من قوله بل هو نفسه .
الا أن الاختلاف - بعد ذلك - فى نوع الالحاق هل هو قياس أم دلالة لفظ ؟

ولقرب أصحاب هذا الاتجاه من الذين يقولون بأنها قياس نرى بعضهم يعتبر الخلاف لفظيا ، فالرازي يعرض الخلاف بايجاز وينتهى الى أنه لفظى لأن العلة يقصد بها الأمر المناسب الذى يغلب أن الشارع أثبت الحكم لأجله ، وذلك مما لا يمكن انكاره (١١٠) .

والغزالي يرد عنه ما يقرب من ذلك حين يعرض لمناقشة الذين يقولون انه قياس حيث يقول : « فان قيل الضرب حرام قياسا على التأفيف لأن التأفيف انما حرم للايذاء ، وهذا الايذاء فوقه ، قلنا : ان أردت بكونه قياسا أنه محتاج الى تأمل واستنباط فهو خطأ، وان أردت أنه مسكوت فهم من منطوق فهو صحيح بشرط أن يفهم أنه أسبق الى الفهم من المنطوق أو هو معه وليس متأخرا عنه » (١١١) .

كما أن السعد التفتازانى ينتهى فى حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب الى أن الخلاف لفظى (١١٢) .

وعلى كل حال فأننى وان كنت لا أميل الى أن الخلاف لفظى ، لكن هناك تقاربا بين هذا الاتجاه الذى يرى أن الدلالة مجازية من باب اطلاق الأخص وارادة الأعم ، وبين من يرون أنها دلالة قياسية من جهة أن كلا منهما يشترط وجود العلة الجامعة ، وهى عند من يقول انها دلالة لفظ علة تدرك بمجرد اللغة وسماع اللفظ من غير حاجة الى تأمل ، وعند من يقولون انها قياس تحتاج الى تأمل ، ولهذا جعل الامام الغزالي هذا هو الفارق .

(١١٠) المحصول جزء ٢ قسم ٢ ص ٤٣٠ ، ٤٣١ ، وراجع تفسير النصوص ج ١ ص ٦٣٨ . (١١١) المستصفى ج ٢ ص ١٩١ . (١١٢) حاشية السعد على شرح العضد لمختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٣

على أن هناك فوارق أخرى تجعل الخلاف — عندى ليس خلافا لفظياً فقط — وهذه الفوارق هي :

(أ) أن القياس يدخل فيه الأدون ومفهوم الموافقة حتى على رأى الذين يرون أن الدلالة فيه مجازية — من باب إطلاق الأخص وإرادة الأعم — لا يدخل فيه الأدون •

(ب) أن القياس يحتاج الى شروط لا بد من تحققها فى القائس ، وهذه الشروط غير مشترطة فيمن يأخذ الحكم عن طريق مفهوم الموافقة •
(جـ) أن القياس يجرى فى أشياء ولا يجرى فى أشياء أخرى ، ودلالة اللفظ لا حرج فى اجرائها فى أى موضع وأخذ الحكم بناء عليها •

أما الفارق بين من يرون أن دلالة مفهوم الموافقة قياسية وبين من يرون أنها من باب العرف اللغوى فهو فارق كبير ، ولهذا سوف نرى — بعد قليل — أن أدلة الذين يذهبون الى أنها قياس تتوجه فى غالبها على هذا الفريق دون الآخر بل ان الرازى يحصر الخلاف معهم ، كما رأينا ذلك سابقا (١١٣) •

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذا الفريق — حقيقة — يجعل النهى عن الضرب ثابتاً بالمنطوق لا بمفهوم الموافقة ما دام أن العرف اللغوى دل عليه • وفى هذا يقول الأسنوى : « ومنهم من قال : المنع من التأفيف منقول بالعرف عن موضوعه اللغوى وهو التلفظ بـ « أف » الى المنع من أنواع الأذى كما سيأتى ذكره والاستدلال عليه ، فعلى هذا يكون الضرب ثابتاً بالمنطوق لا بالمفهوم كما زعمه بعض الشارحين » (١١٤) •

* * *

● تفصيل القول الثانى وبيان أدلته :

يتجه أصحاب هذا القول الى أن دلالة مفهوم الموافقة على الحكم قياسية وليست لفظية كما سبق توضيحه ، بمعنى أنها حاصلة بالقياس

(١١٣) راجع ما سبق •

(١١٤) شرح الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٣٠ •

فالذى أدى - فى قوله تعالى: «ثَلَاثُ ثَقُلَ لَهَا أَف» الى تحريم الضرب ليس هو دلالة اللفظ نفسه ، وانما قياس الضرب على التأفيف بعد ادراك المعنى أو العلة التى من أجلها حرم التأفيف ، فالتأفيف - وهو المنصوص عليه - أصل ، والضرب - وهو المسكوت عنه - فرع ، والحكم : التحريم ، والعلة التى جمعت بين الأصل والفرع : دفع الأذى (١١٥) .

والقياس عندهم فى مثل هذه الصورة من باب القياس القطعى أو الجلبى وهو ما يكون الفرع أولى بالحكم فيه من الأصل كالمثال المذكور ، أو مساويا كقياس الأمة على العبد فى سراية العتق من البعض الى الكل فانه قد ثبت فى العبد بقوله صلى الله عليه وسلم : « من أعتق شقصا له فى عبد قوم عليه » (١١٦) .

فقيست عليه « الأمة » فى سراية العتق من البعض الى الكل لأنه لا تأثير لفارق الذكورة والأنوثة هنا (١١٧) .

وفى مقدمة الدين يتجهون هذا الاتجاه - كما ذكر قبل هذا - الامام الشافعى رضى الله عنه (١١٨) حيث جاء عنه فى الرسالة : « والقياس وجوه يجمعها القياس ، ويتفرق بها ابتداء قياس كل واحد منها ، أو مصدره أو هما ، وبعضهما أوضح من بعض فأصح القياس أن يحرم الله فى كتابه أو يحرم رسول الله القليل من الشيء ، فيعلم أن قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله فى التحريم أو أكثر بفضل الكثرة على القلة ، وكذلك اذا حمد على سر من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمد عليه ، وكذلك اذا باح كثير شيء كان الأقل أولى أن يكون مباحا .

فان قال : « فاذا ذكر من كل واحد من هذا شيئا يبين لنا ما فى معناه » ، قلت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله حرم على المؤمن دمه

(١١٥) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٩٧ .

(١١٦) الحديث رواه الجماعة والدارقطنى ، راجع نيل الأوطار ج ٦

ص ٢٠٧ .

(١١٧) الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٢٩ .

(١١٨) هذا مع ملاحظة أن الامام الشافعى يحصره فى القياس الجلبى

فقط - كما تقدم .

وماله وأن يظن به خيرا » ، فاذا حرم أن يظن به ظنا مخالفا للخير يظهره ،
كان ما هو أكثر من الظن المظهر ظنا من التصريح له بغير قول الحق أولى
أن يحرم ثم كيفما زيد في ذلك كان أحرم » •

قال الله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره • ومن يعمل مثقال
ذرة شرا يره » فكان ما هو أكثر من مثقال ذرة من الخير أحمد ، وما هو
أكثر من مثقال ذرة من الشر أعظم في المآثم •

وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين وأموالهم ، ولم يحظر
علينا شيئا أنكره ، فكان ما نلنا من أبدانهم دون الدماء ومن أموالهم دون
كلها أولى أن يكون مباحا •

ثم يعقب برأى المخالف فيقول رضى الله عنه : « وقد يمتنع بعض
أهل العلم من أن يسمى هذا قياسا ، يقول : هذا معنى ما أحل الله
وحرم ، وحمد وذم لأنه داخل في جملته فهو بعينه لا قياس على
غيره » (١١٩) •

* * *

❶ أدلة أصحاب هذا القول :

وقد استدل أصحاب هذا القول :

١ - بأنا لو قطعنا النظر عن المعنى الذى سيق له الكلام من كف
الأذى عن الوالدين ، وعن كونه فى الشتم والضرب أشد منه فى التأفيف
لما قضى بتحريم الضرب والشتم اجماعا ، أما أن يسند الأمر الى اشعار
الأدنى بالأعلى فقط من غير معرفة المعنى فان ذلك معارض بجواز أمر الملك
للجلاد بالقتل مع نهيهِ عن التأفيف فى وجه من أمر بقتله (١٢٠) •

أو أن يقول الانسان لغيره : « لا تحبس اللص ولكن اقطع يده » ،
و « لا تقطع يد فلان بل اقتله » (١٢١) •

(١١٩) الرسالة للامام الشافعى ص ٥١٢ - ٥١٦ - والآية من سورة
الزلزلة : ٧ ، ٨ •

(١٢٠) الاحكام ج ٣ ص ٩٧ •

(١٢١) المعتمد لأبى الحسين البصرى ج ٢ ص ٢٥٥ •

٢ - أن المنع من التأفيف لو دل على الكف عن الضرب لدل عليه
 اما بحسب الموضوع اللغوى أو بحسب الموضوع العرفى •
 والأول باطل - بالضرورة - لأن التأفيف غير الضرب ، فالمنع من
 التأفيف لا يكون منعا من الضرب •
 والثانى أيضا باطل لأن النقل العرفى خلاف الأصل •
 وإذا بطلت دلالة اللفظ عليه علمنا أن تحريم الضرب مستفاد من
 القياس (١٢٢) •

والأدلة التى يوردها هذا الفريق على كل حال يتوجه غالبها على
 الذين ذهبوا الى أنه من باب الحقيقة العرفية ، ولهذا فان الامام الرازى
 - كما ذكرنا قبل هذا - وهو ممن يرى أن الدلالة قياسية حين بدأ ايراد
 أدلته فى ذلك بدأها مع هذا الفريق بقوله : « ومن الناس من قال : ان المنع
 من التأفيف منقول بالعرف عن موضوعه اللغوى الى المنع من أنواع
 الأذى » (١٢٣) •

* * *

● الموازنة بين القولين :

بالموازنة بين رأى الذين ذهبوا الى أن دلالة مفهوم الموافقة دلالة
 لفظية ، وبين الذين يرون أنها قياسية ، لا يملك المرء الا أن يرجح أن مفهوم
 الموافقة من باب الدلالة اللفظية للفوارق بينه وبين القياس التى ذكرناها
 سابقا ، كما أن دلالاته اللفظية من باب اطلاق الأخص وهو النهى عن
 التأفيف مثلا واردة دفع كل أنواع الأذى ، أما أن يكون ذلك من باب
 النقل العرفى بأن تكون كلمة التأفيف نقلت من معناها اللغوى الذى
 وضعت له لتدل على منع كل أنواع الأذى عرفا فبعيد للاقتقادات السابقة

(١٢٢) المحصول للامام الرازى جزء ٢ قسم ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١ ،
 والمعتمد ج ٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ •

(١٢٣) المحصول للامام الرازى جزء ٢ قسم ٢ ص ١٧٠ •

الكثيرة التي وجهت له ، ولأنه يدخل الأمر فى المنطوق ويخرجه مما نحن
بصدده وهو المفهوم (١٢٤) .

* * *

٦ - عموم مفهوم الموافقة :

يذهب جمهور المتكلمين الى أن المفهوم - سواء أكان مفهوم موافقة
أو مخالفة - عموما ، ويهمننا هنا مفهوم الموافقة لأن مفهوم المخالفة سوف
يأتى الحديث عنه بعد .

وفى أن لفهوم الموافقة هذا عموما لا يخالف سوى القاضى الباقلانى
والغزالى وابن تيمية وجماعة من الشافعية (١٢٥) .

أما الجمهور فقد ذهبوا الى أن له عموما ، وعمومه يأتى - كما يعبر
أبو الحسين البصرى - من جهة أن ما يفيد العموم اما اللفظ أو المعنى ،
وافادة المعنى للعموم من جهة أن يدل على العموم دليل يقترب باللفظ وذلك
ضروب ، منها أن يكون اللفظ مفيدا للحكم ومفيدا لعلته فيقتضى شياع
الحكم فى كل ما شاعت فيه العلة ، ومن صورته التحليل من جهة الأولى
كفحوى القول (١٢٦) .

أما الذين ذهبوا الى أن المفهوم لا عموم له فقد عبر عن رأيهم الامام
الغزالى فى ذلك حيث قرر أن المفهوم لا عموم له من جهة أن العموم لفظ
تشابه دلالة بالاضافة الى المسميات ، والمتمسك بالمفهوم والفحوى ليس
متمسكا بلفظ بل بسكوت (١٢٧) .

ثم يورد أمثلة على ذلك فيذكر من بينها قوله تعالى : « فلا تقل
لهما أف » اذ دل على تحريم الضرب لا بلفظه المنطوق به حتى يتمسك
بعمومه لأن العموم للألفاظ لا المعانى ولا الأفعال (١٢٨) .

(١٢٤) الأسنوى على المنهاج ج ٣ ص ٣٠ .

(١٢٥) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٢ ، ارشاد

الفحول ص ١١٦ ، وأصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى

الزحيلى ج ١ ص ٢٦٧ . (١٢٦) المعتمد ج ١ ص ١٩٣ .

(١٢٧) المستصفى ج ٢ ص ١٧٠ .

(١٢٨) المرجع السابق والصفحة نفسها .

هذا ومن خلال الدليلين اللذين ارتكز عليهما كل واحد من الفريقين فقد انتهى العلماء الى أن الخلاف بينهما ليس خلافاً في أصل دلالة المفهوم من جهة أنها عامة أو ليست بعامة ، وإنما هو خلاف متفرع على تفسير معنى العام هل هو ما يستغرق جميع أفراد لفظاً ونطقاً فقط ، أو ما يستغرق من جهة اللفظ أو المعنى — أى يستغرق أفراداً في الجملة — فمن قال : ان العموم من عوارض الألفاظ • قال : ليس للمفهوم عموم ، لأن دلالة المفهوم ليست لفظية ، ومن قال : ان للمفهوم عموماً مستنده ما يؤدي اليه اللفظ من عموم في المسكوت عنه موافقاً كان أو مخالفاً (١٢٩) •

وقد وضع ذلك بطريقة جلية الامام الرازي في « المحصول » حين عرض لعموم المفهوم وأورد فيه رأى الامام الغزالي ودليله الذى استند اليه فى ذلك •

ثم ناقشه بقوله : « ان كنت لا تسميه عموماً لأنك لا تطلق لفظ العموم الا على الألفاظ فالنزاع لفظى •

وان كنت تعنى أنه لا يعرف منه انتفاء الحكم عن جميع ما عداه فباطل لأن البحث فى أن المفهوم هل له عموم أم لا ؟ فرع على أن المفهوم حجة ، ومتى ثبت كونه حجة لزم القطع بانتفاء الحكم عما عداه لأنه لو ثبت الحكم فى غير المذكور لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة » (١٣٠) •

وفى هذا يقول القرافى أيضاً : « والظاهر من حال الغزالي أنه انما خالف فى التسمية لأن لفظ العموم انما وضع للفظ لا للمعنى » (١٣١) •

كما أن العضد يعرض لذلك فيقول : « الذين قالوا بالمفهوم اخضعوا فى أن له عموماً أم لا ؟ فقال الأكثر : له عموم ، وثقاه الغزالي • واذا حرر

(١٢٩) أصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١ ص ٢٦٧ •

(١٣٠) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٦٥٤ ، ٦٥٥ • والامام الرازي هنا يشير الى مفهوم المخالفة والمفهومان متلازمان فى هذه المسألة •

(١٣١) ارشاد الفحول ص ١١٦ ، والقرافى هو احمد بن ادريس الفقيه الأصولى المالكى صاحب الذخيرة والفروق وشرح تنقيح المحصول — توفى سنة ٦٨٤ هـ •

محل النزاع لم يتحقق خلاف لأنه ان فرض النزاع فى أن مفهوم الموافقة والمخالفة يثبت بهما الحكم فى جميع ما سوى المنطوق من الصور أولا ؟ فالحق الاثبات وهو مراد الأكثر ، والغزالي لا يخالفهم فيه ، وان فرض أن ثبوت الحكم فى المنطوق أولا فالحق النفى وهو مراد الغزالي وهم لا يخالفونه فيه ، ولا ثالث ههنا يمكن فرضه محلا للنزاع ، ثم يتبع ذلك بقوله : « والحق أنه نزاع لفظى يعود الى تفسير العام » (١٣٢) .

فالأصوليون — كما هو واضح من عباراتهم السابقة وغيرها كثير (١٣٣) — يرون أن الخلاف فى هذه المسألة آيل للفظ .

ولم يخالف فى ذلك سوى الكمال بن الهمام (١٣٤) فى « التحرير » حيث يتجه بالمسألة اتجاها آخر فيقرر أن مراد الغزالي أن المنطوق به ملحوظ للمتكلم فيه العموم ، لأن العموم يرجع الى ارادة المتكلم التى تظهر من خلال ألفاظه فاذا نطق بلفظ عام كان ذلك اللفظ عاما وكاشفا لارادة المتكلم للعموم ، أما المفهوم فلا تجرى فيه تلك الارادة لأنه لازم عقلى للمنطوق فلا يقبل التخصيص من هذه الوجهة لأن اللازم العقلى لا مدخل للارادة فيه ، وبناء على هذا فان المفهوم لا عموم له من جهة أنه ليس هو الذى يثبت العموم فى الحكم ، وانما الذى أثبتته الأصل وهو المنطوق (١٣٥) . وعلى كل ، فان الجمهور على أن المفهوم له عموم ، ولهذا نراه عند التخصيص يقررون أن القابل للتخصيص هو الحكم الثابت لمتعدد سواء كان ثبوته لفظا ومعنى ، ويعدون فى المتعدد معنى مفهوم الموافقة (١٣٦) . كما أن قابليته للتخصيص لعمومه تجعله قابلا للتخصيص بالمنطوق أو

(١٣٢) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٢٠ .

(١٣٣) راجع أيضا الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٧٦ .

(١٣٤) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود كمال الدين المعروف بابن الهمام ، امام من أئمة الحنفية ، من آثاره فتح القدير فى الفقه والتحرير فى أصول الفقه — توفى سنة ٨٦١ هـ . انظر فى ترجمته الاعلام للزركلى ج ٧ ص ١٣٤ .

(١٣٥) التقرير والتحبير ج ١ ص ٢٣٣ .

(١٣٦) منهاج الوصول للقاضى البيضاوى مع شرحه الاسنوى

وبالدخلى ج ٢ ص ٧٧ .

بمفهوم موافقة آخر مثله ، ومن صور تخصيصه بالمنطوق أن يقول شخص
لآخر : « كل من دخل داري فلا تقل له أف » فانه يدل بمفهوم الموافقة على
عدم جواز ضرب كل داخل ، ثم يقول له بعد ذلك : « ان دخل زيد داري
فاضربه » فانه يدل بمنطوقه على جواز ضرب زيد واخراجه من عموم
مفهوم الموافقة الذي لا يجوز ضرب زيد ولا غيره •

ويمكن التمثيل له أيضا من النصوص الشرعية بقوله تعالى :
« فلا تقل لهما أف » فانه يدل بمفهومه الموافقة على عدم جواز ضرب
الوالدين أو الحاق أى أذى بهما ، وقد خص هذا المفهوم بجواز قتلها اذا
ارتدا بالنصوص الدالة على ذلك (١٣٧) •

قال البرماوى (١٣٨) : « ويجوز تخصيص نفس الفحوى اذا لم يعد
التخصيص فيه بالنقض على الملفوظ مثل تحريم التأفيف الدال على حرمة
الضرب للأب والأم فيخص بما اذا لم تفجر الأم مثلا من غير سبب » (١٣٩) •
أما تخصيصه بمفهوم موافقة آخر مثله فجائز لأن التخصيص بمفهوم
الموافقة جائز كما سيأتى بعد قليل •

* * *

٧ - التخصيص بمفهوم الموافقة :

اذا كان مفهوم الموافقة له عموم يقبل فى ظله التخصيص كالمنطوق
تماما ، فهل يتمكن من جهة أخرى من أن ينهض بتخصيص العام منطوقا
كان أو مفهوما آخر مثله •

يحكى الأمدى الاتفاق على هذه المسألة عند كل من يعمل بالمفهوم ،
ولا شك أن مفهوم الموافقة - محل اتفاق من حيث الأخذ به ، ولهذا يصح
التخصيص به •

(١٣٧) المرجع السابق ج ٢ ص ٧٨ •

(١٣٨) البرماوى هو أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى
النعمى السقلانى البرماوى ، عالم بالفقه والحديث ، شافعى المذهب - توفي
سنة ٨٣١ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤١٨ •

(١٣٩) حاشية العطار على شرح الجلال لجمع الجوامع ج ٢ ص ٦٦ •

وفى هذا يقول : « لا نعرف خلافا بين القائلين بالعموم والمفهوم أنه يجوز تخصيص العموم بالمفهوم ، وسواء أكان من قبيل مفهوم الموافقة أو من قبيل مفهوم المخالفة » (١٤٠) .

هذا ، ومع ما يحكيه الآمدى من اتفاق فان هناك اشارات الى خلاف فى هذه المسألة فقد حكى الشيرازى عن الحنفية وابن سريج المنع من التخصيص بالمفهوم (١٤١) .

وقال الشيخ ابن دقيق العيد : « وقد رأيت فى بعض مصنفات المتأخرين ما يقتضى تقديم العموم » (١٤٢) .

ويبدو أن الخلاف فى التخصيص بمفهوم المخالفة لأن الحنفية لا يأخذون به ، أما مفهوم الموافقة فان التخصيص به جائز باتفاق ، وقد ذكر هذا صفى الدين الهندى صراحة حيث قال : « ان الخلاف انما هو فى مفهوم المخالفة أما مفهوم الموافقة فاتفقوا على التخصيص به » (١٤٣) .

ويعقب الشوكانى على قوله هذا فيقول : « وانما حكى الصفى الهندى الاجماع على التخصيص بمفهوم الموافقة لأنه أقوى من مفهوم المخالفة ، ولهذا يسميه بعضهم دلالة النص ، وبعضهم يسميه القياس الجلى ، وبعضهم يسميه المفهوم الأولى ، وبعضهم يسميه فحوى الخطاب وقد اتفقوا على العمل به وذلك يستلزم الاتفاق على التخصيص به » (١٤٤) .

(١٤٠) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، وانظر العمدة فى اصول الفقه ج ٢ ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٥٠ ، المستصفى للجزالى ج ٢ ص ١٠٥ ، مفتاح الوصول للتمسانى ص ٨٤ ، نشر البنود ج ١ ص ٢٥٧ .

(١٤١) ارشاد الفحول ص ١٤١ ، وابن سريج هو أبو العباس أحمد ابن عمر بن سريج البغدادى ، فقيه الشافعية فى عصره - توفى سنة ٣٠٦ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٠٠ .

(١٤٢) المرجع السابق والصفحة نفسها ، وابن دقيق العيد هو أبو الفتح محمد بن على بن وهب بن مطيع المعروف بابن دقيق العيد ، قاضى ، مجتهد من أكابر العلماء بالأصول - توفى سنة ٧٠٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٧٩ .

(١٤٣) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(١٤٤) المرجع السابق والصفحة نفسها .

والقول بجواز التخصيص بمفهوم الموافقة يأتي مطلقا سواء حمل على أنه دلالة لفظ أو أنه من باب القياس (١٤٥) ، وسواء أكان في درجة الأولى أم المساوى (١٤٦) .

وفى هذا يقول الجلال المحلى - وهو بصدد شرح ما جاء عن ابن السبكي فى هذا الخصوص - : « ويجوز التخصيص بالفحوى أى مفهوم الموافقة وان قلنا الدلالة عليه قياسية ، كأن يقال : من أساء اليك فعاقبه ، ثم يقال : ان أساء اليك زيد فلا تقل له أف » (١٤٧) .

ودليل جواز التخصيص بمفهوم الموافقة أنه دليل شرعى خاص فى مورد فوجب أن يكون مخصصا للعموم لترجح دلالة الخاص على دلالة العام (١٤٨) .

كما أن فى التخصيص به اعمالا للدليلين ولا شك أن اعمالهما أولى من الغاء أحدهما (١٤٩) .

وفوق استدلال القائلين بالتخصيص به بالدليل السابق فقد تحسبوا لاحتمال المتوقع فى أن يقول الخصم : ان المفهوم وان كان خاصا وأقوى فى الدلالة من العموم من هذه الوجهة الا أن العام منطوق به ، والمنطوق أقوى فى دلالة من المفهوم ، لافتقار المفهوم فى دلالة اليه ، وعدم افتقاره - أى المنطوق - فى دلالة الى المفهوم .

تحسبوا لذلك فقالوا : ان العمل بالمفهوم فى حال تخصيص عموم المنطوق به لا يعنى الغاء المنطوق مطلقا ، وانما يعنى تخصيصه بالمفهوم

(١٤٥) الاحكام للامدى ج ٢ ص ٤٧٩ .

(١٤٦) نشر البنود ج ١ ص ٢٥٧ .

(١٤٧) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٦٦ ، والجلال هو محمد بن أحمد بن محمد بن ابراهيم المحلى الشافعى ، كان آية فى الذكاء والفهم ، مع زهد وتقشف ، له : الورقات فى الأصول وشرح جمع الجوامع وشرح المنهاج فى الفقه - توفى سنة ٨٦٤ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٣١ .

(١٤٨) الاحكام للامدى ج ٢ ص ٤٧٩ .

(١٤٩) نشر البنود ج ١ ص ٢٥٧ .

وبقائه عاملاً فيما وراء التخصيص ، أما عدم التخصيص بالمفهوم فيعنى
إبطال المفهوم ، ولا يخفى أن الجمع بين الدليلين ولو من وجه أولى من
العمل بظاهر أحدهما وإبطال أصل الآخر (١٥٠) .

ويمثل الأصوليون لتخصيص المنطوق بمفهوم الموافقة بأن يقول
شخص لآخر : كل من دخل دارى فاضربه ، ثم يقول له : ان دخل زيد
دارى فلا تقل له أف . فان ذلك يدل على تحريم ضرب زيد بمفهوم الموافقة
وبالتالى اخراجه من عموم المنطوق (١٥١) .

كما مثلوا له من النصوص الشرعية بقوله صلى الله عليه وسلم :
« لى الواجد يحل عرضه وعقوبته » (١٥٢) . فان هذا الحديث عام فى كل
واجد مماطل فان مطله يحل عرضه وعقوبته بالحبس وغيره ، وهذا العموم
خص بمفهوم الموافقة الدال عليه قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف »
فانه يدل من جهة باب الأولى على عدم جواز حبس الوالدين لأن فى
حبسهما اضراراً بهما وايداء لهما ، فيكون مفهوم الموافقة المأخوذ من الآية
مخصصاً للعموم الحديث السابق ، وبناء عليه لا يجوز حبس الوالدين وان
ماطلا فى أداء الدين مع الوجدان فى رأى المالكية وبعض الشافعية (١٥٣) .

* * *

٨ - نسخ مفهوم الموافقة والنسخ به :

إذا كان مفهوم الموافقة يرد عاماً يقبل التخصيص ، ويرد خاصاً
فيخصص غيره ، فما الشأن فى نسخ مفهوم الموافقة ونسخه لغيره .
أى هل يقبل مفهوم الموافقة النسخ وإذا قبله هل يكون نسخه نسخاً
للمنطوق الذى تبعه فى الدلالة ؟ وما الشأن إذا جاء الأمر بصورة عكسية -

(١٥٠) الاحكام للامدى ج ٢ ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(١٥١) المرجع السابق ج ٢ ص ٤٧٩ .

(١٥٢) الحديث رواه بهذا اللفظ الخمسة - الا الترمذى ، واخرجه -

أيضاً : البيهقى والحاكم وابن حبان وصححه ، وعلقه البخارى ، وذكر
بعضهم أن اسناده حسن . راجع نيل الأوطار شرح منتقى الاخبار (كتاب
التفليس) ج ٥ ص ٣٦١ .

(١٥٣) نشر البنود ج ١ ص ٢٥٧ . وراجع سلم الوصول شرح نهاية

السؤل للشيخ محمد بخيت المطيعى ج ٢ ص ٣٨١ .

بأن نسخ المنطوق ولم ينسخ مفهوم الموافقة هل يكون نسخ ذلك المنطوق نسخا لمفهوم الموافقة ؟ وما الحكم أيضا اذا نسخا معا هل يجرى النسخ عليهما جميعا أم على أحدهما دون الآخر ؟

في الإجابة عن ذلك أقرر - بادئ ذي بدء - أن المنطوق ومفهوم الموافقة يجوز نسخهما معا اذا كانا مما يقبل النسخ ، والنسخ في مثل هذه الحال يجرى عليهما جميعا باتفاق العلماء ، فيجوز مثلا نسخ حرمة التأفيف الواردة في قوله تعالى : « فلا تقل لهما أف » مع نسخ تحريم الضرب وغيره من أنواع الأذى (١٥٤) .

أما اذا نسخ أحدهما دون الآخر فان اتجاهات الأصوليين في ذلك تختلف ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : يجيز نسخ كل واحد منهما دون الآخر ، وتأسيسا عليه يمكن نسخ المنطوق وبقاء مفهوم الموافقة ، ويمكن نسخ مفهوم الموافقة وبقاء المنطوق .

ومنطق أصحاب هذا الاتجاه أنهما - أي المنطوق ومفهوم الموافقة - دالتان متغايرتان فيجوز رفع أحدهما دون الأخرى (١٥٥) . وهذا الرأي اختاره صاحب جمع الجوامع وصاحب مسلم الثبوت ، وهو رأي يرجع في أصله الى انكار المتكلمين ، كالامام الأشعري الذي نقل عنه هذا الرأي (١٥٦) ثم كان عليه بعد ذلك أكثر المتكلمين .

(١٥٤) انظر المعتمد ج ١ ص ٤٠٤ ، والمحصول ج ٣ ص ٥٣٨ ، ومختصر المنتهى مع شرحه ج ٢ ص ٢٠٠ ، ونشر البنود ج ١ ص ٢٩٥ ، وأصول الفقه الاسلامي للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ٢ ص ٩٨٨ .

(١٥٥) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ٢٠٠ ، وجمع الجوامع مع شرح الجلال وحاشية العطار ج ٢ ص ١١٦ ، وسلم الوصول للشيخ محمد بخيت المطيعي .

(١٥٦) ارشاد الفحول ص ١٧٠ ، والأشعري هو أبو الحسن علي بن اسماعيل بن اسحاق ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، كان من أئمة المتكلمين . المجتهدين - توفي ببغداد سنة ٣٢٤ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٠٨ .

وقد نوقش أصحاب هذا الرأي بأن بين الداليتين تلازماً ، ورفع
اللازم يوجب رفع الملزوم ، فاذا نسخ المنطوق وهو لازم فلا بد من أن
ينسخ مفهوم الموافقة وهو ملزوم ، وإذا نسخ مفهوم الموافقة فلا بد أن
ينسخ المنطوق لأنه من غير المتصور اهدار الأشد وهو مفهوم الموافقة
واعتبار ما دونه وهو المنطوق (١٥٧) .

الاتجاه الثاني : لا يجيز نسخ أحدهما دون نسخ الآخر فهما متلازمان
فى ذلك فمتى نسخ أحدهما نسخ الآخر ، فلا ينسخ المنطوق ويبقى مفهوم
الموافقة ، ولا ينسخ مفهوم الموافقة ويبقى المنطوق ، بل ان نسخ أحدهما
يستلزم نسخ الآخر .

وحجة أصحاب هذا الرأي أن المنسوخ اذا كان هو المنطوق فان المفهوم
لازم له ونفى اللازم يستلزم نفى الملزوم ، واذا كان المنسوخ المفهوم فهو
تابع للمنطوق ورفع المتبوع مستلزم لرفع التابع (١٥٨) .

وقد نوقش أصحاب هذا الرأي فى حجته أن المفهوم تابع
للمنطوق . . الخ . نوقشوا بأن التابع هو الدلالة وليس الحكم فدلالة
اللفظ على المفهوم تابعة لدلالته على المنطوق ، وليس حكم المفهوم تابعاً
لحكم المنطوق ، فان فهمنا لتحريم الضرب - مثلاً - حصل من فهمنا
لتحريم التأفيف لا أن الضرب كان حراماً لأن التأفيف حرام ولولا حرمة
التأفيف ما كانت حرمة الضرب ، والذي يرتفع بالنسخ هو الحكم لا دلالة
اللفظ عليه فانها موجودة حتى بعد النسخ فالمتبوع وهو الدلالة لم يرتفع
وانما الذى ارتفع هو الحكم وهو ليس بمتبوع (١٥٩) .

(١٥٧) اصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي .
ج ٢ ص ٩٨٨ .

(١٥٨) منهاج الوصول للقاضى البيضاوى مع شرحه وحواشيه طبعة
عالم الكتب ج ٢ ص ٥٩٨ . واصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٤٦٦ .

(١٥٩) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ٢٠٠ ، اصول
الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٢٦٦ ، واصول الفقه الاسلامى للأستاذ
الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ٢ ص ٩٨٩ .

الاتجاه الثالث : أن نسخ مفهوم الموافقة يستلزم نسخ المنطوق ، وأما نسخ المنطوق فلا يستلزم نسخ مفهوم الموافقة .

ودليل هذا الرأي أن المنطوق ملزوم المفهوم والمفهوم لازم ، ولزوم المفهوم للمنطوق ناتج من أن الذى دل على المفهوم هو المنطوق ولا يمكن عكس ذلك ، لأن الأولى بالحكم هو المفهوم فلا يمكن أن يكون هو الملزوم والمنطوق لازم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن نسخ الفحوى دون المنطوق يعنى فى مثالنا المعتاد بقاء تحريم التأفيف وانتفاء تحريم الضرب وذلك يؤدى الى وجود الملزوم مع عدم وجود اللازم وهو - محال - أما العكس وهو انتفاء تحريم التأفيف مع بقاء تحريم الضرب فيؤدى الى رفع الملزوم وابقاء اللازم وهو غير ممتنع (١٦٠) .

ويمكن التمثيل له باحتجاج الحنفية على أن الحر يقتل بالعبد بقوله صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبده قتلناه ، ومن جرحه جرحناه » (١٦١) . وإذا وجب ذلك فى عبده فوجوبه على عبد غيره أخرى وأولى .

فيقول غيرهم : هذا الخبر منسوخ عندكم لأنكم لا تقولون بأن الحر يقتل بالعبد ، فتجيب الحنفية : اتنا نستدل بفحوى الخطاب وإن كان أصله منسوخا ، إذ لا يلزم نسخ الفحوى من نسخ أصلها (١٦٢) .

والاتجاه الثالث هذا هو الذى اختاره ابن الحاجب فى مختصره (١٦٣) وبه تتم الاتجاهات الأساسية فيما يتصل بنسخ المنطوق وحده أو المفهوم وحده .

وفى ما وراء هذه الاتجاهات فإن الآمدى يختار التفصيل بأن مفهوم

(١٦٠) مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٠٠ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٢٠٠ .

(١٦١) الحديث رواه بهذا اللفظ الخمسة وقال الترمذى : حديث حسن غريب - راجع نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (باب ما جاء فى قتل الحر بالعبد) ج ٧ ص ١٥٦ .

(١٦٢) مفتاح الوصول للتلمسانى ص ١١٠ .

(١٦٣) مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٠٠ .

الموافقة اما أن يجعل من باب القياس أو دلالة اللفظ ، فان كان معدودا في باب القياس فان نسخ أصله يعتبر نسخا له ، لأن حكم الأصل اذا زال معه حكم الفرع ، لكن اذا نسخ حكم الفرع فلا يلزم منه نسخ حكم الأصل لأن رفع التابع لا يوجب رفع المتبوع ، وان جعل من باب دلالة النص - أى من باب الدلالة اللفظية فلا يلزم عنده من نسخ المنطوق نسخ المفهوم - ولا يلزم من نسخ المفهوم نسخ المنطوق ، بل يجوز نسخ المنطوق مع بقاء المفهوم ، ونسخ المفهوم مع بقاء المنطوق لأن الدالتين مختلفتان (١٦٤) .

واختيار الأمدى في الشق الأخير منه يتفق مع الاتجاه الأول من الاتجاهات الثلاثة المذكورة سابقا ، ولعله هو المعبر عن اختياره الحقيقي اذ سبق ذكر أنه من الذين يدخلون مفهوم الموافقة في باب دلالة اللفظ لا القياس (١٦٥) .

كما أن ما ذكره من تفصيل في شقه الأول يمكن أن يعين في بيان رأى الذين يتجهون الى أن مفهوم الموافقة من باب القياس لا دلالة اللفظ وهم كثير من متقدمي الأصوليين كما سبق ذكره (١٦٦) . ولعل الراجح من الاتجاهات الثلاثة الأولى الاتجاه الثالث الذى اختاره ابن الحاجب فان كثيرا من الأصوليين يرجحونه (١٦٧) .

* * *

(١٦٤) الاحكام للامدى ج ٣ ص ٢٣٦ .

(١٦٥) راجع طبعة دلالة مفهوم الموافقة على الحكم ، وتقدم الحديث عنها .

(١٦٦) وفي ذلك يرى أبو الحسين البصرى ان نسخ الأصل يفيد نسخ الفحوى لأنه انما ثبت تبعاً له ، فاذا ارتفع الأصل ارتفع ما يتبعه ، وهو أيضا رأى الرازى ، وان كانوا قد اختلفوا - بعد ذلك - في أن نسخ الفحوى هل يستلزم نسخ الأصل أم لا ؟ فذهب القاضى عبد الجبار - فى رأى له - الى أن نسخ الفحوى لا يعنى نسخ الأصل الا اذا ترتب على عدم نسخ الأصل فوات الغرض . راجع المعتمد ج ١ ص ٤٠٤ ، والمحصول جزء ١ قسم ٣ ص ٥٣٩ .

(١٦٧) ارشاد الفحول ص ١٧٠ .

٩ - نسخ مفهوم الموافقة لغيره :

أما نسخ مفهوم الموافقة لغيره منطوقا كان أو مفهوما آخر مثله فجائز بل انه متفق عليه كما يحكيه كثير من الأصوليين :

فالامام الرازى فى « المحصول » يقول : « وأما كونه ناسخا فمتفق عليه لأن دلالة ان كانت لفظية فلا كلام ، وان كانت عقلية فهي يقينية فتقتضى النسخ لا محالة » (١٦٨) .

والآمدى يقول : « اتفق الكل على جواز النسخ بفحوى الخطاب كدلالة قوله تعالى : « فلا تهلل لهما أف » على تحريم الضرب وغيره من أنواع الأذى وعلى جواز نسخ حكمه » (١٦٩) .

ويمثل ذلك جزم القاضى فى « التقریب » وقال : لا فرق فى جواز النسخ بما اقتضاه نص الكتاب وظاهره وجوازه بما اقتضاه فحواه ولحنه ومفهومه ، أو ما أوجبه العموم ودليل الخطاب عند مثبتها لأنه كالنص وأقوى منه (١٧٠) .

وابن السمعانى على ذلك أيضا ، لأن مفهوم الموافقة مثل النطق بل وأقوى منه (١٧١) .

وما يحكيه هؤلاء الأصوليون من اتفاق معارض بإشارة البعض الى خلاف فى المسألة ، فالزركشى فى « البحر المحيط » يعقب على ما ذكر من اتفاق بقوله : « وهو عجيب ، فان فى المسألة وجهين لأصحابنا وغيرهم حكاهما الماوردى فى الحاوى والشيخ أبو اسحاق فى اللمع وسليم الرازى وصححوا المنع ، والماوردى نقله عن الأكثرين ، قال : لأن القياس فرع النص الذى هو أقوى فلا يجوز أن يكون ناسخا له (١٧٢) .

(١٦٨) المحصول جزء ١ قسم ٣ ص ٥٤٠ .

(١٦٩) الاحكام ج ٣ ص ٢٣٥ .

(١٧٠) ارشاد الفحول ص ١٧٠ .

(١٧١) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(١٧٢) المرجع السابق والصفحة نفسها ، وسليم الرازى هو أبو الفتح

سليمان بن أيوب الرازى تفقه على الاسفرايينى ، كان فقيها أصوليا وله مصنفات - توفى سنة ٤٤٧ هـ . راجع طبقات الفقهاء للشيرازى تحقيق

د. احسان عباس ص ١٣٢ .

ويبدو أن محل النزاع في المسألة مختلف ، فالذين حكوا الاتفاق على جواز النسخ به - أى بمفهوم الموافقة - بناء على أنه من دلالة اللفظ ، أما الذين حكوا الاختلاف في النسخ به فإن ذلك مبنى على أنه من باب القياس لا دلالة اللفظ ، ولعل هذا يظهر بوضوح في قول الذين خالفوا في النسخ بمفهوم الموافقة بل وصححوا منع النسخ به ، فإن الماوردي منهم يجعل دليله على ذلك : « أن القياس فرع النص الذي هو أقوى فلا يجوز أن يكون ناسخا له » (١٧٣) .

وقد ورد ذلك بوضوح أكثر على لسان صاحب فواتح الرحموت - الحنفى الذى قال : « والتحقيق فيه أنه ان كانت الدلالة على حكم الفرع ، يوضع الكلام له بأن يقول الواضع : وضعت هيئة تركيب لافادة حكم المنطوق وما هو مشارك له فى المناط المفهوم لغة من غير نظر ورأى فيصح كونه ناسخا ومنسوخا لكونه مدلولاً لكلام الشارع كالمنطوق ، وان لم يكن الكلام موضوعا له وانما يستفاد الحكم بوجود العلة الموجبة للحكم كما يقول به قائل كونه قياسا جليا فينبغى أن يكون حكمه حكم القياس فى النسخية والمنسوخية ، فان جاز هناك جاز هنا والا لا ، وكذا الحال فى بقاء حكم أحدهما دون الآخر » (١٧٤) .

* * *

١٠ - دلالة النص عند الحنفية :

يقابل مصطلح مفهوم الموافقة عند المتكلمين الذى يقع فى اطار قسمتهم للدلالات الى منطوق ومفهوم ، والمفهوم الى مفهوم موافقة ومخالفة - مصطلح « دلالة النص » عند الحنفية - الذى يأتى هو الآخر

(١٧٣) راجع الصفحة السابقة .

(١٧٤) مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت بهامش المستصفى ج ٢ ص ٨٨ . وفى ذلك يذهب الجمهور الى أن القياس لا يكون ناسخا لغيره الا ما جاء عن أبى القاسم الأنماطى أنه يجوز اذا كانت علة منصوصة لا مستنبطة . راجع فى النسخ بالقياس ، ارشاد الفحول ص ١٧٠ .

فى اطار قسمتهم للدلالات الى دلالة عبارة ، وشارة ، ودلالة ، واقتضاء ،
وقد اشارت مقدمة هذا البحث الى مناهجهم فى ذلك .

ودلالة النص عند الحنفية ويسمونها بعضهم « دلالة الدلالة » هى عين
مفهوم الموافقة الذى اصطلح عليه المتكلمون ، وان كانت كتب الحنفية تأتى
متخلفة كثيرا مما حفلت به كتب المتكلمين وهم يتناولون مفهوم الموافقة
بحسب ما تم عرضه فى الصفحات السابقة .

فأصوليو الحنفية يكادون يتفقون فى :

١ - تعريف دلالة النص .

٢ - شمولها للأولى والمساوى .

٣ - أنها من باب دلالة اللفظ لا القياس .

كما أن مباحثهم فيها لا تتعرض كثيرا لعموم دلالة النص ، ونسخها
والنسخ بها ، وهى أمور وقف المتكلمون عندها كثيرا وأخذ البحث فيها
حيزا كبيرا عند تناولهم لمفهوم الموافقة .

* * *

● تعريف دلالة النص عند الحنفية :

يعرف السرخسى فى أصوله دلالة النص بأنها : « ما يثبت بمعنى
النظم لغة لا اجتهدا ولا استنباطا بالرأى » (١٧٥) .

ويعرفها البزدوى بأنها : « ما ثبت بمعنى النص لغة لا اجتهدا
ولا استنباطا » (١٧٦) .

وهذان التعريفان متقاربان فى اللفظ ومتطابقان من حيث المعنى تطابقا
تاماً ، ومؤداهما أن دلالة النص تعرف بمجرد اللغة من حيث انها
ثابتة بالمعنى المعلوم من النص ، فما تدل عليه ليس ثابتا بصورة النص
وذاات نظمه ليكون ثابتا بالعبارة ، كما أنه ليس ثابتا عن طريق الاجتهاد
والاستنباط بالرأى ليكون ثابتا بالقياس (١٧٧) .

(١٧٥) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤١ .

(١٧٦) أصول فخر الاسلام البزدوى مع كشف الأسرار ج ١ ص ٧٣ .

(١٧٧) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤١ .

ويوضح هذا المعنى الذي يثبت به الحكم من طريق اللغة أكثر -
الامام علاء الدين بن عبد العزيز البخارى فى تعريفه لدلالة النص بأنها :
« فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده » (١٧٨) .

وصدر الشريعة فى تعريفه لها بأنها : « دلالة اللفظ على الحكم فى
شئ يوجد فيه معنى يفهم كل من يعرف اللغة أن الحكم من المنطوق لأجل
ذلك المعنى » (١٧٩) .

ومن هذه التعريفات كلها نصل الى أن أصولى الحنفية يلتقون مع
أصولى المتكلمين فى أن دلالة النص عندهم هى : « دلالة النص على ثبوت
حكم المنطوق للمسكوت عنه لاشتراكهما فى معنى يدرك بمجرد فهم اللغة
دون حاجة الى بحث واجتهاد » (١٨٠) . وهو نفس التعريف الذى أمكن رد
تعريفات المتكلمين اليه سابقا .

هذا وأصوليو الحنفية وإن التقى تعريفهم فى الجملة مع تعريف
المتكلمين إلا أن تعريفاتهم - فى تفاصيلها - لدلالة النص تتميز بالأمور
التالية :

١ - أنها متقاربة ولا يرد فيها ما ورد فى تعريفات المتكلمين من
شمول مفهوم الموافقة للمساوى أحيانا وعدم شموله له ، مما يدل على
أن « دلالة النص » عندهم تشمل النوعين على حد سواء .

٢ - أن ارتباط هذه الدلالة باللغة وعدم استنادها للقياس يبدو
واضحا فى تعاريف الحنفية أكثر منه فى تعريفات المتكلمين .

٣ - أن تعريفاتهم مجمعة على أن هذه الدلالة تأتى من جهة اللغة
عن طريق المعنى بدلالة سياق الكلام ومقصوده ، ولم يرد عنهم ما ورد عن
بعض المتكلمين من أن هذه الدلالة تأتى لغة من جهة العرف .

(١٧٨) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٣ .

(١٧٩) تنقيح الأصول مع التلويح والتوضيح ج ١ ص ١٣١ .

(١٨٠) الدلالة وأثرها فى تفسير النصوص ، بحث للدكتور حمد الكبيسى

بمجلة كلية الشريعة جامعة بغداد ص ١٥ .

أما شمول هذه الدلالة عندهم للأولى والمساوى فقد صرحوا به أكثر - بعد تعريفاتهم لدلالة النص - بأمثلتهم وهي أمثلة تشمل النوعين ولم يرد عنهم في ذلك اختلاف كالذى ورد عند المتكلمين فهم يمثلون لدلالة النص بتحريم الضرب والشتيم المدرك بدلالة اللغة من قوله تعالى : «فلا تقل لهما أف» وتحريم احراق واهلاك مال اليتيم المدرك بدلالة اللغة من قوله تعالى : « ان الذين يأكلون أموال آيئناهم ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا » (١٨١) .

ثم ان ارتباط هذه الدلالة باللغة وعدم استنادها على القياس يتضح فى تعريفاتهم من نصهم على ذلك صراحة فيها ، فهم يقولون فى تعريف دلالة النص - كنا سبق - بأنها ما ثبت بسعنى النص لغة لا اجتهدادا واستنباطا .

بل ان السرخسى ييوب للدلالات كلها بقوله : « باب الأحكام الثابتة يظاهر النص دون القياس والرأى » (١٨٢) . وهذا يبعد الدلالات كلها عندهم ومن بينها « دلالة النص » من دائرة القياس والرأى .

كما أنهم يؤكدون ذلك أكثر :

١ - بأن دلالة النص يشترك فى معرفتها كل من له بصر بالكلام فقيهها أو غير فقيه ، أما القياس فيختص به العلماء العارفون بالاستنباط والرأى (١٨٣) .

٢ - أن القياس لا يجوز أن يكون الأصل فيه جزءا من الفرع والأصل ، فى دلالة النص جزء من الفرع .

٣ - أن دلالة النص كانت قبل شرع القياس لأنها دلالة لغوية .

٤ - أن أهل العلم اتفقوا على الاحتجاج بدلالة النص من مثبتى القياس وثقاته إلا ما نقل عن داوود .

(١٨١) كشف الأسرار مع أصول فخر الاسلام البزدوى ج ١ ص ٧٣ - والآية من سورة النساء : ١٠ .

(١٨٢) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٢ .

(١٨٣) المرجع السابق والصفحة نفسها .

هـ - أنهم يثبتون بدلالة النص ما يثبت بالنص كالحدود والكفارات التي لا تثبت عندهم بالقياس وإنما تثبت بالنص (١٨٤) •

هذا ، ورغم هذا الإجماع عندهم على أن « دلالة النص » من باب الدلالة اللفظية وتسميتهم لها بـ « دلالة النص » شاهد على ذلك ، إلا أن عبد العزيز البخارى فى كشف الأسرار يشير الى أن من أصولى الحنفية من اعتبر دلالة النص من باب القياس حيث يقول : « فأما عند من جعلها قياسا من أصحابنا فلا تثبت بها الحدود والكفارات لأنها لا تثبت بالقياس عندنا » (١٨٥) •

ويبدو أن هذا النفر - الذى أشار اليه البخارى - قليل ، ولهذا لم يتضح هذا الاتجاه عند الحنفية بدرجة الوضوح التى ظهر بها عند المتكلمين الذين أورد البحث آراءهم وأدلتهم فيما سبق •

هذا ، وأصوليو الحنفية متفقون أيضا فى أن دلالة اللغة فى « دلالة النص » من باب الفهم من السياق والقرائن ، وفى هذا يقول صاحب كشف الأسرار : « واعلم أن الحكم انما يثبت بالدلالة اذا عرف المعنى المقصود من تحريم التأفيف والنهر وكف الأذى عن الوالدين ، لأن سوق الكلام لبيان احترامهما ، فيثبت الحكم فى الضرب والشتم بطريق التنبيه » (١٨٦) • ولا نجد عندهم أثرا للاختلاف الذى وقع بين أصولى المتكلمين فى أن دلالة اللغة هنا من باب الفهم من السياق أو من باب العرف - أى أن كلمة « التأفيف » انتقلت من معناها اللغوى الى معنى عرفى وهو المنع من كل أنواع الأذى ، وهو قول رجح البحث ضعفه حين بحث هذه المسألة عند المتكلمين •

* * *

(١٨٤) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٤ ، وانظر فى فتاواهم فى الحدود والكفارات التى اعتمدوا فيها على دلالة النص وهى كثيرة : أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٨ •

(١٨٥) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٤ •

(١٨٦) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٣ •

● حجة دلالة النص عند الحنفية :

ترتب على اعتبار الحنفية لدلالة النص دلالة لفظية أن كانت حجة عندهم ووجه من وجوه دلالة اللفظ على المعنى • وأنها تعمل عمل النص في ذلك •

غير أن الحنفية لملاحظتهم التدرج بين الدلالات ينصون عند حديثهم عن حجيتها على أن الثابت بها كالثابت بدلالة الإشارة ، فكما أن دلالة الإشارة السابقة حجة عندهم ، فكذلك دلالة النص ترى ذلك واضحا في كتبهم عند الحديث عن حجيتها ، كما أنهم عند الحديث عن دلالة الإشارة نفسها يشبهون الثابت بها بالثابت بالعبارة وهكذا مما ينبىء عن ملاحظتهم للتدرج بين الدلالات كما ذكرنا • ومما يدل على ملاحظتهم لذلك التدرج بصورة أوضح نصهم في هذا الموضع نفسه على تقديم دلالة الإشارة على دلالة النص عند التعارض وفي هذا يقول السرخسي : « ولهذا جعلنا الثابت بدلالة النص كالثابت بإشارة النص وإن كان يظهر بينهما التفاوت عند المقابلة » (١٨٧) وهو أمر سوف يعرض له البحث بصورة أوفى عند الحديث عن التعارض بين الدلالات عندهم •

هذا ، ولأن دلالة النص حجة عند الحنفية يعتمد عليها كما يعتمد على النص نفسه لأنها دلالة تعتمد على معنى النص وما يفهم منه بحسب اللغة فانهم يعملونها على الوجه الآتى :

١ - يقدمون الحكم الثابت بها على خبر الواحد والقياس وفي هذا يقول ابن نجيم (ت ٩٧٠ هـ) : « والثابت به ، أى بهذا القسم - يشير الى دلالة النص - كالثابت بالإشارة في كونه قطعيا مستندا الى النظم لاستناده الى المعنى المفهوم منه بحسب اللغة ، ولهذا سميت دلالة النص فتقدم على خبر الواحد والقياس » (١٨٨) •

(١٨٧) أصول السرخسي ج ١ ص ٢٤٢ •

(١٨٨) فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ٤٦ •

ولعلمهم يريدون بدلالة النص التي تقدم على خبر الواحد خاصة بدلالة النص القطعي في ثبوته لا مجرد دلالة النص ، والا ترتب على اطلاق قولهم تقديم دلالة النص الظني وهو خبر الواحد على خبر الواحد نفسه وهذا يؤول الى تقديم دلالة النص على دلالة العبارة وهو أمر غير جائز .
أما تقديم دلالة النص على القياس فسائق لأن الحكم الثابت بالقياس ظني والحكم الثابت بدلالة النص قطعي (١٨٩) .

وان كان الأوجه أن يقيد القياس الذي تقدم عليه دلالة النص بالقياس الذي يعتمد في ادراك علته على المناسبة - أي على الرأي والاجتهاد - لا على القياس المنصوص العلة وهو أمر أدركه بعض الشراح فأشاروا اليه (١٩٠) .

٢ - يشتون بها الحدود والكفارات التي لا تثبت الا بالنص ، ولا مجال لاثباتها بالقياس عندهم (١٩١) ، وفي هذا يقول السرخسي وهو يتحدث عن حجية دلالة النص وأنها تعمل عندهم عمله : « ولهذا جوزنا اثبات العقوبات والكفارات بدلالة النص وان كنا لا نجوز ذلك بالقياس » (١٩٢) .

ومن مسائل الحدود التي اعتمد فيها الحنفية على دلالة النص :
(أ) ما جاء عن شمس الأئمة السرخسي من أن ثبوت الرجم لكل

(١٨٩) راجع مناهج الأصوليين في الاجتهاد بالرأي للأستاذ الدكتور مفتحي الدين ص ٣٢٥ .
(١٩٠) التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٣٦ ، وحاشية الرهاوي على شرح المنار ج ١ ص ٥٣٠ .
(١٩١) عدم جواز اثبات الحدود والكفارات بالقياس هو مذهب الحنفية أنفسهم ، أما الجمهور فيرون جواز اثبات الحدود والكفارات بالقياس - راجع التقرير والتحجير ج ٣ ص ٢٤١ ، ومسلم الثبوت ج ٢ ص ٢٧٦ - والاحكام للامدي ج ٣ ص ٩١ ، والمستصفي للغزالي ج ٢ ص ١٠٠ ، وشرح العضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ٢٥٤ ، وارشاد الفحول للشوكاني ص ١٩٦ .
(١٩٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٢٤٢ .

زان محصن يكون بدلالة النص حيث جاء عنه - وهو يعرض لثبوت الحدود بدلالة النص : « ومثال هذا ما روى أن ماعزا زنى وهو محصن فرجم (١٩٣) فاذا ثبت بهذا الحكم فى غيره كان ثابتا بدلالة النص لا بالقياس » (١٩٤) •

فالسرخسى يعتمد دلالة النص أساسا لأجراء حد الزنا - عند ثبوته - على كل زان محصن غير ماعز بدلالة النص الوارد فى حق ماعز لتوفر المعنى فيه ، وفى ذلك اثبات لحد الزنا بدلالة النص ، ولا سبيل للقياس هنا لأن الحدود لا تثبت بالقياس عند الحنفية •

هذا ما ورد عن شمس الأئمة السرخسى ، الا أن ابن الملك فى شرحه للمنازل لم يرض ذلك واعتبر دليل ثبوت الرجم فى غير ماعز هو النص وهو ما روى البخارى فى صحيحه عن عمر - رضى الله عنه - قال : « ألا وان الرجم حق على من زنى وقد أحصن » (١٩٥) •

وإذا كان الأمر كذلك فليس ثمة حاجة لاثبات الحكم فى غير ماعز بدلالة النص •

وقد عقب الرهاوى فى حاشيته على شرح ابن الملك بأن الحديث الذى اعترض به ابن الملك موقوف لا مرفوع ، وهو جزء من خطبة لسيدنا عمر - رضى الله عنه - فلا يصلح للاعتراض به اللهم الا أن يقال : ان الحديث الموقوف يؤخذ به ويكون له حكم المرفوع فى الأمور التوقيفية التى لا سبيل لأدراكها بالرأى والاجتهاد (١٩٦) •

ثم ذكر : « أن السلف - رضى الله عنهم - لم يحصروا ثبوت الحكم

(١٩٣) تقدم تخريج الحديث .

(١٩٤) أصول السرخسى ج ٢ ص ٢٤٢ •

(١٩٥) الحديث رواه الترمذى أيضا فى باب الحدود عن ابن عباس (باب ما جاء فى تحقيق الرجم) وقال أبو عيسى عنه : هذا حديث حسن صحيح ، وروى من غير وجه عن عمر - رضى الله عنه - راجع صحيح الترمذى بشرح ابن العربى ج ٦ ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ •

(١٩٦) شرح المنار وحواشيه ص ٥٣١ •

فى غير ماعز بطريق الدلالة بل انما مثلوا به فيجوز أن يكون الحكم ثابتاً
بعبارة النص ودلالته كما أثبتوا النقض بالخارج من غير السبيلين بالحديث
وبالقياس على الخارج من السبيلين « (١٩٧) » .

وما عقب به الرهاوى هو الصواب ، لأن رجم الزانى المحصن ثبت
بنصوص كثيرة وأن قصة ماعز تأتي من باب التأكيد فى ذلك ، ومن
النصوص الواردة فى رجم الزانى المحصن قوله صلى الله عليه وسلم :
« لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله
الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق
للجماعة » (١٩٨) .

(ب) ما ذهب اليه الصحابان من تطبيق حد الزنا فى اللواطه معتمدين
فى ذلك على دلالة قوله تعالى : « (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلده ، ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله) » (١٩٩) .

حيث دلت هذه الآية بعبارتها على جلد الزانية والزانى مائة جلده
والمعنى الذى من أجله شرع الحد فى حقهما هو سفح الماء واراقتة فى محل
محرم مشتهى ، وهذا المعنى موجود فى اللواطه بل هو أظهر فيها لأن الماء
فى اللواطه مهدر لا تنفأ توهم الحبل فيها بخلاف الزنا ، كما أن حرمتها
قوية لأنها مؤبدة لا تنكشف بحال بخلاف حرمة الزنا فانها قد تنكشف فى
بعض الأحوال بالعقد أو بملك اليمين (٢٠٠) .

وخالف الصحابين - فى ذلك - الامام أبو حنيفة محتجاً بأن المعنى
الذى من أجله ثبت الحد فى الزنا قاصر فى اللواطه ، وذلك للاعتبارات
التالية :

(١٩٧) المرجع السابق والصفحات نفسها .

(١٩٨) الحديث رواه الجماعة . راجع منتقى الأخبار (باب الدماء)

ج ٧ ص ١٤٦ .

(١٩٩) النور : ٢ .

(٢٠٠) التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٤ ، وأصول السرخسى ج ١

ص ٢٤٣ .

— أن سفح الماء في الزنا أشد ضررا منه في اللواط ، لأن فيه اهلاك نفس معنى ، وهذا هو المعنى في اقامة حد الزنا لا مجرد سفح الماء .

— أن الشهوة في الزنا أبلغ لكونها من الجانبين لميلان طبيعتهما اليه بخلاف اللواط فان الشهوة فيها من جانب الفاعل فقط اذ المفعول به يمتنع عنها بطبعه على ما هو أصل الجبلة السليمة .

وقد رجح بعض الشراح قول الامام أبي حنيفة وردوا قول صاحبين من جهة أن ترجيحهما لقوة الحرمة في اللواط على الحرمة في الزنا غير مقبول ليكون سببا في ايجاب الحد ، لأن حرمة الدم والبول — مثلا — فوق الخمر لأنها لا تزول أبدا وحرمة الخمر تزول بالتخليل ، ومع ذلك لا يجب الحد بشرب الدم والبول كما يجب بشرب الخمر (٢٠١) .

(ج) ما ذهب اليه الحنفية من اقامة حد الحراة على الردء (المعاون) واعطائه حكم المباشر اعتمادا على دلالة النص . وفي هذا يقول السرخسي: « لأن عبارة النص المحاربة ، وصورة ذلك بمباشرة القتال ومعناها لغة : قهر العدو والتخويف على وجه ينقطع به الطريق ، وهذا معلوم بالمحاربة لغة ، والردء مباشر لذلك كالقاتل ، ولهذا اشتركوا في الغنيمة فيقام الحد على الردء بدلالة النص من هذه الوجوه » (٢٠٢) .

(د) ما ذهب اليه صاحبان من أن القتل بالمثل — الذي لا تحتمله البنية — كالحجر العظيم أو الخشبة العظيمة عمدا عدوانا يجب فيه القصاص بدلالة النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا قود الا بالسيف » (٢٠٣) ذلك أن القتل بالمثل يتحقق فيه معنى القتل بما يفرق أجزاء الجسم من سيف ونحوه بل ربما كان العمد العدوان أبلغ في القتل بالمثل لأنه يزهد

(٢٠١) التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٤ .

(٢٠٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٢٤٢ .

(٢٠٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في الديات (باب لا قود الا بالسيف) .

راجع المعجم المفهرس لالفاظ الحديث ج ٣ ص ٤٩ مادة « سيف » .

الروح بنفسه ، والجراح يزهد الروح لا بنفسه وانما بواسطة السراية فى الجسم (٢٠٤) •

وخالفهما فى ذلك الامام أبو حنيفة محتجا بأن المعنى الذى بنى عليه الحكم فيما يفرق الأجزاء كالسيف أنه متلف للبنية مع ظهور أثره فى الظاهر والباطن فلا يثبت هذا الحكم فيما لا يماثله فى هذا المعنى كالحجر والعصا (٢٠٥) •

ومن مسائل الكفارات التى اعتمد فيها الحنفية على دلالة النص :
(أ) ايجابهم الكفارة على من أفطر فى نهار رمضان متعمدا بالأكل والشرب بدلالة الحديث الذى أوجب الكفارة على من أفطر فى نهار رمضان متعمدا بالجماع ، وهو حديث أبى هريرة الذى جاء فيه : « جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله • قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى فى رمضان • قال : هل تجد ما تعتق به رقية ؟ قال : لا • قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا • قال : فهل تجد ما تطعم به ستين مسكينا ؟ قال : لا • ثم جلس فأثنى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا • فقال : أعلى أفقر منى ؟ فما بين لابتيها (٢٠٦) أهل بيت أحوج اليه منا ، قال : فضحك النبى صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال : اذهب فأطعم أهلك » (٢٠٧) •
فهذا الحديث — كما هو ظاهر — يدل بعبارته على ايجاب الكفارة على الأعرابى الذى جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم وحكى واقعته من أنه أفطر متعمدا بالوقاع فى رمضان فطلب اليه الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكفر •

(٢٠٤) التقرير والتخبر ج ١ ص ١١٤ •

(٢٠٥) اصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٣ •

(٢٠٦) « اللابتين » ثنية لابة وهى الحرة ، والحرة الأرض التى فيها حجارة سود ، والضمير فى قوله « لابتيها » . راجع الى المدينة أى : ما بين حرتى المدينة أهل بيت أحوج اليه منا . راجع نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٩٦ •
(٢٠٧) الحديث رواه الجماعة . راجع « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » : (باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع) ج ٤ ص ٢٩٣ •

فعدى الحنفية هذا الحكم بدلالة النص الى المفطر متعمدا بالأكل والشرب من جهة أن المعنى الذى من أجله وجبت الكفارة على الأعرابي المفطر بالجماع متعمدا هي الجناية على الصوم ، وتقويت ركنه ، وذلك المعنى موجود فى المفطر متعمدا بالأكل والشرب فيثبت الحكم فى حقه بدلالة النص (٢٠٨) •

وهذا رأى هو أيضا رأى المالكية وهو المحكى عن عطاء والزهرى والحسن والثورى والأوزاعى واسحاق •

أما الشافعى وأحمد فلم يوجبا الكفارة بذلك ، وهو قول سعيد ابن جبير والنخعى وابن سيرين وحماة (٢٠٩) •

(ب) مما يدخل عند الحنفية فى باب الاعتماد على دلالة النص فى اثبات الكفارات ايجاب الكفارة على المرأة المفطرة بالجماع عمدا فى نهار رمضان • وفى هذا يقول السرخسى : « ومن ذلك أن النبى صلى الله عليه عليه وسلم لما أوجب الكفارة على الأعرابي بجنائته المعلومة بالنص لغة أوجبا على المرأة أيضا مثل ذلك بدلالة النص لا بالقياس » (٢١٠) •

ومنه أيضا اعتبارهم من جامع ناسيا فى نهار رمضان كمن أكل أو شرب ناسيا فيه فى عدم ايجاب القضاء ولا الكفارة عليه استنادا الى دلالة قوله صلى الله عليه وسلم لمن أكل وشرب ناسيا فى نهار رمضان : « أتم على صومك فانما أطعمك الله وسقاك » (٢١١) •

* * *

● الظنية والظنية فى دلالة النص عند الحنفية :

لم يرد عن المتقدمين من أصولى الحنفية كأبى زيد الدبوسى والسرخسى ما يشير الى انقسام دلالة النص عندهم الى قطعية وظنية الا أن

-
- (٢٠٨) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٤ •
(٢٠٩) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ •
(٢١٠) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٢ •
(٢١١) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٤٥ وبداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٠٣ • والحديث تقدم تخريجه •

المتأخرين منهم قسموها الى قطعية وظنية وهم فى ذلك لا يختلفون عن المتكلمين ، وفى هذا يقول صاحب كشف الأسرار - بعد كلام سبق - : « ثم ان كان المعنى المقصود معلوما قطعا كما فى تحريم التأفيف فالدلالة قطعية ، وان احتمل أن يكون غيره هو المقصود كما فى ايجاب الكفارة على المفطر بالأكل والشرب فهى ظنية » (٢١٢) .

والتفتازانى فى شرحه « التلويح » يسميها بالضرورة والنظرية ، ويعنى بالضرورة التى تعلم بالضرورة ولا تحتاج الى اعمال فكر ونظر وهى القطعية عند غيره ، وبالنظرية ما تحتاج الى فكر ونظر (٢١٣) . وهى الظنية عند الآخرين ، وهذا الاختلاف فى المصطلح والتسمية ولا مشاحة فى الاصطلاح كما هو مقرر .

وتعريفهم الذى يوردونه لدلالة النص القطعية هو نفس تعريف المتكلمين السابق الذى اختاروه لدلالة مفهوم الموافقة القطعية وهو أن القطعى ما علم فيه المعنى المقصود قطعا بطريقة لا يكون فيها مجال للاختلاف وعلم وجوده أيضا فى المسكوت عنه قطعا ، ويمثلون لهذا النوع من دلالة النص بما مثل به المتكلمون وهو قوله تعالى : « ولا تقل لهما أف » من جهة دلالته على تحريم ايداء الوالدين بأى نوع من أنواع الأذى - الضرب والشتيم وغيرهما - فان ذلك معلوم قطعا فتكون دلالة النص هنا من باب الدلالة القطعية (٢١٤) .

أما دلالة النص الظنية فهى التى لا يتأتى فيها القطع بوجود المعنى الذى بنى عليه الحكم فى المنصوص عليه فى الأمر المسكوت عنه (٢١٥) . والأمثلة التى يوردونها لدلالة النص الظنية كثيرة وتدخل فيها المسائل التى استشهدوا بها على اثبات الحدود والكفارات بدلالة النص وتعرضنا لها سابقا ، فان تلك المسائل كما وضح من عرضها كانت محلا للاختلاف .

(٢١٢) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٣ .

(٢١٣) التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٣٣ .

(٢١٤) كشف الأسرار ج ١ ص ٧٣ .

(٢١٥) المرجع السابق والصفحة نفسها .

واختلاف وجهات النظر حولها دليل على أنها من باب دلالة النص الظنية لا القطعية والا ما كانت محلا للاختلاف كإيجاب الكفارة بالأكل والشرب عمدا في نهار رمضان وإجراء حد الزنا في اللواط وإعطاء القتل بالمثل حكم القتل بالسيف .

هذا ، وقد كان انقسام دلالة النص عندهم الى قطعية وظنية محل نقد من بعض الشراح كما كان تماما محل نقد عند بعض المتكلمين وتعرضنا له في حينه عند الحديث عن مفهوم الموافقة عندهم . والنقد أتى من نفس الجهة التي أتى بها عند المتكلمين وهو أن دلالة النص دلالة تعرف من جهة اللغة ، وهذا يقتضى ألا تكون محلا للاختلاف وجهات النظر كالذى يبدو في دلالة النص الظنية .

وفى هذا يقول بعض متأخريهم وهو بصدد التعقيب على الأحكام التي كانت مثارا للاختلاف : « ان عد مثل هذه الأحكام في الدلالة لا يحسن لأن الشافعى - رحمه الله - لم يعرف هذا مع أنه من أهل اللسان فكان ينبغى أن يعد في القياس ، ثم قال : ومثل هذا كثير لنا وله » (٢١٦) .

وهذا الرأي هو الأوجه لأن المعنى في دلالة النص اذا كان محلا للاختلاف وظنى كما هو الحال في علة القياس فان ذلك يجعل الفيصل والفارق بين القياس ودلالة النص منعدما (٢١٧) مع أن الفرق بينهما ينبغى أن يكون كبيرا وملاحظا من حيث الطبيعة والآثار كما وضع من خلال الحديث عن مفهوم الموافقة عند المتكلمين . ودلالة النص عند الحنفية .

* * *

● عموم دلالة النص عند الحنفية :

يتجه أصوليو الحنفية الى أن الثابت بدلالة النص لا عموم له ليحتمل التخصيص لأن التخصيص يبان أن أصل الكلام غير متناول لما أخرجه

(٢١٦) نور الأنوار للبيهوى ج ١ ص ٢٥٧ .

(٢١٧) مناهج الأصوليين في الاجتهاد بالرأى للدكتور فتحى الدرينى

ص ٣٣٦ .

التخصيص ، والثابت بدلالة النص ثابت بالمعنى لغة ، وإذا كان معنى النص متناولا له لغة لا يبقى هناك احتمال لكونه غير متناول له وهو ما يقتضيه التخصيص ، فيكون الوارد عليه بمثابة الناسخ لا المخصص (٢١٨) .

ولعل عدم قبول الثابت بدلالة النص عند الحنفية للتخصيص يرجع أيضا الى نظرتهم للفرق بين المخصص والناسخ بأن المخصص هو الذى لا يتراخى عن العام فى المجىء فان تراخى كان ناسخا لا مخصصا (٢١٩) .

* * *

(٢١٨) أصول السرخسى ج ١ ص ٢٥٤ .
(٢١٩) أصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي .
ج ١ ص ٢٥٣ .

الفصل الثاني

مفهوم المخالفة

● فكرة مفهوم المخالفة وتعريفه :

مفهوم المخالفة هو القسم الثاني من قسمي المفهوم ، فهو — اذن — دلالة في غير محل النطق •

واذا كان قسيمه المفهوم الموافق تكون دلالاته في المسكوت عنه موافقة للمنطوق به ، فان دلالة هذا القسم في المسكوت عنه مخالفة للمنطوق به في الاثبات والنفي ، فاذا كان المنطوق — مثلا — مثبتا يكون مفهوم المخالفة نافيا ، واذا كان المنطوق نافيا يكون مفهوم المخالفة مثبتا (١) ولهذا سمي بمفهوم المخالفة •

هذا واذا كانت فكرة مفهوم الموافقة تقوم على اشتراك المنطوق به والمسكوت عنه في معنى يدرك بمجرد فهم اللغة دون حاجة الى بحث واجتهاد ، ولهذا تساويا في الحكم — كما رأينا — مع أولوية المسكوت عنه — أحيانا — بالحكم من المنطوق به •

فان فكرة مفهوم المخالفة تقوم على اختلاف المسكوت عنه عن المنطوق به في تحقيق القيد الذي بنى عليه الحكم في المنطوق به ، وبناء على ذلك يختلفان في الحكم •

هذه هي الفكرة العامة لمفهوم المخالفة ، وفي ضوءها كانت تعريفات المتكلمين لهذا النوع من المفهوم •

فعرفه امام الحرمين بأنه : « ما يدل من جهة كونه مخصصا بالذكر على أن المسكوت عنه مخالف للمخصص بالذكر » (٢) •

(١) راجع تعريف ابن الحاجب لمفهوم المخالفة في مختصر المنتهى مع شرحه ج ٢ ص ١٧٣ ، وسوف يرد ذكره بعد قليل •
(٢) البرهان ج ١ ص ٤٤٩ •

وعرفه الامام الغزالي فقال : « ومعناه الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفى الحكم عما عداه » (٣) .

وعرفه الآمدي فقال : « ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت فيه مخالفا لمدلوله في محل النطق » (٤) .

وهو عند ابن الحاجب « أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم اثباتا ونفيا » (٥) .

هذا ، ويلاحظ على الامام الآمدي وابن الحاجب أنهما اقتصرا في تعريفهما لمفهوم المخالفة على أن يكون الحكم في المسكوت عنه مخالفا للمنطوق به من غير تعرض للسبب في ذلك والباعث عليه وهو عدم تحقق القيد الذي بنى عليه الحكم في الأصل المنطوق به في الفرع المسكوت عنه .

أما امام الحرمين والغزالي فقد أشارا الى ذلك كما هو ظاهر تعريفيهما .

والإشارة الى ذلك لازمة وتعطى توضيحا أكثر لمدلول مفهوم المخالفة وان له يكن السبب - حقيقة - داخل في ماهية المعرف .

وعلى كل حال فيمكن الجمع بين التعاريف السابقة الواردة لمفهوم المخالفة بأن نقول انه : « دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق لانتفاء قيد من القيود المعتبرة في الحكم » (٦) .

وبناء على هذا التعريف فان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا قيد الغنم التي تجب فيها الزكاة - مثلا - بأن تكون سائمة في قوله صلى الله

(٣) المستصفى ج ٢ ص ١٩١ .

(٤) الاحكام للآمدي ج ٣ ص ٩٩ .

(٥) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٣ .

(٦) تفسير النصوص للدكتور محمد اديب صالح ج ١ ص ٦٠٩ .

عليه وسلم : « في الغنم السائمة زكاة » (٧) . فان الغنم غير السائمة — وهي المعلوفة — لا زكاة فيها ، وعدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة هو مفهوم المخالفة ، وقد دل عليه لفظ الحديث حين اعتبر في وجوب الزكاة في الغنم قيد السوم فدل ذلك على انتفاء الحكم — وهو وجوب الزكاة — عند انتفاء ذلك القيد المعتبر في الحكم .

هذا ، ولا بد من أن نذكر هنا أن المخالفة المذكورة في التعاريف يقصد بها النقيض لا الضد ، ولعل ابن الحاجب في تعريفه كان أكثر إبانة في ذلك حين قال في التعريف : ان المخالفة تكون في الاثبات والنفي ، وترتبطا على ذلك فان الحكم الثابت بناء على مفهوم المخالفة في المسكوت لا بد من أن يكون نقيضا للحكم الثابت بالمنطوق لا ضده .

ونقيض الشيء في اللغة ما ينفيه ويرفعه ، فنقيض الاثبات النفي ، ونقيض الوجود عدم ، أما الضد ، فان كل شيء ضاد شيئا يعنى به أنه غلبه كالسواد ضد البياض .

وبناء على ما ذكر فاذا قلت : هذا الشيء حرام فنقيضه عدم الحرمة من غير تعرض لاثبات الضد وهو الوجوب الا بدليل خارجي (٨) .

هذا ، ولأن مقتضى مفهوم المخالفة اثبات النقيض لا الضد ، فقد اعترض أصوليو المالكية على ابن أبي زيد القيرواني (٩) وغيره من الذين أخذوا من

(٧) ورد ذكر السائمة بروايات مختلفة في حديث الصدقة الذي رواه أنس عن سيدنا أبي بكر في كتابه الذي كتبه في شأن الصدقة — والحديث صحيح . قال ابن حزم عنه : « هذا كتاب في غاية الصحة ، وصححه ابن حبان — راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار (باب صدقة المواشي) ج ٤ ص ١٨ .

(٨) انظر مفهوم المخالفة أنواعه وحججه ، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للفقهاء المالكيين بآبى ظبي لسماحة الشيخ الناجي بن محمود ص ٥ .

(٩) هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني انتهت اليه رئاسة الفقه في زمنه وكان يسمى بمالك الصفي ، له كتب كثيرة منها : الرسالة المشهورة في الفقه المالكي — توفي سنة ٣٨٠ هـ . راجع الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

قوله تعالى في شأن المنافقين : « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » (١٠) وجوب الصلاة على أموات المسلمين بطريق مفهوم المخالفة ، وفي ذلك يقول القرافي : « وليس كما زعموا فإن الوجاب هو ضد التحريم ، والحاصل في المفهوم انما هو سلب ذلك الحكم المرتب في المنطوق وعدم التحريم أعم من ثبوت الوجوب ، فاذا قال الله تعالى : حرمت عليكم الصلاة على المنافقين ، فمفهومه أن غير المنافقين لا تحرم الصلاة عليهم ، وإذا لم تحرم جاز أن تباح ، فإن النقيض أعم من الضد ، وانما يعلم الوجوب أو غيره بدليل منفصل ، فلذلك يتعين ألا يزداد في المفهوم على اثبات النقيض » (١١) . والاتجاه الى أن مفهوم المخالفة يعنى اثبات النقيض في المسكوت عنه لا الضد هو الصواب كما قال القرافي (١٢) : « لأن فائدة التخصيص بالذكر أو التقييد بالصفة أو غيرها انما هو لمنع دخول شيء آخر ، وهذا يدل بوضوح على ثبوت الحكم المذكور المصرح به عن المسكوت عنه ، وسلب الحكم المصرح به عن المسكوت عنه لا يعنى اثبات حكم معين له ، بل ان الحكم الذي يدل عليه مفهوم المخالفة انما هو حكم ولكنه حكم غير معين ، وهو عبارة عن عدم ثبوت حكم المنطوق للمسكوت عنه ، فعلى هذا يكون حكم المسكوت عنه هو عدم دخوله في حكم المنطوق ، لأن اخراج الشيء عن محل الحكم يدل على انتفاء الحكم عنه » (١٣) .

* * *

● تسمياته :

هذا ، والأسماء التي تطلق على مفهوم المخالفة متعددة عند المتكلمين فهو مفهوم المخالفة كما سلف لما يرى من المخالفة فيه بين المنطوق به والمسكوت عنه (١٤) .

(١٠) التوبة : ٨٤ .

(١١) انظر شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٥٥ ، ونشر البنود ج ١

ص ٩٨ .

(١٢) راجع ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

(١٣) مفهوم المخالفة انواعه وحجته : بحث لسماحة الشيخ الناجي

ابن محمود ص ٦ .

(١٤) تفسير النصوص ج ١ ص ٦١٠ .

وهو « دليل الخطاب » لأن دليله من جنس الخطاب أو لأن الخطاب دال عليه (١٥) ، أو لحصول الدلالة فيه ببعض الاعتبارات كالوصفية والشرطية (١٦) .

وهو « لحن الخطاب » أى معناه (١٧) ، وهذا الاسم مشترك بينه وبين مفهوم الموافقة .

وهو أيضا « تنبيه الخطاب » (١٨) لأن الخطاب قد نبه اليه .

* * *

● أنواع مفهوم المخالفة :

تأسيسا على تعريف مفهوم المخالفة بأنه دلالة اللفظ على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لما دل عليه المنطوق لاقتفاء قيد من القيود المعتبرة فى الحكم فإن أنواعه تتنوع بتنوع تلك القيود ، والقيود التى تقيد بها الأحكام أو النصوص أو العبارات قيود كثيرة، ولهذا اختلف المتكلمون فى عددهم لأنواع مفهوم المخالفة تبعا لتوسعهم فى تلك القيود أو تضيقهم فيها بادراج بعضها فى الآخر ، فبعض الأصوليين من المالكية يصلون بهذه الأنواع الى ثلاثة عشر نوعا (١٩) ، والآمدي يصل بها الى العشرة أنواع ومثله الشوكانى فى ارشاد الفحول ، وهى عند الامام الغزالى ثمانية ، وعند ابن الحاجب أربعة فقط ، وكذلك عند ابن السبكي فى جمع الجوامع وعند القاضى البضاوى فى المنهاج مع اختلاف بين الأخيرين فى عد هذه الأربعة وترتيبها .

وسوف نعمل فى العرض الذى يلى على ذكر القدر الذى اتفق المتكلمون على عده من هذه الأنواع ، ثم نبه الى الأنواع التى تفرد بذكرها بعض الكتّاب مع النظر فى امكانية ردها الى الأنواع التى وقع

(١٥) ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

(١٦) تيسير التحرير ج ١ ص ٩٨ .

(١٧) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٤ .

(١٨) شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٥٣ ، ونشر البنود ج ١ ص ٩٨ .

(١٩) راجع بحث عن « مفهوم المخالفة : أنواعه وحججه » لسماحة

الشيخ محمد مختار السلامى مفتى تونس ص ٢ - ٤ .

الاتفاق على عددها ، ونخلص - من بعد ذلك - الى العدد المناسب الذى يقود البحث الى رد المفاهيم اليه .

وفى ذلك نجد أن المفاهيم من حيث عددها وذكرها تأتي عندهم على الوجه الآتى :

١ - أن مفهوم الصفة محل اتفاق من حيث عدده وذكره بين أنواع المفاهيم عند كل المتناولين لمفهوم المخالفة من أصولى المتكلمين (٢٠) .

٢ - أن مفهوم الشرط محل اتفاق من حيث عدده (٢١) .

٣ - أن مفهوم الغاية محل اتفاق من حيث عدده ما عدا القاضى البيضاوى فإنه لا يعده ، ولكن الأسنوى يذكره فى معرض شرحه . وينبه الى أن المصنف تركه لباب التخصيص (٢٢) .

٤ - أن مفهوم العدد محل اتفاق من حيث عد الأصوليين له ما عدا الامام الغزالى فإنه لا يعده ولعله داخل عنده فى الصفة (٢٣) ، وكذلك ابن السبكى فى جمع الجوامع يدخله فى الصفة (٢٤) .

٥ - أن مفهوم اللقب يذكر من حيث عدده عند كل الأصوليين من المتكلمين ما عدا ابن السبكى فى جمع الجوامع فهو لا يعده لكنه حين يتعرض لحجية المفهوم يتعرض له ولا يعتبره حجة وكذلك ابن الحاجب لا يعده ابتداء وان كان يذكره ويبين القول فيه بعد ايراده للمفاهيم التى يعتمد عليها (٢٥) .

(٢٠) راجع المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، الاحكام للأمدى ج ٣ ص ٩٩ ، ١٠٠ ، المنهاج للقاضى البيضاوى ج ١ ص ٣١٥ ، مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٣ ، جمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٦ ، تنقيح الفصول للقرافى ص ٥٣ ، ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٨ .

(٢١) انظر المراجع السابقة .

(٢٢) المراجع السابقة ، وانظر الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٤ .

(٢٣) المراجع السابقة والمستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٢٤) المراجع السابقة وجمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٨ .

(٢٥) المراجع السابقة وجمع الجوامع ج ١ ص ٣٠ ، ومختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨٢ .

٦ - مفهوم الحصر يذكره كثير من أصولي المتكلمين ما عدا ابن الحاجب فإنه لا يذكره عدا ، لكن العضد يستدركه فيضيفه عند شرحه للمفاهيم كما أن السعد يعقب على عدم ذكر ابن الحاجب له بأنه من قبيل الصفة لأن الصفة المقصودة أعم من النعت النحوي ، والقاضي البيضاوي لا يذكره في عده للمفاهيم كذلك (٢٦) .

وفيما عدا ذلك فقد تفرد بعض المصنفين بذكر بعض أنواع المفاهيم :
١ - فالامام الغزالي يذكر الاسم المشتق الدال على جنس ويوافقه في عده الآمدي كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » (٢٧) فالطعام اسم مشتق من « طعم يطعم » وهو دال على جنس الأمر المتحدث عنه ، ولهذا عبر عنه بالاسم المشتق الدال على جنس غير أن كليهما بعد عدهما له يعقبان بأنه داخل في اللقب لكون الطعام لقب لجنس .

٢ - التخصيص بالأوصاف التي تطرأ وتزول بالذكر كقوله صلى الله عليه وسلم : « الثيب أحق بنفسها من وليها » (٢٨) يذكره الغزالي كذلك عدا ويوافقه في عده الآمدي أيضا .

والمراد بالوصف الذي يطرأ ويزول - أي الوصف غير الثابت - على أن الغزالي بعد عده له يعتبره ضعيفا ، ومن المناسب عندي أن يدخل هذا النوع في مفهوم الصفة عموما (٢٩) .

٣ - يعد الغزالي أيضا الاسم العام الذي يذكر ثم تذكر الصفة الخاصة معه في معرض الاستدراك والبيان كقوله صلى الله عليه وسلم :

(٢٦) حاشية السعد مع المختصر وشرح العضد ج ٢ ص ١٧٤ ، وانظر الأسنوي على المنهاج ج ١ ص ٣١٤ .
(٢٧) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، والاحكام ج ٣ ص ١٠٠ - والحديث رواه مسلم ، انظر نصب الراية ج ٤ ص ١٣٧ .
(٢٨) رواه مسلم في كتاب النكاح ، وأصحاب السنن الا البخاري عن ابن عباس - راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار (باب ما جاء في الإجماع والاستثمار) ج ٦ ص ٢٥٢ .
(٢٩) المراجع السابقة .

« من باع نخلة مؤبرة فثمرتها للبائع » و « اقتلوا المشركين الحربيين »
— مثلا — فانه ذكر النخلة والمشركين وهما عامان ثم استدرك تخصيص
المشركين بالحريين والنخلة بالمؤبرة ، وهذا التخصيص من غير أن تصحبه
قرينة لا مفهوم له فيرجع الأمر الى طلب سبب الاستدراك ، ومن الجائز أن
يكون هناك سبب سوى اختصاص الحكم لكننا لا نعرفه . وهذا النوع
أيضا يدخل في الصفة عندى ولا داعى لعهده قسما مستقلا (٣٠) .

٤ — يعد الغزالي أيضا الاستثناء ويعتبره قسما مستقلا ويوافقه في
ذلك الآمدى ، ولعل الاستثناء داخل في الحصر (٣١) .

هذا ، واذا أضفنا هذه الأربعة الى اللقب والشرط اللذين عدهما
الغزالي صراحة والحصر الذى يأخذ عنده قسمين تكون الأقسام ثمانية
عنده .

أما الآمدى فانه يضيف على ما وافق فيه الامام الغزالي حصر المبتدأ
— وهو حقيقة داخل في الحصر — كما يذكر العدد الذى يدخله الغزالي
في الصفة . فتكون الأقسام عنده عشرة .

والقراfi يعد الأنواع الستة الأولى ، ويضيف عليها الاستثناء وهو
« داخل في الحصر والزمان ، كقول القائل : « سافرت يوم الجمعة » مفهومه :
لم أسافر فى غير يوم الجمعة ، وهذا حقيقة داخل فى الصفة .

ومفهوم العلة ، ومثاله : « ما أسكر كثيره حرام » مفهومه : أن
ما لا يسكر كثيره فليس بحرام ، وهذا أيضا داخل فى الصفة .
فتكون الأقسام عنده عشرة أيضا (٣٢) .

هذا ، وفى ضوء العرض السابق للأنواع التى يعدها المتكلمون فى

(٣٠) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، وحديث « من باع نخلة
مؤبرة » رواه ابن ماجه عن ابن عمر وروى بلفظ آخر عن عبادة بن الصامت ،
وحديث عبادة فى اسناده انقطاع — راجع نيل الاوطار (أبواب بيع الأصول
والثمار) .

(٣١) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، والاحكام ج ٣ ص ١٠١ .

(٣٢) راجع تنقيح الفصول للقراfi ص ٥٣ .

كتبهم لمفهوم المخالفة فإن الأنواع التي اتفقوا على عدها من حيث الذكر في جملتها هي :

- | | |
|--------------------|-------------------|
| ١ - مفهوم الصفة • | ٢ - مفهوم الشرط • |
| ٣ - مفهوم الغاية • | ٤ - مفهوم العدد • |
| ٥ - مفهوم اللقب • | ٦ - مفهوم الحصر • |

وهذا بالطبع بملاحظة رد الأنواع الدقيقة التي تفرد بعضهم بعدها من الذين أكثروا من عدهم لأنواع المفاهيم كالفزالي والآمدي والقرافي إلى بعض هذه الأنواع •

وسوف ندخل في دراسة هذه الأنواع واحدا بعد الآخر مبينين المراد به وموقف العلماء من الأخذ به وحجتهم في ذلك بادئين في ذلك بمفهوم الصفة •

* * *

١ - مفهوم الصفة

يقصد بمفهوم الصفة : « دلالة اللفظ الموصوف بصفة من الصفات على ثبوت نقيض حكمه عند انتفاء تلك الصفة » (١) .

هذا ، والصفة المعنية في باب المفهوم مطلق اللفظ الذي يرد مقيدا للفظ آخر وليس بشرط ولا استثناء ولا غاية ، لأن هذه قيود قائمة بذاتها ولها مفاهيمها الخاصة ، ولا يعنى بالصفة هنا خصوص النعت النحوى بحال من الأحوال (٢) .

كما أن الصفة التى يكون لها مفهوم يرد عند انتفائها هى الصفة التى ترد على اللفظ بغرض تقليل شيوعه ومنع الاشتراك فيه ولا تظهر لها فائدة أخرى سوى انتفاء الحكم عند انتفائها كأن تكون للمدح أو الذم أو التأكيد أو غير ذلك من مقتضيات التقييد الخارجة عن مجرد التخصيص مما سوف يرد ذكره - بعد - فى الشروط التى تشترط للأخذ بمفهوم المخالفة فى عمومته (٣) .

ومن الأمثلة التى يمكن ذكرها لمفهوم الصفة حسبما سلف :

١ - قوله تعالى : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » (٤) فهذه الآية تدل بمنطوقها الظاهر على أن المدين المعسر الذى لا قدرة له على أداء الدين الذى عليه ينبغى امهاله حتى يوسر ويتمكن من أداء ما عليه ، وتدل بمفهوم المخالفة أن المدين الموسر ليس شأه كذلك وانما تجوزا مطالبته بما ثبت فى ذمته من دين .

(١) انظر التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٥ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٢ ، وأصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١ ص ٣٦٢ .

(٢) نشر البنود ج ١ ص ١٠٢ ، وإرشاد الفحول ص ١٥٨ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٨ .

(٣) نشر البنود ج ١ ص ١٠٢ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٢ .

(٤) البقرة : ٢٨٠

والمفهوم المخالف هنا مفهوم صفة لأن أساس التقييد فى الحكم صفة
الاعسار التى وصف بها من ينبغى امهاله فدل ذلك على أن من لا يتصف
بها - وانما يتصف باليسار - تجوز مطالبته •

٢ - قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات
المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » (٥) •

حيث دلت الآية بمنطوقها على أن المسلم الذى لا طول له - أى الذى
لا يملك القدرة على الزواج بالحرائر - يباح له الزواج بالاماء المؤمنات
ودلت بمفهومها المخالف أنه لا يجوز له الزواج - فى حالة عدم القدرة -
بالاماء الكافرات ، ومفهوم المخالفة هنا من قبيل الصفة لأن الآية قيدت من
يباح له الزواج بهن من الاماء عند عدم القدرة على زواج الحرائر بأن يكن
مؤمنات •

٣ - قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » (٦)
حيث دلت الآية بمنطوقها على وجوب التبين ان جاءنا الفاسق بالنبأ فدل
ذلك بالمفهوم المخالف أن الذى يأتينا بالنبأ ان كان عندنا فلا يجب علينا
التبين ، والمفهوم هنا مفهوم صفة لأن منشاء تقييد الحكم وهو التبين
بمجيئه من الفاسق •

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم السائمة زكاة » (٧) حيث
قيد الغنم التى تجب فيها الزكاة بأن تكون سائمة نطقا ، فدل بمفهومه
المخالف أن غير السائمة من الغنم وهى المعلوفة لا زكاة فيها •

والمفهوم هنا كالنصين السابقين مفهوم صفة من جهة أن أساسه
تقييد المنطوق بصفة معينة وربط الحكم بها ترتيبا على ذلك ، وهذا يدل
على انتفاء الحكم عند انتفاء تلك الصفة •

٥ - قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث التأبير : « من باع نخلة

(٦) الحجرات : ٦ •

(٥) النساء : ٢٥ •

(٧) سبق تخريج الحديث •

مؤبرة فثمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع» (٨)، فهذا الحديث يدل منطوقه على أن الذي يبيع نخلة قد لقحها تكون ثمرتها له الا أن يشترط المشتري أيلولة الثمرة اليه ، ويدل بمفهومه المخالف أن من باع نخلة قبل تأييرها فإنه لا يستحق ثمرتها وانما يستحقها المشتري ، والمفهوم هنا مفهوم صفة لأن منشأه التقييد بصفة التأير .

* * *

● التقييد بالصفة هل يعنى نفى ما انتفت فيه الصفة فى سائر الأجناس؟ هذا ، وقد اختلف أصوليو المتكلمين فى مفهوم المخالفة فى الصفة من جهة أن تعليق الحكم بالصفة هل يعنى نفى الحكم فيما لا توجد فيه تلك الصفة فى الجنس الموصوف وحده أم فى سائر الاجناس ؟ كقوله عليه السلام : « فى سائمة الغنم زكاة » هل يقتضى نفى الزكاة عن كل معلوفة من سائر الأجناس كالأنعام والبقر وما الى ذلك . فذهب الامام الرازى ومحققو الشافعية الى أن نفى الحكم يرد على الجنس الموصوف وحده دون غيره ، وقد استدلل الامام الرازى على ذلك بأن مفهوم المخالفة تقيض النطق فلما تناول النطق سائمة الغنم فمفهومه المخالف يقتصر على معلوفة الغنم دون غيرها (٩) .

وذهب بعض الأصوليين الى أنه يسرى على سائر الأجناس كالأنعام والبقر . . . الخ . واستدلوا على ذلك بأن السوم - فى مثل هذه الحال - يجرى مجرى العلة فى وجوب الزكاة ، ويلزم من عدم العلة عدم الحكم لأن الأصل اتحاد العلة . وقد رد عليهم الامام الرازى بأن المذكور سوم الغنم لا مطلق السوم فكانت هى الجنس الموصوف فيرد نفى الحكم عليها دون غيرها (١٠) .

* * *

(٨) الحديث رواه البخارى ومسلم فى كتاب « البيوع » وتقدم الحديث فيه .

(٩) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وانظر التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٧ . وتنقيح الفصول للقرافى ص ٢٧٢ .
(١٠) المراجع السابقة والصفحات نفسها .

● آراء العلماء في الأخذ بمفهوم الصفة :

اختلف العلماء في الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة ، ويمكن رد اتجاهاتهم في ذلك الى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : أن مفهوم الصفة حجة ، فاذا قيد حكم من الأحكام بصفة من الصفات فإن ذلك يعنى انتفاء الحكم فيما اقتضت عنه تلك الصفة . وهذا الرأي هو رأى الامام مالك والشافعى وأحمد بن حنبل والأشعرى وجماعة من المتكلمين ، وهو رأى امام الحرمين كما حكاه عنه ابن الحاجب ، ورأى أبى عبيد وجماعة من أئمة اللغة (١) .

الاتجاه الثانى : أنه ليس بحجة ، فاذا قيد حكم من الأحكام بصفة من الصفات فإن ذلك لا يدل على نفي الحكم عن ليس متصفا بتلك الصفة ، وانما يستدل على حكمه بدليل آخر أو يظل على الاباحة الأصلية . وهذا الرأي هو رأى الامام أبى حنيفة وأصحابه ، والامام الغزالى فى المستصفى ، والقاضى أبو بكر الباقلانى من المالكية ، وهو اختيار الآمدى فى الاحكام ، ورأى ابن سريج والقفال الشاشى (١٢) كما أنه رأى جماهير المعتزلة ، ويتجه اليه امام الحرمين كما حكاه الامام الرازى فى المحصول ، والرازى نفسه على هذا رأى كما أن الأخفش وابن جنى من أئمة اللغة يتجهون اليه (١٣) .

(١١) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ١٠٣ ، وارشاد الفحول ص ١٥٨ ، وأبو عبيد هو القاسم بن سلام البغدادى ، لغوى ، ومحدث وفقيه - توفى سنة ٢٢٤ هـ . راجع شذرات الذهب ج ٢ ص ٥٤ .

(١٢) القفال هو محمد بن على بن اسماعيل الشاشى ، القفال ، أبو بكر ، من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب - توفى سنة ٣٦٥ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٢٩ .

(١٣) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ وما بعدها ، والمحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ - وارشاد الفحول ص ١٥٧ . والأخفش هو سعيد ابن مسعدة أبو الحسن الأخفش ، كان معتزلياً ، له : معانى القرآن ، والمقاييس فى النحو - توفى سنة ٢١٠ هـ . راجع شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٦ . وابن جنى هو عثمان بن جنى النحوى المعروف ، توفى سنة ٣٩٢ هـ . راجع مقدمة محقق الخصائص .

الاتجاه الثالث : أنه حجة فى بعض الصور دون غيرها ، وأصحاب هذا الاتجاه ينقسمون الى فريقين :

الفريق الأول : ويمثله امام الحرمين فى رأيه الذى ورد عنه فى كتابه البرهان حيث ذكر : « ان الصفات اذا كانت مناسبة للأحكام المنوطة بالموصوف مناسبة العلل معلولاتها فذكرها يتضمن اقتفاء الحكم عند اقتفائها » (١٤) •

ومبنى هذا رأى التفريق بين الوصف المناسب والوصف غير المناسب ، فاذا كان الوصف مناسباً يؤخذ بمفهوم الصفة فيه ، وان لم يكن مناسباً فلا يؤخذ بمفهوم الصفة فيه (١٥) •

والمناسب ، مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » (١٦) فان تقييد مظل الغنى — أى امتناعه عن أداء الدين وتأخير — بأنه ظلم وصف مناسب من جهة أن امتناع الغنى القادر على أداء الدين عن أدائه فيه فعلا استغلال وظلم ، ويناسبه مناسبة تامة الحكم عليه بالظلم ، ويترتب على هذا عن طريق مفهوم المخالفة أن الممتنع اذا كان غير غنى فان امتناعه لا يعتبر ظلماً للدواعى التى حملته على ذلك ، وهى فقره وعدم قدرته على أداء ما عليه (١٧) •

ومثاله أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : « فى سائمة الغنم زكاة » فان تقييد الغنم التى تجب فيها الزكاة بالسائمة تقييد بوصف مناسب من جهة أن الغنم فى حال سومها — وهو الرعى فى الكلا المباح الذى لا تترتب عليه أى تفقات على صاحب الماشية — يناسبها ايجاب الزكاة فيها ، واذا انتهى ذلك الوصف بأن كانت الغنم معلوفة فان الزكاة لا تجب فيها ، لما تقتضيه من المؤونة وتستلزمه من النفقة •

(١٤) البرهان ج ١ ص ٤٦٧ •

(١٥) راجع الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ ، وارشاد الفحول

ص ١٥٧ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩١ ، ٦٩٣ •

(١٦) الحديث سبق تخريجه •

(١٧) شرح الأسنوى ج ١ ص ٣١٩ •

أما إذا كان الوصف غير مناسب للحكم كما لو قال : « في الغنم البيضاء زكاة » أو « الأبيض يشبع إذا أكل » فإن هذا التقييد لا يدل على انتفاء الحكم فيما انتهى فيه ذلك القيد لأنه لا مناسبة فيه تقتضي ربط الحكم به حتى إذا ارتفع ثبت نقيضه (١٨) .

وهذا التفريق الذي جاء عن امام الحرمين بين الوصف المناسب وغير المناسب ورد عنه في كتابه « البرهان » وقد أوردت نصه في ذلك في صدر هذا الحديث وأكدته الأسنوى في شرحه للمنهاج حيث ذكر : « ونقل الامام فخر الدين عن امام الحرمين أنه ليس بحجة وتبعه المصنف عليه — يعني بذلك القاضي البيضاوي — وهو غلط ، فقد نص في البرهان على أنه حجة وجعله أقوى من مفهوم الشرط ومثل بالسائمة ومطل الغنى قال : الا أن تكون الصفة لا مناسبة فيها فانه كاللقب في عدم الدلالة » (١٩) .

ورغم ذلك ، فإن النقل عن امام الحرمين قد اضطرب في هذه المسألة فقد أوردنا سابقا ونحن نعرض للاتجاهات في عمومها أن ابن الحاجب نقل عنه أنه يقول بمفهوم المخالفة في الصفة مطلقا ، كما نقل عنه الامام الرازي أنه لا يقول بمفهوم المخالفة في الصفة مطلقا وتبع الرازي في ذلك القاضي البيضاوي في كتابه « المنهاج » حيث عده مع الذين لا يأخذون بمفهوم الصفة .

هذا ويعمل الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع (٢٠) اختلاف ما حكى عن امام الحرمين في هذا الموضع بأن كلا من الامام الرازي وابن الحاجب قد نقل طرقا مما استقر عليه رأى امام الحرمين من غير تعرض للتفرقة التي يراها في ذلك ، فالرازي نقل عنه القول بعدم الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة من غير أن يورد قيده في ذلك وهو عدم المناسبة ، وابن الحاجب حكى عنه القول بالأخذ بمفهوم المخالفة في

(١٨) البرهان ج ١ ص ٣٦٧ ، وشرح الأسنوى ج ١ ص ٣١٩ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٣ .
(١٩) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ .
(٢٠) شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ج ١ ص ٣٣٦ .

الصفة الذي يراه في حال مناسبة الصفة من غير أن يتبع نقله عنه بإيراد ذلك القيد .

وهذا التعليل لاضطراب النقل عن امام الحرمين معقول وقد اتجه اليه أيضا الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح في كتابه « تفسير النصوص » (٢١) ، ومعقوليته من جهة أن فيه توفيقا بين ما حكى عنه وما ورد عنه هو نفسه من الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة اذا كانت مناسبة وأثبتته في كتابه « البرهان » (٢٢) .

هذا ، ويدخل في هذا الفريق أيضا الامام الغزالي حيث جاء عنه ما يدل على أخذه بمفهوم الصفة اذا كانت مناسبة .

وفي ذلك يقول في كتابه « المنحول » : « والى تخصيص بصفة لا تخيل » كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » فان الطعام لا يناسبه حكم الربا فهو كاللقب ، والى صفة مخيلة مناسبة للحكم كقوله : « في سائمة الغنم زكاة » فهو المقول به فيفهم نفي الزكاة عن المعلوفة لا من مجرد التخصيص بل من الرابطة المتقررة في عقل الفقيه بين السوم المرفق المقل للمؤونة المحقق للثروة ، وبين وجوب الزكاة الواجبة رفقا للفقراء من فضلة أموال الأغنياء (٢٣) .

(٢١) تفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٣ .

(٢٢) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ ، إلا أنه رغم معقوليته هذا غير مؤيد بما جاء عن الأسنوى في تعليقه على نقل القاضي البيضاوى أن امام الحرمين لا يأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة حيث ذكر أنه : « لا يمكن حمل كلام المصنف في النقل عن امام الحرمين على ما لا يناسب لأنه تقبل الخلاف عنه في مثل سائمة الغنم مع أنه متناسب » . راجع الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ .

(٢٣) المنحول للامام الغزالي ص ٢١٦ ، وانظر هامش التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوى ص ٢٤٥ . هذا والامام الغزالي في كتابه « المستصفى » لا يأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة باطلا . ولهذا عددناه في أصحاب ذلك الاتجاه أخذا مما جاء في المستصفى .

الفريق الثانى : ويمثله أبو عبد الله البصرى (٢٤) الذى يذهب الى أن الخطاب المتعلق بصفة دال على النفى فيما عداها فى أحوال ثلاثة :

(أ) أن يكون الخطاب قد ورد للبيان كقوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم السائمة زكاة » (٢٥) • فهو بيان لقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » (٢٦) ولهذا يؤخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة فيه •

(ب) أن يرد الخطاب للتعليم وتمهيد القاعدة كقوله صلى الله عليه وسلم : « التحالف عند التخالف والسلعة قائمة » فقد جاء هذا الخطاب فى معرض التعليم وتمهيد القاعدة وبيانها ، ولهذا يؤخذ بمفهوم المخالفة فيه •

(ج) أن يكون ما عدا الصفة داخلا تحتها كالحكم بالشاهدين فانه يدل على نفى الحكم عن الشاهد الواحد لدخوله فى الشاهدين ولا يدل على النفى فيما سوى ذلك (٢٧) •

هذا ، ويمكن أن يدخل فى هذا الاتجاه الذى يتوسط أصحابه فيأخذون بمفهوم المخالفة فى الصفة فى بعض الأحوال دون بعضها الآخر الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٢٨) حيث يتجه الى الأخذ بمفهوم المخالفة

(٢٤) هو الحسين بن على ، أبو عبد الله البصرى ، رأس المعتزلة ، حنفى المذهب منتشر الصيت ، واسع العلم ، توفى سنة ٣٦٩ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٣١ •

(٢٥) سبق تخريج الحديث . (٢٦) التوبة : ١٠٣ •

(٢٧) واضح أن المفهوم هنا مفهوم عدد ولعله يريد بالصفة ما يشمل عنده - راجع فى تفصيل مذهب أبى عبد الله البصرى ، الاحكام فى أصول م للامدى ج ٣ ص ١٠٣ ، والمعتزلة لأبى الحسين البصرى ج ١ ص ١٥٠ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ ، وارشاد الفحول للشوكانى ص ١٥٨ •

(٢٨) عز الدين بن عبد السلام هو عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبى القاسم بن الحسين الدمشقى الملقب بسلطان العلماء ، فقيه شافعى بلغ رتبة الاجتهاد - توفى بالقاهرة سنة ٦٦٠ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٥٣ •

فى الصفة اذا كانت غالبية وعدم الأخذ بمفهوم المخالفة فيها اذا كانت غير غالبية محتجا فى ذلك بأن الصفة اذا كانت غالبية كانت العادة والغلبة تفيدها للسامع ، فلا يحتاج الى لفظ يدل عليها ، فاذا نطق بها المتكلم لم يكن لقصد الاعلام بها لأنها معلومة لديه وانما لسلب الحكم عن المسكوت عنه ، أما غير الغالبة فان العادة غير دالة عليها فيمكن أن يقال : ان المتكلم حينما نطق بها أراد بذلك افادة السامع فلا يكون مقصوده سلب الحكم عند انتفائها (٢٩) .

* * *

● أدلة أصحاب الاتجاه الأول :

استدل الذين يذهبون الى الأخذ بمفهوم الصفة بأدلة كثيرة أوردها الامام الآمدي فى « الاحكام » وغيره من المصنفين من المتكلمين فى علم الأصول ، وبما أن بعض الأدلة التى أوردها تدخل فى باب الاستدلال على مفهوم المخالفة فى عمومها فاننا نكتفى هنا بعرض الأدلة التى تتصل بمفهوم الصفة على وجه التعيين تاركين الأدلة الأخرى الى موضعها ، كما أننا بعد ايراد الأدلة سوف نورد المناقشات التى دارت حولها والردود المتصلة بذلك .

هذا ، ومن أدلة القائلين بمفهوم الصفة :

١ - أن المتبادر الى الفهم من قوله صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » أن مظل الفقير ليس بظلم ، واذا ثبت ذلك فى العرف ثبت أيضا فى اللغة ، لأن الأصل عدم النقل ، لا سيما وقد صرح به فى هذا الحديث وغيره من الأحاديث أبو عبيدة وهو من أئمة اللغة المرجوع اليهم ، فقد قال لما سمع قول النبى صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » قال : يدل أن مظل غير الغنى ليس بظلم ، وقال - لما سمع قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لى الواجد يحل عقوبته وعرضه » (٣٠) - : ان هذا يدل على أن

(٢٩) شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٢٧٢ .

(٣٠) الحديث رواه البخارى فى كتاب « الاستقراض » معلقا ، ورواه الامام أحمد والنسائى وأبو داود فى كتاب « الأقضية » ، وأخرجه ابن ماجه -- راجع نيل الأوطار باب (التفليس) وكتاب « الحوالة والضمان » ج ٥ ص ٣٦١ .

مطل غير الواجد لا يحل عقوبته وعرضه . ولما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا خيرا من أن يمتلىء شعرا » (٣١) . وسئل : هل المراد به الهجاء مطلقا أو هجاء النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ؟ قال : ان المراد به الهجاء مطلقا ، اذ لو كان المراد به هجاء الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن لتعليق ذلك بالكثرة وامتلاء الجوف منه معنى ، لأن ما دون ملء الجوف من ذلك ككثيره - ووجه الاحتجاج هنا أنه فهم أن تعليق الذم على امتلاء الجوف من ذلك مخالف لما دونه (٣٢) .

وكذلك يتبادر الى الفهم من قولهم : « الميت اليهودي لا يبصر » أن غيره يبصره ، والانسان الطويل لا يطير أن القصير يطير ، ولهذا كانوا المقيد بصفة يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء تلك الصفة فهو أيضا دأب يضحكون من مثل هذا الكلام ويسخرون منه (٣٣) .

واذا كان ذلك هو دأب أبو عبيدة وغيره من أهل اللغة في أن الكلام المقيد بصفة يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء تلك الصفة فهو أيضا دأب الامام الشافعي - وهو فوق فقهه من أئمة اللغة المرجوع اليهم - فقد أثر أن الأصمعي (٢٤) احتج بقوله وصحح عليه دواوين الهذليين (٣٥) .

(٣١) الحديث رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والترمذي في (باب الأدب) ورواه مسلم في الشعر ، والامام أحمد في الاستئذان (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) ج ٣ ص ١٣٠ طبعة بريل ، وراجع صحيح الترمذي بشرح ابن العربي ج ١٠ ص ٢٩٢ ، وقال عن الحديث أبو عيسى : انه حسن صحيح . المرجع السابق والصفحة نفسها . حسن صحيح . المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٣٢) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ١٠٤ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٥ .

(٣٣) الأسنوي على المنهاج ج ١ ص ٣١٩ ، وانظر المحصول للامام الرازي جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤١ ، والاحكام للآمدى ج ٣ ص ١٠٩ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣٤) هو عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي أبو سعيد ، راوية العرب نسبته الى جده أصمع - توفي سنة ٢١٦ هـ - راجع شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٦ .

(٣٥) راجع البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٥٦ .

وكل ذلك يصل بنا الى أن الكلام المقيد بصفة يدل على نفى الحكم عند تخلف تلك الصفة ، وأن اللغة تقتضى بذلك لأن متميزي أئمتها فهموا ذلك (٣٦) .

٢ - أن تخصيص الوصف بالذكر يستدعى فائدة لأن تخصيص آحاد البلغاء لوصف بالذكر - دون غيره - فى كلامه يستدعى ذلك ، والشارع أولى بأن يكون لتخصيصه وصفا بالذكر فائدة ، والفائدة هى تخصيص الحكم به ، لأن غيرها من الفوائد منتف بالاصل من جهة ، كما أن محل النزاع فيما لم يظهر فيه للتخصيص فائدة سوى نفى الحكم عند انتفاء الصفة من جهة أخرى (٣٧) .

٣ - أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بعلية ذلك الوصف ، والاصل وحدة العلة - أى عدم وجود علتين للحكم الواحد - وحينئذ فينتفى الحكم بانتفاء تلك الصفة لأن المعلول يزول بزوال علته (٣٨) .

٤ - أن السيد لو قال لو كيله : اشتر لى مملوكا أسود ، فهم منه عدم جواز شراء الوكيل للأبيض ، حتى أنه لو اشترى الأبيض لم يكن ممثلا لأرادة موكله ، وفى ذلك دلالة على أن الحكم - وهو الشراء - متعلق بالصفة - وهى السواد - منتف عند انتفائها : وذلك هو مفهوم الصفة (٣٩) .

٥ - أن أهل اللغة فرقوا بين الخطاب المطلق والمقيد بالصفة كما فرقوا بين الخطاب المرسل والمقيد بالاستثناء ، والاستثناء يدل على أن حكم المستثنى على خلاف المستثنى منه فكذلك الصفة (٤٠) .

-
- (٣٦) مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ ، وانظر تفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٤ .
(٣٧) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٧٠ ، وانظر المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤٣ .
(٣٨) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٧٠ ، وانظر المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٤٣ ، والاحكام للامدى ج ٣ ص ١١٤ .
(٣٩) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٠٨ .
(٤٠) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٣ .

٦ - أن تخصيص الكلام بذكر صفة فيه إذا كان دالا على الحكم في المحل الذي تحققت فيه الصفة نطقا ، وعلى نفيه في محل السكوت كانت الفائدة في التخصيص أكثر مما إذا لم يدل ، وذلك يدل على الأخذ بمفهوم الصفة (٤١) .

هذه الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بحجية مفهوم الصفة ، وقد نوقشت هذه الأدلة من جانب المعارضين ، حيث قالوا :

١ - في الدليل الأول أن حكم أبي عبيدة والامام الشافعي ينص الحكم عند انتفاء الصفة اعتمادا على اللغة غير مسلم حيث انهما لم يتبعاه بما يشعر بنقله عن العرب ، ولم يرد في أقوالهما ما يدل على ذلك فلا يبعد أن يكون ذلك اجتهادا منهما فلا يكون حجة على غيرهما من المجتهدين المخالفين ، وحتى لو فرض أنهما حكما بذلك نقلا عن العرب فانه لا يصلح أيضا دليلا في هذه القاعدة اللغوية الكبيرة التي تبنى عليها كثير من الأحكام ، لكونه من أخبار الأحاد وفيما عدا ذلك فان هذا القول عنهما معارض بمذهب الأخفش وهو من أهل اللغة الذي ذهب الى نفي القول بمفهوم المخالفة في الصفة (٤٢) .

وقد دافع القائلون بحجية مفهوم الصفة عن دليلهم الأول هذا أمام هذه الاعتراضات فقالوا :

(أ) ان أبا عبيدة والامام الشافعي حتى إذا لم يعزوا ذلك الى العرب فان قولهما مقبول من جهة أن أكثر اللغة انما يثبت بقول الأئمة : « معنى هذا اللفظ كذا » ويظل قولهم في ذلك مقبولا مع احتمال ألا يكون المعنى كذلك ، لأن مثل هذا الاحتمال لا يمنع من افادة الظن ، وليس من شأنه أن يكون مانعا من ذلك ، اذ لو كان ذلك شأنه لما ثبت مفهوم شيء من اللغات (٤٣) .

(٤١) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٤٢) الاحكام ج ٣ ص ١٠٤ ، ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٩٥ ، ٦٩٩ .

(٤٣) شرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ .

(ب) أما مخالفة الأخفش لما ورد عن أبي عبيدة والامام الشافعي وهو من أهل اللغة مثلها ، فإن ذلك مردود بأن أبا عبيدة تكرر منه ذلك القول في مواطن كثيرة ، وتعقيا على أحاديث متعددة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فكان الأمر مستفيضا عنه في ذلك ، والامام الشافعي روى أصحابه عنه ذلك مع كثرتهم ، وكذلك رواه عنه المخالفون وهذا يجعل الرواية عن الأخفش في عدم الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة ضعيفة أمام الرواية بالأخذ به عن الامام الشافعي وأبي عبيدة .

هذا عدا أن الامام الشافعي وأبا عبيدة أرجح من الأخفش لكونهما أعظم منه في العلم والشهرة من جهة ، وأنها من جهة أخرى يشهدان بالاثبات - أي اثبات مفهوم الصفة - وهو يشهد بنفي ذلك المفهوم ، ومن القواعد المقررة أن المثبت أولى من النافي (٤٤) .

٢ - وقال المعارضون في مناقشة الدليل الثاني : انه يلزم على الأخذ بهذا الدليل أن يكون مفهوم اللقب حجة وليس بحجة اتفاقا ، ذلك أن اللقب مثل الصفة من جهة أنه لو لم يثبت به نفي الحكم عما عداه لم يكن مفيدا .

ودافع المستدلون عن دليلهم بأن اللقب لو أسقط لاختل الكلام بذكر لعدم الاختلال وتلك فائدة عظيمة ، وحينئذ فلا يصدق عليه أنه لو لم يكن له مفهوم لم يكن لذكره فائدة فالفائدة فيه هي تماسك الكلام وعدم اختلاله وتشخيص الذات التي يطلق عليها اللقب (٤٥) .

٣ - وقالوا في مناقشة الدليل الثالث : انه لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء الحكم مطلقا حتى يقال مثله في الصفة اذ ربما يكون الحكم معلولا لعلتين وذلك لا يقتضي انتفاؤه بانتفاء احدهما .

وأجاب المستدلون بأن انتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول المساوي ،

(٤٤) شرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ ، تفسير النصوص

ج ١ ص ٦٩٦ ، ٦٩٧ .

(٤٥) شرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٥ .

والمقصود بالمعلول المساوى الذى لا تكون له علة أخرى ، احترازا بذلك عما يكون له علة أخرى كالحرارة المعلولة تارة للنار وتارة للشمس ، إذ لو كان له علة أخرى لكان يثبت بالعلة الأولى ويثبت بدونها ، وحينئذ فلا يلزم من انتفاء احدى علتين انتفاء الحكم الا بانتفائهما معا (٤٦) .

٤ - وفى الدليل الرابع قال المعارضون : ان عدم جواز شراء الوكيل للمملوك الأبيض ليس منشؤه مفهوم الصفة وانما النفي الأصلي أو الإباحة الأصلية (٤٧) .

ولعل ضعف هذه المناقشة بين لأن دلالة اللغة واضحة فى عدم جواز شراء الأبيض عند تقييد المشتري بأن يكون أسودا ، ولسنا فى حاجة للإباحة الأصلية لأنها لا تكون الا عند عدم الدليل .

٥ - وقالوا فى الدليل الخامس : نحن لا ننكر الفرق بين الخطاب المطلق وبين الحكم المقيّد بصفة ، فان حكم المطلق العلم أو الظن بثبوته مطلقا ، وحكم الخطاب المقيّد بصفة ثبوته فى محل التقييد قطعا أو ظنا ، وفى غير محل التقييد مشكوك فى اثباته ونفيه فهما فعلا مفترقان ، وكذلك الخطاب المرسل يقتضى اثبات الحكم أو نفيه مطلقا ، والخطاب المستثنى منه يقتضى نفي الحكم فى صورة الاستثناء ، فهما مفترقان أيضا غير أن الاشتراك فى الافتراق بين الخطاب المطلق والخطاب المقيّد بصفة من جهة وبين الخطاب المرسل والخطاب الذى دخله استثناء من جهة أخرى لا يبرر اعطاء الصفة حكم المستثنى منه بحيث يكون الحكم فى الأمر الذى سلبت عنه الصفة بخلاف الحكم الثابتة فيه الصفة ، كما أن المستثنى - دائما على خلاف المستثنى منه - لأن نفي الحكم فى المستثنى منه ثابت جزما أما نفي الحكم عند انتفاء الصفة فمشكوك فيه .

وعلى هذا ، فان قيل : ان العرب سوت بينهما من كل وجه فهو مستمع ، وان قيل بوجوب التسوية بينهما من جهة أنه لا بد من الافتراق بين المطلق

(٤٦) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٠ .

(٤٧) الاحكام ج ٣ ص ١٠٨ .

والمقيد بالصفة في الجملة كما وقع الافتراق بين المطلق والمستثنى في الجملة فهو واقع لا محالة (٤٨) .

وللرد على ذلك نقول : يكفي الافتراق في الجملة .

٦ - وقالوا في مناقشة الدليل السادس : ان مفهوم الصفة وان كان من جملة الفوائد غير أن اثبات الحكم أو نفيه مأخوذ من الدليل وليس من التخصيص نفسه (٤٩) .

وقد يرد على ذلك : بأن التخصيص داخل في الدليل لأن دليل مفهوم المخالفة في أساسه قائم على فكرة التخصيص .

* * *

● أدلة أصحاب الاتجاه الثاني :

هذا وقد استدلل الذين اتجهوا الى عدم الأخذ بمفهوم المخالفة في الصفة - فوق المناقشات التي أوردوها على المثبتين - بالأدلة التالية :

١ - أن مفهوم المخالفة في الصفة لو ثبت بدليل ، ولا دليل هنا لأن الدليل إما عقلي وهو لا يصلح في هذا الموضع ، وإما نقلي والنقلي إما أن يكون متواترا وهو غير متحقق هنا لأنه لو كان ثمة تواتر لما حدث اختلاف في المسألة ، أو آحاد وهو غير مفيد لأن هذه القضية من مسائل الأصول الأساسية التي تنبنى عليها كثير من الأحكام .

وقد رد المثبتون على هذا الدليل : بأن التواتر ليس بمشروط هنا بتعذر حدوثه ، ونقل الآحاد كاف إذ لو لم يكن كافيا لأدى الأمر لامتناع العمل بأكثر أدلة الأحكام لعدم توافر التواتر في نقل مفرداتها ، هذا فضلا عن أن العلماء في العصور المختلفة كانوا يكتفون في فهمهم لمعاني الألفاظ اللغوية بأخبار الآحاد كنقلهم عن الأصمعي والخليل وأبي عبيدة جسيو (٥٠) .

(٤٨) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٣ .

(٤٩) الأحكام ج ٣ ص ١١٤ .

(٥٠) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٩ ، وتفسير

التبصير ج ١ ص ٦٦٩ ، ٧٠٠ .

٢ - أن تقييد الحكم بالصفة لو كان يدل على نفيه عند انتفاءها لما
حسن الاستفهام عن الحكم - حال النفي - لكونه استفهاما عما دل عليه
اللفظ . مثال ذلك أنه لو قيل : « أد الزكاة عن غنمك السائمة » فانه
لا يستغرب أن يسأل السامع المتلقى : وهل أؤديها عن المعلوفة ؟

وحسن سؤال السامع - عن المعلوفة وعدم استغرابه - في مثل
هذه الحال - دليل على أن حكمها لا يعرف من خلال ذكر السائمة (٥١) .
وقد رد المثبتون على دليل النافين هذا بأن حسن الاستفهام إنما كان
لكونه طلبا للأجلى والأوضح ، ولا مانع من ذلك لأن دلالة مفهوم المخالفة
في الصفة وغيرها ظنية غير قطعية ، وذلك يفسح المجال للسائل ليسأل مع
وجود تلك الدلالة (٥٢) .

٣ - أن تقييد الحكم بالصفة لو كان دالا على نفي الحكم عن غير
المتصف بها لجرى ذلك في الخبر كما يجرى في الأمر لاشتراكهما في
الصلاحية للتخصيص بالصفة وجريان ذلك في الخبر ممتنع إذ أنه لو قال :
« رأيت الغنم السائمة ترعى » فانه لا يدل على عدم رؤية المعلوفة
ترعى (٥٣) .

وقد رد المثبتون على هذا الدليل بما يأتي :
(أ) أنه لا فرق عندنا في تعليق الحكم بالصفة بين الأمر والخبر ،
وما ذكرتموه من المثال يدل عندنا على عدم رؤية المعلوفة ترعى الى أن يأتي
دليل جديد يدل على رعيها ، كما أن القائل لو قال - مثلا - : « الفقهاء
الشافعية فضلاء أئمة » فإن سامعه من فقهاء الحنفية تسمئ نفسه من ذلك ،
لا لوصفه لعلماء الشافعية بالفضل بل لما فيه من الاشعار بسلب ذلك عن
ليس بشافعية (٥٤) .

(٥١) الاحكام للأمدى ج ٣ ص ١١٧ ، ومختصر المنتهى مع شرحه
وحاشيته ج ١٢ ص ١٧٩ .

(٥٢) المرجعان السابقان والصفحات نفسها .

(٥٣) المرجعان السابقان والصفحات نفسها .

(٥٤) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٩ .

(ب) على أننا لو سلمنا - فرضا - بصحة دليل المخالف فإن ذلك يكون قياسا للخبر على الأمر ، والقياس فى اللغة ممتنع (٥٥) •

(ج) أننا لو قدرنا صحة القياس فى اللغة فإن الفرق بين الخبر والأمر ظاهر ، لأن المخبر عادة يخبر عما عاينه وشاهده ، ولا يلزم من مشاهدته شيء ووصفه له ألا يكون قد شاهد ما ليس على صفته ، فالذى يقول مثلا : « رأيت لحما طريا ، ورطباً جنياً » فإنه ينبىء عن اللحم الذى رآه والرطب الذى شاهده ولا يعنى هذا أن ما لم يشاهده ليس طريا أو جنياً لأن الحكاية عنده قاصرة على ما شاهده ، ويختلف الحكم تماماً فى ذلك فى الأمر فإن من يقول لمملوكه : اشتر لي رطباً جنياً أو لحماً طرياً ، فإن الوصف ملاحظ عنده ومقصود به بيان ما يشتريه المملوك وما لا يشتري فكان النفي فيه ملازماً للاثبات (٥٦) •

٤ - أن تعليق الحكم على صفة من الصفات لو كان دالاً على نفي الحكم فيما اتفقت فيه الصفة لدل - اما مطابقة أو تضمناً أو التزاماً - لأن الدلالة منحصرة فيها ، لكنه لا يدل بوحدة منها •

بيان ذلك : أن نفي الحكم عن غير المذكور ليس هو عين اثبات الحكم فى المذكور حتى يكون مطابقة ، ولا جزؤه حتى يكون تضمناً ، كما أن الذهن لا يسبق اليه عند سماعه للوصف حتى يكون التزاماً إذ أن السامع قد يتصور ايجاب الزكاة فى السائمة مع غفلته عن المعلوفة (٥٧) •

وقد أجاب المثبتون على هذا الدليل : بأن تعليق الحكم بالصفة يدل على نفيه عما عداها بالالتزام ، إذ أن فى ربط الحكم بالصفة اشعاراً بعلية تلك الصفة كما تقدم ، وانتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول ، وبهذا تكون

(٥٥) الاحكام ج ٣ ص ١١٨ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٩ •

(٥٦) الاحكام ج ٣ ص ١١٨ •

(٥٧) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٠ •

دلالة مفهوم المخالفة من باب الدلالة الالتزامية وهى واحدة من الدلالات التى ذكرتموها (٥٨) .

٥ - لو صح القول بمفهوم الصفة لما جاز أن يقال : « أد زكاة الغنم السائمة والمعلوفة » لا على سبيل الجمع بينهما ولا على التفريق ، لأن تعليق الزكاة بالسائمة يعنى نفيها عن المعلوفة ، كما لا يجوز أن تقول فى مفهوم الموافقة : « لا تقل لزيد أف واضربه » (٥٩) .

وقد رد المثبتون لمفهوم الصفة على هذا الدليل :
بأنه لو قال : « أد زكاة الغنم السائمة والمعلوفة » فإن ذلك غير ممتنع ولا يتعارض مع الأخذ بمفهوم المخالفة فى الصفة كما ذكرتم ، ذلك أن قول القائل : « أد الزكاة عن الغنم السائمة » انما يدل على عدم أدائها فى المعلوفة لاختصاصه السائمة بالذكر ، فكانت ملاحظة ذلك القيد فيها ضرورة لذلك ، أما لو عطف عليها المعلوفة كما فى المثال المذكور فلا يكون مخصصا للسائمة بالذكر فلا يدل على النفي فى المعلوفة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن استدلالكم هذا منتقض بالتخصيص بالغاية ، اذ أن القائل لو قال : « صم الى غروب الشمس » فانه يدل على أن ما بعد الغاية مخالف فى حكمه لما قبلها ، ومع ذلك لو قال : « صم الى غروب الشمس والى نصف الليل » لم يكن فى الأخير نقضا للأول (٦٠) .

أما لو قال : « أد زكاة الغنم السائمة » ثم قال : « أد زكاة الغنم المعلوفة » على سبيل التفريق بينهما لا على سبيل الجمع فإن غايته المعارضة بين القولين ، والمعارضة بين النصوص وبينها وبين المفاهيم غير ممتنعة ، كما أنه لا يلزم من عدم جواز ذلك فى مفهوم الموافقة امتناعه أيضا فى مفهوم المخالفة للفارق بين المفهومين ، اذ أن مفهوم الموافقة قطعى لا تجوز مخالفته ، ومفهوم المخالفة ظنى ، والظنى تجوز مخالفته (٦١) .

(٥٨) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٥٩) الاحكام ج ٣ ص ١١٩ .

(٦٠) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٦١) الاحكام ج ٣ ص ١٢٠ .

٦ - لو كان للصفة مفهوم لما جاء المنطوق بما يخالف ذلك المفهوم ،
لأن الأمر حينئذ يؤول الى التعارض بين المفهوم والدليل الذى ثبت به
مخالفة فى محل النطق ، والأصل عدم التعارض •

وقد ورد ذلك فى النصوص الشرعية فى قوله تعالى :
« ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق » (٦٢) ، اذ أننا لو أخذنا بمفهوم الصفة فيها
لكان فى الآية دليل على جواز القتل عند انتفاء خشية الاملاق ، وليس كذلك
بل هو حرام فى كل حال (٦٣) •

وقد أجاب المثبتون : بأن هذا الدليل فى غير محل النزاع حيث ان
محل النزاع فيها لم تظهر للتخصيص فيه فائدة سوى نفي الحكم عن
الموصوف ، والتخصيص بالوصف هنا له فائدتان :

أحدهما : أنه الغالب من أحوالهم أو الدائم اذ كان شأنهم أنهم
يقتلون أولادهم خشية الاملاق فجاء النهى متوجها على الحالة التى كانوا
عليها •

ثانيهما : أنه يدل على المسكوت عنه بطريق الأولى ، اذ أن الله
سبحانه وتعالى لما نهاهم عن قتل أولادهم خشية الفقر دل ذلك على
نهيهم عن قتلهم عند عدم خشية الفقر من باب أولى ، وهو مفهوم
الموافقة (٦٤) •

* * *

(٦٢) الاسراء : ٣١ •

(٦٣) الاسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٠ •

(٦٤) المرجع السابق والصفحة نفسها •

٢ - مفهوم الشرط

يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن مفهوم الشرط بادئين فى ذلك بتعريفه أن نذكر أن الشرط له مدلول عند علماء الكلام ، وآخر عند النحاة .

وهو عند أهل الكلام يعنى : « ما يتوقف عليه المشروط ولا يكون داخلا ولا مؤثرا فيه » (١) .

وعند النحاة : « ما دخل عليه أحد الحرفين «ان» أو « اذا » أو ما يقوم مقامهما مما يدل على سببية الأول ومسببية الثانى » (٢) .

والنوع الأخير وهو الشرط عند النحاة - ويسمى أيضا بالشرط اللغوى - هو المراد هنا ، أى أنه هو الذى له مفهوم ويقصد اليه . وقد عرف أصوليو المتكلمين مفهومه هذا بأنه : « دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق على شرط ثبوت تقيض ذلك الحكم فى المسكوت عنه عند عدم الشرط » (٣) .

هذا ولا بد من أن نذكر هنا أن الشرط لا يفيد مفهومه ذلك الا اذا اتت كل الدواعى للاشتراط ما عدا نفى الحكم عن المسكوت عنه مما يأتى توضيحه - بعد - فى شروط العمل بمفهوم المخالفة .

ومن أمثلته :

١ - قوله تعالى فى شأن المطلقات : « وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » (٤) .

(١) ارشاد الفحول للسوكانى ص ١٥٩ .

(٢) أصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١ ص ٣٦٣ .

(٣) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٦ ، وانظر أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٣ .

(٤) الطلاق : ٦ .

فانه يدل بمنطوقه على وجوب نفقة العدة للمطلقة طلاقا بائنا اذا كانت حاملا ، ويدل بمفهومه المخالف على عدم وجوب النفقة للمعتدة غير الحامل، والمفهوم المخالف فى الآية مفهوم شرط لأن الحكم فيها مرتب على شرط بأداة هي «ان» فى قوله تعالى : «وان كن أولات حمل فأنفقوا» . . الآية .

٢ - قوله تعالى فى شأن الزواج بالاماء : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » (٥) .
وقد تقدم الاستشهاد بهذه الآية على مفهوم الصفة من جهة أن التى يحل الزواج بها من الاماء - عند عدم القدرة على زواج الحرائر - هى المؤمنة ، ومفهوم الصفة فيه عدم جواز الزواج بالأمة الكافرة كما تقدم .
وفيه أيضا مفهوم شرط حيث ان المسلم يحل له الزواج بالاماء المؤمنات بشرط العجز وعدم القدرة أو الطول لزواج الحرائر ، ومفهوم هذا الشرط أنه لو قدر على زواج الحرائر فلا يصح له الزواج بالاماء المؤمنات، لأن حل الزواج بهن مشروط بعدم الاستطاعة ، وإذا اتفقت الشرط اتفقت المشروط - وهو الحل - باتفائه ، وثبت تقيضه - وهو عدم الحل - وهذا هو مفهوم الشرط .

٣ - قوله تعالى فى شأن قصر الصلاة : « وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة أن خفتكم أن يفتنكم الذين كفروا » (٦) .
حيث دلت الآية بمنطوقها على جواز قصر الصلاة فى حال الخوف .
« ان خفتكم أن يفتنكم ... » الآية ... ودلت بمفهومها المخالف - وهو مفهوم شرط - على اتقاء الحكم وهو جواز قصر الصلاة عند اتقاء الشرط بأن كان المسلمون فى حال أمن لا حال خوف وثبت تقيضه وهو عدم جواز القصر الا لدليل آخر (٧) .

(٥) النساء : ٢٥ . (٦) النساء : ١٠١ .

(٧) المناهج الاصولية فى الاجتهاد بالراى فى التشريع الاسلامى للأستاذ الدكتور فتحى الدرينى ص ٤١١ .

٤ - قوله صلى الله عليه وسلم فى شأن الهبة : « الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها » (٨) أى يعوض ، فقد دل هذا الحديث بمنطوقه على أن للواهب الرجوع فى هبته اذا لم تكن مقابل عوض ، ودل بمفهومه المخالف على منع الواهب من الرجوع فى هبته اذا عوض عنها (٩) .

* * *

● آراء العلماء فى مفهوم الشرط :

للعلماء فى مفهوم الشرط من حيث الأخذ به أو عدمه - اتجاهان :
الاتجاه الأول : وهو اتجاه أكثر العلماء أن تعليق الحكم بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء ذلك الشرط وثبوت نقيضه ، وقد اتجه هذا الاتجاه كل الذين قالوا بمفهوم الصفة السابق ، وشايعهم أيضا - من المنكرين لمفهوم الصفة - ابن سريج والهراسي (١٠) من الشافعية ، والكرخي (١١) من الحنفية ، وأبو الحسين البصري من المعتزلة (١٢) .
كما أن بعضهم نقله عن أكثر الحنفية وعن أكثر أهل العراق ، ونقله إمام الحرمين عن أكثر العلماء مع قوله به - مع أنه لا يأخذ بمفهوم الصفة إلا بتفصيل - وهو أيضا اختيار الإمام الرازي والقاضي البيضاوي وابن الحاجب (١٣) .

(٨) الحديث رواه الحاكم وصححه - راجع نصب الراية ج ٤ ص ١٢٥ .

(٩) أصول الفقه الاسلامي للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي

ج ١ ص ٣٦٤ .

(١٠) الهراسي هو علي بن محمد بن علي - أبو الحسين الطبري الملقب

بعماد الدين المعروف بالكيا الهراسي ، فقيه شافعي ومفسر - توفي سنة

٤٠٥ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٩٠ .

(١١) الكرخي هو عبد الله بن الحسين الكرخي ، فقيه حنفي انتهت اليه

رياسة الحنفية بالعراق - توفي سنة ٣٤٠ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه

ورجاله ص ١١٩ .

(١٢) انظر المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ١٤١ وما بعدها ،

والاحكام للأمدى ج ٣ ص ١٢٦ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته

ج ٢ ص ١٨١ .

(١٣) راجع المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٠٥ ، وارشاد الفحول

ص ١٥٩ .

الاتجاه الثانى : وهو اتجاه لفريق من العلماء أن التعليق بالشرط لا يدل على ثبوت تقيض الحكم عند انتفاء الشرط ، وإنما يؤخذ بالحكم - فى حال السكوت - من البراءة الأصلية .

وهذا الاتجاه اتجاه أكثر المعتزلة وأبى بكر الباقلانى والقاضى عبد الجبار ، وهو ما رجحه المحققون من الحنفية كما أنه المروى عن الامام أبى حنيفة ، ونقله ابن التلمسانى عن مالك ، واختاره الامام الغزالى والآمدى (١٤) .

* * *

● أدلة القائلين بمفهوم الشرط :

استدل القائلون بمفهوم الشرط بالأدلة السابقة فى مفهوم الصفة كما يشير العضد فى شرحه لمختصر المنتهى - وذلك لأن الشرط صفة من جهة المعنى (١٥) - وفضلا عن ذلك فقد استدلوا على الأخذ بمفهوم الشرط بالدليلين الآتين :

١ - أن يعلى بن أمية (١٦) فهم من تعليق القصر على الخوف بكلمة « ان » فى قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا » (١٧) عدم القصر فى حالة الأمن ، ولذلك سأل سيدنا عمر - رضى الله عنه - قائلا : ما بالنا نقصر وقد أمنا ؟ وقد قال تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم » وأقره سيدنا عمر على فهمه وعقب على قوله : لقد عجبت مما عجبت منه فسألت النبى صلى الله

(١٤) راجع الاحكام ج ٣ ص ١٢٠ ، ١٢١ ، والمستصفى ج ٢ ص ٢٠٥ هذا ، والامام الغزالى فى « المنحول » يأخذ بمفهوم الشرط (راجع المنحول ص ٢١٥) . وارشاد الفحول ص ١٥٩ .

(١٥) اذ أن الصفة فى باب المفاهيم لا يقصد بها خصوص النعت النحوى كما تقدم ، وإنما يعنى بها القيد الوارد على الذات نعتا كان أو غيره - راجع التقرير والتحرير ج ١ ص ١٧٧ .

(١٦) هو يعلى بن أمية بن أبى عبيدة واسمه عبيد ويقال : زيد (ت ٣٧ هـ) راجع تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ج ١١ ص ٤٠٥ .
(١٧) النساء : ١٠١ .

عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « صدقة تصدق الله عليكم فاقبلوا صدقته » (١٨) •

ووجه الاستدلال في هذه الواقعة أن فهم يعلى وسيدنا عمر اتجه الى عدم جواز القصر في حال الأمن ، وأقرهما النبي صلى الله عليه وسلم على فهمهما بقوله : « صدقة تصدق الله » ••• الى آخر الحديث • وذلك دليل ظاهر على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط • ولو كان الأمر على غير ذلك لما تبادر ذلك الفهم الى خاطر يعلى بن أمية ولما تعجب سيدنا عمر وكشف عن تعجبه ليعلى حينما سأله ، ولما أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا سيدنا عمر أخيرا في تعجبه وهداه الى أن القصر رخصة وصدقة تصدق الله بها على المسلمين ، اذ كان من الميسور على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبين له ابتداءً - وهو المنوط به البيان - أن الشأن ليس كما فهمه ، وأن شرط الخوف في الحكم لا يعنى انتفاء الحكم في حال الأمن (١٩) •

هذا ، وقد تصدى الناقدون للأخذ بمفهوم المخالفة في الشرط لهذا الدليل بالمناقشة وقالوا فيه :

ان الاستدلال بقضية يعلى بن أمية ليس فيه ما يدل على أن يعلى وسيدنا عمر فهما أن ثبوت القصر في حال الخوف مانع من ثبوت القصر في حال الأمن ، ولذلك سألنا متعجبين من ثبوته في حال الأمن ، بل لعلهما فهما أن الأصل في الصلاة عدم القصر وحينما جاء القصر في حال الخوف بنص الآية ولم يرد ما يدل على القصر في حالة الأمن ، فلهذا ظنا بقاؤه على حكمه الأصلي وهو عدم القصر فلما باتا قاصرين تعجبا •

واذا كان مثل هذا الاحتمال قائما لم يتمحض أن سؤالهما وتعجبهما كان مبنيًا على فهمهما أن تعليق الحكم بالشرط يدل على نفيه عند انتفائه •

(١٨) الحديث رواه الجماعة الا البخارى - راجع فيض القدير ج ٣ ص ٢٤٤ ، ونيل الأوطار مع منتقى الأخبار (ابواب صلاة المسافر) : باب (اختيار القصر وجواز الاتمام) ج ٣ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ •

(١٩) الاحكام للأمنى ج ٣ ص ١٢٨ ، وتفسير النصوص ج ١

وقد دافع الآخذون بمفهوم الشرط عن دليلهم أمام هذا الاعتراض قائلين : ان هذا الاحتمال يسلم ويصح لو كان الأصل في الصلاة الاتمام وليس كذلك ، بل الأصل فيها القصر ، ودليله ما روى عن السيدة عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « كانت الصلاة في السفر والحضر ركعتين ، فأقرت في السفر وزيدت في الحضر » (٢٠) .

فاذا كان الأمر كذلك لم يبق للتعجب وجه سوى دلالة اشتراط الخوف في القصر على عدم القصر عند عدمه ، وذلك هو مفهوم الشرط (٢١) .

٢ - أن النحويين سموا كلمة «ان» حرف شرط ، والشرط ما ينتفى الحكم عند انتفائه فيلزم على ذلك أن يكون المعلق بذلك الشرط منتفيا عند انتفائه (٢٢) .

وقد ناقش المعارضون هذا الدليل بأنه لا نزاع أن النحويين سموا حرف «ان» بحرف الشرط لكن ربما يكون ذلك من اصطلاحاتهم العارضة كتسمياتهم الحركات المخصوصة: بالرفع والنصب والجزم، وان لم تكن تلك الحركات مسماة بذلك في أصل اللغة (٢٣) .

وقد أجاب أصحاب الدليل على هذا الاعتراض : بأننا نستدل الآن باستعمالها للشرط على أنها في اللغة كذلك ، اذ لو لم تكن كذلك لكانت منقولة عن مدلولها والأصل عدم النقل (٢٤) .

ثم عاد المعارضون مسلمين بأن الشرط أصيل في التسمية لكنهم اعترضوا من وجهة أخرى وهي عدم التسليم بأن الشرط ما ينتفى الحكم

(٢٠) رواه البخارى ومسلم واللفظ للبخارى ، وذكر أنه من قول السيدة عائشة غير مرفوع ، وان السيدة عائشة لم تحضر زمان فرض الصلاة وانه لو كان ثابتا لنقل متواترا - راجع نيل الأوطار (أبواب صلاة المسافر)

(٢١) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٢٩ .

(٢٢) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢٣) المرجع السابق ، والأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٢٤) الأسنوى ج ١ ص ٣٧٢ .

عند انتفائه بل شرط الشيء ما يكون علامة على ثبوت الحكم من قولهم :
« أشرط الساعة » أى علاماتها •

وإذا كان الشرط عبارة عن العلامة لزم من ثبوته ثبوت الحكم لكن
لا يلزم من عدمه عدمه •

وأجاب المثبتون عن ذلك : بأنه لو كان شرط الشيء ما يدل على ثبوته
لامتنع تسمية الوضوء بأنه شرط لصحة الصلاة ، فإن الوضوء لا يدل على
صحة الصلاة ، ومثل ذلك القول : بأن الحول شرط فى وجوب الزكاة ،
والاحصان شرط فى وجوب الرجم •

وأما «أشرط الساعة» فهي وإن كانت علامات دالة على وجوب الساعة
لكن يمتنع وجود الساعة إلا عند وجودها ، فهي مسماة بالأشراط باعتبار
امتناع وجود الساعة إلا عند وجودها لا باعتبار أنها علامات دالة على
وجوب الساعة (٢٥) •

وأخيرا ، عاد المعترضون ليعترضوا من جهة ثالثة - بعد أن سلموا بأن
شرط الشيء ما يتوقف عليه حكم ذلك الشيء - وجاء اعتراضهم هذه المرة
من جهة أن الشرط لا يلزم من انتفائه انتفاء المشروط مطلقا ، وإنما ذلك
مشروط بعدم بدل من شرط آخر يقوم مقامه •

وأجاب المستدلون عن ذلك : بأن الشرط يلزم من انتفائه انتفاء المشروط
مطلقا • ووجود بدل له لا يعنى شيئا سوى عدم تعيين الشرط ، وحينئذ
فيتوقف انتفاء الحكم على انتفائهما معا لأن مسمى أحدهما لا يزول
إلا بذلك ، وهذا ليس محل النزاع ، بل محل النزاع فى شرط قام الدليل
على شرطيته بعينه وهو الذى يوجد الحكم عند وجوده وينتفى عند
انتفائه (٢٦) •

* * *

(٢٥) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ •
(٢٦) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣٢٣ ، انظر المحصول جزء ١
قسم ٢ ص ٢١٠ •

● أدلة النافين لمفهوم الشرط :

هذا ، وقد استدل النافون للأخذ بمفهوم الشرط على مذهبهم — فوق الاعتراضات التي وجهوها لأدلة المثبتين — بأن هناك كثيرا من النصوص التي يذكر فيها شرط ، ولا يتبع ذلك انتفاء الحكم عند انتفاء ذلك الشرط .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « ولا تكرر هوا فتياكم على البغاء ان اردن تحصنا » (٢٧) .

فهذه الآية منطوقها النهى عن اكرام الفتيات على البغاء بشرط أن يردن التحصن ، ولو ثبت مفهوم شرط لها لكان مؤداه جواز اكرامهن على البغاء عند عدم ارادة التحصن مع أن الزنا في الشرع غير جائز بحال من الأحوال فضلا عن أن يكون الاكرام عليه جائزا .

وترتبا على ذلك ، فإن الحكم هنا لا يمكن أن ينتفى باقتفاء الشرط ويثبت نقيضه لأنه يؤدي الى محذور في الدين (٢٨) .

وقد أجاب الآخذون بمفهوم المخالفة في الشرط على هذا الاستدلال من وجهين :

أولهما : أن الشرط في الآية لم يرد لتخصيص الحكم به حتى يدور معه وجودا وعدما ، وإنما جاء جريا على الأغلب الذي كان عليه الناس في الجاهلية اذ كانوا يكرهون فتياتهم على البغاء مع ارادتهن التحصن ، وشرط هذا شأنه لا مفهوم له ، لأنه لا يعدو أن يكون تصويرا لحال كان الناس عليها وهو في ذلك شبيه لقوله تعالى : « لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » (٢٩) .

(٢٧) النور : ٣٣ .

(٢٨) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، والأسنوي ج ١ ص ٣٢٣ ، ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ .
(٢٩) آل عمران : ١٣٠ .

ثانيهما : أن الاكراه — على فرض اعمال الشرط — غير متصور في مثل هذه الحالة لأن الاكراه يرد على من ترد التحصن ، أما من ترغب في الزنا فلا يتصور اكراهها عليه ، حتى يكون في الآية دليل على جواز الاكراه في حال عدم ارادة التحصن (٣٠) .

* * *

(٣٠) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ .

٣ - مفهوم الغاية

مفهوم الغاية هو : « دلالة اللفظ - الذى قيد فيه الحكم بغاية - على ثبوت نقيض ذلك الحكم بعد الغاية » (١) .

وللغاية فى اللغة لفظان « الى » و « حتى » ، ومن النصوص التى استخدم فيها اللفظان قوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » ، ثم أتوا الصيام الى الليل (٢) .

حيث دلت هذه الآية بمنطوقها فى الجزء الأول منها على إباحة الأكل والشرب فى ليل رمضان ومدت تلك الإباحة حتى طلوع الفجر .

ودلت بمفهومها المخالف على أن الأكل والشرب حرام بعد هذه الغاية وهى طلوع الفجر ، وما أدركناه هنا من مفهوم مخالف منشؤه ربط الحل بزمن معين وغاية محددة بلفظ « حتى » وذلك هو مفهوم الغاية .

كما دلت الآية بمنطوقها فى الجزء الأخير منها على وجوب مد الصوم الى الليل وهو وقت ينتظم كل النهار .

ودلت بمفهومها المخالف على عدم وجوب الصيام فى الليل ، والمفهوم المخالف هنا مفهوم غاية لأن « الى » تستخدم للغاية كما سلف توضيحه .

ومن النصوص التى استخدمت فيها « حتى » قوله تعالى : « الإطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . . . » الى قوله تعالى : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » (٣) .

حيث دلت هذه الآية بمنطوقها على تحريم المرأة المطلقة ثلاثا على زوجها المطلق وأنها تظل كذلك حتى تتزوج برجل آخر .

(١) التقرير والتحرير ج ١ ص ١١٦ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٣ ، والنصوص ج ١ ص ٦١٥ .
(٢) البقرة : ١٨٧ . (٣) البقرة : ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

ودلت بمفهومها المخالف على أنها لو تزوجت برجل آخر حلت لزوجها
الأول • والمفهوم هنا مفهوم غاية لأن القيد الذى قيد به الحكم نطقا هو
لفظ « حتى » وهو لفظ يفيد الغاية فى اللغة ، فيكون حكم ما بعده -
ترتيا على ذلك - نقيضا للحكم الثابت قبله •

* * *

● آراء العلماء فى مفهوم الغاية :

للعلماء فى مفهوم الغاية اتجاهان :

الاتجاه الأول : أن مفهوم الغاية حجة وأن ما بعدها يكون نقيضا
لما قبلها فى حكمه ، وهذا الاتجاه هو اتجاه الجمهور الذى عليه أكثر
الفقهاء وجماعة من المتكلمين كالقاضى الباقلانى والقاضى عبد الجبار -
الذين أنكرا مفهوم الشرط وقالوا بهذا المفهوم - وأبى الحسين البصرى ،
والغزالي يقول به وإن اعتبر دلالة أضعف من غيرها كما أن قوله به يأتى
مع انكاره لمفهوم الشرط كما سبق •

ويذكر ابن القشيري نقلا عن القاضى أبى بكر أن معظم نفاة المفهوم
قالوا به • وقال سليم العراقى : لم يختلف أهل العراق فى ذلك ، بل إن
بعضهم حكى الاتفاق عليه (٤) •

هذا ويبالغ بعضهم فيرفع دلالة مفهوم الغاية الى مرتبة المنطوق فقد
أثر عن القاضى أبى بكر الباقلانى : « أن الغاية منطوق ، فقوله تعالى :
« حتى تنكح زوجا غيره » لا بد فيه من اضمار ضرورة تنمة الكلام فيقدر
فيه : حتى تنكح فتحل ، قال : والاضمار بمنزلة الملفوظ لأنه إنما يضمن
لسبقه الى فهم العارف باللسان » (٥) ولعل الباقلانى بفعله هذا يدخل الغاية
فى دلالة الاقتضاء التى تدخل فى المنطوق غير الصريح •

* * *

(٤) الاحكام للامسدى ج ٣ ص ١٣٢ ، والمستبصفي للغزالي ج ٢
ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، والمنحول ص ٢١٥ ، ومختصر المنتهى مع شرحه ج ٣
ص ١٨١ ، وارشاد الفحول ص ١٥٩ •
(٥) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٧ •

● أدلة الآخذين بمفهوم الغاية :

استدل الآخذون بمفهوم المخالفة في الغاية بما سبق الاستدلال به من أدلة في مفهوم الصفة لأن الغاية صفة من جهة المعنى ، وبوجه خاص استدلوا بأن قول القائل : صوموا الى أن تغيب الشمس ، معناه أن آخر الصوم مغيب الشمس ، فلو قدرنا ثبوت الوجوب بعد أن غابت الشمس لم يكن المغيب آخرًا وذلك خلاف المنطوق (٦) .

وقد ناقش النافون هذا الاستدلال بأن الكلام في الآخر نفسه لا فيما بعد الآخر ففي قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق » (٧) النزاع فيه في دخول المرافق أو عدم دخولها ، وليس في ما بعد المرافق فهو ليس بداخل اتفاقاً (٨) .

* * *

● دليل المنكرين لمفهوم الغاية :

أما المنكرون لمفهوم الغاية فقد احتجوا لانكارهم بأن تقييد الحكم بالغاية لو دل على نفي الحكم فيما بعد الغاية لم تخل دلالة على ذلك أما أن تكون بصريح اللفظ أو بأنه لو لم يدل لما كان التقييد بالغاية مفيداً ، أو تكون من جهة أخرى ، والأول محال ، لأن اللفظ لم يدل بصريحه على نفي الحكم بعد الغاية ، والثاني : انما يلزم لو لم يكن للتقييد فائدة سوى نفي الحكم فيما بعد الغاية ، وليس كذلك ، بل من الجائز أن تكون فائدة التقييد التعريف ببقاء ما بعد الغاية على ما كان عليه قبل ورودها ، والثالث : الأصل عدمه وعلى من يدعيه بيانه (٩) .

وقد عارضهم المثبتون بدليلهم السابق الذي سلف إيراده (١٠) .

(٦) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ ، وتفسير

(٧) المائدة : ٦ .

النصوص ج ١ ص ٧٢٥ .

(٨) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨١ ، وتفسير

(٩) الاحكام ج ٣ ص ١٣٥ .

النصوص ج ١ ص ٧٢٥ .

(١٠) راجع ما سبق ص ٤٢ .

وعلى كل حال ، فان دليل النافين لمفهوم الغاية ضعيف ومعارض بدليل
المثبتين من جهة وبأن بعض المثبتين — من جهة أخرى — اعتبروا الغاية
منطوقا ، واذا كان الشأن يصل بمفهوم المخالفة فى الغاية الى أن يرتفع
لوضوحه الى درجة المنطوق عند بعض الأصوليين ، فلا أقل من الاستمسك
به باعتباره مفهوما .

ولضعف أدلة النافين نرى الشوكانى بعد حكايته لمذاهبهم — يعقب
بقوله : « ولم يتمسكوا بشيء يصلح للتمسك به قط ، بل صمموا على منعه
طردا لباب المنع من العمل بالمفاهيم وليس ذلك بشيء » (١١) .

* * *

٤ - مفهوم العدد

مفهوم العدد هو : « دلالة اللفظ الذي قيد فيه الحكم بعدد على ثبوت تقيض ذلك الحكم فيما عدا العدد زائداً كان أو ناقصاً » (١) .

ومن أمثله قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٢) .

وقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » (٣) .

وقوله تعالى : « فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا » (٤) .

فقد قيد الحكم في كل آية من هذه الآيات بعدد معين ، فكان المفهوم المخالف عدم جواز الزيادة على ذلك العدد أو النقصان عنه ، وذلك المفهوم المخالف مفهوم عدد لأن الذي ورد التقييد به ليس صفة مصطلح عليها ، ولا شرطاً مصطلح عليه ، ولا غاية مصطلح عليها وإنما هو « عدد » .

هذه هي صورة مفهوم العدد كما يورده كثير من الأصوليين ، وفي ضوء ذلك يتعرضون لمذاهب العلماء فيه فيردون العمل به إلى الإمام مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وداوود الظاهري وصاحب الهداية من الحنفية . ويقف في المقابل لهم معارضا في الأخذ به كل المانعين للأخذ بمفهوم الصفة (٥) .

والظاهر من عبارات الأصوليين في ذلك - وجلهم من المتأخرين - أن الفريق الأول يأخذ بمفهوم العدد بإطلاق فينفى حكم المنطوق فيما زاد ونقص عن العدد الذي قيد به الحكم ، وأن الفريق الثاني يرفض

(١) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٧ ، وإرشاد الفحول ص ١٥٩ .

(٣) النور : ٤ .

(٢) النور : ٢ .

(٥) إرشاد الفحول ص ١٥٩ .

(٤) المجادلة : ٤ .

العمل به باطلاق ويرى أن ما نقص أو زاد عن العدد يكون على حكم الأصل (٦) .

غير أن بعض المتقدمين من الأصوليين يوردون في المسألة تفصيلا يصلون بعده الى محل النزاع ، ومن هؤلاء أبو الحسين البصرى فى « المعتمد » ، والرازى فى « المحصول » ، وسيف الدين الآمدى فى « الاحكام » حيث يقررون أن الحكم اذا قيد بعدد مخصوص :

١ - فانه ما يدل على ثبوت ذلك الحكم فيما زاد على العدد بطريق الأولى وذلك كما لو حرم الله جلد الزانى مائة فان هذا يدل على تجريم ما زاد على المائة من باب أولى .

أو كان العدد علة لعدم أمر كقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » (٧) .

فانه يدل على أن ما زاد عن القلتين لا يحمل خبثا من باب أولى أيضا . لكن هل يدل ذلك على أن الحكم فيما دون المائة ودون القلتين على خلاف الحكم فى المائة والقلتين ؟ هذا واحد من مواضع الخلاف .

٢ - ومنه ما لا يدل على ثبوت الحكم فيما زاد على العدد المخصوص بطريق الأولى كما اذا أوجب الشارع جلد الزانى مائة أو أباحه فانه لا يدل على وجوب أو إباحة ما زاد على المائة بطريق الأولى ، بل هو مسكوت عنه وواحد من مواضع الخلاف ، أما ما نقص عن المائة فى حال الوجوب والاباحة فيدخل فى الحكم من باب أولى ، واذا أباح جلد المائة دخلت الخمسين أيضا فى الاباحة من باب الأولى (٨) .

* * *

(٦) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٧) الحديث رواه الخمسة ، وفى لفظ ابن ماجه ورواية لأحمد : « لم ينجسه شيء » وأخرجه أيضا الامام الشافعى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى وقال الحاكم : صحيح على شرطهما - راجع نيل الأوطار مع منتقى الأخبار (باب حكم الماء اذا لاقته نجاسة) ج ١ ص ٣٧ .

(٨) راجع فى ذلك المعتمد لأبى الحسين البصرى ج ١ ص ١٤٦ ، والمحصل للامام الرازى عند الحديث عن مفهوم العدد ، والاحكام للامدى ج ٣ ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

● أدلة الآخذين بمفهوم المخالفة في العدد :

استدل الآخذون بمفهوم المخالفة في العدد بالدليلين الآتيين :
١ - ما روى عن قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل قوله

تعالى : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » (٩) قال : « قد خيرني ربي .. والله لأزيدن على السبعين » (١٠)
فعقل من ذلك أن ما زاد على السبعين بخلاف السبعين (١١) .

٢ - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعا » (١٢) وهذا يدل على عدم الطهارة بما دون السبع غسلات ، اذ أنه لو طهر بما دونها لكانت السابعة واردة على محل ظاهر فلا يكون طهوره بالسبع ، كما أنه يلزم على ذلك أيضا ابطال دلالة المنطوق (١٣) .

وقد تصدى النافون للأخذ بمفهوم المخالفة في العدد لهذين الدليلين بالمناقشة ، فقالوا عن الدليل الأول :

ان زيادة النبي صلى الله عليه وسلم على السبعين في الاستغفار ليس فيه ما يدل على فهمه وقوع المغفرة لهم بالزيادة على السبعين ، ومن المحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قصد به استمالة قلوب الأحياء منهم ترغيبا لهم في الدين لا لوقوع المغفرة بالفعل لهم ، وليس أحد الأمرين بأولى من الآخر ، بل ان احتمال الاستمالة ربما كان أولى من فهمه وقوع المغفرة لهم بالزيادة على السبعين أخذا من مفهوم العدد لما فيه

(٩) التوبة : ٨٠ .

(١٠) الحديث رواه البخاري (باب استغفر لهم أو لا تستغفر لهم) وقد طعن فيه أبو بكر الباقلاني وامام الحرمين في كتابه البرهان - راجع البرهان ج ١ ص ٤٥٨ .

(١١) الاحكام ج ٣ ص ١٠٥ ، والمحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢١ .
(١٢) رواه مسلم في كتاب الطهارة والنسائي عن أبي هريرة وحسنه الدارقطني وأخرجه ابن حبان في صحيحه - راجع نيل الأوطار (باب آسار البهائم) ج ١ ص ٤١ .

(١٣) الاحكام ج ٣ ص ١١٤ ، ١١٥ .

من دفع التعارض بين قوله تعالى هذا وبين قوله : « سواء عليهم أاستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم » (١٤) .

والحق — فى رأى — مع النافين فى ضعف الاستدلال بهذا الحديث على مفهوم العدد فإن دلالتة على المغفرة لهم بالزيادة على السبعين فى الاستغفار بعيدة وحمله على ارادة الاستمالة أولى فى ذلك . على أن ترجيحى لضعف الاستدلال هنا لا يعنى ضعف حجة المثبتين لمفهوم العدد فى جملتها .

وقالوا عن الدليل الثانى : بأنه ليس لازما بالضرورة أن يكون التقييد بالسبع دالا على النفى فيما دون السبع لأنه لو لم يدل لكنت السابعة واردة على مكان طاهر ، لجواز ثبوت النجاسة فيما دون السبع بدليل آخر سوى مفهوم العدد (١٥) .

وهذه المناقشة يمكن الرد عليها بأنه ليس ثمة دليل سوى هذا الحديث على نجاسة الاناء الذى ولغ فيه الكلب اذا لم ترد عليه سبع غسلات .

* * *

● أدلة المنكرين لمفهوم العدد :

استدل المنكرون لمفهوم العدد بالأدلة التى أنكروا بها مفهومى الصفة والشرط (١٦) ، كما أضافوا بالنسبة للعدد خاصة أن الأمة أجمعت على نفى الزيادة على الثمانين فى جلد القاذف آخذة ذلك من التقييد بالعدد الذى هو « الثمانون » (١٧) .

وقد ناقش الامام الرازى هذا الدليل بقوله : « ان عقل الأمة ذلك يرجع الى البقاء على حكم الأصل لا الى أن العدد مفهوم » (١٨) .

(١٤) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠٥ — والآية من سورة المنافقين : ٦

(١٥) المرجع السابق ج ٣ ص ١١٤ .

(١٦) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(١٧) المحصول للامام الرازى جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٤ .

(١٨) المرجع السابق جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٥ .

والشوكاني في « ارشاد الفحول » ينتصر للأخذين به مقررا : « أنه الحق لأن العمل به مفهوم من لغة العرب ومن الشرع ، فإن من أمر بأمر وقيده بعدد مخصوص فزاد المأمور على ذلك العدد أو نقص عنه ، فأنكر عليه الأمر الزيادة أو النقص ، كان هذا الإنكار مقبولا عند كل من يعرف لغة العرب ، فإن ادعى المأمور بأنه فعل ما أمر به مع كونه نقص عنه أو زاد عليه كانت دعواه هذه مردودة عند كل من يعرف لغة العرب » (١٩) .

* * *

٥ - مفهوم اللقب

لا يعنى الأصوليون بـ « اللقب » خصوص اللقب عند النحويين وهو ما أشعر بمدح أو ذم ، وإنما يعنون به الاسم الذى يعبر عن الذات تمييزاً لها عن غيرها مما يجعله شاملاً لاسم الشخص (العلم) وأسماء الأجناس والأنواع واسم الجمع وما فى معنى ذلك كاللقب النحوى والكنية (١) .
فى ضوء ذلك عرفوه بأنه : « دلالة تعليق الحكم على نفى الحكم

عن غيره » (٢) .

هذا وقد اتفق الأصوليون — ما عدا قليل منهم — على أن اللقب لا مفهوم له ، وأن تعليق الحكم بالاسم — بأنواعه المختلفة — ليس من شأنه الدلالة على نفى الحكم عن غيره (٣) ، فقول القائل : « زيد فى الدار » لا يدل على أن عمراً ليس فيها ، والأمر بشيء لا يدل على أن غير ذلك الشيء ليس بواجب (٤) .

والقليلون الذين ينسب إليهم القول بمفهوم اللقب وأن تعليق الحكم بالاسم يدل على نفى عنه غيره يأتى فى صدارتهم الدقاق (٥) لاتفاق الشراح على نسبة هذا القول إليه .

(١) راجع الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ ، مثال اسم الشخص : « زيد » ، ومثال اسم الجنس الأصناف الستة التى حرم فيها التفاضل : الذهب والفضة والبر والشعير والتمر .. الى آخر الحديث ، ومثال اسم النوع : « الفنم » ، ومثال اسم الجمع « القوم » .

(٢) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨٢ ، وارشاد الفحول ص ١٦٠ ، ونشر البنود ج ١ ص ١٠٣ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٣ ، وأصول الفقه الاسلامى للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلى ج ١ ص ٣٦٥ .

(٣) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٥ ، المعتمد ج ١ ص ١٤٨ ، الاحكام ج ٣ ص ١٣٩ ، المستصفى ج ٢ ص ٢٠٤ ، ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٨٢ .

(٤) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٥ .

(٥) الدقاق هو محمد بن محمد بن جعفر ، القاضى ، الأصولى ، الفقيه

الشافعى (ت ٣٩٢ هـ) — راجع معجم المؤلفين ج ١١ ص ٢٠٣ .

ويلحق به عند آخرين بعض الحنابلة (٦) والصيرفي (٧) من الشافعية. وابن خويزمنداد (٨) والباجي (٩) وابن القصار (١٠) من المالكية ، كما يحكيه ابن فورك (١١) عن بعض الشافعية ويرجح أنه الأصح ، بل ان بعضهم يمد القول به الى الامام مالك وأحمد بن حنبل وداوود الظاهري (١٢) .

وينقل بعضهم التفصيل فيه ، فقد حكى ابن برهان (١٣) في «الوجيز» عن بعض الشافعية العمل به في أسماء الأنواع كالغنم مثلاً دون أسماء الأشخاص كزيد وعلى ... الخ ، كما حكى غيره عن بعض الحنابلة العمل به فيما دلت عليه القرينة دون ما لم تدل عليه (١٤) .

* * *

(٦) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٣٩ ، والأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ ، ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٨٢ .

(٧) هو محمد بن عبد الله الصيرفي أبو بكر : أحد المتكلمين من الشافعية. توفي سنة ٣٣٠ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١١٣ .

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن اسحاق أبو عبد الله - ترجم له صاحب الديباج ولم يذكر سنة وفاته - انظر الديباج ج ١ ص ١٠٣ تحقيق الأستاذ الدكتور الأحمدي أبو النور .

(٩) هو سليمان بن خلف بن سعد القرطبي ، أبو الوليد الباجي : فقيه مالكي ضليع ومن رجال الحديث وهو صاحب المنتقى شرح الموطأ والإشارة في الأصول ، توفي سنة ٤٧٤ هـ - راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٧٣ .

(١٠) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد المعروف بابن القصار ، كان أصولياً نظاراً ، له كتاب في مسائل الخلاف ، توفي سنة ٣٩٨ هـ - راجع الديباج ص ١٩٩ .

(١١) هو محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر : عالم بالأصول والكلام. ومن فقهاء الشافعية توفي سنة ٤٠٦ هـ .

(١٢) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(١٣) هو أحمد بن برهان أبو الفتح : فقيه بغدادى يغلّب عليه الاهتمام بعلم الأصول ، توفي سنة ٥١٨ هـ . راجع أصول الفقه ص ١٩٨ .

(١٤) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ ، وارشاد الفحول ص ١٦٠ .

● أدلة الجمهور في رفض مفهوم اللقب :

هذا وقد استدلل الجمهور النافون لمفهوم اللقب الرافضون للاعتداد به على مذهبهم بالأدلة التالية :

١ - أن ذكر اللقب إنما يكون عادة لتمييز الذات ، وتعيين من يتم اسناد الحكم اليه ، ولا يستفاد منه شيء وراء ذلك إلا بدليل ، فإذا قلت - مثلاً - قام علي ، لم يكن في هذا القول دلالة على أن كل ما عدا علي لم يتم ، كما أنك إذا قلت : محمد رسول الله ، لم يكن هذا القول دالاً على أن ما عداه ليس برسول الله (١٥) .

ولهذا فإن الكل متفق على جواز أن يقال : زيد أكل أو شرب ، مع العلم بأن غيره فعل ذلك أيضاً (١٦) .

٢ - أن تخصيص الحكم بالاسم لو كان دالاً على نفى الحكم عن ذلك الاسم لأدى ذلك إلى بطلان القياس ، بيان هذا أن تحريم الربا مثلاً في القمح الذي ورد في الحديث يدل على إباحته في كل ما عداه من المطعومات بناء على الأخذ بمفهوم اللقب - وإذا كان الأمر كذلك فاقنا لا نملك قياس الحمض - مثلاً - على القمح لأن قياسنا هنا يكون قياساً مع وجود الدليل ، لأن مفهوم اللقب قد أباح التفاضل في كل ما عدا البر وغيره من الأصناف الواردة في الحديث (١٧) .

٣ - أن قولنا : زيد أكل ، لو دل على أن غيره لم يأكل ، لكان دالاً على ذلك أما باللفظ أو بالمعنى ، ودلالته باللفظ باطلة لأن اللفظ ليس فيه ذكر غير زيد ، فكيف يدل على حكم غير زيد ؟

كما أن دلالاته بالمعنى باطلة أيضاً لأن الإنسان قد يعلم أن زيدا وعمرا كلاهما قد أكل ، ولكن له غرض في الإخبار عن أكل زيد دون عمرو ولهذا

(١٥) راجع بحثنا عن « مفهوم المخالفة : أنواعه وحجته » لسماحة الشيخ الناجي بن محمود ص ٣ .

(١٦) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٦ .

(١٧) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ .

أخبر عن أكل من له غرض فى الاخبار عن أكله فلا يدل ذلك على سلب الحكم عن الآخر (١٨) •

هذا ، وقد ضعف بعض الشراح الدليل الثانى من أدلة الجمهور مستنديين فى تضعيفهم له الى أن مفهوم اللقب لا يتعارض مع القياس فى المثال الذى ذكره الجمهور وذلك لاعتبارين :

أولهما : أنه على تقدير كون مفهوم اللقب حجة فاقه يدل على إباحة التفاضل فى كل ما عدا القمح ، والقياس يدل على تحريم بعض الأفراد التى تشارك القمح فى العلة التى من أجلها حرم التفاضل فيه وهى المطعومات دون غيرها ، فغاية ما يترتب على الأخذ بالقياس أن يكون عموم المفهوم وهو الإباحة مخصصا بالقياس الذى حرم بعض الأفراد بعد أن أباحها المفهوم ، وتخصيص عموم المنطوق بالقياس جائز فتخصيص عموم المفهوم به أولى •

ثانيهما : أن القول بمفهوم اللقب يمكن أن يكون مبطلا للقياس ودافعا له لو كان النص دالا عليه بمنطوقه ، وليس الأمر كذلك ، بل إنما دل عليه بمفهومه والقياس راجح على هذا النوع من المفهوم ، فغاية ما يؤول اليه الأمر أنهما دليلان تعارضا لأن كلا منهما دل على عكس ما دل عليه الآخر (١٩) •

* * *

● دليل الآخذين بمفهوم اللقب :

وقد استدل الآخذون بمفهوم اللقب بأن التخصيص بالاسم لا بد له من فائدة ، ولا فائدة له الا نفى الحكم عن المسكوت عنه كالصفة (٢٠) •

وقد أجاب الجمهور عن هذا الدليل بأن غرض الاخبار عنه دون غيره

(١٨) المحصول جزء ١ قسم ٢ ص ٢٢٧ •

(١٩) الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ٣١٨ •

(٢٠) نشر البنود ج ١ ص ١٠٣ •

فائدة (٢١) ، كما أنه يختلف عن الصفة من جهة أن الكلام بدونه يختل ويفقد استقامته بخلاف الصفة (٢٢) .

ويحكى أن الدقاق الذي تمسك بمفهوم المخالفة في اللقب وقس له ذلك في مجلس النظر ببغداد فألزم الكفر إذ قال : محمد رسول الله ، لنفى رسالة عيسى وغيره فوقف (٢٣) .

وعلى كل حال فإن القائلين به — كلا أو بعضا لم يأتوا — على دعواهم — كما يقول الشوكاني — بحجة لغوية ولا شرعية ولا عقلية ، كما أنه من بداهة ما يعلم من لسان العرب أن من قال : رأيت زيدا — لم يقتض قوله هذا أنه لم ير غيره قطعا ، وأما إذا دلت قرينة على العمل به فذلك ليس لأن له مفهوما من حيث المبدأ وإنما لتلك القرينة ، وهذا أمر خارج عن محل النزاع (٢٤) .

* * *

(٢١) الأسنوى ج ١ ص ٣١٨ .

(٢٢) نشر البنود ج ١ ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢٣) الأسنوى ج ١ ص ٣١٨ .

(٢٤) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

٦ - مفهوم الحصر

مفهوم الحصر كمفهوم مستقل يعده بعض الأصوليين ولا يعده بعضهم الآخر (١) .

ومن الذين لا يعدونه القاضى البيضاوى فى المنهاج حيث يحصر المفاهيم فى عرضه لها ومن بعد حديثه عنها فى اللقب والصفة والشرط والعدد (٢) . وابن الحاجب فى مختصر المنتهى حيث يقصر عددها فى أربعة أنواع لا يذكر من بينها مفهوم الحصر ، وإن كان العضد فى شرحه قد استدرك ذلك وعد الحصر ، كما أن ابن الحاجب نفسه قد تناوله بالحديث فى مرحلة متأخرة لكنه أهمل عدده كمفهوم وتناوله ملحقا بالمفاهيم وأورد الأقوال فيه (٣) .

والذين يعدونه كمفهوم مستقل يعدون معه الاستثناء كمفهوم مستقل أيضا فالإمام الغزالي - مثلا - يذكر الحصر وهو الواقع فى الرتبة السادسة فى عدده لأنواع المفاهيم ثم يذكر الاستثناء فى الرتبة الثامنة (٤) .

والآمدى يتحدث عن الحصر فى مسألتين : المسألة السادسة ويخصصها للحصر بـ «انما» ، والمسألة السابعة ويبحث فيها حصر المبتدأ فى الخبر فى الكلام ، ثم يورد الاستثناء فى مسألة مستقلة هى المسألة الثامنة من مسائله التسع اللائى تناول فيهن مفهوم المخالفة (٥) .

والقرافى يعد الحصر فى أنواع المفاهيم كما يعطى الاستثناء اسما.

(١) راجع أنواع المفاهيم التى تقدم الحديث عنها .

(٢) المنهاج للقاضى البيضاوى مع شرحه الأسنوى والبدخشى ج ١ ، ص ٣١٤ وما بعدها .

(٣) راجع مختصر المنتهى ج ٢ ص ١٧٤ ، و ج ٢ ص ١٨٢ ، و راجع شرحه وحاشيته فى المواضع المذكورة .

(٤) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٥) الاحكام ج ٣ ص ١٤٠ ، ١٤٣ .

مستقلاً (٦) * ويبدو أن الذين أهملوا عد الحصر في المفاهيم يرجع مسلكهم في ذلك الى أن بعض الأصوليين اعتبر الحصر من المنطوق - كما سئرى بعد قليل - ولهذا كفهم هذا عن عده ، وان تناولوه بالحديث كابن الحاجب الذى قررنا أنه وان لم يعده لكنه أورد القول فيه بعد أن فرغ من الحديث عن المفاهيم التى التزم عدها ابتداء * .

كما أن الذين عدوه فصل بعضهم بينه وبين النفى والاستثناء فاعتبر الحصر هو الحصر بـ «انما» وحصر الخبر فى المبتدأ وأفرد النفى والاستثناء بحديث مستقل ، ويبدو أيضاً أن دافع هؤلاء فى هذا الفصل أن الحصر بـ «انما» وبتقديم الخبر على المبتدأ أضعف من النفى والاستثناء ولهذا أعطوه قسمة مستقلة يدل على ذلك أن الآمدى - حتى فيما سماه حصراً - أعطى الحصر بـ «انما» مسألة مستقلة لقوته عن الحصر بتقديم الخبر على المبتدأ (٧) * .

والتحقيق - عندى - يقتضى جعل الحصر شاملاً للنفى والاستثناء والحصر بـ «انما» والحصر بالتقديم ، وقد أدرك ذلك الامام الشوكانى فى ارشاد الفحول ، حيث جمعها كلها تحت مفهوم الحصر ، ثم جعل مفهوم الحصر أنواعاً بحسب قوة كل واحد منها (٨) * .
ومنطق الشوكانى فى ذلك سليم وهو الذى سأتولى من خلاله بحث هذا النوع من المفاهيم - مفهوم الحصر - بادئاً فى ذلك بتعريفه * .

* * *

● تعريف مفهوم الحصر :

هو انتفاء المحصور عن غير ما حصر فيه وثبوت نقيضه له (٩) * . وهو أنواع :

الأول منها - وهو أقواها : مفهوم المخالفة الناتج عن النفى والاستثناء

(٦) شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ .

(٧) راجع الاحكام ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤٣ .

(٨) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٩) أصول الفقه للأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١

ص ٣٦٦ .

نحو « ما قام الا زيد » ، و « لا عالم فى البلد الا زيد » فالمثال الأول يثبت القيام لزيد وينفيه عن غيره ، وثيقه عن غيره هو مفهوم الحصر هنا • والمثال الثانى يثبت العلم لزيد وينفيه عن غيره وثيقه عن غيره هو مفهوم الحصر ... وهكذا •

والقول بهذا النوع من المفاهيم هو قول الجمهور وأكثر منكرى المفهوم قالوا به ، والامام الغزالى والآمدى من القائلين به (١٠) •

ولم يقف الحد عند القائلين به عند هذا القدر ، بل ارتفع به بعضهم الى مرتبة المنطوق فاعتبره من المنطوق لا من المفهوم لسرعة تبادره الى الأذهان ، وبذلك — أى بكونه منطوقا — جزم أبو اسحاق الشيرازى وهو أيضا ما رجحه الامام القرافى ، والكمال بن الهمام من الحنفية (١١) •

لكن الأغلب على أنه من المفهوم لا من المنطوق وهذا هو القول الراجح ولسرعة تبادره الى الذهن يعتبرونه أعلى أنواع المفاهيم (١٢) •

* * *

● دليل القائلين به :

هذا وقد استند القائلون بمفهوم المخالفة فيه على صراحته فى النفى والاثبات ، فمن قال : « لا اله الا الله » لم يكن مقتصرا فى ذلك على نفي الألوهية عن غير الحق تبارك وتعالى ، بل يكون مثبتا لله تعالى الألوهية ونافيا لها عن غيره ... وهكذا (١٣) •

كما أن من اعتبر دلالاته من قبيل المنطوق منهم استدل على ذلك بأن أدوات الحصر موضوعة لغة للاثبات والنفى معا (١٤)

(١٠) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ ، والاحكام للآمدى ج ٣ ص ١٤٣ •

(١١) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٨ ، وجمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٩

وارشاد الفحول ص ١٦٠ •

(١٢) جمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٩ ، ونشر البنود ج ١ ص ١٠٤ •

(١٣) المستصفى ج ٢ ص ٣٠٨ •

(١٤) مفهوم المخالفة أنواعه وحججه لسماحة الشيخ الناجى بن محمود

أما الذين أنكروه فهم غلاة منكرى المفهوم كما يقرر ذلك الامام الغزالي (١٥) ، ويسميهم الكمال بن الهمام فى التحرير بأنهم بعض مشائخ الحنفية حيث يقول : « وألحق بعض مشائخهم - أى الحنفية - بالمفهوم المخالف فى النفي دلالة الاستثناء فقالوا : ليس فيه دلالة على ثبوت ضد حكم الصادر لما بعد : الا » (١٦) .

وقد استدل هؤلاء المنكرون بأن مثل هذا النوع من الحصر لا يعدو أن يكون نطقا بالمستثنى عنه وسكوت عن المستثنى ، فما خرج بأداة الاستثناء لم يكن داخلا فى الكلام فلا يعنى استثناءؤه نفى غيره (١٧) .

ودليلهم هذا ضعيف ، ولهذا عقب عليه الشوكانى بقوله : « ولم يأت من لم يعمل به بحجة مقبولة » (١٨) .

ثانيهما : مفهوم الحصر الناتج عن « انما » ومقتضاه نفى غير المذكور فى الكلام آخر مثل : « انما زيد قائم » منطوقه اثبات القيام لزيد وحصره فيه ، ومفهومه نفى القيام عن غير زيد . وكقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات » (١٩) . فانه يدل بمنطوقه على حصر الأعمال فى المنوى ويدل بمفهومه على عدم اعتبار غير المنوى ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الشفعة فيما لم يقسم » فانه يدل بمنطوقه على ثبوت الشفعة فى غير المقسوم ، ويدل بمفهومه على نفى ثبوت الشفعة عند قسمة العقار المشفوع فيه (٢٠) .

* * *

(١٥) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٩ .

(١٦) التقرير والتحرير ج ١ ص ١١٨ .

(١٧) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٩ .

(١٨) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(١٩) الحديث متفق عليه .

(٢٠) أصول الفقه للدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١ ص ٣٦٦ .

● آراء العلماء في هذا النوع :

والعلماء تجاه هذا النوع من الحصر على مذهبين :
المذهب الأول : مذهب الجمهور وعليه القاضي أبو بكر والامام الغزالي والهراسي وأبو اسحاق الشيرازي ، والامام الرازي وجماعة من الفقهاء الذين يقررون أن التقييد بـ « انما » الشأن فيه افادة الحصر ففي قوله تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء » (٢١) وما يجرى مجراه تفيد « انما » الحصر وان كان هناك احتمال لافادتها التأكيد الا أن ذلك الاحتمال احتماح مرجوح والراجح أنها للحصر ، ويعبر الأصوليون عن ذلك بأن « انما » ظاهرة في الحصر - أي راجحة فيه - محتملة للتأكيد (٢٢) .

المذهب الثاني : مذهب أصحاب الامام أبي حنيفة وابن سريج وأبي حامد المروزي (٢٣) وجماعة من منكرى مفهوم المخالفة الذين قالوا : ان « انما » تفيد تأكيد الاثبات ، ولا دلالة لها على الحصر وتعتبر « ما » فيها زائدة فهي كالعدم ، فقولنا : « انما زيد قائم » في قوة قولنا : ان زيدا قائم ، واذا كان الشأن كذلك فانها لا تفيد الحصر وحكم ما عدا مثبت يبقى موقوفا على دليل آخر (٢٤) .

* * *

● أدلة الفريقين :

وقد اعتمد المثبتون للحصر بـ « انما » ونفى الحكم عن غير الحصور فيه بما على أن ذلك ما يقتضيه اللسان العربي (٢٥) .

(٢١) فاطر : ٢٨ .

(٢٢) الاحكام للامدى ج ٣ ص ١٤٠ ، المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ ،

ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٢٣) هو أحمد بن بشر بن عامر العامري المروزي ، أبو حامد الفقيه

الشافعي - توفي سنة ٢٠٩ هـ . راجع وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٢٣ .

(٢٤) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ ، والاحكام للامدى ج ٣ ص ١٤٠ ،

وارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٢٥) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

أما المخالفون فقد استدلوا بأن كلمة « انما » قد ترد ولا يراد بها الحصر كقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الربا فى النسيئة » (٢٦) وهو غير منحصر فى النسيئة كما هو معلوم لانعقاد الاجماع على تحريم ربا الفضل ولم يخالف فى ذلك سوى ابن عباس الذى خالف ثم صح رجوعه الى الاجماع (٢٧) .

ويرد على دليلهم هذا بأن تحريم « ربا الفضل » انما ثبت بالحديث الذى حرم فيه الرسول صلى الله عليه وسلم التفاضل بين الأصناف الستة ، لا لعدم افادة « انما » الحصر فهى مفيدة للحصر فى موضعها الذى وردت فيه .

هذا والمثبتون للحصر بـ « انما » اختلفوا — بعد ذلك — فى افادتها لنفى الحكم عن غير المذكور هل ذلك من باب المنطوق أم المفهوم ؟ فذهب بعضهم الى أن ذلك من باب المنطوق ، فانه لا فرق بين « انما » الحكم الله « وبين « لا اله الا الله » وذلك كما يذكر الشوكانى : ما نص عليه الشافعى فى الأم ، وصرح به هو وجمهور أصحابه أنها فى قوة الاثبات والنفى بـ « ما » و « الا » (٢٨) .

وهذا رأى أيضا رأى الكمال بن الهمام من الحنفية (٢٩) .

غير أن أغلب الأصوليين على أن دلالة « انما » على نفى الحكم عن المحصور فيه من باب دلالة المفهوم لا المنطوق ، وأن مفهومها أضعف من مفهوم النفى والاثبات الذى تقدمها .

مفهوم الحصر الناتج عن حصر المبتدأ فى الخبر أو بتعبير آخر أن يقدم الوصف على الموصوف الخاص خبرا له ، ومثاله : صديقى زيد أو

(٢٦) الحديث صحيح رواه الامام أحمد فى مسنده والنسائى — راجع

الجامع الصغير ج ١ ص ١٠٢ .

(٢٧) الاحكام ج ٣ ص ١٤٠ .

(٢٨) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٢٩) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ .

العالم زيد، فإن الأول منطوقه حصر الصداقة في زيد - صداقة المتحدث -
ومفهومه نفيها عن غير زيد ، والثاني منطوقه حصر العلم في زيد ومفهومه
نفيه عن غيره ، وإنما أفاد مثل هذا التعبير الحصر لما فيه من عدول عن
الترتيب الطبيعي، إذ الترتيب الطبيعي أن يقول: زيد صديقي، وزيد العالم ..
فلما عدل المعبر عن ذلك ، وقال : صديقي زيد ، والعالم زيد ، فإن عدوه
ذلك يفهم منه أنه قصد النفي عن غير زيد مع الإثبات له ، والا لو أراد
الإثبات فقط لكان كافيا في ذلك سلوك الطريق الطبيعي والتعبير بـ : زيد
صديقي وزيد العالم (٣٠) .

وأفاد النفي عن الغير في مثل هذا التعبير ناجمة عن أن الخبر لا يجوز
أن يكون أخص من المبتدأ بل ينبغي أن يكون أعم منه أو مساويا له
فلا يجوز مثلا أن تقول : الحيوان انسان ، وإنما الجائز أن تقول : الانسان
حيوان ، لضرورة أن يكون الخبر أعم من المبتدأ ، وإذا عبر المعبر وفق ذلك
وقال : زيد صديقي ، فإن الصداقة هنا بحكم أنها خبر أعم من زيد فيدخل
فيها زيد وغيره ، ولا يفهم من ذلك حصرها في زيد ونفيها عن غيره ، أما إذا
عدل عن ذلك وجعل « الصداقة » هي المبتدأ و « زيد » هو الخبر فقال :
« صديقي زيد » فإن ذلك يعني أن صداقته منحصرة في زيد ومنفية عن
غيره ، إذ لو كان له صديق غير زيد لكان المبتدأ أعم من الخبر والخبر
أخص منه وذلك مستنع (٣١) .

ويجوز مجرى حصر المبتدأ في الخبر في إفادة الحصر والنفي عن
الغير فصل المبتدأ عن الخبر بضمير الفصل نحو : « أم اتخذوا من دونه
أولياء ، فالله هو الولي » (٣٢) فإنه يفيد أن غيره ليس بولي أي ناصر .
وتقديم المفعول كالمفعول والجار والمجرور نحو : « ياك نعبد » (٣٣) أي :
لا غيرك ، ونحو : « لا إله إلا الله تحشرون » (٣٤) أي : لا إلى غيره (٣٥) .

(٣٠) مختصر المنتهى وشرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٨٣ ، ارشاد
الفحول ص ١٦٠ .

(٣١) المستقصى ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٣٣) الفاتحة : ٥ .

(٣٢) الشورى : ٩ .

(٣٤) آل عمران : ١٥٨ . (٣٥) جمع الجوامع ج ١ ص ٣٢٩ .

وهذا النوع من مفاهيم الحصر أخذ به امام الحرمين والغزالي
والهراسي وجماعة من الفقهاء (٣٦) .

ورفض الأخذ به الحنفية والقاضي أبو بكر وجماعة من المتكلمين
والآمدي (٣٧) .

وقد استدلل المثبتون لمفهوم الحصر بالتقديم بما سلف تقريره في
صدر المسألة من أن الخبر لا يجوز أن يكون أخص من المبتدأ .

واستدل المانعون بأنه لو كان قول القائل : « العالم زيد » يفيد
الحصر لامتنع أن يقال : « العالم زيد وعمرو » لمناقضة هذا للحصر وليس
الأمر كذلك باتفاق أهل اللغة (٣٨) .

ورد عليهم المثبتون بأن المناقضة تكون في غير حال العطف والاتصال،
بأن قال : « العالم زيد » ثم قال بعد زمن : « العالم عمرو » أما في حال

(٣٦) الاحكام للآمدي ج ٣ ص ١٤١ ، وارشاد الفحول ص ١٦٠ .
(٣٧) المرجعان السابقان : هذا ونسبة رفض الأخذ به الى الحنفية
هو ما ذكره الآمدي في الاحكام والشوكاني في ارشاد الفحول ، وهذه النسبة
معارضة بما جاء عن الكمال بن الهمام في التحرير فقد ذكر أن الحنفية نفوا
اليمين عن المدعى بحديث : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه »
بواسطة العموم في قوله : « واليمين على المدعى عليه » فانه يفيد حصر اليمين
في جنس المدعى عليه فلم يبق يمين على المدعى ضرورة الحصر المذكور ويعقب
ابن أمير الحاج شارحه على ذلك بقوله : « وهذا يفيد بأنهم قائلون بأن الحصر
يدل على النفي عن الغير » ثم يتبع ذلك بقوله : « وحاصل هذا تضعيف نسبة
نفي دلالة الحصر على النفي الى الحنفية لأن كلامهم مشحون باعتباره »
راجع التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٩ ، والعمل بمفهوم المخالفة في الحصر ايضا
منقول عن الامام الأشعري فقد ذكر امام الحرمين أن في كلامه - رضى الله
عنه - ما يدل على القول بالمفهوم فانه تعلق في مسألة الرؤية بقوله سبحانه :
« كلا انهم عن ربهم يومئذ الحقون » (المطففين : ١٥) وقال : « لما ذكر
الحجاب في اذلال الأشقياء أشعر ذلك بنقيضة في السعداء » ثم يعقب امام
الحرمين على ذلك بقوله : « وقد تحققت على طول بحثي في كلام أبي الحسن
انه ليس من منكرى الصيغ على ما اعتقده معظم النقلة » . راجع البرهان
ج ١ ص ٤٥٠ .

(٣٨) الاحكام ج ٣ ص ١٤٣ .

العطف فان الكلام يعتبر جملة واحدة ، وشبيه بهذا أن يقول : « له على عشرة الا خمسة » فانه صحيح باتفاق أهل اللغة وليس بمتناقض بخلاف ما لو قال : « له على عشرة - ثم قال بعد حين - « الا خمسة » فانه لا يقبل للمناقضة (٣٩) .

هذا والقائلون بإفادة الحصر في هذه الصورة اختلفوا في الدلالة - أى دلالة نفى الحكم عن غير المحصور فيه - هل هي من باب المنطوق أو المفهوم ، فذهب بعضهم الى أنها دلالة منطوق ، والأغلب على أنها مفهوم (٤٠) .

* * *

● ترتيب المفاهيم :

هذا وقد رتب بعض المتأخرين من الأصوليين أنواع مفهوم المخالفة التي سبق عرضها والحديث عنها رتبوها في ضوء قوتها وما ورد حولها من آراء العلماء وفق الكيفية التالية :

١ - مفهوم النفي والاستثناء ، ويعتبر هذا النوع أعلى مفاهيم المخالفة لتبادره على الفهم عند الاطلاق بل ان بعضهم قد ذهب الى أنه من قبيل المنطوق لا المفهوم .

٢ - مفهوم « انما » ومفهوم الغاية ، وذلك لتبادرهما الى الفهم عند الاطلاق كما في مفهوم النفي والاستثناء السابق ، كما أن بعضهم ذهب الى أن مفهوميها من قبيل المنطوق لكنهما دون مفهوم النفي والاستثناء في ذلك .

٣ - مفهوم الشرط ، ويأتى قبل مفهوم الصفة لأن كل من قال بمفهوم الصفة قال به ، وبعض من لم يقل بمفهوم الصفة قال به أيضا .

٤ - مفهوم الصفة ، ويأتى قبل مفهوم العدد لأن كل من قال بمفهوم العدد قال به ، وبعض من لم يقل بمفهوم العدد قال به أيضا .

(٣٩) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٨ ، والاحكام ج ٣ ص ١٤٣ .

(٤٠) ارشاد الفحول ص ١٦٠ .

٥ - مفهوم العدد ، وقد تأخر عن مفهوم الصفة لأن كل من قالوا بمفهوم الصفة لم يقولوا به .

٦ - بقية طرق الحصر كحصر المبتدأ في الخبر ، وتقديم المفعول على العامل (٤١) .

وفائدة هذا الترتيب تظهر عند التعارض ، فإذا تعارض مفهوم النفي والاستثناء مع مفهوم «انما» يقدم مفهوم النفي والاستثناء ، وإذا تعارض مفهوم الغاية مع مفهوم الشرط يقدم مفهوم الغاية ، وإذا تعارض مفهوم الشرط مع مفهوم الصفة يقدم مفهوم الشرط ... وهكذا (٤٢) .

* * *

● آراء العلماء وأدلتهم في حجية مذهب المخالفة :

يظهر لنا من خلال العرض السابق لآراء العلماء في حجية أنواع مفهوم المخالفة المتعددة كلا على حدة ، أن فريقا من العلماء اتخذ عند بيان حجية تلك المفاهيم اتجاها واحدا لا يجيد عنه وهو عدم الاعتراف بحجية مفهوم المخالفة من حيث المبدأ - وأن فريقا يقف في المقابل فلا يرفض الأخذ بمفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - وإن اتجه بعض سالكيه الى عدم الاعتراف ببعض أنواع المفاهيم .

ويسهل علينا في ضوء ذلك أن نقرر أن العلماء من جهة موقفهم من مفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - ينقسمون الى فريقين :

١ - جمهور العلماء : الامام مالك وأصحابه ، والامام الشافعي وأصحابه ، والامام أحمد بن حنبل وأصحابه ، وجماعة من الفقهاء والمتكلمين وجماعة من أهل اللغة كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي عبيدة بن معمر المثنى (٤٣) وغيرهما - كل هؤلاء يتجهون الى الأخذ بمفهوم المخالفة ،

(٤١) راجع جمع الجوامع لابن السبكي مع شرحه وحواشيه ج ١ ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، والتقريب والتحرير ج ١ ص ١١٧ .

(٤٢) المرجعان السابقان والصفحات نفسها .

(٤٣) هو أبو عبيدة بن محمد المثنى البصري النحوي العلامة - توفي

سنة ٢٠٩ هـ . راجع وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٢٣ .

ويعتبرونه طريقا من طرق الدلالة على الأحكام كالمنطوق ، ويسوون فى ذلك بينه وبين مفهوم الموافقة من حيث الحجية والدلالة على الحكم فى محل السكوت - وإن اختلفا فى أن مفهوم الموافقة تتجه فائدة التخصيص بالذكر فيه الى تأكيد مثل حكم المنطوق فى محل المسكوت ، ولهذا يكون الحكم فى محل المسكوت مثل ما فى محل النطق بل وأولى منه أحيانا بينما تتجه تلك الفائدة فى مفهوم المخالفة الى نفي مثل حكم المنطوق فى محل السكوت ، ولهذا يكون على النقيض منه (٤٤) .

وعلى رأى الجمهور هذا ، فإن الكلام اذا كان مقيدا بقيد ودل بمنطوقه - على حكم - بمراعاة ذلك القيد ، دل أيضا بمفهومه المخالف على نقيض ذلك الحكم عند انتفاء القيد الذى من أجله كان ذلك الحكم (٤٥) .

وهذا بالضرورة مع ملاحظة ما أعطاه أصحاب هذا الاتجاه لأنفسهم من حرية فى الاعتراف ببعض أنواع المفاهيم دون بعضها الآخر حسبا ، سلف عرضه عند تناول كل واحد منها منفردا ، ولعل ذلك العرض قد كشف أن أضعف المفاهيم عندهم هو مفهوم اللقب الذى رفض الأخذ به جمهورهم ولم يتمسك بالأخذ به سوى الدقاق وقليل من الفقهاء .

ومع مراعاة - أيضا - تحقق الشروط التى يقضى الحال بتوفرها فى القيد ليكون متمحضا لتخصيص الحكم به بأن لا تكون له فائدة أخرى من الفوائد الكثيرة التى يمكن حمله عليها ، والتى سوف يرد ذكرها بتفصيل بعد قليل .

وفيما عدا ذلك ، فإن أصحاب هذا الاتجاه يعملون مفهوم المخالفة - بإطلاق - ولم يرد فى مجال اعمالهم له تفريق بين النصوص الشرعية - نصوص القرآن والسنة - وغيرها من العبارات العربية المستخدمة فى

(٤٤) الاحكام ج ٣ ص ١٠١ .

(٤٥) أصول الفقه الاسلامى للدكتور وهبة مصطفى الزحيلي ج ١

ص ٣٦٧ ، وتفسير النصوص ج ١ ص ١٦٦ .

كلام الناس ومصطلحاتهم وفي عبارات المؤلفين (المصنفين) وتراكيب
النوائق والحجج ، فان مفهوم المخالفة يجرى فيها كلها حسب عموم العبارات
عنهم في ذلك ، وان كان محل النزاع - هو نصوص القرآن والسنة -
اللهم الا ما روى عن السبكي - والد ابن السبكي - صاحب جمع
الجوامع وهو من متأخري الشافعية الذي أثر عنه أنه قصر القول بمفهوم
المخالفة في نصوص الكتاب والسنة فقط وأنكره في كلام المصنفين
والواقفين مستدلا على ذلك بأن الذهول قد يغلب عليهم ، ولهذا لا ينفي
الحكم عند انتفاء القيد في كلامهم بخلاف ذلك في الشرع (٤٦) .

كما لم يرد عنهم أيضا ما يدل على التفريق بين الانشاء والخبر - في
ذلك - الا ما أورده ابن السبكي في جمع الجوامع من أن قوما - لم
يسمهم - أنكروا الأخذ بمفهوم المخالفة في الخبر نحو : في الشام الغنم
السائمة ، فلا ينفي المعلوفة عنها ، وذلك لما للخبر من معان خارجية تفسح
المجال بجواز الاخبار عن بعضها وذلك لا يجعل القيد فيه متمحضا للنفي
بخلاف الانشاء الذي ليس له معان خارجية فلا يكون للقيد حين يرد
فيه - فائدة الا نفي الحكم عند انتفائه (٤٧) .

وهذا الفريق وان اتجه الى حجية مفهوم المخالفة - في جملته - لكن
أصحابه اختلفوا في منشأ الاحتجاج به هل هو اللغة؟ أم الشرع؟ أم العرف؟
قال بعضهم : انه حجة من جهة اللغة - أي أن أساليب اللغة هي التي هدت
اني نفي الحكم عند انتفاء القيد ما دام أن الحكم معلق بذلك القيد ، وقال
بعضهم : انه حجة من جهة الشرع لمعرفة ذلك من موارد كلام الشارع حيث
ان الرسول صلى الله عليه وسلم فهم من قوله تعالى : « ان تستغفر لهم
سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فهم من ذلك أن ما زاد على السبعين بخلاف
حكم السبعين ولذلك قال : « خيرني ربي وسأزيد على السبعين » فالمستند

(٤٦) جمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ١ ص ٣٣٥ ، ونشر
البنود ج ١ ص ١٠٥ ، وارشاد الفحول ص ١٥٧ ، وتفسير النصوص
ج ١ ص ٦٨٥ .

(٤٧) جمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ١ ص ٣٣٥ .

فى الأخذ بمفهوم المخالفة هذا الحديث وأضرابه مما جاء عن الشارع
فىكون مبعث الأخذ به الشرع لا اللغة •

وقد حكى هذين القولين عن الشافعية الشوكانى فى «ارشاد الفحول»
ثم ذكر أن ابن السمعانى رجح الأول منهما حيث قال : « والصحيح أنه
حجة من حيث اللغة » (٤٨) •

كما أن بعضهم يتجه الى أن حجته آتية من العرف العام فالذى يعقله
أهل العرف العام أن حكم المذكور لو لم يكن منتفيا عن المسكوت عنه
عند انتفاء القيد لم يكن لذكر ذلك القيد فائدة ، ويعزى هذا القول للامام
الرازى ، وقد عبر عنه أيضا : بالعقل (٤٩) •

وعلى كل ، فإن هذا الاختلاف — فى عمومه — فى نظرى لا محل له
وأنه يكفى فى حجية مفهوم المخالفة أن يكون أساسه من جهة اللغة — لأن
اللغة هى الأداة والقالب الذى جاءت من خلاله نصوص الشريعة فى الكتاب
والسنة ، وترتبا على هذا فإن وسيلة فهمها هى تلك اللغة العربية ، ولعل
أصول الفقه يعد أثرا واضحا فى ذلك ، فإن الأمر والنهى والعام والخاص
والمطلق والمقيد ، وما الى ذلك من القواعد اللغوية كل ذلك نشأ فى ظل
اللغة العربية وتم وضعه وترتيب مباحثه انتزاعا من قواعدها •

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن من أوضح ما استدل به الآخذون
بمفهوم المخالفة اعتمادهم على ما جاء عن أئمة اللغة كما رأينا ، كما أنهم
لم يقصروا عملهم بمفهوم المخالفة فى نصوص القرآن والسنة وحدهما
مما يجعل نظرتهم فى الأخذ به مبنية على اللغة بشكل بين وصريح •

وليس معنى أن مفهوم المخالفة حجة من جهة اللغة إلغاء جانب الشريعة
فى ذلك ، فإن اللغة اذا تعارضت مع الشرع فإن المفهوم الشرعى هو المقدم

(٤٨) ارشاد الفحول ص ١٥٧ ، وانظر جمع الجوامع مع شرحه

وحواشيه ج ١ ص ١٣١ ، ١٣٢ — والآية من سورة التوبة : ٨٠

(٤٩) هذا القول أسنده الشوكانى فى ارشاد الفحول للامام الرازى ولم

أجده صريحا له فيما اطلعت عليه الا ما جاء عنه فى مفهوم الصفة أنه يدل من
جهة العرف ولعل الشوكانى يشير الى ذلك القول •

ولهذا اشترط الآخذون بالمفهوم فيه شروطا كثيرة كان دافعهم فيها الاحتياط
لحق الشارع الحكيم •

الاتجاه الثاني : اتجاه جمهور الحنفية الذين لا يعتبرون مفهوم المخالفة
حجة ، وترتبيا على ذلك فإن الحكم المقيد بقيد - فى نص النصوص -
يفيد حكمه فى محل القيد نطقا ، وأما المحل الذى انتفى عنه القيد - أى
المسكوت عنه - فلا يكون النص حجة على إثبات الحكم فيه عند انتفاء
ذلك القيد ، وإنما يطلب الحكم فيه من أدلة أخرى - اذا وجدت - واذا
لم توجد يظل على العدم أو البراءة الأصلية (٥٠) •

وقول الحنفية هذا محكى أيضا عن القفال الشاشي ، وأبى حامد
المروزي وعن أبى الحسن الأشعري فى بعض الروايات (٥١) •

هذا ولا بد من أن نلاحظ هنا أن الرافضين لمفهوم المخالفة هم معظم
الحنفية لأن الكرخي - وهو منهم - قد قال بمفهوم الشرط كما حكاه
الآمدي (٥٢) ، وأن بعض مشايخهم أخذوا بمفهوم الحصر كما حكاه صاحب
التقرير والتحجير (٥٣) •

كما أنهم تعبيرا عن رفضهم له يدخلونه فى باب التمسكات الفاسدة
ويعبرون عنه بـ « تخصيص الشيء بالذكر » (٥٤) •

(٥٠) ارشاد الفحول ص ١٥٧ ، (٥١) المرجع السابق والصفحة نفسها
(٥٢) الاحكام ج ٣ ص ١٢٦ •

(٥٣) وفى هذا يقول ابن امير الحاج فى التقرير والتحجير : « وينبغي أن
المراد بالحنفية معظمهم فقد ذكر أن بقول الشافعى قال بعض اصحابنا
كالكرخي وغيره ، وهذا وإن كان معارضا بما فى اصول الفقه للشيخ أبى بكر
الرازى ومذهب اصحابنا أن المخصوص بالذكر حكمه مقصور عليه ، ولا دلالة
فيه على أن حكم ما عداه بخلافه سواء أكان ذا وصفين فخص أحدهما بالذكر
أو ذا أوصاف كثيرة فخص بعضها به ثم علق به الحكم ، وكذا يقول شيخنا
أبو الحسن : ويعزى ذلك إلى اصحابنا ، ثم يقدم بالنسبة إلى الكرخي على ما
فى الميزان عنه لأنه أعرف بمذهب شيخه عن غيره ممن تأخذ عنه مقدم عليه
بالنسبة إلى غير الكرخي » ، راجع التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٧ •

(٥٤) اصول السرخسي ج ١ ص ٢٥٥ ، كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٥٣

هذا ، وعدم اعتدادهم به يأتي باتفاق بينهم بالقياس الى نصوص الكتاب والسنة ، ولكنهم يختلفون - فيما عدا ذلك - أى فى عبارات المصنفين واصطلاحات الناس واستخداماتهم اللغوية ، وفى ذلك نجد أبا بكر الجصاص من متقدميهم ينهى العمل بمفهوم المخالفة مطلقا فى نصوص الشارع ، وفى عبارات الناس ، ويعزو ذلك الى أبى الحسن الكرخى كما أنه يرويه عن الامام محمد بن الحسن الشيبانى - مستشهدا على ذلك بما جاء عنه فى السير الكبير قال : « اذا حاصر المسلمون حصنا من حصون المشركين ، فقال رجل من أهل الحصن : أمنونى على أن أنزل اليكم ، على أن أدلكم على مائة رأس من السبى فى قرية كذا ، فأمنه المسلمون فنزل ، ثم لم يخبر بشيء فانه يرد الى مأمنه لأنه لم يقل : ان لم أدلكم فلا أمان لى » .

ثم يعقب على ذلك بقوله : « فلم يجعل محمد وقوع الأمان على هذا الشرط دليلا على أنه متى لم يف بالشرط فلا أمان له ، وهذا يدل على مذهبه دلالة واضحة على أن التخصيص بالذكر أو التعليق بالشرط لا يدل على أن ما عداه فحكمه بخلافه » (٥٥) .

وهذه الواقعة التى استشهد بها الجصاص من كلام محمد بن الحسن الشيبانى من كلام الناس ، وليست من كلام الشارع ، ولم يأخذ فيها الامام بمفهوم المخالفة كما هو واضح (٥٦) .

ويتجه المتأخرون منهم اتجاها آخر حيث ينفون القول بمفهوم المخالفة فى نصوص الشارع فقط ، ولا يمدون ذلك الى اصطلاحات الناس ، فقد نقل الشيخ جلال الدين الخبازى فى حاشية الهداية عن شمس الأئمة الكردى (٥٧) أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم فيما عداه

(٥٥) أصول الجصاص ج ١ ص ٢٩٣ تحقيق د. عجیل جاسم

النشمى .

(٥٦) راجع تفسير النصوص ج ١ ص ٦٨٦ .

(٥٧) الخبازى هو عمر بن محمد بن عمر الخبازى جلال الدين فقيه حنفى من أهل دمشق - توفى سنة ٦٩١ هـ ، والكردى هو عبد الغفور

فى خطابات الشارع فأما فى متفاهم الناس وعرفهم وفى المعاملات والعقليات يدل « (٥٨) وهذا القول هو المتداول عند المتأخرين منهم ولهذا جاء فى خزائن الأكل والخانية : أنه لو قال : مالك على أكثر من مائة درهم كان اقراراً منه بالمائة (٥٩) .

ويستدل المتأخرون على هذه التفرقة بجريان المفهوم فى عبارات الناس وعدم جريانه فى نصوص الكتاب والسنة بأن الفائدة من التقييد فى كلام الشارع تكون مقصودة ، ولا يعنى عدم ظهور تلك الفائدة المقصودة لنا أن نحملها على نفى الحكم عن المسكوت عند انتفاء القيد لاحتمال أن يكون غيره ، ذلك أن اعتبارات الشارع واسعة يقصر العقل عن دركها والاحاطة بها ، وترتبط على ذلك فإن اعتبار أن نفى الحكم عن المسكوت عند انتفاء القيد هو الفائدة المرادة للشارع يعد اقداًما على تشريع حكم بلا موجب لذلك الحكم وهذا لا يجوز (٦٠) .

هذا ولا بد من أن نذكر أخيراً ونحن نعرض لاتجاه الذين رفضوا الأخذ بمفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - أن الظاهرية يلتقون مع الحنفية فى رفض الأخذ بمفهوم المخالفة وإن اختلف منطق كل منهما فى ذلك الرفض حيث يتجه الظاهرية الى من منطق التعلق بظاهر النصوص والتمسك بما ورد فيه حكم عن الشارع نصاً وقد عبر عن رأيهم فى ذلك ابن حزم الذى خصص جزءاً من هجومه على الرأى والاجتهاد فى كتابه « الاحكام » الى المفاهيم التى شدد فى القول كثيراً على الآخذين بها (٦١) ، بينما يتجه الحنفية الى رفضه معتمدين على أدلة خاصة فى ذلك سوف يرد ذكرها عند عرض أدلة المثبتين للمفهوم والرافضين له .

* * *

= ابن لقمان بن محمد تاج الدين نسبة الى « كدر » قرية ينخوارزم من ائمة الحنفية تولى قضاء حلب وتوفى سنة ٥٦٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٧٣ ، ٢١٠ .

(٥٨) التقرير والتحرير ج ١ ص ١١٧ .

(٥٩) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٦٠) المرجع السابق ج ١ ص ١٢٣ .

(٦١) الاحكام فى أصول الاحكام لابن حزم ج ٧ ص ٥٣ وما بعدها .

● أدلة الآخذين بمفهوم المخالفة :

وقد استدل الجمهور من المتكلمين الآخذين بمفهوم المخالفة بالأدلة السابقة التي ورد ذكرها عند كل نوع من أنواع المفاهيم وبيان وجهة نظر العلماء فيه ، وأدلة الآخذين به والمانعين من الأخذ به ، وأن أدلة الآخذين بتلك المفاهيم من شرط وغاية وعدد وحصر . الخ ، التي وردت هناك تصلح في جملتها للاستدلال بها على الأخذ بمفهوم المخالفة من حيث المبدأ ، والكاتبون في مفهوم المخالفة لا يخرجون عنها عادة حينما يتعرضون لأمر الاستدلال بمفهوم المخالفة من حيث المبدأ ، ولورود تلك الأدلة موزعة هناك في أكثر من موضع فسوف نكتفي هنا بذكر أهمها مع اضافة أدلة أخرى تصلح للاستدلال بها على المبدأ موجزين ذلك في دليلين كبيرين أحدهما نقلي والآخر عقلي .

أما الدليل النقلي فيتمثل في الآتي :

١ - أن الأخذ بمفهوم المخالفة كان مسلك علماء اللغة وأئمتها ، فالإمام الشافعي - رضى الله عنه - وهو من أئمة اللغة الذين يحتج بقولهم - اذ احتج الأصمعي بقوله وصحح عليه دواوين الهذليين - أخذ به ، وأبو عبيدة المعمر المثني وأبو عبيد القاسم بن سلام - وهما من جهاينة علماء اللغة - أخذوا به كذلك .

٢ - أن كبار الصحابة - رضوان الله عليهم - أخذوا بمفهوم المخالفة ، ويظهر ذلك من :

(أ) أن الصحابة فهموا أن قول السيدة عائشة : « اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » (٦٢) ناسخ لقوله صلى الله عليه وسلم : « الماء من الماء » (٦٣) وهذا أخذ منهم بمفهوم المخالفة ، ذلك أن الحديث الأخير :

(٦٢) أخرجه الإمام الشافعي في الأم والنسائي وصححه ابن حبان وابن القطان البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه . راجع نيل الأوطار (باب إيجاب الغسل من التقاء الختانين) ج ١ ص ٢٧٨ .

(٦٣) رواه بهذا اللفظ أحمد وأبو داود ورواه الترمذي وصححه . راجع نيل الأوطار (باب إيجاب الغسل من التقاء الختانين) ج ١ ص ٢٧٩ .

« الماء من الماء » يفهم منه أنه لا غسل إلا بعد خروج الماء ، وقد نسخ ذلك المفهوم بمنطوق الحديث الأول : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » ولا وجه لذلك النسخ إلا إذا كان مفهوم المخالفة معتبرا عندهم ، ذلك أن التعارض بينهما لا يكون إلا بأعمال مفهوم المخالفة (٦٤) .

(ب) أن الصحابة فهموا - كما أسلفنا - من قوله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » (٦٥) أن القصر لا يكون إلا في حال الخوف وأنه لا يكون في حال الأمن ، وفي ذلك أخذ بمفهوم المخالفة ، وقد ظهر فهمهم ذلك على لسان يعلى بن أمية الذي سأل سيدنا عمر : ما بالنا نقصر وقد آمنا ؟ فقال له سيدنا عمر : تعجبت مما تعجبت منه ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » (٦٦) .

(ج) أن ابن عباس - رضى الله عنه - وهو من فصحاء العرب وترجمان القرآن فهم من قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الربا في النسيئة » (٦٧) نفى تحريم ربا الفضل ، وهذا أخذ منه بالمفهوم المخالفة والمفهوم هنا مفهوم حصر بـ « إنما » .

وفهم من قوله تعالى : « فإن كان له أخوة فلأمه السادس » (٦٨) أنه إن كان له « أخوان » فقط فلأمه الثلث والمفهوم هنا مفهوم صفة متمثلة في الجمع « أخوة » ، وقال في ذلك : « ليس في الأخوين أخوة » (٦٩) . وكذلك فهم من قوله تعالى : « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » (٧٠) أن الأخوات لا يرثن مع البنات لأن الله تعالى

(٦٤) المستصفى ج ٢ ص ١٩٦ . (٦٥) النساء : ١٠١ .

(٦٦) المستصفى ج ٢ ص ١٩٧ .

(٦٧) روى الحديث بهذا اللفظ الشيخان عن أسامة بن زيد ، وزاد مسلم في رواية عن ابن عباس : « لا ربا إلا فيما كان يدا بيد » . راجع نيل الأوطار (باب ما يجري فيه الربا) ج ٥ ص ٢٩٨ .

(٦٨) النساء : ١١ .

(٦٩) المنحول للامام الفزالي ص ٢١١ . (٧٠) النساء : ١٧٦ .

جعل للأخت النصف بشرط عدم الولد فدل ذلك على انتفائه عند الولد
والمفهوم هنا مفهوم شرط (٧١) •

٣ - أن الفقهاء اتفقوا على إباحة الزوج بالأمة بشرط عدم القدرة
على الزوج بالحرّة وعدم جواز ذلك إذا كان متزوجاً بحرة أو
قادرًا على الزواج بها مستثنين في ذلك إلى قوله تعالى :
« ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت
أيماكم من فتياتكم المؤمنات » (٧٢) حيث دلت الآية - بمنطوقها - على إباحة
الزوج بالأمة عند عدم القدرة على زواج الحرّة ، ودلت بمفهومها المخالف
على عدم جواز ذلك إذا كان متزوجاً بحرة أو قادر على الزواج بها ، وفي
اتفاقهم هذا دلالة على الأخذ بمفهوم المخالفة •

٤ - أن جمهور الفقهاء - بما فيهم الحنفية - قالوا بعدم وجوب
الزكاة في الغنم المعلوفة عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم
في كل أربعين شاة شاة » (٧٣) • وفي ذلك أخذ بالمفهوم ، ولم يخالف فيه
سوى الإمام مالك والليث بن سعد (٧٤) •

* * *

● أما الدليل العقلي فهو :

أن مفهوم المخالفة لو لم يكن حجة لأدى ذلك إلى خلو التخصيص
بالوصف وغيره عن الفائدة التي يستدعيها التخصيص ، وهو أمر لا يجوز
في عرف الاستعمال فلو استوت السائمة والمعلوفة - مثلاً - في وجوب

(٧١) انظر في هذه المسألة المستصفي للإمام الغزالي ج ٢ ص ١٩٨ ،
وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٤ •
(٧٢) النساء : ٢٥ •

(٧٣) هذا الحديث جزء من كتاب سيدنا أبي بكر إلى عماله في الصدقة
وقد أخرجه البخارى وأحمد والنسائى وأبو داود والدارقطنى والشافعى
والبيهقى والحاكم وقد تقدم الحديث عنه •
(٧٤) أصول الفقه للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٣٧١، ٣٧٠

الزكاة مع ورود قوله صلى الله عليه وسلم : « في الغنم السائمة زكاة »
 لأدى ذلك الى ابطال عمل الوصف ووقوعه هدرا ، ولو استوى العمد
 والخطأ في وجوب الكفارة بعد قوله تعالى : « ومن قتله منكم متعمدا فجزاء
 مثل ما قتل من النعم » (٧٥) لكان العمد في وصف الآية لغوا ، واللغو عبث ،
 والعبث لا يمكن صدوره عن الشارع الحكيم (٧٦) .
 وقد ناقش المخالفون الرافضون للأخذ بمفهوم المخالفة من حيث المبدأ
 هذه الأدلة :

حيث تناولوا الدليل الأول بما أوردناه عند مناقشة هذا الدليل عند
 تناوله في مفهوم الصفة (٧٧) .

وناقشوا حديث : « اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » بأنه خبر
 آحاد كما أنه لو صح فليس هو مذهب لجميع الصحابة بل لبعضهم عن
 طريق الاجتهاد ولا يجب تقليدهم في الاجتهاد .

على أنه يمكن مناقشته من جهة أن حديث : « انما الماء من الماء » قد
 ورد برواية : « لا ماء الا من ماء » ونفى الحكم عن المقصور عليه منطوق
 لا مفهوم (٧٨) .

وناقشوا واقعة يعلى بن أمية وسيدنا عمر كما أوردناه قبل هذا من
 أن الأصل في الصلاة الاتمام واستثنى الشارع حالة الخوف فكان الاتمام
 واجبا عند عدم الخوف بالأصل (٧٩) .

(٧٥) المائدة : ٩٥ .

(٧٦) المستصفى ج ٢ ص ٢٠٠ ، أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى
 ص ١٣٥ ، مفهوم المخالفة أنواعه وحجته : بحث لسماحة الشيخ الناجى بن
 محمود ص ١٧ - وتفسير النصوص ج ١ ص ٦٧٢ .
 (٧٧) راجع مفهوم الصفة الذى سبق الحديث عنه .

(٧٨) أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٤ ، وانظر المنحول
 للامام الغزالى ص ٢١٢ .

(٧٩) أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٤ ، وانظر المنحول
 للامام الغزالى ص ٢١٢ .

وردوا على حديث ابن عباس بأن غايته أنه مذهب لابن عباس ولا حجة فيه ، وبالأخص أن أكثر الصحابة قد خالفوه ، فإذا دل مذهبه على الاحتجاج بالمفهوم فإن مذهبهم يدل على نقيضه (٨٠) .

كما ردوا على اتفاق الفقهاء على إباحة الزوج بالأمة المؤمنة ، عند عدم القدرة على الزوج بالحرّة بأن المستند في ذلك ليس مفهوم المخالفة وإنما عموم الحل في قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » (٨١) .

أما موافقة الحنفية للجمهور في وجوب الزكاة في الغنم السائمة دون المعلوفة فليس مرده عندهم للأخذ بمفهوم المخالفة وإنما مرده إلى استصحاب الأصل حيث أن الأصل عدم وجوب الزكاة في المعلوفة والسائمة ثم جاء الشارع فأوجبها في السائمة وسكت عن المعلوفة فظلت على ما هي عليه من عدم وجوب الزكاة فيها (٨٢) .

أما الدليل العقلي فقد ناقشوه بأن فائدة التقييد ليست هي نفى الحكم عند انتفائه كما يقول الجمهور ، بل هي السكوت عما عدا القيد ليؤخذ حكمه من الإحابة الأصلية وليس في هذا إلغاء للقيد (٨٣) .

* * *

● شروط العمل بمفهوم المخالفة عند الجمهور :

اشترط الجمهور القائلون بحجية مفهوم المخالفة في القيد شروطاً مؤداها ألا تظهر للقيد الذي علق به الحكم فائدة أخرى سوى نفى الحكم عند انتفائه .

-
- (٨٠) أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٤ .
(٨١) المبسوط ج ٥ ص ١٠١ ، ١٠٩ وبحث الناجي بن محمود ص ١٨ - الآية من سورة النساء : ٢٤ .
(٨٢) التقرير والتحجير ج ١ ص ١١٨ .
(٨٣) أصول الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٣٧١ .

وفى ضوء ذلك فإن هذه الشروط - إذا تحققت - يمكن العمل بمفهوم المخالفة عند الجمهور ، وإذا تخلف شرط منها لا يعمل بمفهوم المخالفة وإنما يحمل القيد على الفائدة المرادة منه لا على نفي الحكم عند انتفائه ، وهذه الشروط هي :

١ - ألا يرد فى المسكوت عنه المراد اعطاؤه حكم المنطوق دليل خاص يدل على حكمه ، فاذا ورد فيه نص خاص كان حكم المسكوت عنه مأخوذاً من النص الخاص لا من مفهوم المخالفة ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : **« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى ، الحر بالحر والعبد بالعبد والأثى بالأثى »** (٨٤) . فهذه الآية تدل بمنطوقها على جواز قتل الأثى بالأثى ، وتدل بمفهومها المخالف - فى محل المسكوت - على عدم جواز قتل الذكر بالأثى غير أن هذا المفهوم متروك وغير مأخوذ به لورود نص خاص يدل على وجوب القصاص بين الرجل والمرأة وهو قوله تعالى فى شأن اليهود : **« وكتبنا عليهم فيها (٨٥) أن النفس بالنفس »** . . . الآية وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ على القول المختار عند العلماء ، فيقتل الذكر بالأثى عملاً بهذا النص الخاص وليس هناك محلاً لأعمال مفهوم المخالفة (٨٦) .

ومن أمثله أيضاً قوله تعالى : **« وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتنكم الذين كفروا »** (٨٧) . حيث دلت هذه الآية بمنطوقها على جواز القصر فى حال الخوف ، وتدل بمفهومها على عدم جريان ذلك فى حال الأمن ، غير أن هذا المفهوم المخالف متروك بالدليل الخاص الذى دل على جواز القصر فى حال الأمن أيضاً وهو قوله صلى الله عليه وسلم فى إجابته على الذين تعجبوا من القصر فى حال الأمن : **« صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »** (٨٨) .

(٨٤) البقرة : ١٧٨ .

(٨٥) أى التوراة - والآية من سورة المائدة : ٤٥ .

(٨٦) أصول الفقه الإسلامى للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي ج ١

ص ٣٧٢ .

(٨٨) الحديث سبق تخريجه .

(٨٧) النساء : ١٠١ .

٢ - ألا تظهر للمسكوت عنه أولوية بالحكم أو مساواة ، فإن وقع شيء من ذلك كان مفهوم موافقة لا مفهوم مخالفة وأخذ نفس الحكم لا نقيضه (٨٩) •

٣ - ألا يكون القيد الذى قيد به الحكم فى المنطوق قد جاء لبيان الأعم الأغلب أو حكاية لواقع كما فى قوله تعالى : ((وربائبكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن)) (٩٠) •
فإن تقييد الربائب بأن يكن فى حجور أزواج أمهاتهن ليس الغرض منه أنهن ان لم يكن فى حجرهم يكن حلالا لهم ، وإنما جاء القيد جريا على الغالب ، اذ الغالب أن يكن فى حجر من يتولون تربيتهم من أزواج أمهاتهن •

ومثل قوله تعالى فى شأن الخلع : ((فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به)) (٩١) فإن الغالب أن الخلع انما يكون عند خوف ألا يقوم كل من الزوجين بما أمر الله به ولهذا جاء القيد فلا يفهم منه عدم جواز الخلع عند عدم الخوف من اقامة حدود الله (٩٢) •
ومثل قوله تعالى : ((ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق)) (٩٣) •
فقد جاء وصفا لحالهم اذ كان يغلب عليهم قتل اولادهم خشية من الفقر والعيلة فنهاهم الله عن ذلك ، ولأن القيد جاء جريا على الغالب فانه لا مفهوم مخالف له حتى نقول ان قتل الأولاد يجوز ان لم يكن خوفا من الفقر •

٤ - ألا يكون القيد قد جاء جوابا لسؤال أو فى معرض المعالجة لحالة خاصة •

ومثال الأول : أن يسأل سائل : هل فى الغنم زكاة ؟ فيقول المجيب :

(٨٩) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ •

(٩٠) النساء : ٢٣ • (٩١) البقرة : ٢٢٩ •

(٩٢) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ •

(٩٣) الاسراء : ٣١ •

فى الغنم السائمة زكاة • ومثل الثانى : أن يكون القول موجها لمن له سائمة ولا معلوفة له (٩٤) •

٥ - أن يكون القيد مذكورا استقلالا لا تبعا لشيء آخر ، فاذا ذكر تبعا لشيء آخر فلا مفهوم له كقوله تعالى : « ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد » (٩٥) • فان عبارة القيد « فى المساجد » لا مفهوم لها ، لأن المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقا ، وقد وردت لا على سبيل التقييد وانما تابعة لما قبلها فى الآية •

٦ - ألا يكون للقيد فائدة أخرى سوى نفي الحكم عن المنطوق كأن يكون للترغيب أو التفخيم أو التنفير ، أو الامتنان أو الاهتمام أو التكثير والمبالغة •

ومثال التفخيم ترغيبا فى سرعة الامتثال قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام الا على زوجها أربعة أشهر وعشرا » (٩٦) • فقيد : « تؤمن بالله واليوم الآخر » الغرض منه الترغيب فى الامتثال والحث عليه ، ولا مفهوم له ليكون فيه دلالة على اباحة الحزن والاحداد على الميت أكثر من ثلاثة أيام لمن يست بمؤمنة •

ومثال التنفير قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا أضعافا مضاعفة » (٩٧) فان تقييد الربا المنهى عنه بأن يكون أضعافا مضاعفة جاء للتنفير منه وحكاية للواقع الذى كان عليه الناس فى الجاهلية ، ولا مفهوم له بحيث يلزم منه اباحة الربا ان لم يكن أضعافا مضاعفة •

(٩٤) مختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٧٤ •

(٩٥) البقرة : ١٨٧ •

(٩٦) رواه البخارى ومسلم عن أم سلمة - قال الحافظ : وسنده

صحيح - راجع نيل الأوطار (باب احداد المعتدة) ج ٧ ص ٩٣ •

(٩٧) آل عمران : ١٣٠ •

ومثال الامتنان قوله تعالى في شأن البحر : ((لتأكلوا منه لحما طريا)) (٩٨) فوصف اللحم المأكول بأنه طرى جاء على سبيل الامتنان وفي معرض تعداد نعم الله على عباده ، ولا يعنى أن غير الطرى لا يؤكل من البحر فالطرى والمجفف وغيره كذلك حلال لأن الوصف لا مفهوم له .

ومثال الاهتمام بالأمر والتنبيه على مرتبته قوله تعالى : ((الحج أشهر معلومات ، فمن فرس فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)) (٩٩) . ذلك أن الرفث والفسوق منهي عنهما في كل زمان ومكان وإنما ذكر في الحج للاهتمام به خاصة وشدة التحريم فيه .

ومثال التكرير والمبالغة قوله تعالى : ((استغفر لهم))

او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم)) (١٠٠) . فان ذكر السبعين جاء على سبيل المبالغة في الاستغفار تيسيرا لهم من المغفرة وقطعا لطمعهم فيها على عادة العرب في مثل هذه الأحوال ، وليس له مفهوم مخالف حتى نقول ان الزائد على السبعين يخالف السبعين في الحكم ، ولا يناقض ذلك حديث : « لأزيدن على السبعين » لأنه لا يعنى أكثر من ترجى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يغفر الله لهم بالزيادة أو أن الرسول صلى الله عليه وسلم قصد بذلك تطيب نفوسهم والتخفيف عليهم ، على أن بعض العلماء - كالامام الغزالي - لا يقبل بصحة هذا الحديث ، وبرى عدم مناسبته ليكون قولا صادرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم لأن معنى المبالغة لا يمكن أن يخفى عليه وهو أعلم الناس بمعانى القرآن ، ولا يعقل مع علمه بمعنى المبالغة أن يقول : « لأزيدن على سبعين » اذ لا معنى للزيادة في مثل هذه الحال ، كما أن حملة على الترجى بالمغفرة لهم لا يكون الا اذا كانت هناك ميزة أمل بالمغفرة لهم تمتاز بها الزيادة على السبعين (١٠١) .

* * *

(٩٩) البقرة : ١٩٧ .

(٩٨) النحل : ١٤ .

(١٠٠) التوبة : ٨٠ .

(١٠١) انظر بحث مفهوم المخالفة للأستاذ الدكتور عبد الله الداوودي

مجلة الفقه والتراث القضائي بالمغرب ص ٢٤ .

● أدلة النافين للأخذ بمفهوم المخالفة :

وقد استدل الحنفية ومن معهم من النافين للأخذ بمفهوم المخالفة بالأدلة التي أوردناها عند عرض المفاهيم مفصلة ، ويدخل في استدلالهم أيضا المناقشات والاعتراضات التي واجهوا بها الجمهور وحاولوا من خلالها تفنيد أدلته على أنه يمكن - وبشكل خاص - أن نورد في استدلالهم على رفض الأخذ بمفهوم المخالفة - من حيث المبدأ - الأدلة الآتية :

١ - أن كثيرا من النصوص الشرعية - في القرآن والسنة - التي دلت على أحكام ، وكانت تلك الأحكام فيها مقيدة بقيود لم ينتف الحكم فيها عند انتفاء القيد - في محل السكوت - بل كان الثابت - في الحالين - حال التقييد وحال انتفائه نفس الحكم .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » (١٠٢) فان الإجماع قائم على أن الريبة تحرم سواء أكانت في حجر زوج أمها أو لم تكن .

وقوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا » (١٠٣) . فان قصر الصلاة لا يكون في حالة الخوف وحدها بل هو ثابت في حالة الأمن أيضا .

وقوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق » (١٠٤) فان قتل الأولاد حرام في حالة خشية الاملاق وفي حال عدم خشيته .

وقوله تعالى في شأن أموال اليتامى : « ولا تأكلوها اسرافا وبدارا ان يكبروا » (١٠٥) فان أكلها حرام في حال الاسراف في ذلك وفي حال عدم الاسراف فيه .

وقوله تعالى : « لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » (١٠٦) فان أكله حرام القليل منه والأضعاف المضاعفة .

(١٠٣) النساء : ١٠١ .

(١٠٥) النساء : ٦ .

(١٠٢) النساء : ٢٣ .

(١٠٤) الاسراء : ٣١ .

(١٠٦) آل عمران : ١٣٠ .

وكل هذا يدل على أن التقييد في نصوص الشريعة لا يعنى ثبوت المفهوم المخالف حال انتفاء القيد (١٠٧) •

وقد رد الجمهور على هذا الدليل بأن القيد الذى يكون له مفهوم هو القيد الذى تنتفى فيه أى فائدة أخرى سوى نفي الحكم عن المذكور، ولا يعارضه ما هو أقوى منه من مفهوم موافق أو منطوق ، وبالجمله هو القيد الذى لا يتخلف فيه شرط من الشروط التى اشترطها الجمهور للعمل بمفهوم المخالفة ، وذلك غير متحقق فى النصوص التى استدل بها النافون لمفهوم المخالفة ، ذلك أن النصوص التى تعلقوا بها نصوص ورد فيها القيد لفائدة أخرى سوى نفي الحكم عن المذكور وثبوت نقيضه للمسكوت عنه فالآيات التى تمسكوا بها جاءت القيود فيها جريا على الغالب الذى كان عليه الناس فى الجاهلية فهى قيود مقررة لواقع وواصفة للحال التى ورد عليها الحكم ، ومثل هذه القيود لا مفهوم مخالف لها كما سبق •

كما أن آية قصر الصلاة عورض فيها المفهوم بمنطوق هو حديث : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » فيقدم المنطوق على المفهوم •

٢ - أن مفهوم المخالفة لو كان معتبرا ودليلا يعتمد عليه فى معرفة الحكم الشرعى لما أحوج ذلك الشارع الى أن ينص على المسكوت عنه ، وقد دأب الشارع الحكيم على النص على حكمه صراحة فى كثير من الحالات مما يدل على عدم اعتباره لمفهوم المخالفة طريقا لمعرفة الحكم •

فالله سبحانه وتعالى يحرم قربان النساء حال الحيض ويحل ذلك القربان فى حال الطهر نصا من غير أن يكل ذلك الحل الى المفهوم المخالف فى قوله جل شأنه : « ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فاذا تطهرهن فاتوهن من حيث أمركم الله » (١٠٨) •

(١٠٧) راجع اصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٥٨ •

(١٠٨) البقرة : ٢٢٢ •

ويحرم بنت الزوجة بشرط الدخول بأمها، ويحلها عند عدم الدخول بأمها.
ويرد ذلك عنه صراحة حيث يقول : ((وربائبكم اللاتي في حجوركم من
نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم)) (١٠٩)
«ولو كان الأخذ بالمفهوم سائغا لاكتفى بالنص على التحريم عند الدخول
فقط على أن يفهم من ذلك الحل عند عدم الدخول عن طريق مفهوم
المخالفة ».

وقد رد الجمهور على هذا الدليل بأن الأخذ بالمفهوم لا ينافي النص
على حكمه بل ذلك أبلغ في الدلالة وأقرب الى حصول المراد (١١٠) .

٣ - أن مفهوم المخالفة لم يعمل به في نصوص كثيرة ، اذ لو عمل
به فيها لأفضى ذلك الى معان فاسدة أو الى أحكام تنافي المقررات في
الشريعة (١١١) .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ((ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم ،
فلا تظلموا فيهن أنفسكم)) (١١٢) فقد أفادت هذه الآية بمنطوقها أن الظلم
حرام في فترة زمنية محددة هي الأشهر الحرم ، ولو كان الأخذ بمفهوم
المخالفة سائغا لثبت عدم النهي عن الظلم في غير هذه الأشهر الحرم .

ومثل هذا الفهم فهم خارج عن قواعد الشريعة وأحكامها ولم يقل به
أحد من الناس ، كما أنه يتعارض مع النصوص الأخرى التي تحرم الظلم
في كل الأوقات من غير تفريق بين وقت وآخر (١١٣) .

(١٠٩) النساء : ٢٣ . وانظر اصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف
ص ١٥٩ . (١١٠) الاحكام ص ١٢١ .

(١١١) اصول السرخسي ج ١ ص ٢٢٥ ، وراجع تفسير النصوص
ج ١ ص ٦٨١ . (١١٢) التوبة : ٣٦ .

(١١٣) بحث عن مفهوم المخالفة انواعه وحججه للشيخ الناجي بن
محمود ص ١٣ ..

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا » .
 (لا أن يشاء الله) (١١٤) فليس لكلمة «غدا» في الآية مفهوم معتبر، إذ لو
 جاز ذلك لأذى إلى أن ما يفعله بعد يومين أو ثلاثة - مثلا - لا يلزم فيه
 ذكر المشيئة وهذا معنى فاسد ، لأن كل شيء وفي كل وقت لا يتم
 إلا بمشيئة الله .

ومثل ذلك في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : « لا يغتسل
 أحدكم في الماء الدائم (الراكد) وهو جنب » (١١٥) فليس الكلمة
 « جنب » فيه مفهوم معتبر لأن الاغتسال في الماء الراكد لا يجوز سواء
 أكان من الجنابة أو غيرها .

وقد أجاب الجمهور عن هذا الدليل بأن الآية الأولى فيه لم يتفق
 العلماء على رجوع الضمير فيها إلى الأشهر الحرم فقط ، بل منهم من قال
 ان الضمير يرجع إلى الاثنى عشر شهرا كلها ، على أننا لو اعتبرنا الضمير
 راجعا إلى الأشهر الحرم فإن التقييد بالأشهر الحرم لا مفهوم له لأن
 ذكرها ورد على سبيل الاهتمام بها والتنبيه على خطرها وعظمتها فرغم أن
 الظلم ممنوع في كل وقت ، لكنه في تلك الأشهر أشد وأكد لما لها من
 مزيد فضل وشرف (١١٦) .

ويمكن الإجابة على الآية الثانية بأن العزم على الفعل عادة ما يكون
 مرتبطا بوقته القريب ولهذا جاء ذكر « الغد » ولا ينفي هذا قطعا - مشيئة
 الله - في أي وقت من الأوقات الأخرى قرب أو بعد .

كما أن الحديث جاء فيه قيد « الجنابة » جريا على الغالب ، لأن
 الغالب في الغسل أن يكون من الجنابة وبناء على هذا لا مفهوم مخالف
 له فالإغتسال في الماء الراكد لا يصح للمغتسل من جنابة أو غيرها (١١٧) .

(١١٤) الكهف : ٢٣ ، ٢٤ .

(١١٥) الحديث أخرجه بهذا اللفظ مسلم وابن ماجه عن أبي هريرة -
 راجع نيل الأوطار (باب بيان زوال تطهير الماء) وأخرجه البخاري والامام
 أحمد وأبي داود بلفظ آخر - راجع نيل الأوطار ج ١ ص ٣٩ .

(١١٦) تفسير النصوص ج ١ ص ٦٨١ .

(١١٧) أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

٤ - أنه ليس مطردا في الأساليب العربية أن تقييد الحكم بوصف أو شرط أو تحديده بغاية أو عدد يدل على إثبات الحكم حيث يوجد القيد ، وعلى انتفائه حيث ينتفى ، بدليل أن العبارة كثيرا ما ترد مقيدة ومع ذلك يتردد السامع في فهم حكم ما انتفى عنه القيد ولذلك يسأل المتكلم عنه ، ولا يستنكر المتكلم منه مثل ذلك السؤال •

وقد رد الجمهور على هذا الدليل بأن الاستفسار هنا يكون من باب التأكيد وطلب زيادة البيان خوفا من أن يكون هناك معارض للمفهوم مما هو أقوى منه ولم يتهيا للسامع الاطلاع عليه (١١٨) •

* * *

● الموازنة بين الرايين :

بعد عرض تعريف مفهوم المخالفة وبيان أنواعه المتعددة وآراء العلماء في تلك الأنواع واحدا بعد الآخر ، وما انتهى اليه العرض أخيرا من بيان رأى الجمهور فيه من حيث المبدأ وأدلتهم في ذلك وشروطهم مع مناقشة تلك الأدلة من قبل الذين يخالفونهم في الرأى والاجتهاد ، وما تبع ذلك أيضا من بيان رأى جمهور الحنفية الذين ينازعون في الأخذ بالمفهوم وأدلتهم مع مناقشة تلك الأدلة •

بعد عرض ذلك كله يستطيع المرء أن يقرر أن الأخذ بمفهوم المخالفة أولى من ترك العمل به ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن استفادة الأحكام من نصوص الشريعة - أى شريعة - يلزم بمراعاة ما تقضى به أساليب اللغة التي جاءت بها تلك الشريعة ودونت بلسانها ، والالتفات الى طرق دلالتها على المعانى فى ألفاظها المقررة وفى تراكيبها المجملة مع الاستعانة فى ذلك بالمأثور عن علمائها الذين خبروا أساليبها وعرفوا معانيها ، وأدركوا أسرار تراكيبها ، وذلك كله لازمه أن

(١١٨) الناجى بن محمود : بحث عن مفهوم المخالفة ص ١٤ •

فهم أحكام تلك الشريعة لن يتم الا بتلك الواسطة ، وقد قرر هذا القرآن الكريم في قوله تعالى : « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » (١١٩) .

والشريعة الاسلامية شريعة عربية بهذا الاعتبار لأن النصوص التي حملتها في القرآن والسنة نصوص عربية المتن ، ولهذا لا بد حين النظر فيها لاستخراج الأحكام منها من مراعاة أساليب تلك اللغة (١٢٠) .

٢ - أن طبيعة اللغة العربية التي يفرض الحال والشأن بالرجوع الى أساليبها تسع الاستدلال بمفهوم المخالفة بشهادة أئمتها وعلمائها الذين أسلفنا قولهم في ذلك عند عرضنا لأدلة المثبتين للمفهوم ، وقولهم في ذلك حجة للرجوع اليهم في معاني الألفاظ المفردة في كثير من الأحوال ، ولا يضعف الأخذ بما جاء عنهم في ذلك أن يكون ثقله قد تم عن طريق الآحاد لأن النقل اللغوي في غالب أحواله كان كذلك ، اذ النقل عن علماء اللغة - الخليل والأصمعي وأبي عبيدة وغيرهم - كان يتم عن هذا الطريق . هذا فضلا عن أن الحكم الذي سوف يبنى على المفهوم أخذا به لم يقل أحد انه قطعي ، وانما هو ظني فيكفي في طريق اثباته الظن شأنه شأن الأحكام الشرعية الظنية الكثيرة التي بنيت على أمارات ظنية ، ومعلوم أن الظن لو سد الباب دونه لأفضى الحال الى تعطيل جملة من أحكام الشريعة وهي كثيرة .

٣ - أن ما نقل عن علماء اللغة في ذلك تؤكد بفهم الصحابة والتابعين وأكثر الأئمة المجتهدين الأعلام كما رأينا في أدلة المثبتين .

٤ - أن الآخذين بمفهوم المخالفة لم يتركوا الأمر هملا وانما احتاطوا لحق الشارع احتياطا كاملا حين اشترطوا كثيرا من الشروط لا يمكن حمل القيد معها على ارادة المفهوم الا اذا اتفت الدواعي الأخرى التي يمكن

(١١٩) ابراهيم : ٤ .

(١٢٠) راجع أصول المذهب المالكي : مفهوم المخالفة . بحث مجلة الفقه

والتراث القضائي ص ٨ .

حملة عليها ، ومثل هذه الشروط من شأنها أن توصل الباب أمام الوقوع في المعاني الفاسدة التي خشي المانعون الوقوع فيها .

٥ - أن ما اعتمد عليه النافون لمفهوم المخالفة كما ظهر من خلال عرض أدلتهم في غالب أحواله فروع جزئية - لا تمس المبدأ بقدر ما تمس التطبيق - كما أن المثبتين للمفهوم ردوها باخراجها من محل النزاع لعدم تحقق شروط العمل بمفهوم المخالفة فيها .

٦ - أن منطق النافين يقوم على الاحتياط ، والاحتياط لحق الشرع واجب - بلا شك - ولكنه ينبغي أن يعالج عن طريق الشروط وسد المنافذ وهو مسلك المثبتين - لا عن طريق قفل الباب أمام العمل بالمفهوم جملة واهدار القيود التي وردت عن الشارع في نصوصه - وهو ما فعله النافون .

٧ - أن ما اعتمد عليه الآخذون بمفهوم المخالفة من أن الشارع اذا أورد نصا في واقعة معينة مقيدا حكمها بقيد من صفة أو شرط أو غاية أو عدد لا بد من أن يكون قد جعل قيده ذلك معتبرا في تشريع الحكم اذا انتفت المحاذير الأخرى التي عالجها الآخذون عن طريق شروط العمل بالمفهوم ، دليلهم في ذلك دليل في غاية السلامة وهو العمدية في الاستدلال في هذا الباب ، لأن الشارع - كما يقول امام الحرمين - لا يحمل تخصيصه على وفاق من غير انتحاء قصد التخصيص واجراء الكلام من غير غرض تجريد القصد اليه يزرى بأوساط الناس . فكيف يظن ذلك بسيد الخليفة صلى الله عليه وسلم ، فاذا تبين أنه خصص فقد قصد الى التخصيص لأنه في معرض البيان للشرع ، وبيان الشرع ينبغي أن يكون محمولا على فرض صحيح» (١٢١) .

* * *

(١٢١) البرهان لامام الحرمين ج ١ ص ٤٦٣ ، وانظر في هذا المعنى المنحول للامام الغزالي ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

● صور تطبيقية لأثر الاختلاف في مفهوم المخالفة بين الحنفية والجمهور :

ترتب على الاختلاف في الأخذ بمفهوم المخالفة بين الجمهور والحنفية اختلاف في كثير من الفروع الفقهية منها (١٢٢) :

١ - نكاح الأمة الكتابية :

يرى جمهور الفقهاء : الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة (١٢٣) أن المسلم الحر لا يجوز له أن يتزوج الأمة الكتابية إذا كان عاجزا عن طول الحرية وخشى على نفسه العنت (الزنا) ومستندهم في ذلك الأخذ بمفهوم الصفة في قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » ثم قوله في نهاية الآية : « ذلك لمن خشى العنت منكم » (١٢٤) .

حيث قيد المولى جلت قدرته - اللأئي يحل الزواج بهن من الاماء - عند عدم القدرة على زواج الحرائر مع خوف العنت - بأن يكن مؤمنات وفي هذا دلالة - بمفهوم المخالفة في الصفة - أن غير المؤمنات لا يحل الزواج بهن (١٢٥) .

وخالفهم في ذلك الحنفية فأجازوا نكاح الأمة الكتابية لعدم أخذهم بمفهوم المخالفة في الصفة ، واستمسكوا - في ذلك - بعموم قوله تعالى :

(١٢٢) قد تكون هناك أسباب للاختلاف سوى الأخذ بالمفهوم أو عدمه في بعض هذه المسائل غير أن المفهوم يظل واحدا من أسباب الاختلاف فيها كما تورد ذلك كتب تخريج الفروع على الأصول .

(١٢٣) راجع الشرح الصغير على اقرب المسالك الى مذهب الامام مالك ج ٢ ص ٤١٨ ، والمهذب للشيرازي ج ٢ ص ٤٤ ، والمغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٥٠٨ . (١٢٤) النساء : ٢٥ .

(١٢٥) بديع المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٤ ، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٧٥ .

« فانكحوا ما طلب لكم من النساء » (١٢٦) وعموم : « وأحل لكم ما وراء ذلك » (١٢٧) .

• واستنادهم الى العموم دليل على عدم أخذهم بالمفهوم .

٢ - نفقة البائن غير الحامل :

ذهب جمهور الفقهاء الى عدم وجوب النفقة للمطلقة ثلاثا اذا كانت غير حامل (١٢٨) وذلك أخذا بمفهوم المخالفة للشرط في قوله تعالى : « وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن » (١٢٩) فان منطوق هذه الآية - وهي في المطلقات ثلاثا - وجوب النفقة لهن ان كن حوامل ، ومفهومها المخالف - عدم وجوب النفقة لهن ان كن غير حوامل .

وخالف في ذلك الحنفية وذهبوا الى وجوب النفقة للمطلقة ثلاثا مطلقا حاملا أو غير حامل ، لأن النفقة جزاء الاحتباس ، والاحتباس قائم في حق المعتدة من طلاق بائن (١٣٠) .

٣ - حكم ثمرة النخلة اذا بيعت قبل التأبير :

يرى الجمهور من مالكية وشافعية وحنابلة أن النخل اذا بيع قبل أن يؤبر (١٣١) فإن ثمرته تكون للمشتري آخذين ذلك من مفهوم المخالفة في قوله صلى الله عليه وسلم : « من باع نخلة بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع » (١٣٢) فان مفهوم هذا الحديث أن النخلة اذا بيعت

(١٢٦) النساء : ٣ . (١٢٧) النساء : ٢٤ .

(١٢٨) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٩٥ ، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٧٥ . (١٢٩) الطلاق : ٦ .

(١٣٠) فتح القدير مع التكملة ج ٤ ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(١٣١) التأبير : التلقيح .

(١٣٢) الحديث رواه البخارى ومسلم في كتاب « البيوع » وتقديم

تخريجه .

قبل التأخير فإن ثمرتها لا تكون للبائع وإنما تكون للمشتري (١٣٣) .
 وخالفهم في ذلك الإمام أبو حنيفة وأصحابه واتجهوا الى أن ثمرة
 النخيل تكون للبائع مطلقا - سواء أكان النخل مؤبرا قبل البيع أو تم تأخير
 بعده - وفي هذا يقول ابن رشد : « وقال أبو حنيفة وأصحابه : هي
 للبائع قبل الابار وبعده ، ولم يجعل المفهوم ههنا من دليل الخطاب بل من
 باب مفهوم الأخرى والأولى ، قالوا : وذلك أنه اذا وجبت للبائع بعد الابار
 فهي أخرى أن تجب له قبل الابار » (١٣٤) .

هذا ولا بد من التنبيه هنا الى أن تعليل ابن رشد لرأى الحنفية
 لادلالة فيه على عدم أخذهم بمفهوم المخالفة ، وقصارى ما هناك أن مفهوم
 المخالفة هنا عارضه مفهوم الموافقة ، واذا تعارض مفهوم المخالفة مع مفهوم
 الموافقة فإن الجمهور على الأخذ بمفهوم الموافقة - أيضا - لتقديمه على
 مفهوم المخالفة على أن الاستمسك بمفهوم الموافقة أو باب الأولى هنا بين
 الضعف - في نظري - وذلك لأن وجوب الثمرة للبائع بعد الابار لقرب
 الثمرة ولجهده في التأخير ، أما قبل الابار فإن البائع لم يبذل في الثمرة
 جهدا كما أنها بعيدة الحصول ، ولعل للحنفية أدلة أخرى في الباب سوى
 ما ذكره ابن رشد .

٤ - الزواج من الأمة مع القدرة على زواج الحرة :

ذهب الجمهور الى عدم جواز نكاح الأمة لمن قدر على زواج الحرة ،
 وذلك اخذا من مفهوم قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا » . . . الآية
 فإن منطوق الآية أن زواج الأمة يحل لمن لم يقدر على زواج الحرة ،
 ومفهومها المخالف أن من قدر على طول الحرة فلا يحل له الزواج
 بالأمة (١٣٥) .

(١٣٣) مفتاح الوصول للتلمساني ص ٩٤ ، وبداية المجتهد لابن رشد
 ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٠ . وتخريج الفروع على الاصول للزنجاني ص ٧٥ .
 (١٣٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٨٩ .
 (١٣٥) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٢ ، وتخريج الفروع ص ٧٥
 والشرح الصغير للدردير ج ٢ ص ٤١٧ .

وأجاز ذلك الحنفية مستمسكين بالعمومات الواردة في حل ما عدا المحرمات المنصوص عليهن ، ولم يلتفتوا لمفهوم المخالفة لأنهم لا يأخذون به (١٣٦) .

٥ - الزواج من الأمة مع عدم خشية الزنا :

يرى الجمهور عدم جواز نكاح الأمة عند عدم خشية الوقوع في العنت وهو الزنا أخذاً من مفهوم الشرط في قوله تعالى : «ذلك لمن خشى العنت منكم» . فالجواز مقيد بأن يكون حال الخوف من الوقوع في الزنا ، وإن لم يكن ثمة خوف من ذلك فلا يباح الزواج بالأمة (١٣٧) .

أما الحنفية فقد أجازوا زواج الأمة مطلقاً خشى المتزوج على نفسه العنت أو لم يخش ، معتمدين على العمومات السابقة في شأن حل من لم يرد في تحريمهن نص ولعدم أخذهم بمفهوم المخالفة (١٣٨) .

والخلاصة في مسائل الزواج بالأمة أن الحنفية يجيزون الزواج بها مطلقاً كتابية أو مسلمة خشى المتزوج على نفسه العنت أو لم يخش كان قادراً على طول الحرية أو لم يقدر ، ولم يجيزوا زواجها إلا في حالة واحدة وهي : حال ما إذا كانت تحت الذي يريد الزواج بها حرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الأمة على الحرية » (١٣٩) .

٦ - الزنا هل يوجب حرمة المصاهرة :

ذهب الإمام الشافعي إلى أن الزنا بالأم لا يوجب حرمة البنت أخذاً من مفهوم الوصف في قوله تعالى : « وربائكم اللاتي في حجوركم من

(١٣٦) شرح فتح القدير على الهداية ج ٣ ص ٢٣٥ .
(١٣٧) نهاية المحتاج ج ٦ ص ٢٨١ - المغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٥٩٦ - ٥٩٧ ، الشرح الصغير للدردير ج ٢ ص ٤١٧ .
(١٣٨) شرح فتح القدير على الهداية ج ٣ ص ٢٣٥ .
(١٣٩) شرح فتح القدير مع الهداية ج ٣ ص ١٣٥ ، والحديث أخرجه الدارقطني والطبري في تفسيره وهو حديث مرسل . راجع فتح القدير ج ٣ ص ٢٣٦ .

تسألكم اللاتي دخلتم بهن» . . . الآية - حيث وصفت الأم بأنها من نسائنا ،
فدل ذلك على أنها ان لم تكن من نسائنا فان بنتها لا تحرم وذلك يتصور
في حالة الزنا بالأم (١٤٠) .

وخالفه في ذلك الامام أبو حنيفة الذي يرى أنه يحرم بالزنا ما يحرم
بالنكاح ، وعلى رأى الامام أبي حنيفة : الثوري والأوزاعي (١٤١) .
وروى عن الامام مالك في الموطأ مثل قول الامام الشافعي كما روى
عنه ابن القاسم مثل قول أبي حنيفة - قال سحنون : « أصحاب مالك
يخالفون ابن القاسم فيها ويذهبون الى ما في الموطأ » (١٤٢) .

٧ - المرأة الممتنعة عن كلمات اللعان :

يرى الجمهور - الامام مالك والشافعي وأحمد - أن المرأة الملاعنة اذا
تكلت عن يمين اللعان تعد . وحجتهم أن درء العذاب عنها مقيد بأدائها
يمين اللعان في قوله تعالى : « ويدرا عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات
بالله انه من الكاذبين . والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من
الصادقين » (١٤٣) .

ومفهوم هذا الشرط أنها ان لم تشهد تعذب ، والعذاب هو الحد .
وقال الامام أبو حنيفة : تعبس حتى تلعن أو تصدق زوجها (١٤٤) .
محتجاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى
ثلاث : زنا بعد احصان ، أو كفر بعد ايمان ، أو قتل نفس بغير نفس » (١٤٥)
- واحتجاه بالحديث دليل على عدم أخذه بالمفهوم .

(١٤٠) المغنى في اصول الفقه لجلال الدين الخبازى ص ١٦٧ - والآية
من سورة النساء : ٢٣ .

(١٤١) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٤ .

(١٤٢) المرجع السابق والصفحة نفسها . والرأى الراجح في المذهب

الملكى ان الزنا لا يحرم - راجع الشرح الصغير للدردير ج ٢ ص ٤٠٥ .

(١٤٣) النور : ٨ ، ٩ .

(١٤٤) المغنى في اصول الفقه لجلال الدين الخبازى ص ١٦٧ ، وبداية

المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ٢ ص ١٢٠ ، وانظر فتح القدير ج ٤

(١٤٥) تقدم تخريج الحديث .

ص ٢٨٢ .

٨ - أخذ الجزية من غير أهل الكتاب :

يرى الشافعية أن الجزية لا يجوز أخذها من غير أهل الكتاب أخذاً من مفهوم قوله تعالى : ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)) (١٤٦) .

فالآية توجب أخذ الجزية من أهل الكتاب ، ومفهوم الصفة فيها عدم جواز أخذها من غيرهم وبذلك أخذ الشافعية ، يقول الزنجاني - وهو يعدد مسائل الخلاف في مفهوم المخالفة بينهم وبين الحنفية - « ومنها أن أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لا يجوز عندنا لمفهوم قوله تعالى ، وذكر الآية ثم قال - وعنده - الإشارة الى الامام أبي حنيفة - يجوز أخذها من عبدة الأوثان من غير أهل الكتاب » (١٤٧) .

ولعل الموضوع أيضاً فيه أدلة لكل فريق غير الأخذ بمفهوم المخالفة أو عدم الأخذ به (١٤٨) .

* * *

أحكام ترد على مفهوم المخالفة عند الآخذين به

١ - عموم مفهوم المخالفة :

يذهب جمهور الأصوليين الذين يعتدون بمفهوم المخالفة الى أن لمفهوم المخالفة عموماً ، فقوله صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم زكاة » يدل بمفهومه المخالف على نفى الزكاة في الغنم غير السائمة وهي المعلوفة ، ويكون هذا الحكم عاماً في كل معلوفة لأن المفهوم له عموم . وخالف في ذلك القاضي أبو بكر والامام الغزالي وابن نيمية فقالوا : ان مفهوم المخالفة لا عموم له ، ويستدل الامام الغزالي عن ذلك بأنه

(١٤٦) التوبة : ٢٩ .

(١٤٧) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٧٦ .

(١٤٨) راجع بداية المجتهد ج ١ ص ٣٨٩ - ٣٤٠ .

صلى الله عليه وسلم او قال : فى سائمة الغنم زكاة ، فانه يدل بمفهوميته على نفى الزكاة عن المعلوفة ، ونفيه الزكاة عن المعلوفة ليس بلفظ حتى يكون عاما أو خاصا .

وقد تناولنا هذه المسألة عند الحديث عن مفهوم الموافقة وانتهى بنا البحث الى أن نزاع الامام الغزالي فيها لا يعدو أن يكون نزاعا لفظيا كما قرر ذلك الامام الرازى وابن الحاجب وغيرهم .

٢ - التخصيص بمفهوم المخالفة :

أما التخصيص بمفهوم المخالفة فان كل من لا يعتبره حجة لا يجعله مخصصا ، أما القائلون بحجتيته فان الإمام الأمدى يحكى اتفاقهم على صلاحيته لتخصيص غيره من ألفاظ العموم ، وفى ذلك يقول : « لا نعرف خلافا بين القائلين بالمفهوم أنه يجوز تخصيص العموم بالمفهوم ، سواء أكان من قبيل مفهوم الموافقة أو من قبيل مفهوم المخالفة » (١٤٩) .

غير أن الشوكانى فى « ارشاد الفحول » يشير الى أن فيه خلافا حيث نقل عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أنه رأى فى بعض مصنفات المتأخرين ما يقتضى تقديم العموم ، ونقله أيضا عن صفى الدين الهندى وعن الزركشى (١٥٠) .

والحق أن فيه خلافا بين القائلين بالمفهوم فالامام فخر الدين الرازى حينما يتعرض لهذه المسألة يحكى الخلاف فيها مع ميله الى منع التخصيص بالمفهوم (١٥١) .

كما أن كثيرا من الكاتبين فى الأصول يشيرون الى أن التخصيص به هو رأى أكثر القائلين به (١٥٢) . وهذا يدل على أن الخلاف جار فيه .

(١٤٩) الاحكام للأمدى ج ٢ ص ٤٧٨ .

(١٥٠) ارشاد الفحول ص ١٤١ .

(١٥١) المحصول جزء ١ قسم ٣ ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(١٥٢) مفتاح الوصول للتلمسانى ص ٨٤ ، وشرح تنقيح الفصول

للقرافى ص ٢١٥ ، وجمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ٦٦ ،

ونشر البنود ج ١ ص ٢٥٧ .

ومن الأغلب - الذين يذهبون الى جواز التخصيص به - الآمدى
وابن الحاجب والقاضى البيضاوى (١٥٣) •

هذا ، ويمثل الأكثرون - من القائلين بمفهوم المخالفة - الذاهبون
الى جواز تخصيص العموم به بأنه لو ورد عن الشارع نص عام يوجب
الزكاة فى الأنعام كلها ثم ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « فى الغنم
السائمة زكاة » فان الحديث الأخير يكون مخصصا للعموم. النص الأول
بإخراجه معلوفة الغنم من عمومها بعدم إيجاب الزكاة فيها كما هى دلالة
مفهوم المخالفة •

كما مثلوا له أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم : « خلق الماء طهورا
لا ينجسه شيء الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » (١٥٤) • فان هذا
الحديث يدل على طهارة كل ماء وعدم تنجسه الا بتغير لونه أو طعمه أو
ريحه وهو عام فى ذلك ، وهذا العموم مخصوص بمفهوم قوله صلى الله
عليه وسلم : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » حيث دل هذا الحديث
بمفهوم المخالفة فيه على أن الماء الذى يكون دون القلتين يتنجس ولو لم
تتغير أوصافه من طعم ولون ورائحة (١٥٥) •

● دليل القائلين بصلاحية مفهوم المخالفة للتخصيص به :

استدل القائلون بأن مفهوم المخالفة يخص العموم بأنهما دليلان
تعارضان ، والمفهوم خاص فى مورد فوجب أن يكون مخصصا للعموم
لترجح دلالة الخاص على العام (١٥٦) •

-
- (١٥٣) الاحكام ج ٣ ص ٤٧٩ ومختصر المنتهى ج ٢ ص ١٥٠ والتهاج
ج ٢ ص ١٢٣ •
(١٥٤) الحديث صحيح رواه الحاكم فى المستدرک - راجع الجامع
الصغير ج ٢ ص ١٤٠ •
(١٥٥) مختصر المنتهى مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ١٥٠ ، وجمع
الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ٦٦ •
(١٥٦) الاحكام للآمدى ج ٣ ص ٤٧٩ ، مختصر المنتهى مع شرحه
وحاشيته ج ٢ ص ١٥٠ •

أما المانعون للتخصيص به فقد احتجوا بأن العام منطوق به ، والمنطوق أقوى فى دلالاته من المفهوم ، لأن المفهوم يفتقر فى دلالاته الى المنطوق من غير أن يكون المنطوق مفتقرا اليه فى ذلك ، وبناء على هذا فإن المفهوم أضعف من المنطوق فيكون تخصيصه له ترجيحاً للأضعف على الأقوى وذلك لا يجوز (١٥٧) .

وقد رد القائلون بصلاحية المفهوم للتخصيص على هذا الدليل بأن ما ذكره المانعون يلزم لو كان التخصيص بالمفهوم يؤدي الى ابطال العمل بالعموم مطلقا لكنه لا يفضى الى ذلك بل يخصه باخراج فرد منه ، فضلا عن أن فيه جمعا بين الدليلين ، ولا يخفى أن الجمع بين الدليلين ولو من وجه أولى من العمل بظاهر أحدهما وابطال أصل الآخر (١٥٨) .

هذا وللشيخ محمد بخيت الطيعي (١٥٩) - رحمه الله - رأى فى المسألة وافق فيه المانعين للتخصيص بمفهوم المخالفة مستدلا بالآتى :

(أ) لا يلزم من كون مفهوم المخالفة دليلا شرعيا أن يكون مخصصا للعام ، لأن العموم اذا كان منطوقا فهو دليل متفق على حجيته ومفهوم المخالفة مختلف فى حجيته ، وما اتفقوا على حجيته أرجح مما اختلفوا فى حجيته ، وأنه لا يصار الى الجمع بين الدليلين باعمالهما الا عند تعادلها ، أما عند وجود المرجح فالواجب على المجتهد أن يعمل بالراجح .

(ب) أنه لا فرق بين منطوق خاص ومنطوق هو من أفراد العام فان

(١٥٧) الاحكام للامدى ج ٢ ص ٤٧٩ ، والمنحصول جزء ١ قسم ٣ ص ٦٦٠ ومختصر المنتهى مع شرحه وحاشيته ج ٢ ص ١٥٠ .

(١٥٨) الاحكام للامدى ج ٢ ص ٤٨٠ .

(١٥٩) هو محمد بخيت بن حسين الطيعي الحنفى مفتى الديار المصرية ومن كبار علماء مصر فى زمنه ، وهو منسوب الى بلدة المطيعة بأسسوط ، تعلم بالأزهر واشتغل بالتدريس فيه كما عين بالقضاء الشرعى وعين مفتيا للديار المصرية ، توفى سنة ١٣٥٤ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٦٨ .

لفظ الخاص ظاهر في منطوقه الخاص كما أن العام ظاهر في جميع أفرادهِ حتى يوجد مخصص يعادله ويساويه حتى يعارضه فيخصصه (١٦٠) •
ويمكن مناقشة هذين الدليلين بأن القائلين بالتخصيص بالمفهوم هم الذين يرون حججته وأعماله فهو عندهم دليل وطريق لمعرفة الحكم بالمنطوق، ولهذا يصح تخصيصه به لأن الدليلين متعادلان عندهما وإن فرض أن المفهوم أضعف فإن التخصيص لا يعنى إبطال المنطوق في العموم وإنما يعنى إخراج بعض الأفراد فقط ، كما أن هذا المسلك — كما ذكروا — فيه أعمال للدليلين •

أما أنه لا فرق بين منطوق خاص ومنطوق هو من أفراد العام ... الخ، فإن هذا الدليل سليم على رأى الحنفية الذين يرون أن العام قطعى في دلالاته حتى يوجد ما يخصصه ، أما على رأى الجمهور الذين يأخذون بمفهوم المخالفة ويجعلونه مخصصا للعام فإن العام عندهم ظنى في دلالاته كما هو معروف ، ولهذا ليس ثمة ما يمنع من تخصيصه بالمفهوم عندهم (١٦١) •

ومن صور التخصيص بالمفهوم احتجاج الآخذين بمفهوم المخالفة على المنع من نكاح الحر للأمة بمفهوم قوله تعالى : «ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات» (١٦٢) فإن مفهومها يقتضى أنه لا يجوز نكاح الأمة لمستطيع الطول ، وذلك المفهوم مأخوذ به عندهم مع معارضته لعموم قوله تعالى : « فاتكحوا ما طاب لكم من النساء » (١٦٣) لأن تخصيص عموم المنطوق بالمفهوم جائز عندهم جمعا بين الدليلين (١٦٤) •

-
- (١٦٠) راجع : سلم الوصول للشيخ محمد بخيت المطيعى مع المنهاج وشرح الأسنوى ج ٢ ص ٤٦٩ طبعة عالم الكتب .
(١٦١) بحث عن مفهوم المخالفة أنواعه وحججته ، لسماحة الشيخ محمد مختار السلامى مفتى تونس ص ١٤ .
(١٦٢) النساء : ٢٥ . (١٦٣) النساء : ٣ .
(١٦٤) مفتاح الوصول للتمسائى ص ٨٥ .

٣ - نسخ مفهوم المخالفة :

اعتنى الأصوليون كثيرا بنسخ مفهوم الموافقة وأوردوا فيه مذاهبا متعددة وأوغلوا في التفصيل فيه (١٦٥) . ولم يتعرض الى نسخ المخالفة الا قليل منهم (١٦٦) .

والقليل الذين يتعرضون لنسخ مفهوم المخالفة يذكرون فيه :

١ - أن نسخ مفهوم المخالفة مع نسخ أصله جائز ، فلو افترضنا أن قوله صلى الله عليه وسلم : « في الغنم السائمة زكاة » قد نسخ ، فإن ذلك يعنى نفى وجوب الزكاة في المعلوفة . لأن مفهوم المخالفة تابع لأصله ، وإذا نسخ الأصل نسخ التابع (١٦٧) .

٢ - أنه يجوز نسخ مفهوم المخالفة دون نسخ أصله ، وقد أشرنا قبل هذا الى أن هذا هو ما انتهى اليه الصحابة رضوان الله عليهم - حيث فهموا من قوله صلى الله عليه وسلم : « الماء من الماء » أنه لا غسل الا بعد خروج الماء ، وأن هذا المفهوم منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » (١٦٨) . وبعد نسخ المفهوم يبقى المنطوق محكما لأن الغسل من الانزال واجب (١٦٩) .

٣ - أما نسخ الأصل مع بقاء مفهوم المخالفة فإن الأظهر عدم جوازه لأن المفهوم تابع للأصل فيرتفع بارتفاعه ، وليس ثمة مجال لتصور وجوده بعد زوال أصله الذي نشأ عنه ، وإن كان بعضهم قد ذهب الى جوازه متمسكا في ذلك بأن تبعية المفهوم للأصل من جهة الدلالة لا من

(١٦٥) راجع فيما سبق : نسخ مفهوم الموافقة والنسخ به .

(١٦٦) انظر جمع الجوامع ج ٢ ص ١١٧ وما بعدها ، وارشاد الفحول

ص ١٧٠ ، ونشر البنود ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٦٧) نشر البنود ج ١ ص ٢٩٥ .

(١٦٨) الحديث صحيح رواه ابن ماجه - راجع الجامع الصغير

للسيوطي ج ١ ص ٢٠ .

(١٦٩) راجع : جمع الجوامع ج ٢ ص ١١٧ ، ونشر البنود ج ١

ص ٢٩٥ ، وارشاد الفحول ص ١٧٠ .

جهة الذات ، ذكر هذا الرأي الصفي الهندي وسليم الرازي ولكنهما — بعد
ذكره — رجحا عدم الجواز (١٧٠) •

أما النسخ بمفهوم المخالفة فلا يجوز — كما يقول ابن السمعاني —
تضعف المفهوم عن مقاومة النص ، وقال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي
يجوز له لأن المفهوم دلالة كالمنطوق (١٧١) • • والله أعلم •

* * *

(١٧٠) جمع الجوامع ج ٢ ص ١١٧ ، وارشاد الفحول ص ١٧٠ —
هذا وقد استشكل بعضهم منع نسخ الاصل دون مفهوم المخالفة مع جواز
نسخ الاصل دون مفهوم الموافقة كما ذهب الى ذلك بعض العلماء من جهة
انه لا بد من التسوية بين المفهومين في الجواز والامتناع أو ابداء فرق واضح
بينهما في ذلك — راجع نشر البنود ج ١ ص ٢٩٥ — ٢٩٦ •
(١٧١) جمع الجوامع مع شرحه وحواشيه ج ٢ ص ١١٨ •

خاتمة

التعارض بين الدلالات عند المدرستين

التعارض فى اللغة التمانع والتقابل ، تقول : سرت فى الطريق فعرض لى عارض من جبل ونحوه - أى مانع يمنع من المضى ، وفى الاصطلاح الأصولى وردت للتعارض تعريفات كثيرة يمكن التقاؤها جميعا فى أنه : « تقابل دليلين متساويين على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر » (١) .

والتعارض بهذا المفهوم لا يمكن تصويره بين الدلالات لأنها ليست متساوية فى درجاتها ، وإنما متفاوتة ، ومع هذا فإن أصولى الحنفية حين يتناولون هذا المبحث فى كتبهم يعبرون بالتعارض فيقولون : التعارض بين دلالة العبارة ودلالة الإشارة ، وبين دلالة الإشارة ودلالة النص وهكذا (٢) .

وقد تنبه لذلك من المتأخرين العلامة يحيى الرهاوى فعقب - عند تناوله لما جاء فى شرح المنار من حديث عن التعارض بين الدلالات - عقب على ذلك بقوله : « التعارض الحقيقى الذى وجد فيه التساوى ذاتا ووضعا حكمه المصير الى دليل آخر ، أما التعارض الذى للترجيح فيه مدخل فهو التعارض المجازى الذى وجد فيه التساوى ذاتا ووضعا » (٣) .

فحمل التعبير بـ « التعارض بين الدلالات » على أن المراد به التعارض بالمعنى المجازى وهو التعارض الذى يكون فيه سبيل للترجيح ، وكلامه فى هذا المقام حسن وفيه توفيق بين مدلول التعارض فى عموم إطلاقه عند

(١) راجع كشف الأسرار ج ٣ ص ٧٨ وأدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها ، للأستاذ الدكتور بدران أبو العينين بدران ص ١٩ .

(٢) راجع كتب الحنفية المشار إليها عند حديثها عن التعارض بين الدلالات .

(٣) حاشية الرهاوى على شرح المنار ج ١ ص ٥٤٠ .

الأصوليين وبين استخدام المتقدمين من أصولى الحنفية لهذه العبارة عند تناولهم للتعارض بين الدلالات ، على أن بعض الكاتبين المحدثين هداه حسه الى ترك التعبير بالتعارض كلية ، وعبر - وهو يتناول هذا المبحث عند حديثه عن الدلالات - عبر عن ذلك بمراتب الدلالات عند الأصوليين (٤) .

وفى كل الأحوال فان الدلالات متفاوتة فى درجاتها ولكل مدرسة من المدرستين منهجها فى تقسيمها وترتيبها كما وضح من خلال العرض السابق فى هذا الكتاب .

وسنعرض هنا لكيفية رفع التعارض بين الدلالات - اذا حدث - عند كل مدرسة من المدرستين بادئين فى ذلك بمدرسة الحنفية :

١ - التعارض بين الدلالات عند الحنفية :

وضح لنا من خلال تقسيم الحنفية للدلالات أن الدلالات عندهم هى : دلالة العبارة ، ودلالة الاشارة ، ودلالة النص ، ودلالة الاقتضاء وأن تلك الدلالات مرتبة عندهم فى درجاتها بحسب ورودها عنهم ذكرا ، فدلالات العبارة مقدمة على دلالة الاشارة ، ودلالة الاشارة مقدمة على دلالة النص ، ودلالة النص مقدمة على دلالة الاقتضاء عند التعارض .

هذا على الرغم من أن هذه الدلالات جميعا يكون الحكم الثابت بها ثابتا عن طريق القطع فى الجملة - أى مع ملاحظة الاختلاف الذى ورد فى بعض الدلالات . وأشار اليه البحث فى موضعه (٥) .

والمراد بـ « القطعية » هنا القطعية بمعناها العام وهو عدم الاحتمال الناشئ عن دليل ، لا عدم الاحتمال أصلا ، حتى اذا وجد احتمال التأويل بدليل ، صرف الثابت بها عن القطعية الى الظنية (٦) .

(٤) راجع الاستاذ الدكتور فتحى الدرينى فى كتابه : مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالرأى ص ٤٧١ .

(٥) راجع فيما سبق : دلالة الاشارة ودلالة النص عند الحنفية .

(٦) راجع مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور فتحى

الدرينى ص ٤٧٠ (هامش) .

● تعارض دلالة العبارة مع دلالة الإشارة :

فى ضوء الترتيب السابق للدلالات عند الحنفية فانه اذا تعارض حكم ثابت بدلالة الإشارة مع حكم ثابت بدلالة العبارة فان الثابت بدلالة العبارة يقدم على الثابت بدلالة الإشارة . وذلك للاعتبارين التاليين :

(أ) أن الحكم الثابت بدلالة العبارة مقصود سواء أكان قصده بالأصالة أو بالتبع ، أما الثابت بدلالة الإشارة فليس بمقصود ولا بالتبع عند جمهور الحنفية (٧) ، وفى هذا يقول العلامة عبد العزيز البخارى فى « كشف الأسرار » : الثابت بالعبارة أحق عند التعارض لكونه مقصودا من الثابت بالإشارة لكونه غير مقصود (٨) .

(ب) أن الحكم الثابت بدلالة العبارة مستفاد من النص مباشرة فى عموم أحواله أصوله (٩) ، أما الثابت بالإشارة فهو ثابت عن طريق الدلالة الالتزامية (١٠) .

ويمثل الحنفية للتعارض بين الدالتين :

١ - بقوله تعالى : « كتب عليكم القصاص فى القتلى » (١١) .
وقوله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها » (١٢) .

حيث دلت الآية الأولى بعبارتها على وجوب القصاص من القاتل عمدا .
ودلت الآية الثانية بعبارتها أيضا على أن القاتل المتعمد جزاؤه الخلود فى جهنم ، ويلزم من ذلك على أن لا جزاء عليه فى الدنيا ولا قصاص وذلك اللزوم هو دلالة الإشارة .

(٧) هذا خلافا لصدور الشريعة كما مر فى موضعه .

(٨) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢١٠ .

(٩) عبرت ب « فى عموم أحواله » لأن الدلالة الالتزامية قد تدخل فى

دلالة العبارة عند الحنفية كما ذكرت قبل هذا اذا كانت مقصودة .

(١٠) راجع مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالرأى للأستاذ الدكتور

فتحى الدرينى ص ٤٧٢ .

(١٢) النساء : ٩٣ .

(١١) البقرة : ١٧٨ .

فيقدم الحكم الثابت بالعبارة على ما ثبت بالإشارة ويكون القصاص واجبا على القاتل عمدا (١٣) .

٢ - بقوله صلى الله عليه وسلم : « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة » (١٤) وقوله صلى الله عليه وسلم : « تقعد أحدهن شطر دهرها لا تصوم ولا تتسنى » (١٥) .

فإن الحديث الأول يدل بعبارة على أن أكثر مدة الحيض عشرة أيام، والحديث الثاني يدل بعبارة أيضا على أن أحدهن تمكث نصف دهرها لا تصوم ولا تصلى ، ويلزم من هذا أن تكون أكثر مدة الحيض نصف شهر حتى يتحقق أنها في نصف عمرها لا تصلى ، وذلك اللزوم هو دلالة الإشارة .

فيقدم الحكم الثابت بدلالة العبارة على الحكم الثابت بدلالة الإشارة فتقدر أكثر مدة الحيض بعشرة أيام (١٦) .

٢ - التعارض بين دلالة الإشارة ودلالة النص :

إذا تعارض حكم ثابت بدلالة الإشارة مع حكم ثابت بدلالة النص فإن الحكم الثابت بدلالة الإشارة هو الذي يقدم لأن دلالة الإشارة دلالة عن طريق الالتزام ، أما دلالة النص فتأتي بواسطة المعنى الذي هو مناط للحكم ، وما يدل بلا واسطة أقوى مما يدل بواسطة ، فيرجح الحكم الثابت بدلالة الإشارة على الحكم الثابت بدلالة النص عند التعارض (١٧) . ويمثل الحنفية لذلك التعارض بقوله تعالى : « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة » (١٨) .

-
- (١٣) راجع أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٥٢ .
(١٤) أخرجه الطبراني والدارقطني .
(١٥) الحديث تقدم تخريجه والقول فيه .
(١٦) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١ .
(١٧) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٢٠ وتفسير النصوص للدكتور أديب صالح ج ١ ص ٥٤٣ .
(١٨) النساء : ٩٢ .

فإن هذه الآية تدل بعبارتها على وجوب الكفارة وهي تحرير رقبة
مؤمنة على من قتل مؤمناً خطأ .

وتدل بدلالة النص على وجوب الكفارة في القتل العمد لأنه أولى
بذلك من القتل الخطأ .

الا أن هذه الدلالة معارضة بدلالة الإشارة في قوله تعالى :
« ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه
وأعد له عذاباً عظيماً » (١٩) .

فإن هذه الآية تدل بإشارتها على عدم قبول الكفارة من القاتل المتعمد
إذ جعلت جزاءه الخلود في جهنم .

وعند التعارض بين الحكم الثابت بالدالتين يقدم الحكم الثابت بدلالة
الإشارة على الحكم الثابت بدلالة النص عند الحنفية ومن ثم لا تجب عندهم
الكفارة على القاتل المتعمد (٢٠) .

* * *

● التعارض بين دلالة النص ودلالة الاقتضاء :

إذا تعارض حكم ثابت بدلالة النص مع حكم ثابت بدلالة الاقتضاء
فإن الحكم الثابت بدلالة النص يقدم - عند الحنفية - على الحكم
الثابت بدلالة الاقتضاء .

ويعلل الحنفية لذلك بأن الثابت بدلالة النص ثابت بالمعنى اللغوي
بلا ضرورة ، والثابت بالمقتضى ثبت لضرورة تصحيح الكلام والحاجة
إلى إثبات الحكم ، وبناء على ذلك فإنه لا يثبت فيما وراء الضرورة فيكون
الثابت بدلالة النص أقوى منه (٢١) .

(١٩) النساء : ٩٣ .

(٢٠) أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٥٣ .

(٢١) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٢٠ وحاشية الأزميرى على المرأة ج ٢

ص ٨٣ وشرح المنار لابن الملك ج ١ ص ٥٤٠ .

غير أن الحنفية وإن قرروا ذلك - أى تقديم دلالة النص على دلالة
الاقتضاء - عند التعارض ، إلا أنهم لا يجدون مثالا يسوقونه لذلك
التعارض يكون واضحا فى هذا الباب كالأمثلة السابقة التى استشهدوا بها
على نظائره من حالات التعارض التى تقدمت •

هذا ، ويذكر عبد العزيز البخارى فى كشف الأسرار مثالا يسند
إيراده لبعض الشارحين مع وصفه لا يرادهم له بأنه تمحل •

والمثال هو : ما إذا باع شخص من آخر مملوكا بألفى درهم ، ثم قال
البائع للمشتري قبل نقد الثمن : اعتق مملوكك عنى بألف درهم ، فأعتقه
فإن البيع لا يجوز •

والمانع من عدم جوازه هو دلالة النص الذى ورد فى حق زيد بن
أرقم (٢٢) بفساد شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن •
وجواز البيع مبنى على دلالة الاقتضاء ، فتقدم دلالة النص على
دلالة الاقتضاء •

ثم يبين صاحب « كشف الأسرار » دلالة النص فى المثال فيقول :
« وأنما قلنا أنه دلالة لأن ثبوت الحكم فى حق غير زيد كان بمعنى النص
لا بالنظم كثبوت الرجم فى حق غير ماعز » (٢٣) •

وبعد ذلك يعقب بنفى وجود التعارض أساسا لأن التعارض مبناه
على تساوى الحجتين ، وليس هنا تساوى بينهما لأن دلالة الاقتضاء آتية من
جهة كلام الأمر ، ودلالة النص من جهة السنة وهما غير متساويتين
فلا تتعارضان •

بل إن المتعاقدين لو صرحا بالبيع بالعبرة بأن قال المشتري : بعت هذا
المملوك منك بألف ، وقال البائع : قبلت ، لا يجوز أيضا لأن الحديث يمنع
من ذلك ولم يعارضه فى ذلك نص آخر فى قوته (٢٤) •

(٢٢) هو الصحابى أبو عمر وزير بن أرقم الخزرجى المدنى نزل الكوفة
ويوفى بها سنة ٥٦ هـ ، وقيل سنة ٦٨ هـ •
(٢٣) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٣٧ •
(٢٤) المرجع السابق والصفحة نفسها •

ويبدو - والله أعلم - أن السبب في عدم إيراد الحنفية لمثال تصور به حالة التعارض بين دلالة الاقتضاء ودلالة النص أو غيرها من الدلالات الأخرى أن دلالة الاقتضاء - في الواقع - ليست دلالة مستقلة كالعبارة والاشارة والدلالة ، وإنما هي دلالة لمجرد تصحيح الكلام بتقدير لفظ ملحوظ .

وتأسيساً على ذلك فإن التعارض الذي يمكن تصوره بين دلالة الاقتضاء وغيرها من الدلالات إنما يكون بين اللفظ الذي استدعاه الاقتضاء والنص الآخر - إذا عارضه نص آخر .

وهذا يتأتى - مثلاً - على رأى من يقول بعموم المقتضى الذى يذهب اليه المتكلمون - كما سلف ، وإذا حدث مثل هذا فإنه يكون فى حقيقة الأمر - تعارض بين لفظ عام ولفظ خاص فيؤول الى باب العام والخاص لا باب الدلالات .

ويمكن - فى ضوءه - فقط تصور التعارض بين دلالة العبارة التى هى نص صريح - دون سائر الدلالات - ومقتضى دلالة الاقتضاء وهو الآخر نص صريح (٢٥) .

ويمكن التمثيل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

فإن هذا الحديث - كما سلف ميانه - يستدعى صدقه تقدير لفظ : « حكم » .

والحكم المقدر يحمل على عمومه عند المتكلمين القائلين بعموم المقتضى فيشمل الحكم الدنيوى والأخروى .

وهذا المقتضى بعمومه تعارضه دلالة العبارة فى قوله تعالى فى شأن القتل الخطأ : « ومن يقتل مؤمناً خطاً فتحرير رقبة مؤمنة » .

(٢٥) الحديث سبق تخريجه .

اذ تدل الآية بعبارتها على ترتيب حكم على القتل الخطأ في الدنيا ،
ويدل مقتضى الحديث في عمومه برفع حكم الخطأ دنيويا وأخرويا •

فهنا تعارضت دلالة العبارة في خصوصها مع دلالة العبارة في عمومها
فتخصص الآية عموم الحديث ويضحى حكم الخطأ مرفوعا بوجه عام
فيما عدا القتل الخطأ •

ومثل هذا التعارض — على كل حال — لا يتأتى على رأى الحنفية
الذين لا يقولون بعموم المقتضى ويحصرون الحكم المرفوع في الحديث
في الحكم الأخرى فقط •

ومن هنا لا يكون ثمة تعارض عندهم بين خصوص عبارة الآية ،
وعموم مقتضى الحديث ، وبالتالي لا يتأتى التعارض عندهم بين دلالة
الاقتضاء ودلالة النص ، وهو أمر كشف عنه الواقع حين لم يجدوا دليلا
عمليا يسوقونه لذلك •

* * *

٢ — التعارض بين الدلالات عند المتكلمين :

دلالة اللفظ على المعنى أو الحكم عند المتكلمين تتمثل كما أسلفنا في
تقسيم واسع هو دلالة المنطوق ، ودلالة المفهوم مع انقسام المنطوق الى
صريح وغير صريح ، والمفهوم الى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة •

وفى ضوء ذلك فانه يمكن ترتيب أولويات الدلالات عندهم — عند
التعارض — على الوجه الآتى :

- ١ — دلالة المنطوق الصريح •
- ٢ — دلالة الاقتضاء من المنطوق غير الصريح •
- ٣ — دلالة الايماء من المنطوق غير الصريح •
- ٤ — دلالة الاشارة من المنطوق غير الصريح •
- ٥ — دلالة مفهوم الموافقة •
- ٦ — دلالة مفهوم المخالفة •

أما تقديم المنطوق الصريح مطلقا على سائر الدلالات فلأنه دال بطريق المطابقة أو التضمن ، والدلالات الأخرى داخلة في باب الدلالة الالتزامية ، ودلالة المطابقة أولى لأنها الدلالة المباشرة بحسب الوضع اللغوي للفظ (٢٦) .

وتلى دلالة المنطوق الصريح - عند المتكلمين - دلالة الاقتضاء فتتقدم على دلالة الايماء لأن مدلولها مقصود للمتكلم تتوقف عليه صحة الكلام وصدقه فأشبهه المنطوق الصريح من جهة أن تقديره في الكلام لازم ابتداء لتصحيح الكلام . ثم بعد ذلك تأتى عندهم في الدرجة دلالة الايماء فتتقدم دلالة الاشارة لكونها مقصودة وتتأخر عن دلالة الاقتضاء مع اشتراكها معها في أن كلا منهما مقصود لأن الصحة والصدق غير متوقفين عليها كما هو الحال في دلالة الاقتضاء .

وتتأخر دلالة الاشارة لكونها غير مقصودة بالأصالة بل بالتبع (٢٧) ثم يأتى دور المفهوم فتقدم دلالة مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة ، وذلك لأن مفهوم الموافقة متفق عليه - كما يقول الآمدى - ومفهوم المخالفة مختلف فيه حتى بين المتكلمين أنفسهم (٢٨) . ولأن المتكلمين أيضا يجعلون من بين

(٢٦) الاحكام في أصول الاحكام للآمدى ج ٤ ص ٣٤٣ وشرح العضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ٣١٤ .

(٢٧) نشر البنود على مراقى السعود ج ٢ ص ٢٩٨ ، هذا والمتكلمون يخوضون في تفاصيل دقيقة في التعارض بين الدلالات - أحيانا - فيقضون بأنه اذا تعارض المقتضى الذى تستوجبه ضرورة صدق الكلام مع المقتضى الذى تستوجبه الضرورة الشرعية يقدم المقتضى الذى استدعاه صدق الكلام لأن صدق الكلام أولى من وقوعه شرعا . واذا تعارض ايماءان احدهما حمل الكلام عليه نفيا للعبث - أى أنه لو لم يحمل عليه لكان ذكره عبثا - والثانى كان الحامل عليه خوف الحشو في الكلام فان الايماء الذى حمل الكلام عليه نفيا للعبث مقدم على الثانى - راجع شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٣١٤ .

(٢٨) الاحكام للآمدى ج ٤ ص ٣٤٢ .

شروطهم للعمل بمفهوم المخالفة ألا يعارضه مفهوم الموافقة (٢٩) .
 على أنه لا بد من أن نلاحظ هنا أن مفهوم الموافقة بخاصة قد يتداخل
 مع المنطوق الصريح عند جمهور المتكلمين الذين يعتبرونه من باب دلالة
 اللفظ ولهذا أجاز كثير منهم تخصيص المنطوق به والنسخ به أحيانا كما
 ورد في موضعه عند الحديث عن مفهوم الموافقة (٣٠) .
 وذلك يقتضى تقديمه فى الدرجة على غيره من الدلالات ما عدا
 المنطوق الصريح ، وقد تنبه لذلك بعض أصولى المتكلمين فنصوا عليه
 فالشنقيطى فى «نشر البنود» يقول : « دلالة الموافقة اذا كانت لفظية كانت
 من قبيل المنطوق » (٣١) .

* * *

● مقارنة بين منهج المدرستين فى رفع التعارض بين الدلالات :

يتضح من خلال العرض السابق لمنهج المدرستين فى رفع التعارض
 الواقع بين موجب الدلالات أنهم يتفقون فى تقديم المنطوق الصريح الذى
 تقابله دلالة العبارة عند الحنفية على سائر الدلالات الأخرى ، فالمنطوق
 الصريح فى مقدمة الدلالات عند المتكلمين ، ودلالة العبارة فى مقدمة
 الدلالات عند الحنفية .

ولكنهم يختلفون - بعد ذلك - فى أولويات الدلالات الأخرى عند
 التعارض .

فتأتى دلالة الاقتضاء عند المتكلمين بعد المنطوق الصريح بشكل
 مباشر وتتأخر عند الحنفية لتكون آخر الدلالات .
 ومنطق المتكلمين فى ذلك أوجه لأن المقتضى معنى ملحوظ ومقصود
 والملاحظ كالملاحظ (٣٢) .

(٢٩) راجع فصل مفهوم المخالفة عند الحديث عن شروط مفهوم
 المخالفة .

(٣٠) راجع فصل مفهوم الموافقة .

(٣١) نشر البنود ج ١ ص ٦٠ .

(٣٢) مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالراى للدكتور فتحى الدرينى

ص ٤٧٧ .

أما دلالة الايماء فتدخل عند الحنفية فى دلالة العبارة ، وعند المتكلمين
تأتى بعد دلالة الاقتضاء بشكل مباشر .

وقد أوضحنا من قبل منطق ادراج الحنفية لدلالة الايماء فى دلالة
العبارة من جهة أنهم يركزون على القصد فى دلالة العبارة والايماء مقصود
ولهذا كان عندهم من باب دلالة العبارة ، أما المتكلمون فيركزون فى التقسيم
على فصل ما دل مطابقة أو تضمننا على ما دل التزاما فيقدمون الأول على
الثانى ، ولهذا أخرجوا دلالة التنبيه عن المنطوق الصريح وأخرجوها أيضا
عن دلالة الاقتضاء لأن دلالة الاقتضاء يتوقف عليها الصحة والصدق .
وعلى كل حال ، فإن الفرق بين المدرستين فى الدرجة التى وضع كل
منهما فيها هذه الدلالة متقارب .

تختلف المدرستان أيضا فى المرتبة التى تضع كل منهما فيها دلالة
الإشارة .

فيضعها الحنفية بعد دلالة العبارة مباشرة ، بطريقة تتقدم فيها عند
التعارض على دلالة النص ، ودلالة الاقتضاء .

ويؤخرها المتكلمون لتأتى فى مؤخرة دلالات المنطوق غير الصريح .
ومنطق الحنفية فى تقديم دلالة الإشارة على دلالة النص أن مدلولها
معنى مستفاد مباشرة ، ومدلول دلالة النص معنى مستفاد بواسطة العلة
لا بشكل مباشر .

أما منطق المتكلمين فى تأخيرها فلأن مدلولها غير مقصود .

ولا شك أن المقصود أولى بالتقديم من غير المقصود .

ومنطق المتكلمين فى ذلك أولى عندى .

فدلالة الإشارة أضعف من أن تتقدم الدلالات المقصودة كدلالة
الاقتضاء والايماء بل أولى بالتأخير عن مفهوم الموافقة الذى يسميه الحنفية
بدلالة النص ... والله أعلم .

* * *

المراجع(*)

أولا - كتب الحديث :

- ١ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير - السيوطي - (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ) طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ٢ - صحيح البخاري - البخاري - (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ) طبعة دار احياء التراث العربي .
- ٣ - صحيح الترمذي بشرح ابن العربي - الترمذي - (أبو عيسى محمد بن عيسى السلمى ت ٢٧٩ هـ) طبعة دار الكتاب العربي .
- ٤ - صحيح مسلم - مسلم - (الامام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦٠ هـ) طبعة صبيح .
- ٥ - الموطأ - الامام مالك - (الامام مالك بن أنس الأصبحي ت ١٧٩ هـ) طبعة المكتبة التجارية مع تنوير الحوالك .
- ٦ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية - الزيلعي - (عبد الله ابن يوسف بن محمد جمال الدين ت ٧٦٢ هـ) الطبعة الاولى بدار المأمون بمصر ١٩٣٨ م .
- ٧ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار - الشوكاني - (العلامة الامام المجتهد محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٥ هـ) طبعة دار الجيل - لبنان .

ثانيا - كتب أصول الفقه :

- ١ - الاحكام في أصول الأحكام - الأمدي - (الامام سيف الدين ابو الحسن علي بن أبي بكر بن علي بن محمد الأمدي ت ٦٣١ هـ) طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) .
- ٢ - الاحكام في أصول الأحكام - ابن حزم - (أبو محمد علي بن أحمد ابن سعيد بن حزم الأندلسي ت ٤٥٦ هـ) طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت .

(*) راعيت في ترتيب المراجع الترتيب الهجائي مع فصل مراجع كل فن عن الآخر ، المراجع القديمة عن المراجع الحديثة .

٣ - ارشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول - الشوكاني -
(محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٢٥ هـ) طبعة محمد علي صبيح
بالقاهرة .

٤ - أصول السرخسي - السرخسي - (أبو بكر محمد بن أحمد
ابن أبي سهل السرخسي ت ٤٩٠ هـ) طبعة دار المعرفة للطباعة النشر .

٥ - الاعتصام - الشاطبي - (إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي
الشاطبي الفرناطي ت ٧٩٠ هـ) طبعة السعادة .

٦ - البرهان في أصول الفقه - امام الحرمين - (أبو المعالي عبد الملك
ابن عبد الله الجويني ت ٤٧٨ هـ) تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب
توزيع دار الأنصار بالقاهرة .

٧ - التبصرة في أصول الفقه - الشيرازي - (أبو اسحاق إبراهيم
ابن علي يوسف الفيرزبادي الشيرازي ت ٤٧٦ هـ) طبعة دار الفكر ، تحقيق
الدكتور حسن هيتو .

٨ - التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام - لابن أمير الحاج
ت ٨٧٩ هـ طبعة الأميرية ببولاق .

٩ - التلويح على التوضيح - التفتازاني - (سعد الدين مسعود
ابن عمر التفتازاني الشافعي ت ٧٩٢ هـ) طبعة صبيح .

١٠ - التنقيح في أصول الفقه - صدر الشريعة (عبيد الله بن مسعود
البخاري الحنفي ت ٧٤٧ هـ) طبعة صبيح .

١١ - حاشية الأزميري على مرآة الأصول - الأزميري - (سليمان
ابن عبد الله الكريدي الأزميري ت ١١٠٢ هـ) طبعة الأستانة مع مرآة
الأصول .

١٢ - حاشية العطار على جمع الجوامع - العطار - (الشيخ حسن
العطار ت ٩٩٦ هـ) مطبعة مصطفى محمد .

١٣ - الرسالة - الامام الشافعي - (الامام المطلبي أبو عبد الله محمد
ابن ادريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ) بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر .

١٤ - سلم الوصول شرح نهاية السؤل - المطيعي - (الشيخ محمد
بخيت المطيعي) طبعة عالم الكتب .

١٥ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول - القرافي -
(شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ادريس القرافي ت ٦٨٤ هـ) مكتبة
الكلبات الأزهرية عن الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) .

١٦ - شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب - العضد -
(عبد الرحمن بن أحمد الأيجي ت ٧٥٦ هـ) طبعة مكتبة الكليات الأزهرية .
١٧ - شرح المنار وحواشيه من علم الأصول - ابن الملك -
(عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك ت ٨٠١ هـ) طبعة دار السعادة
١٣١٥ هـ .

١٨ - العدة في أصول الفقه - أبو يعلى - (القاضي أبو يعلى محمد
ابن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ت ٤٥٨ هـ) طبعة مؤسسة الرسالة .
١٩ - فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار
- ابن نجيم - (زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم ت ٩٧٠ هـ) طبعة
مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) .

٢٠ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت - (عبد العلي محمد
ابن نظام الدين الأنصاري) مطبوع مع المستصفي - الطبعة الأولى الأميرية
بيولاقي سنة ١٣٢٣ هـ .

٢١ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي - البخاري -
(عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري ت ٧٣٠ هـ) طبعة الشركة
العثمانية .

٢٢ - المحصول في علم أصول الفقه - الرازي - (الإمام فخر الدين
محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦ هـ) مطبعة جامعة الإمام محمد
ابن سعود الإسلامية - تحقيق دكتور طه جابر الفياض الطبعة الأولى
سنة ١٩٨١ م .

٢٣ - مختصر المنتهى - ابن الحاجب - (عثمان بن أبي بكر بن الحاجب
ت ٦٤٦ هـ) طبعة مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٤ - المستصفي - الفزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد
الفزالي ت ٥٠٥ هـ) الطبعة الأولى الأميرية بيولاقي .

٢٥ - مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول - منلا خسرو (محمد
ابن فواموز الشهير بمنلا خسرو ت ٨٨٠ هـ) طبعة الأستانة ومعه حاشية
الأزميري .

٢٦ - المعتمد في أصول الفقه - البصري - (أبو الحسن محمد بن علي
ابن الطيب البصري المعتزلي ت ٤٣٦ هـ) طبعة دار الكتب العلمية .

٢٧ - المغنى في أصول الفقه - الخبازي - (الإمام جلال الدين
أبو محمد بن عمر الخبازي ت ٦٩١ هـ) تحقيق الدكتور محمد مظهر السقا
طبعة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

٢٨ - المنحول من تعليقات الأصول - الغزالي - تحقيق الدكتور حسن هيتو .

٢٩ - منهاج الأصول - البيضاوى - (ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى ت ٦٨٥ هـ) مع شرحه طبعة صبيح .

٣٠ - الموافقات - الشاطبى - (ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبى الغرناطى ت ٧٩٠ هـ) تحقيق دراز ، المطبعة الرحمانية وطبعة صبيح بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

٣١ - نشر البنود على مراقى السعود - الشنقيطى - (عبد الله ابن ابراهيم العلوى الشنقيطى) طبعة المغرب تحت اشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامى بين حكومة المغرب وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة .

٣٢ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول - الأسنوى - (جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين الأسنوى ت ٧٧٢ هـ) طبعة صبيح .

ثالثا - كتب الفقه :

١ - الأم - الامام الشافعى - (أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى ت ٢٠٤ هـ) الطبعة الاولى الاميرية بالقاهرة .

٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد - (أبو الوليد محمد ابن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبى ت ٥٩٥ هـ) طبعة دار المعرفة الطبعة السادسة سنة ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) .

٣ - الشرح الصغير على اقرب المسالك الى مذهب الامام مالك - الدردير - (أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ت ١٢٠١ هـ) تحقيق الدكتور مصطفى كمال وصفى طبعة دار المعارف بمصر .

٤ - شرح فتح القدير مع التكملة - ابن الهمام - (الكمال بن الهمام الحنفى ت ٨٦١ هـ) طبعة دار الفكر .

٥ - المبسوط - السرخسى - (شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد اسماعيل بن سهل ت ٤٨٣ هـ) طبعة السعادة ١٣٢٤ هـ .

٦ - المحلى - ابن حزم - (أبو محمد على بن أحمد بن حزم ت ٤٥٦ هـ) طبعة منير الدمشقى .

٧ - المغنى - ابن قدامة - (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسى ت ٦٢٠ هـ) طبعة دار المنار .

٨ - الهداية مع فتح القدير - المرغناني - (على بن أبي بكر المرغناني
ت ٥٩٣ هـ) الطبعة الأولى وطبعة دار الفكر .

رابعاً - كتب تخرج الفروع على الأصول :

١ - تخرج الفروع على الأصول - الزنجاني - (محمود بن أحمد
الزنجاني الشافعي ت ٦٥٦ هـ) تحقيق الدكتور محمد أديب صالح - مطبعة
جامعة دمشق ١٩٦٠ م .

٢ - التمهيد في تخرج الفروع على الأصول - الأسنوي - (الإمام
جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ت ٧٧٣ هـ) .
طبعة مؤسسة الرسالة .

٣ - مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول - التلمساني -
(الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني ت ٧٧١ هـ) طبعة
دار الكتب العلمية بيروت .

خامساً - كتب التراجم واللفظة :

١ - الاعلام - الزركلي - (خير الدين الزركلي) طبعة عبيد بدمشق .

٢ - التعريفات - الجرجاني - (على بن محمد الحسيني الجرجاني
ت ٨١٦ هـ) مطبعة مكتبة لبنان .

٣ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب - ابن فرحون -
(ابراهيم بن علي بن فرحون ت ٧٧٩ هـ) طبعة تصوير دار المكتبة العلمية
بيروت - وطبعة بتحقيق الدكتور الأحمدي أبو النور مكتبة دار التراث
بالقاهرة .

٤ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - (عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
ت ٧٦٩ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت - دار الفكر
للطباعة والنشر .

٥ - شرح قطر الندي - ابن هشام - (أبو عبد الله جمال الدين
ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ) تقديم محمد محيي الدين عبد الحميد
طبعة السعادة بمصر .

٦ - طبقات الفقهاء - الشيرازي - (أبو اسحاق الشيرازي الشافعي
ت ٤٧٦ هـ) طبعة دار الرائد العربي بلبنان تحقيق الدكتور احسان
عباس .

٧ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين - المراهي - (الشيخ عبد الله المراهي) طبعة القاهرة .

٨ - لسان العرب - ابن منظور - (محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور ت ٧١١ هـ) طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٩ - المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية .

١٠ - مقدمة ابن خلدون - ابن خلدون - (العلامة عبد الرحمن ابن محمد ت ٨٠٨ هـ) طبعة محمد عبد الرحمن .

١١ - مناقب الامام أبي حنيفة - المكي - (أبو المؤيد الموفق بن أحمد المكي ت ٥٦٨ هـ) الطبعة الأولى دائرة المعارف النظامية في الهند ١٣٢١ هـ .

١٢ - مناقب الامام الشافعي - الرازي - (الامام أبو عبد الله محمد ابن عمر الرازي ت ٦٠٦ هـ) طبع السيد أحمد بن محمد بن شيخ باعلوي ١٢٧٩ هـ .

سادسا - كتب وبحوث حديثة متنوعة :

١ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء - الخن - (الدكتور مصطفى سعيد الخن) طبعة مؤسسة الرسالة .

٢ - أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها - بدران - (الأستاذ الدكتور بدران أبو العينين بدران) طبعة مؤسسة شباب الجامعة بالاسكندرية .

٣ - أصول الأحكام ومصادر الاستنباط في التشريع الاسلامي - الكبيسي - (الأستاذ الدكتور حمد عبيد الكبيسي) مطبعة جامعة بغداد .

٤ - أصول الفقه - أبو زهرة - (الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة) مطبعة مخيمر .

٥ - أصول الفقه الاسلامي - شلبي - (الأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي) الطبعة الرابعة الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت .

٦ - أصول الفقه تاريخه ورجاله - شعبان - (الدكتور شعبان محمد اسماعيل) الطبعة الأولى دار المريح للنشر بالرياض .

٧ - أصول الفقه وابن تيمية - صالح - (الدكتور صالح بن عبدالعزيز آل منصور) الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

٨ - أصول الفقه الاسلامي - الزحيلي - (الأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي) طبعة دار الفكر .

- ٩ - تفسير النصوص في الفقه الاسلامى - اديب صالح - (الأستاذ الدكتور محمد اديب صالح) طبعة المكتب الاسلامى .
- ١٠ - الدلالة وأثرها في تفسير النصوص - بحث للأستاذ الدكتور حمد عبيد الكبيسى بمجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد .
- ١١ - علم أصول الفقه - خلاف - (الأستاذ الدكتور عبد الوهاب خلاف) طبعة دار القلم .
- ١٢ - الفكر الأصولى « دراسة نقدية تحليلية » - أبو سليمان - (الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان) طبعة دار الشروق .
- ١٣ - مفهوم المخالفة - بحث للأستاذ عبد الله الداودى بمجلة الفقه المالكى والتراث القضائى تصدر بالمغرب .
- ١٤ - مفهوم المخالفة : أنواعه وحجته - بحث لسماحة الشيخ الناجى بن محمود مقدم للمؤتمر الرابع للفقه المالكى بأبو ظبى .
- ١٥ - مفهوم المخالفة : أنواعه وحجته - بحث لسماحة الشيخ مختار السلامى مفتى تونس - مقدم للمؤتمر الرابع للفقه المالكى بأبو ظبى .
- ١٦ - المناهج الأصولية فى الاجتهاد بالراى - الدرينى - (الأستاذ الدكتور فتحى الدرينى) الطبعة الأولى دار الكتب الحديثة بدمشق .

* * *

محتويات الكتاب

الصفحة

المقدمة ٣

تمهيد في التعريف بمناهج الأصوليين مع دراسة تاريخية
للمدارس الأصولية
(٧ - ٢٤)

المراد بمناهج الأصوليين ٧
المدارس الأصولية ١٠
مدرسة الشافعية (المتكلمون) دراسة تاريخية وعرض منهج ١٩
مدرسة الحنفية (الفقهاء) دراسة تاريخية وعرض منهج ١٤
مقارنة بين منهج المدرستين ١٧
الاختلاف الموضوعي بين المدرسين ٢٠

الباب الأول : الدلالات عند المدرستين (التناول والتقسيم)
(٢٥ - ٦٠)

الفصل الأول : تناول المتكلمين للدلالات في مصنفاتهم . . ٢٧
منهج المتكلمين في تناول القواعد اللغوية وطرق الاستنباط ٢٨
موقع دلالات الألفاظ بين طرق الاستنباط عند المتكلمين . . ٣٠
ملاحظات على تناول المتكلمين للدلالات ٣٣

الفصل الثاني : تقسيم المتكلمين للدلالات ٤٢
تعريف الدلالة عند المتكلمين ٤٢
تقسيم المتكلمين للدلالات ٤٤
تقسيم الامام الفزالي ٤٥
تقسيم الامام الرازي ٤٦
تقسيم الأمدى ٤٩
تقسيم الدلالات عند ابن الحاجب ٥١

الفصل الثالث : تناول الحنفية وتقسيمهم للدلالات مع المقارنة

بمنهج المتكلمين ٥٢
تناول الحنفية للدلالات ٥٢
تقسيم الحنفية للدلالات ٥٧
مقارنة بين تقسيم الحنفية وتقسيم المتكلمين ٥٨

الباب الثاني : المنطوق (٦١ - ١٢٠)

٦٣	تمهيد عن تعريف المنطوق وأقسامه عند المتكلمين . . .
٦٣	تعريف المنطوق عند المتكلمين
٦٩	أقسام المنطوق عند المتكلمين
	الفصل الأول : المنطوق الصريح مع المقارنة بدلالة العبارة عند
٧١	الحنفية
٧١	تعريف المنطوق الصريح
٧٢	المنطوق الصريح والحقيقة والمجاز
٧٤	دلالة العبارة عند الحنفية
٧٨	مقارنة بين المنطوق الصريح ودلالة العبارة عند الحنفية . . .
	الفصل الثاني : المنطوق غير الصريح مع المقارنة بالدلالات
٨١	المقابلة عند الحنفية
٨١	تعريف المنطوق غير الصريح
٨١	أقسام المنطوق غير الصريح
٨٢	دلالة الاقتضاء
٨٢	دلالة الاقتضاء عند المتكلمين
٨٢	تعريف دلالة الاقتضاء عند المتكلمين
٨٣	أمثلة لدلالة الاقتضاء عند المتكلمين
٨٥	دلالة الاقتضاء عند الحنفية
٨٥	تعريف دلالة الاقتضاء وأقسامها عند متقدمي الحنفية . . .
٨٧	موقف المتأخرين من الحنفية من تعريف دلالة الاقتضاء وأقسامها
٨٩	المقتضى والمحدوف عند متأخري الحنفية
٩٢	الاستدلال بدلالة الاقتضاء عند الحنفية
٩٣	عموم المقتضى
٩٤	آراء الأصوليين في عموم المقتضى
٩٦	أدلة القائلين بعموم المقتضى
٩٧	أدلة القائلين بأن المقتضى لا عموم له
٩٩	الآثار الفقهية المترتبة على الخلاف في عموم المقتضى . . .
١٠٢	دلالة الايماء أو التنبيه
١٠٢	تعريف دلالة الايماء عند المتكلمين
١٠٣	أقسام دلالة الايماء عند المتكلمين

الصفحة

١٠٩	الفرق بين دلالة الاقتضاء ودلالة الايماء
١١٠	موقف الحنفية من دلالة الايماء
١١٠	دلالة الاشارة
١١٠	تعريف دلالة الاشارة عند المتكلمين
١١١	أمثلة لدلالة الاشارة عند المتكلمين
١١٢	دلالة الاشارة عند الحنفية
١١٣	تعريف الحنفية لدلالة الاشارة
١١٤	أمثلة توضيحية لدلالة الاشارة عند الحنفية
١١٦	دلالة الاشارة بين الظهور والخفاء
١١٧	حجية دلالة الاشارة عند الحنفية
١١٩	عموم دلالة الاشارة
١١٩	المقارنة بين دلالة الاشارة عند المتكلمين والحنفية

الباب الثالث : المفهوم

(١٢١ - ٢٨٤)

١٢٣	تمهيد في تعريف المفهوم وبيان أقسامه
١٢٣	تعريف المفهوم
١٢٥	الفرق بين المفهوم والمنطوق غير الصريح
١٢٧	أقسام المفهوم
١٢٨	الفصل الأول : مفهوم الموافقة
١٢٨	تعريف مفهوم الموافقة
١٣٥	أقسام مفهوم الموافقة
١٣٨	إطلاقات مفهوم الموافقة
١٣٩	نوع دلالة مفهوم الموافقة على الأحكام
١٤٤	آراء العلماء في الأخذ بمفهوم الموافقة
١٥١	طبيعة دلالة مفهوم الموافقة على الحكم
١٦٣	عموم مفهوم الموافقة
١٦٦	التخصيص بمفهوم الموافقة
١٦٩	نسخ مفهوم الموافقة والنسخ به
١٧٤	نسخ مفهوم الموافقة لغيره
١٧٥	دلالة النص عند الحنفية
١٧٦	تعريف دلالة النص عند الحنفية
١٨٠	حجية دلالة النص عند الحنفية

الصفحة

القطعية والظنية في دلالة النص عند الحنفية	١٨٦
عموم دلالة النص عند الحنفية	١٨٨
الفصل الثاني : مفهوم المخالفة	١٩٠
فكرة مفهوم المخالفة وتعريفه	١٩٠
تسميات مفهوم المخالفة	١٩٣
أنواع مفهوم المخالفة	١٩٤
١ - مفهوم الصفة	١٩٩
تعريف مفهوم الصفة	١٩٩
آراء العلماء وأدلتهم في الأخذ بمفهوم الصفة	٢٠٢
٢ - مفهوم الشرط	٢١٨
تعريف مفهوم الشرط	٢١٨
آراء العلماء وأدلتهم في مفهوم الشرط	٢٢٠
٣ - مفهوم الغاية	٢٢٧
تعريف مفهوم الغاية	٢٢٧
آراء العلماء وأدلتهم في مفهوم الغاية	٢٢٨
٤ - مفهوم العدد	٢٣١
تعريف مفهوم العدد	٢٣١
آراء العلماء وأدلتهم في مفهوم العدد	٢٣٣
٥ - مفهوم اللقب	٢٣٦
تعريف مفهوم اللقب	٢٣٦
آراء العلماء وأدلتهم في مفهوم اللقب	٢٣٨
٦ - مفهوم الحصر	٢٤١
تعريف مفهوم الحصر وأنواعه	٢٤١
آراء العلماء وأدلتهم في أنواع مفهوم الحصر	٢٤٥
ترتيب المفاهيم	٢٤٩
آراء العلماء وأدلتهم في مفهوم المخالفة بوجه عام	٢٥٠
أدلة الأخذ بمفهوم المخالفة	٢٥٧
شروط العمل بمفهوم المخالفة عند الأخذ به	٢٦١
أدلة النافين لمفهوم المخالفة	٢٦٦
الموازنة بين الرايين	٢٧٠
صور تطبيقية لأثر الاختلاف في مفهوم المخالفة من الناحية	
الفقهية	٢٨٣
أحكام ترد على مفهوم المخالفة	٢٧٨

الصفحة

٢٧٨	عموم مفهوم المخالفة
٢٨٠	التخصيص بمفهوم المخالفة
٢٨٣	مفهوم المخالفة

الخاتمة : التعارض بين الدلالات عند المدرستين (٢٨٥ - ٢٩٥)

٢٨٥	تعريف التعارض
٢٨٦	التعارض بين الدلالات عند الحنفية
٢٨٧	تعارض دلالة العبارة مع دلالة الإشارة
٢٨٨	التعارض بين دلالة الإشارة ودلالة النص
٢٨٩	التعارض بين دلالة النص ودلالة الاقتضاء
٢٩٢	التعارض بين الدلالات عند المتكلمين
٢٩٤	مقارنة بين منهج المدرستين في رفع التعارض بين الدلالات
٢٩٦	المراجع
٣٠٣	محتويات الكتاب

* * *

الترقيم الدولي - ١٧٢ - ٣٠٧ - ٩٧٧
رقم الايداع ١٩٨٨/٨٦٩٨

كائن

الاتحاد الإخوي للطباء

قائمتي - شارع البهناوي ٢٨

